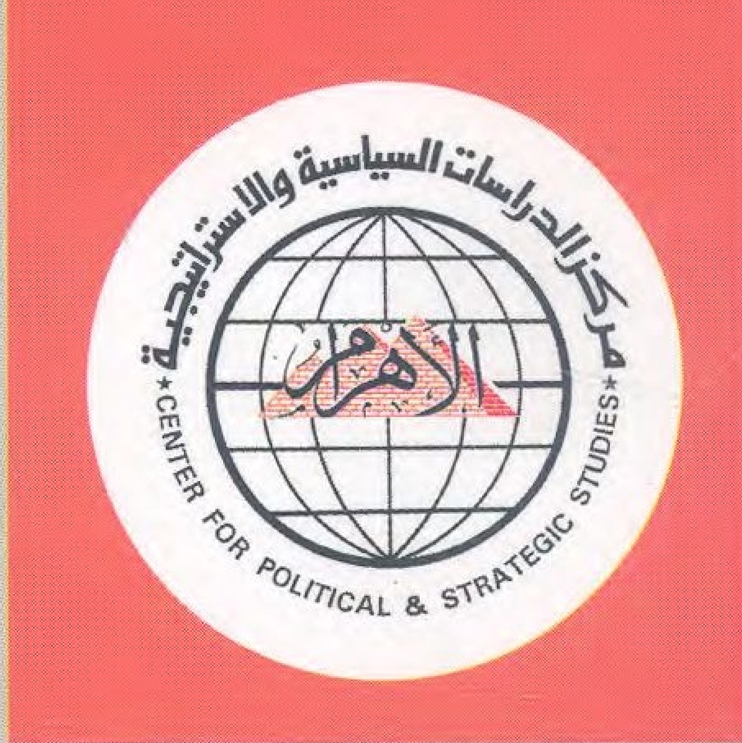
مختارات اسرائيلية



السنة الثالثة عشرة- العدد ١٤٩ مايو ٢٠٠٧

May . 2007



ترجمات عبرية

- تقرير لجنة "فينوجراد": "القيادة الإسرائيلية فاشلة ومتهورة"
- أسرار هروب الجنرال الإيراني
- نصف المهاجرين اليهود من إثيوبيا يعيشون تحت خط الفقر
- أكثر من ٥٠٪ من اليهود يؤيدون ترحيل العرب

رؤية عربية

- لظروف لم تنضج بعد لإنجاح المبادرة العربية

مختارات اسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٤٩ ـ مايو ٢٠٠٧

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

المحتويات

◆ مــقـدمـة ◆

تقرير لجنة فينوجراد... "الفشل"

قدم القاضي المتقاعد "إلياهو فينوجراد" تقريره الأولي عن الحرب التي شنَّتها إسرائيل على لبنان خلال شهري يوليو وأغسطس ٢٠٠٦، وقد حمَّل التقرير الحكومة الإسرائيلية مسئولية الفشل في هذه الحرب، وأكثر التقرير من استخدام تعبير "الفشل" في وصف أداء الثلاثي الرئيسي في هذه الحرب: رئيس الوزراء إيهود أولمرت، وزير الدفاع عَمير بيرتس، ورئيس الأركان المستقيل دان حالوتس. ويمكن اعتبار "الفشل" هو عنوان التقرير وخلاصته، فالقيادة فشلت، والجيش فشل، والنتيجة هي فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها من وراء الحرب. وهكذا، سيكون مصطلح "الفشل" هو خلاصة تقرير لجنة فينوجراد عن الحرب الإسرائيلية على لبنان، مثلما كان مصطلح "التقصير" هو خلاصة تقرير لجنة "أجرانات" عن حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ورغم ذلك، يلاحظ أن تقرير اللجنة لم يشتمل على دعوة أولمرت وبيرتس إلى الاستقالة، كما لم ينص صراحةً على عدم أهلية كل منهما للمنصب، الأمر الذي كان يمكن أن يدفع بهما إلى تقديم الاستقالة والخروج من المنصب، وهو ما فهمه أولمرت جيداً، لذا بادر بعد تقديم التقرير إلى القول بأنه لن يستقيل، وأنه سوف يعمل على تطبيق توصيات اللجنة.

ويمكن القول أن نتائج تقرير لجنة فينوجراد، وهي لجنة شكَّلها رئيس الوزراء وليست لجنة تحقيق مستقلة، سوف تُحدِث تأثيرات هامة على الساحة السياسية الإسرائيلية.. صحيح أن هذه التأثيرات لن تكون حالة وفورية، بقدر ما ستأتي بشكل تدريجي، إلا أنه يمكن القول أن التقرير على النحو الذي جاء به، سيعني نهاية الحياة السياسية لكل من إيهود أولمرت - رئيس حزب كاديما ورئيس الحكومة - وأيضاً عَمير بيرتس - رئيس حزب العمل ووزير الدفاع - كما سيُحدِث تداعيات بارزة على التطورات السياسية في إسرائيل، وعلى فرص استئناف مفاوضات التسوية السياسية.

في نفس الوقت، يمكن القول بأن الوضع القائم لن يستمر طويلاً، والأمر يعتمد بالأساس على ما ستسفر عنه انتخابات رئاسة حزب العمل من ناحية، وتقديرات القيادة الجديدة للحزب للنتائج التي يمكن أن تترتب على إجراء انتخابات مبكرة في ظل تزايد شعبية اليمين، لاسيما الليكود بقيادة نتنياهو، وأيضاً المناورات التي سيقوم بها رئيس الوزراء أولمرت، سواء للاستمرار في المنصب أو للدفع بشخص آخر غير وزيرة الخارجية "تسيبي ليفني" لخلافته في المنصب.

وفي نفس الوقت، لا يُستبعد محاولة أولمرت الإقدام على مغامرة جديدة يحقق بها بعض الإنجاز العسكري لاستعادة هيبة الجيش، واسترجاع بعض من مؤهلات، كشف التقرير عن افتقاده لها.. ولكن مثل هذه المغامرات يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر، إذ أن أي عمل عسكري سيُقدِّم الجيش الإسرائيلي عليه ضد أي جهة، سيبدو بمثابة عملية استعادة الهيبة المفقودة، الأمر الذي يعني استخدام ما يمكن استخدامه لتحقيق إنجاز عسكري بأي ثمن، وفي هذا الصدد هناك أحاديث متكررة عن غزو شامل وشيك لقطاع غزة أو ضربات أو حتى حرب مع سوريا.

والأمر المؤكد هنا أن حكومة على هذا القدر من الوهن السياسي ومتهمة بافتقاد القدرة على قيادة الدولة سياسياً وعسكرياً، لا يتوقع منها أن تبادر إلى الدخول في عملية تسوية سياسية حتى ولو على المسار الفلسطيني، أي أنها لن تمتلك القوة السياسية الكافية للتجاوب مع المبادرة العربية للسلام، التي أعادت قمة الرياض تقديمها مجدداً ووجدت لها آلية متابعة.

باختصار، جاءت نتائج تقرير لجنة فينوجراد لتُضعِف من حكومة ضعيفة أصلاً، ولتُحجِّم من احتمالات تجاوب هذه الحكومة مع المبادرة العربية، ولتفتح الطريق أمام احتمالات الإقدام على مغامرة جديدة لنفي الفشل واسترجاع هيبة الجيش.

د. عمـــاد جـــاد

◆ دراسات ◆

١

وحدة شاكيد: الوقاية والأمن الجاري في تاريخ الجيش الإسرائيلي
الفصل الثالث: بداية حلف الدم
دار نشر "حيمد" - ١٩٩٤

بقلم: أورى ميلشتاين و دوف دورون - ترجمة وإعداد: مصطفى الهواري

أ. يتسحاق حنكين هو النبي:

فى الوقت الحالى - فى عقد التسعينيات - توجد فى الجيش الإسرائيلى كتائب يكاد يكون كل جنودها يهودا ولكنها تضم أيضا جنودا وقادة من غير اليهود، لاسيما الدروز والشراكسة والبدو .إلا أن الأمر كان مختلفا فى تنظيم "الهاجاناه" قبل قيام الدولة، وكان مختلفا أيضا فى الجيش الإسرائيلى خلال السنوات الأولى التى أعقبت حرب الاستقلال. فى ذلك الحين كان اليهود يتولون قيادة وحدات الأقلية، إلا أن كفاءة هؤلاء القادة لم تكن فى كثير من الأحيان ترقى إلى مستوى كفاءة مرؤوسيهم الذين كانوا يفوقونهم من حيث القدرة على القيادة وفهم أساليب القتال والحرب، ومن حيث الجرأة وكفاءة الأداء. وخلال الفترة التى سبقت قيام الدولة - والفترة التى أعقبتها مباشرة - لم يكن مسؤولو الأجهزة الأمنية والعسكرية يثقون فى الولاء الكامل لغير اليهود، وعندما كانوا يرغبون فى استخدام أبناء الأقليات للقيام بمهام أمنية كانوا يكلفون من يراقبهم حتى لا يسيئوا استخدام هذه الثقة. فى تلك الفترة لم تكن هناك مساواة بين العرب واليهود، وتراكمت رواسب نفسية لم تستطع عشرات السنين أن تمحوها. وقد كانت "شاكيد" أول وحدة يهودية - عربية لا يتولى اليهود فيها قيادة اليهود، وتولى قيادتها لسنوات طويلة عاموس يركوني، سواء كنائب قائد أو كقائد.

كان استخدام العرب فى مهام تأمين المستوطنات أمراً مألوفاً فى "الهاجاناه" قبل حرب الاستقلال بوقت طويل. فى صيف ١٩٠٢ اجتمع الشيخ سالم أبو ربيع (١) مع الدكتور يتسحاق ليفى مدير فرع بنك أنجلو. فلسطين فى القدس، وعرض عليه بالإنابة عن بعض زعماء القبائل البدوية فى النقب أن يتحالف البدو واليهود لاستعادة أرض إسرائيل(فلسطين) من أيدى الأتراك. وطلب الشيخ أبو ربيع ورفاقه من اليهود بنادق ومدافع، وأبدوا استعدادهم لإعطائهم الجزء الذى كان يهودياً - وفق معتقداتهم - منذ ما يقرب من ألفى سنة وكان يطلق عليه "أرض إسرائيل". وطلب الشيخ أبو ربيع من الدكتور ليفى أن يطرح هذا الاقتراح على"هرتسل ملك اليهود"، وبدوره عرض الدكتور ليفى على هرتسل أن يوطن شباباً يهوداً بين البدو وتحدث عن "دمج البدو مع شعبنا،حتى يصبحوا عنصراً واحد" .وقد توجه هرتسل إلى زلمان دافيد لفونتين مدير بنك أنجلو - فلسطين فى يافا وطلب منه التحرى عن الشيخ سالم أبو ربيع، دون أن يعلم بذلك الدكتور ليفي. إلا أن التحالف لم يتم بين اليهود والبدو. وبعد سنوات قال الحفيد الشيخ حماد أبو ربيع،الذى كان عضواً فى الكنيست:"كان السبب فى هذا الإخفاق هو تشكك اليهود الزائد عن الحد" (٢). ورغم عدم إبرام المعاهدة، إلا أن العلاقات بين اليهود و البدو فى النقب كانت ودية للغاية حتى الثلاثينيات وكان مفتى القدس،الحاج أمين الحسيني، قد نجح فى بداية هذا العقد فى حشد الكثيرين من زعماء القبائل لتأييده فى نضاله ضد الاستيطان اليهودى فى أرض إسرائيل.

خلال النصف الثانى من الثلاثينيات، أثناء أحداث ١٩٢٦ - ١٩٢٩ قدم "الهاجاناه" والوكالة اليهودية والمخابرات الجوية البريطانية العون للعرب المعارضين لمفتى القدس، الذين كانوا قد شكلوا تنظيم "عصابات السلام" بزعامة فخرى النشاشيبي. وكان أعضاء هذه الوحدات العسكرية من الدروز والمسلمين والمسيحيين، الذين ثأروا بوحشية شديدة من العمليات الإرهابية التى قام بها أتباع المفتي وتسببت هذه الحرب الداخلية فى استنزاف الفلسطينيين، وكانت أحد أسباب أدائهم السيئ فى حرب الاستقلال. وقد أوكل الاستيطان اليهودى مسؤولية تنسيق هذه العمليات إلى قسم علاقات الجوار فى الشعبة السياسية بالوكالة اليهودية .كان برأس القسم عزرا دانين وكان نائبه هو يهوشوّع فلمون (٣).

خلال حرب الاستقلال قاتلت وحدات الأقلية إلى جانب اليهود: الدروز، الشراكسة، البدو وغير النظاميين (من بينهم مسيحيون ومسلمون أطلق عليهم الكتائب غير النظامية) .لم تكن قيادة أركان "الهاجاناه" أو قيادة أركان الجيش الإسرائيلى هما اللتان بادرتا بتجنيد المقاتلين من الأقليات الصديقة لليهود، وإنما بعض "المجانين" العرب واليهود الذين كان يتحتم عليهم التغلب على العقبات التى وضعتها القيادة العليا.

كان أول من هبوا لمساعدة اليهود فى حرب الاستقلال كجماعة، هم البدو من قبيلة عرب الهيب التى كان مخيمها كائنا بالقرب من روش هابيناه. وفى كتاب البلماح كتب يهودا أرتسي، عضو لواء"يفتح": "مع بداية المعركة فى الجليل (مايو ١٩٤٨)، عندما كانت قواتنا تستعد لشن هجوم واسع النطاق، اجتمع أشراف القبيلة مع جيرانهم اليهود وأبدوا رغبتهم ليس فى البقاء فى أماكنهم فحسب، بل أيضا فى المساعدة على طرد المحرضين والمشاغبين والتصدى للغزاة. لم تكن لدى هؤلاء العرب أى عقد أيديولوجية، وكانت كلماتهم البسيطة تدور حول الخطوة الحاسمة التى من المقرر أن يقوموا بها، وكانوا واقعيين إلى حد كبير. هؤلاء البدو - الذين لم ينساقوا وراء الوعود الكاذبة للانتهازيين وأصحاب المصالح ولم يخضعوا لتهديدات المحرضين - كانوا يدركون أن فى مقدور القوة اليهودية أن توجه ضربة مؤلمة للجيوش العربية وأن تقسيم البلاد أصبح حقيقة وأمراً واقعاً لا جدال فيه. وما أن اتضح لهم أن مواطنتهم فى دولة إسرائيل لن تحقق لهم السلام فقط بل ستضمن لهم أيضاً ظروفاً معيشية غير مسبوقة، لم يترددوا فى الوقوف إلى جانب القوة العسكرية التى ترسى دعائم هذه الدولة.

"كان كل رجال القبيلة يخدمون فى سرايا البدو، وكانوا يحملون التقدير والاحترام الفائق لقائدهم (يتسحاق حنكين) عضو البلماح القديم. وبتوجيه منه قاموا بتحصين مخيماتهم، وتعلموا منه أساليب القتال الحديثة .كان مشهد البدو وهم يخرجون للقتال مشهداً مهيباً، فقد كانوا يصطفون بملابسهم العربية، ورؤوسهم المغطاة بالخوذات، وأقدامهم الحافية أو التى تنتعل مختلف أشكال النعال، وبأحزمتهم وعتادهم الكامل .كان القائد يسير فى مقدمة السرية فوق جواد أبيض أعده له جنوده كبرهان على تقديرهم له .وكان يسير من خلفه حراسه العرب وهم يركبون الحمير. كانت كل هذه المسيرة تبدو وكأنها آتية من صفحات رواية ألف ليلة وليلة، و رغم كل ذلك كانت هذه المسيرة تمثل قيمة وثقلا كبيرين".

فى مايو ١٩٤٨ أرسلت قيادة عملية "يفتح" إلى قيادة الأركان العامة فى تل أبيب البرقية التالية: "أغارت وحدة البدو التى تعمل تحت قيادتنا على قرية فرعيم (بالقرب من روش هابيناه) التى بدأ سكانها يعودون إليها مع بدء الهجوم هرب الأهالي،وقد أحرق رجالنا القرية وأخذوا معهم غنائم كثيرة. تحية لرجالنا".

كانت هذه العملية نموذجاً لاستخدام وحدات الأقليات فى حرب الاستقلال: تنفيذ مهام "قذرة" تتمثل فى طرد العرب من منازلهم بوحشية شديدة وهدم قراهم .كان كبار مسؤولى "الهاجاناه" وقادة الجيش الإسرائيلى قد تعلموا أسلوب استخدام العرب ضد أخوانهم، من البريطانيين الذين كانوا يستخدمون فى مستعمراتهم مواطنين من مختلف الجماعات القومية أو الدينية ضد بعضهم البعض.

يقول يتسحاق حنكين قائد وحدة البدو وهو يتحدث عن مسيرة تجنيد الوحدة:

"قال لى يجآل ألون إن البدو على استعداد للتعاون وإنه يجب استغلال هذا الأمر، فتوجهت على الفور إلى قبيلة عرب الهيب. كان نصف أبناء القبيلة قد هربوا إلى سوريا وتعاون البعض الآخر معنا. قدمنى زعيم القبيلة الشيخ أبو يوسف إلى رجاله وقال: هذا هو النبي. لقد تمكنا من طرد العرب الذين عادوا إلى قراهم وفى مقابل ذلك حصل أفراد القبيلة على جزء من الغنائم،

وخاصة البقر والغنم. كما كان البدو يغيرون أيضاً على أهداف وراء الحدود ويأتون معهم بقطعان الماشية والمعلومات"(٤).

فى وقت لاحق تم تجنيد الشراكسة من قرية قما بالجليل الأسفل، وتم تعيين حاييم لفكوف قائداً لهم. يذكر أن التعاون بين لفكوف والموشافا يفنيئيل من جهة والشراكسة من جهة أخرى قد بدأ قبل فترة طويلة من قيام الدولة،

ولكن هيئة الأركان العامة لم تصدق على تجنيد وحدة الشراكسة وإلحاقها بالكتيبة "باراك" بلواء "جولاني" إلا فى ١٢ أغسطس ١٩٤٨(٥).

ب- خطة "ترانسفير" (ترحيل) للبدو:

كان الدروز أكثر الأقليات تضحية بدمائهم فى حروب إسرائيل،كما كان لهم وجود قوى جداً فى وحدة "شاكيد"، حتى بين مجموعة المؤسسين. سنتوسع بعض الشيء فى الحديث عن بداية العلاقات الطيبة بين الدروز فى إسرائيل وبين الاستيطان اليهودي.

فى عام ١٨٤٨ كان عدد الدروز فى العالم كله يبلغ نحو مائتى ألف. وفى أرض إسرائيل (فلسطين) بلغ عددهم سبعة عشر ألفاً وكانوا يقيمون فى ثمانى عشرة قرية لم يتمتع الدروز مطلقاً بأى استقلال سياسى ولكن كان لهم حكم ذاتى جزئي، وكانوا يعملون وفق مبدأ "الطاعة للسلطة". دائماً ما كان الدروز يتعاونون مع جيرانهم الأقوياء،ورغم ذلك حافظوا بشدة على عزلتهم الاجتماعية والثقافية.

منذ القرنين التاسع والعاشر - اللذين انشقت فيهما الديانة الدرزية عن الدين الإسلامى - حتى منتصف القرن التاسع عشر، كان مركز حياة الطائفة الدرزية هو جبل لبنان (جبال الشوف) الذى كان يطلق عليه أيضاً "جبل الدروز". وفى أواخر القرن السابع عشر انتقل عدد كبير من الدروز إلى حوران وأقاموا هناك تجمعاً سكنياً. وفى عام ١٨٤٠ نشبت حرب أهلية فى لبنان بين الدروز والمارونيين واستمرت حتى عام ١٨٦٠ . وفى ذلك العام ارتكب الدروز مذبحة ضد المارونيين، وتدخلت الدول الأوروبية الكبرى وأجبروا تركيا على تخصيص جبل لبنان للمارونيين ومنحهم حكماً ذاتياً فى إطار الإمبراطورية العثمانية. وانتقل مركز حياة الدروز من لبنان إلى حوران، وانتقل معهم اسم "جبل الدروز". كان زعماء الطائفة الذين ظلوا فى لبنان (منذ ذلك الحين حتى يومنا هذا) شيوخاً من عائلتى جنبلاط وأرسلان، فى حين تزعمت عائلة الأطرش الدروز الحورانيين. فى أوائل القرن العشرين قاد إسماعيل باشا الأطرش وأبناؤه الثمانية حرب عصابات ضد الأتراك، إلا أنهم وأتباعهم التحقوا بالجيش التركى خلال الحرب العالمية الأولى. كان الدروز يساعدون الأتراك وفى الوقت ذاته يساعدون خصومهم، واستفادوا اقتصادياً من كلا الجانبين.

حتى العشرينيات من القرن العشرين لم يشعر أحد تقريباً فى أرض إسرائيل بأى وجود للطائفة الدرزية الصغيرة. والشواهد على وجود الدروز فى أرض إسرائيل فى تلك الفترة ليست كثيرة رغم أن بعض سكان الجليل كانوا دروزاً فى القرنين التاسع والعاشر. يحتمل أن يكونوا قد أخفوا ديانتهم وعاشوا فى قهر لسنوات طويلة حتى تجرأوا وأعلنوا عن أنفسهم كدروز.فى فترة الاستيطان الصهيونى الأولى كات دروز أرض إسرائيل يعيشون فى اثنتى عشرة قرية جبلية فى الجليل الغربي، وفى البلدتين المختلطتين (مع المسلمين والمسيحيين) مغار الواقعة بالقرب من طبرية وشفا عمرو بالجليل الأسفل، وفى قريتى الدروز الواقعتين على جبل الكرمل - عصفيا ودالية الكرمل. وكان الدروز سكان الكرمل منعزلين عن أخوانهم الذين يقطنون الجليل الغربي، وعانوا من جيرانهم المسلمين أكثر مما كان يعانى أخوانهم، ولذلك كانت نزعتهم القومية- الدرزية أكثر تطرفاً.

كان الدروز فى أرض إسرائيل منفصلين عن المسلمين والمسيحيين ولم يتعاونوا مع اليهود حتى العشرينيات. وقد تأثروا قليلا بالحركة القومية العربية - الفلسطينية، التى كانت فى معظمها حضرية، ورغم ذلك تعاطفوا معها بعض الشيء بسبب نزعتهم التقليدية إلى تأييد الجانب القوى وخلال فترة التمرد الدرزى فى سوريا فى العشرينيات هاجر الكثيرون من أبناء الطائفة الدرزية من سوريا إلى أرض إسرائيل وعملوا فى مدنها. وكانت لدى العمال الدروز - الذين كانوا من بين مؤسسى مصنع "نيشر" للأسمنت الكائن شرقى حيفا - الرغبة فى إنشاء تنظيم على غرار نقابة العمال اليهودية والتعاون معها. وقد أقام ملحم أدبس زعيم مجموعة الدروز النازحين من سوريا علاقة صداقة مع أبا حوشى سكرتير مجلس عمال حيفا، وأجرى تعارفا بينه وبين عائلة أبو ركون من عصفيا، وتطور ذلك إلى صداقة بين هذه العائلة وحوشي، كما كان صالح أبو ركون من عصفيا صديقا لنوح ياجورى عمدة كيبوتس ياجور (٦). وقد قال ابن شقيقه، نجيب أبو ركون: "تحدث ياجورى مع عمى صالح عن الديانة اليهودية وعن الأمل الصهيوني، وأوضح له أن العرب يسببون المتاعب للصهيونيين وأيضا للدروز، وقال له: هيا نصنع مستقبلا واحدا.جمع عمى العائلة وأبلغها بما دار بينه وبين ياجوري. وتقرر أن يتولى والدى حسن إجراء الاتصالات مع اليهود، فتوجه والدى بصحبة نوح ياجورى إلى مصنع "نيشر" واجتمعا مع أبا حوشى (٧).

عن طريق حوشي، أقام حسن أبو رمون علاقات مع عضو "الهاجاناه" دوف هوز، ومع عضو حزب "أحدوت هاعفودا" (٨)، يتسحاق بن تسفي، وبفضل هذه العلاقات تمكن بعض دروز الكرمل من العمل فى ميناء حيفا وفى مصنع "نيشر" وفى أعمال بناء بالمدينة. كان العمال اليهود بالميناء الذين جلبهم حوشى من سالونيكى باليونان، إلى جانب الدروز، يشكلون ثقلا موازنا فى مواجهة العمال العرب الذين كانوا يسيطرون على الميناء حتى منتصف

العشرينيات. وبفضل الصداقة التى تكونت مع "الرجل القوي" اليهودى ازدادت كثيرا قوة عائلة أبو ركون فى قريتها وفي عشيرتها، كما تمكن حسن أبو ركون من توفير فرص عمل مربحة لأبناء عشيرته. ومن خلال الصداقة الشخصية والمصالح المشتركة بن حوشى وحسن أبو ركون بدأ التحالف بين الاستيطان اليهودى والطائفة الدرزية فى أرض إسرائيل.

فى فترة ما، اعترض معظم أشراف الدروز فى الجليل وفى الكرمل على الصداقات الجديدة التى أقامتها عائلة أبو ركون، التى كانت مكانتها هامشية فى الزعامة الدرزية. كان زعماء الصف الأول يقيمون فى الجليل، إلا أن إحدى العائلات من عصفيا كانت ضمن المناوئين لعائلة أبو ركون، إلا وهى عائلة منصور التى كانت تنافس عائلة أبو ركون. كان أبناء منصور الأثرياء يخشون أن تحقق الصداقة مع حوشى تفوقا اقتصاديا وقوة لأبناء أبو ركون، وبحثوا عن صديق يهودى وعثروا عليه. كان هذا الصديق هو موشيه سلومون المحامى من حيفا، حفيد مؤسس مستوطنة بتاح تكفا يوئيل موشيه سلومون، الناشط الاجتماعى وعضو "الهاجاناه" وشعبة المعلومات العسكرية وأحد خصوم أبا حوشي. وهكذا اختلطت الصراعات الشخصية بين الدروز والدروز وبين اليهود واليهود، بالعلاقات بين كلتا الطائفتين.

وفى عام ١٩٢٨، مع تشكيل العصابات العربية الأولى المناهضة للصهيونية، استجاب الشيخ حسين أبو ركون (٩) لطلب يتسحاق بن تسفى ونشر بين أبناء عشيرته النداء الذى أصدرته اللجنة القومية: لا تساعدوا العصابات. وقد تزعم إسماعيل عبد الحق (١٠)، الدرزى اللبناني، إحدى العصابات التى تشكلت فى شمال أرض إسرائيل قبل فترة من "أحداث" عام ١٩٢٩ .

وجاء فى رسالة بعث بها بن تسفى إلى الدروز فى ١٦ يونيو ١٩٢٩: "إلى أبناء الطائفة الدرزية، أتوجه إليكم عن طريق حسن أبو ركون طالبا العمل سويا، الصداقة هى التى ستنتصر فى الأوقات العصيبة. فلنحافظ على الصداقة" (١١).

وقد قال نجيب أبو ركون إن والده حسن ودرزيين آخرين هما حسين سعيد عزام من عصفيا وفايز حسين من دالية الكرمل، اجتمعوا مع أبا حوشى فى مطلع عام ١٩٢٩، وأبلغوه بمعلومات عن خطط المتطرفين العرب ضد الموشافوت اليهودية. واجتمع حسن وحسين وعزام وأبا حوشى مع عبد الحق ومع مساعده قاسم ظبيان فى قرية رما بالجليل الغربي، وأقنعوه بالعودة إلى جبال الشوف والتوقف عن الاعتداء على المستوطنات اليهودية. وكان يتسحاق ساديه قائدا لحيفا فى عام ١٩٢٩ وكون علاقة صداقة مع الدروز سكان الكرمل وخاصة مع عائلة أبو ركون، فى أوج فترة "الأحداث". لذلك كانت مستوطنات الوادى آمنة ضد أى هجوم مفاجئ من رأس الجبل.

كان الشيخ حسين أبو ركون يعتنق أيديولوجيا التعاون مع اليهود، وقد قام هو وشقيقه حسن، يرافقهما أبا حوشى ودوف هوز، بزيارة منازل زعماء عائلة الأطرش فى جبل الدروز، وكذلك منازل بعض الدروز فى بعلبك بلبنان. وفى النصف الثانى من الثلاثينيات، عندما أرادت السلطات البريطانية اعتقال حوشى بسبب نشاطه فى شراء أسلحة لحساب "الهاجاناه"، خبأه الشيخ حسين فى منزله، وبعد ذلك قام بتهريبه من عصفيا إلى جبل الدروز، حيث حل هناك ضيفا على عائلة الأطرش، واستغل تلك الفرصة للتباحث مع مضيفيه حول المساعدة التى من المزمع أن يقدمها اليهود لإقامة دولة درزية مستقلة فى جبل الدروز.

حرص حوشى على علاقاته مع زعماء الدروز فى حوران وفى الشوف. وفى مارس ١٩٣٧ عاد مرة أخرى لزيارة حوران وتحدث مع سلطان الأطرش حول نقل كل الدروز الذين يعيشون فى أرض إسرائيل إلى حوران وحول تنمية جبل الدروز بالأموال التى سيدفعها لهم اليهود نظير أراضيهم فى الجليل وفى الكرمل. وقد استمرت هذه المحادثات ثلاثة أيام. وجاء فى التقرير الذى قدمه حوشى لإدارة الوكالة اليهودية: "سيكون الترحيل نموذجا إيجابيا سياسيا مهما لأرض إسرائيل". وفى شهر ابريل ١٩٣٨، عاد حوشى وهوز وحسن أبو ركون لزيارة الأطرش وتحدثوا معه عن "خطة الترحيل"، وسلم هوز رئيس المنظمة الصهيونية البروفسور حاييم فايتسمان تقريرا بهذه المحادثات. وفى أغسطس ١٩٣٩ وقعت سبعون أسرة درزية من شفا عمرو على إقرار بتفويض زعماء الطائفة الثلاثة ببيع كل ممتلكاتها، كجزء من "خطة الترحيل". إلا أن الحرب العالمية الثانية أفسدت الخطة، ولم تتطور العلاقات الخاصة بين اليهود أفسدت الخطة، ولم تتطور العلاقات الخاصة بين اليهود والدروز فى أرض إسرائيل وفى لبنان وفى سوريا، بسبب تقاعس الشعبة السياسية فى الوكالة اليهودية وبسبب الصراعات بين الناشطين اليهود.

وفى ٢ نوفمبر ١٩٣٩ كتب حوشى لأعضاء الشعبة السياسية فى الوكالة اليهودية، دوف يوسف، إلياهو إيلات ورئوفن شيلوح: "لم تفلح محاولاتي. سوف أبتعد عن أى نشاط يتعلق بالدروز. لقد وعدنى زسلانى (شيلوح) وإفشتاين (إيلات) أكثر من مرة برصد ميزانية للإنفاق على النشاط بين الدروز، ولم يتم تسوية الأمر. هذا الوضع يخلق عدم الثقة". إلا أن حوشى لم ينسحب من نشاطه بين الدروز.

لم تكن الصداقة الدرزية - اليهودية مقصورة على منطقة الكرمل. يذكر أنه كان مقررا صدور حكم بالإعدام على أحد الدروز من قرية مغار بالجليل، كان قد اتهم بقتل شرطى بريطانى عام ١٩٣٣، وطلب الشيخ حسن خنفس من شفا عمرو مساعدة يتسحاق بن تسفى فى هذا الشأن.

وقد سعى حوشى وبن تسفى لدى البريطانيين ونجح مسعاهم: فقد نال السجين البراءة فى قضيته وتوطدت الصداقة بين الشيخ خنفس وبين اليهود. واستعان عمانوئيل يلن (١٢)، عضو شعبة المعلومات بخدمات بعض الدروز لجمع معلومات، حيث أبلغوه بتشكيل العصابات العاملة ضد اليهود فى الثلاثينيات الأولى. كما ساعد العملاء الدروز الأفراد المسؤولين عن شراء الأسلحة، حيث اشتروا السلاح من القرى العربية فى الجليل وباعوه لأعضاء "الهاجاناه". كان المشترون والباعة يلتقون بالقرب من نهاريا، فى أحد البساتين العربية الذى كان مالكه يبيع هو الآخر للهاجاناه سلاحا مهربا من سوريا. ويمكن أن نرجع إلى الصداقة اليهودية - الدرزية ذلك الهدوء والأمن النسبى الذى ساد حيفا فى الفترة ما بين "أحداث" ١٩٢٩ و"أحداث" ١٩٣٦.

ج - عصابات السلام:

فى السنوات ما بين ١٩٣٦ و١٩٣٩ كان معظم الدروز الذين يعيشون فى أرض إسرائيل مرتبطين بعلاقة صداقة مع اليهود ومع العرب المعارضين للحاج أمين الحسيني، وفى المقابل، تأثر جدعان أمعشة المقيم فى جبل الدروز من الدعاية المعادية للصهيونية وانتقل للعيش فى أرض إسرائيل، وانضم فى عام ١٩٣٧ إلى عصابات يوسف أبو دره وشارك فى عمليات إرهابية فى الكرمل وفى الجليل الأسفل. وفى وقت لاحق أدرك أن معظم الدروز الذين يعيشون فى أرض إسرائيل متحفظون من أبو دره وأن المسلمين والمسيحيين فى أرض إسرائيل معادون للدروز. وبسبب ذلك انشق عن العصابات وانضم إلى المعسكر المناصر للصهيونية مع عائلة أبو ركون فى عصفيا (١٣). وفى الجليل الغربى كانت تعمل عصابة درزية صغيرة معادية لليهود، وكان قائدها رباح عواد من قرية المزرعة تابعا لأبو دره. وبتأثير من صالح، نجل الشيخ حسن خنفس، تخلى عن عواد أبو دره وانضم مع أتباعه إلى الدروز المناصرين للصهيونية.

كانت هناك علاقات خاصة بين "الهاجاناه" وبين قرية دالية الكرمل. وكان اثنان من الدروز من أبناء هذه القرية قد قتلوا الكثيرين واختبأوا من الشرطة فى كيبوتس كفار - هاحورش. وبفضل مساعى ووساطات أبا حوشى وعمانوئيل يلن ألغت السلطات البريطانية الاتهامات الموجهة إلى هذين الدرزيين، وعندما عادا إلى قريتهما أقنعا أصدقاءهما بالتعاون مع "الهاجاناه" (١٤).

وبعد تزايد الإرهاب فى مطلع عام ١٩٣٨، ساءت العلاقة بين الدروز المناصرين للصهيونية فى الكرمل وبين أصدقائهم اليهود، وكانوا يلتقون سرا. كان سليمان شريف أبو ركون من عصفيا وفايز حسون من دالية الكرمل يرتدون ملابس النساء وهما يتسللان إلى كفار حسيديم سيرا على الأقدام عبر الحقول. كما حضر أبا حوشى وعمانوئيل يلن وضابط مخابرات بريطانى ومعهم مرسك (رجل اتصال الجيش البريطانى مع الدروز) من حيفا إلى كفار حسيديم بسيارة أجرة. وبعد هذا اللقاء التحقت مجموعة من الدروز بالجيش البريطانى وساعدت فى القتال ضد العصابات. وقد تم زرع فايز حسون وجدعان أمعشة - اللذين التحقا بوحدة مخابرات بريطانية - داخل العصابات العربية وساعدا على إلقاء القبض على أعضائها. كما قاتلت وحدة أخرى من الدروز إلى جانب "الهاجاناه" ضد العصابات العربية فى قتال متلاحم بالقرب من شفا عمرو وفى جبال الكرمل.

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٨ قتل أتباع أبو دره حسن أبو ركون بسبب تعاونه مع اليهود. وقد قال نجله نجيب: "كان أبى يقيم فى عكا. وذات يوم زاره فى مسكنه شخصان كان يعرفهما وطلبا منه أن يرافقهما إلى الشاطئ. أدخلاه عنوة إلى سيارة واقتاداه إلى كوكب أبو الهيجا بالقرب من قرية تمره بالجليل الأسفل. وهناك عقد له أفراد العصابات محكمة ميدانية وحققوا معه وحكموا عليه بالإعدام لأنه ساعد اليهود. وقد أراد الشيخ صلاح سليمان من قرية تمره أن ينقذه من الموت وقال: "أنا أضمنه، وإذا ارتكب أى خطأ تافه آخر سأدفع حياتى ثمنا لذلك"، إلا أن زعماء العصابات رفضوا الاستماع لكلامه وأعدموه (١٥). وبعد موت حسن أبو ركون أصبح شقيقه الشيخ لبيب هو المسؤول عن اتصالات الدروز باليهود.

كما لقى الشيخ حسن خنفس مصرعه هو الآخر على أيدى أفراد العصابات. قبل ذلك كان بعض المسلمين من شفا عمرو، ممن طمعوا فى أراضى جيرانهم الدروز، قد أبلغوا السلطات البريطانية بعلاقات الشيخ مع أبو دره، مما دفعه إلى الهروب والاختباء - حتى تزول موجة الغضب - فى يفنئيل فى دار عضو شعبة المعلومات يهوشوع فلمون. وبعد عودته إلى شفا عمرو فى ٤ يناير ١٩٣٩، اغتيل الشيخ خنفس. فى ذلك اليوم أرسل أهالى عصفيا ودالية الرمل برقيات إلى حوران وإلى لبنان، إلى زعماء الطائفة سلطان الأطرش، وأسعد كانج سفوريس ومجيد أرسلان يقولون فيها: "أنقذونا من الخطر. لقد حاصرنا ثلاثمائة رجل مسلح وصادروا أسلحتنا والكتب المقدسة ودنسوها. المسؤول عن ذلك هو أبو دره". وبعد خمسة أيام بعث الشيخ لبيب أبو ركون إلى زياد الأطرش شقيق سلطان الأطرش خطابا

يقول فيه: "يوم ٣٠ ديسمبر قام أشخاص مسلحون بسرقة أربعين بقرة يمتلكها الشيخ عزام الدين حلبى من قرية دالية الكرمل. وفى ٤ يناير ١٩٣٩ دخل أشخاص مسلحون واقتادوا رجل الدين الشيخ حسن خنفس ورجلين آخرين وقتلوهم رميا بالرصاص خارج القرية، كما قتلوا قاسم الزينب الدرزى من دالية الكرمل". وقد اتضح من التحقيق أن قاتل الشيخ حسن خنفس كان عربيا مسلما من الخليل يعمل فى حقوله كأجير، إلا أن أفراد عائلة خنفس ومقربيه خرجوا باستنتاج عام يفيد بأن المسلمين قتلة. وقد أقسم الدروز فى شفا عمرو على الثأر والانتقام، فقاموا باقتلاع أشجار الزيتون التى يمتلكونها وأرسلوا "نساءهم وأطفالهم إلى مكان آمن واختبأوا فى الجبال وانتظروا حتى يحين الوقت المناسب.

كان صالح (١٦)، نجل الشيخ حسن خنفس، يدرس فى الجامعة الدينية الدرزية فى حصبيا بلبنان. وبعد موت والده عاد إلى قريته وأنشأ بالاشتراك مع سليم العلين منظمة للدفاع عن النفس. كما أنشأ كل من فايز حسين ويوسف وهبى فى دالية الكرمل، واثنان من عائلة أبو ركون - شريف (نجل حسن أبو ركون) ولبيب (نجل حسين) فى عصفيا، منظمات شبيهة. وقد ساعدت السلطات البريطانية والوكالة اليهودية و"الهاجاناه" هذه المنظمات، وكان أبا حوشى هو رجل الاتصال معهم. كما تعاونت المنظمات الدرزية مع عائلة النشاشيبي، وأطلق اليهود عليها اسم "عصابات السلام". وفى اللقاء السنوى الذى عقده الدروز فى قرية النبى شعيب عام ١٩٣٩، وافق معظم الأشراف - بعضهم ضمنا والبعض الآخر صراحة - على مساعدة اليهود والبريطانيين فى حربهم ضد عصابات عائلة الحسيني.

وبعد قمع التمرد العربى ألقى الدروز من شفا عمرو القبض على عدد كبير من أفراد العصابات الذين اعتدوا عليهم خلال فترة التمرد، وتقدموا للسلطات بمائة وثلاثين دعوى قضائية ضدهم، وقد حكم بالإعدام على ستة من المدعى عليهم، وأعدموا شنقا رغم مساعى ووساطات زعماء المسلمين والمسيحيين لدى السلطات. وانتظر الآخرون المحاكمة، واقترحت السلطات التى كانت تخشى اندلاع التمرد مرة أخرى، عقد مؤتمر "مصالحة". ونصح رجال الاتصال اليهود الدروز بالموافقة على اقتراح البريطانيين، بشرط أن يشارك أفراد عائلة النشاشيبى أعداء الحسيني، فى مؤتمر "المصالحة". وقد رفض البريطانيون وأنصار الحسينى هذا الاقتراح.

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٣٩ وصل أرض إسرائيل وفد من أشراف الدروز قادما من سوريا ولبنان، للوساطة بين الدروز والمسلمين. كان الوفد يتألف من خمسة أشراف يتزعمهم عبد جعفرالأطرش. واستمع أعضاء الوفد إلى رواية كل من الطرفين. وقد رد جعفر الأطرش على الشيخ أسعد قدوره مفتى صفد الذى زعم أن الدروز اعتدوا على المسلمين، بقوله: "المسلمون هم المذنبون. هم الذين بدأوا بالاعتداء. ومن يدافع عن النساء والأطفال ليس مذنبا. لقد كان المسلمون هم السبب فى الكارثة التى حلت بهم. إن اغتيال رجل الدين حسن خنفس جريمة تلزم كل درزى بالثأر له، وعدم الثأر يجلب العار".

وقال زياد الأطرش للمسلمين: "هل كنتم تعتقدون أننا سنتخلى عن الدروز الذين يعيشون فى أرض إسرائيل..؟" لولا سلطات إنجلترا وفرنسا لخرجنا لمساعدة أخواننا فى شفا عمرو حتى لو كان ذلك بكتيبة فرسان، ولقناكم درسا لن تنسوه على مدى أجيال. إذا خرجتم على القانون، سيخرج الدروز أيضا على القانون".

وقد حدد الوفد قيمة التعويضات التى يدفعها المسلمون للدروز: ٢٧٥ ليرة عن كل قتيل. انعقد مؤتمر المصالحة فى شفا عمرو فى ١٤ يناير ١٩٤٠، بمشاركة زعماء المسلمين والدروز والمسيحيين الذين يعيشون فى أرض إسرائيل، وممثلى السلطات.

لم يتسبب مؤتمر المصالحة فى إفساد الصداقة بين عائلتى أبو ركون وخنيفس من ناحية واليهود من ناحية أخرى. وقد اجتمع الأشراف أعضاء الوفد مع أبا حوشى وتحدثوا معه عن المصالح المشتركة لليهود والدروز، وحصل أحدهم - حمزة درويش - على محراث حديث كهدية منه.

فى بداية التمرد العربى كانت الوحدات البريطانية التى تقاتل ضد المتمردين تتلقى معلومات من شعبة المعلومات التابعة للهاجاناه. وفيما بعد استخدمت هذه الوحدات مخبرين دروزا كانوا يرسلون إليها تقارير مباشرة، وذلك مقابل أموال طائلة، وبالتالى خفضت الوكالة اليهودية الميزانية التى كانت ترصدها لأبا حوشى للإنفاق منها على جمع المعلومات. ولم يدرك صالح خنفس سبب جفاف منبع الأموال وشك فى قيام حوشى بتحويل الأموال إلى غايات أخرى وربما إلى جيبه الخاص. ولذلك شهر به فى القرى الدرزية وعلى مسامع أصدقائه اليهود. وقال خنفس إن حوشى انتقم منه بعد قيام الدولة، وإنه تسبب فى مصادرة بعض أراضيه. كان خنفس عضوا فى الكنيست الثانى ولكنه لم ينتخب فى الكنيست الثالث.وهو يقول إن حوشى أيضا كان السبب فى ذلك. وبعد ثلاث وثلاثين سنة من حرب الاستقلال قال صالح خنفس: "لقد قابل اليهود الإحسان بالإساءة. كنت مثل العبد الذى أدى ما عليه ورحل. لقد فضل اليهود التحالف مع الدروز الذين كانوا أعداءهم قبل قيام الدولة، مثل جعفر معدي". وبسبب الصراع مع حوشى توقف صالح خنفس عن العمل كرجل اتصال بين الدروز واليهود.

أما الدروز من شفا عمرو ومن بلدات أخرى، ممن أصابهم حوشى بخيبة أمل، فقد بحثوا وعثروا على أصدقاء يهود آخرين: مردخاى شخفيتس الذى كان يشترى أراض لحساب الصندوق القومى الإسرائيلى (كيرن كايمت)، وحراس حقول وأعضاء من شعبة المعلومات، مثل جيورا زيد، أمنون وعوديد يناى وغيرهم. كما أقام عمدتا كيبوتس حانيتا وكيبوتس إيلون - أمنون يناى ودوف يرميا - علاقات صداقة مع ضباط وجنود سوريين كانوا يخدمون فى الجيش البريطاني، بعد أن احتلت بريطانيا سوريا عام ١٩٤١ . وشارك الفرسان السوريون فى الاحتفالات التى كانت تقام فى إيلون وفى حانيتا، وكانوا يُدعون لمشاهدة الأفلام فيهما، وساعدوا فى عمليات تهريب السلاح. كان اثنان من ضباط وحدة الفرسان التى كانت تعسكر بالقرب من إيلون دروزاً: أحدهما من عائلة قاسم من قرية رما بالجليل والآخر إسماعيل قبلان من جبل الدروز. وفى عام ١٩٤٨ دخل قبلان أرض إسرائيل كنائب قائد سرية فى الكتيبة الدرزية التابعة لـ"جيش الإنقاذ". وبتأثير منه تم حل هذه الكتيبة والتحق بعض ضباطها بالهاجاناه وبعد ذلك بالجيش الإسرائيلي. وقد استقر المقام بقبلان فى عصفيا، ووصل فيما بعد إلى رتبة مقدم فى الجيش الإسرائيلي.

قبل فترة من نشوب حرب الاستقلال عقد بعض الدروز اجتماعات سرية، ووجهت الدعوة لأبا حوشى لحضور بعضها. وقد تحدث الشيخ لبيب أبو ركون من عصفيا عن اجتماعين من هذه الاجتماعات، أحدهما فى دار عائلة سعيد مرزوق فى قرية يركا والآخر فى قرية أبو سنان. لم يتم اتخاذ قرارات ملزمة فى هذه الاجتماعات، وأوصى معظم المشاركين بانتهاج سياسة "ننتظر ونرى". وعندما نشبت الحرب دعا الشيخ لبيب أبو ركون والشيخ صالح خنفس - بتشجيع من اليهود - إلى عقد اجتماع للقيادات فى دالية الكرمل. وفى هذا الاجتماع الذى حضره مندوبون من جبل الدروز ومن حصبيا فى لبنان - تقررالتزام الحياد. وفى المقابل، حاول أفراد عائلة معدى إقناع زعماء العائلات فى عصفيا وفى قرى أخرى بمساندة الحسيني. وعلى حد قول الشيخ لبيب أبو ركون، فإن حوشى أبلغ الأشراف بأن لبيب سيكون رجل الاتصال به، وكاد هذا الأمر أن يكلف الشيخ لبيب حياته: فعندما سافر إلى لبنان لشراء أسلحة لقريته، حول أحد الأشخاص اغتياله. وهو يعتقد أن عائلات درزية معادية هى التى كلفت القاتل بهذه المهمة.

د- شبكة موشيه ديان:

عندما اندلعت حرب الاستقلال كان موشيه ديان ضابطاً لشؤون العرب والأمن الجارى فى شعبة العمليات بهيئة الأركان العامة للهاجاناه. كتب ديان يقول: "كانت مهمتى هى تجنيد عملاء للحصول على معلومات عما يجرى فى العصابات العربية. استعنت بجيورا زيد وعوديد يناى اللذين كانت تربطهما علاقات طيبة بالبدو وبالدروز فى حيفا وفى الشمال" (١٧). كان جدعان أمعشة أحد النجاحات التى حققها زيد وديان. وعندما انتهى عهد "عصابات السلام" خدم أمعشة فى المخابرات البريطانية، فى الجيش والشرطة، وقام بتهريب أسلحة من سوريا إلى أرض إسرائيل لحساب "الهاجاناه" وكان صديقاً لسلطان الأطرش فى جبل الدروز وللشيخ لبيب أبو ركون وأبا حوشى فى أرض إسرائيل.

قال أمعشة: "التقى جيورا زيد معى فى مصنع نيشر ودعانى لاجتماع مع موشيه ديان المسؤول عن المنطقة. أحضرت معى ابن عمى محمد لحضور الاجتماع. وقد قال ديان إننا سنعمل لصالح اليهود والدروز فى المنطقة".

واقترح جيورا زيد على أمعشة أن يسعى للعمل سائقاً خاصا لقائد حيفا العربية. وبمبلغ مائة وعشرين ليرة حصل عليه من ديان اشترى زيد لامعشة سيارة شيفروليه خضراء. وبعد أيام أبلغ مخبرون تابعون لشعبة المعلومات أن قائد حيفا العربية يستقل سيارة شيفروليه خضراء رقم لوحاتها ١٢٧ ويقودها جدعان أمعشة من عصفيا. وقد حصل السائق الخاص من زيد على حمام زاجل حتى يتمكن عن طريقه من إرسال معلومات عندما لا يستطيع الذهاب للاجتماع فى مصنع نيشر. قال زيد: "كان جدعان يولى احتراما للقائد العربى كما لو كان جنرالاً كبيراً، وجمع معلومات من نوابه المنافقين الذين كانوا يتعاملون مع السائق وكأنه القائد نفسه" (١٨). وفى فبراير ١٩٤٨ أبلغ أمعشة مسؤوليه بوجود سيارة ملغومة تم تجهيزها لتنفيذ عملية إرهابية فى ورشة أبو شعم (١٩)، وبعد فترة من ذلك أبلغ عن مخطط لنسف مطاحن القمح فى حيفا السفلى، التى كان اليهود يسيطرون عليها ويستخدمونها فى مراقبة الأحياء العربية. كانت عربة قطار محملة بالمواد المتفجرة تقترب من المطحنة ودفعها الحراس حتى مصنع "متسيه زوت" واختبأوا خلف ساتر. انفجرت العربة وحدثت خسائر كبيرة، ولكن ليس لمطاحن القمح.

وفى أبريل ١٩٤٨ أبلغ أمعشة أن مصطفى أرشيد، الذى كان ضابطا فى حرس الحدود الأردني، يجند دروزاً فى قرى الكرمل ويتآمر لتنفيذ عملية تخريبية ضد وسائل المواصلات اليهودية بين بيت أورن ونيشر. وقد تم إيفاد زيد وأربعة مقاتلين لاغتيال أرشيد. قال زيد: "ارتدينا ملابس عربية، واستقللنا سيارة موريس والتفغنا حول الطريق قبل قرية الزينات (٢٠) الواقعة فوق جبل الكرمل، وانتظرنا مصطفى أرشيد. كان يتناول وجبة الغذاء فى دار عائلة منصور فى عصفيا، وانتظرناه ساعتين. كان الفلاحون عائدين من الحقل فى طريقهم إلى المنزل، وحتى لا يبلغوا عنا كنا

نمسك بكل فلاح يصل إلينا ونقيده بالشال الذى يرتديه على رأسه. كان عشرة فلاحين يرقدون إلى جوارنا مقيدين بين الأشجار. ويبدو أن هناك من شعر بغيابهم فحذر أرشيد الذى سارع إلى السفر لدالية الكرمل وأخذ جياداً وامتطاها مهرولا هو ورجاله إلى جنين، عن طريق الجبال. ومن جنين عاد بسيارة مؤجرة إلى قيادته فى قرية إيجزيم" (٢١).

كانت قضية أرشيد سبباً فى ضم خليل قنطار إلى شبكة ديان، وهو أيضاً من سكان جبل الدروز السابقين وخدم فى الجيش البريطانى خلال الحرب العالمية الثانية وأقام علاقة صداقة مع أبا حوشي. كان أبناء عائلة قنطار قد غادروا جبل الدروز فى أوائل عام ١٩٤٨ بسبب صراعات عائلية، واستقروا فى عصفيا. وفى وقت لاحق روى قنطار عن مضمون الرسائل التى كان ينقلها بن حوشي والأطرش: "أبا حوشي يُقرئ سلطان الأطرش السلام ويبلغه بأنه باشا ليس على الدروز فقط بل على اليهود أيضا". "أيها الفتى أبلغ سلامى وتحياتى الحارة - من سلطان الأطرش إلى أبا حوشي".

عندما هرب مصطفى أرشيد من عصفيا أرسل لبيب أبو ركون قنطار إلى قرية إيجزيم، وأمره بإحضار معلومات من هناك. توجه قنطار إلى إيجزيم سيراً على الأقدام، وعندما شاهدته النساء اللاتى كن يعملن فى الحقول وعرفن أنه درزي، ألقين عليه الحجارة. قال قنطار لأهالى إيجزيم إنه مبعوث من قبل عشرين مقاتلا يرغبون فى الانضمام لوحدة أرشيد، وإن زملاءه ينتظرونه خارج القرية حتى يبلغهم بنتائج مهمته، إلا أن القرويين لم يصدقوا روايته ونزعوا عنه ثيابه حتى أصبح عارياً وداروا به فى شوارع القرية وألقوا عليه الحجارة وبصقوا فى وجهه. وقبيل حلول المساء أعادوا إليه ملابسه وأبلغوه بأن كل درزى سيدخل قرية إيجزيم سوف يُقتل. ورافقه خمسة رجال مسلحين فأدرك أنهم يعتزمون إطلاق النار عليه بعد أن يصلوا إلى الجبال ولذلك فر من أمامهم. أطلق الرجال الخمسة النار عليه ولكنهم لم يصيبوه. وقد قطع قنطار كل الكيلومترات العشرة حتى عصفيا وهو يعدو بسرعة وازداد إصراره على اتخاذ قرار بالتعاون مع اليهود. وذهب به أمعشة إلى جيورا زيد (٢٢).

هـ - كتيبة "جبل العرب":

عندما تشكل "جيش الإنقاذ" فى سوريا للتسلل إلى أرض إسرائيل، فى أواخر عام ١٩٤٧ وأوائل عام ١٩٤٨، ألقيت منشورات من طائرة عسكرية فوق جبل الدروز: "اليهود يقتلون الدروز فى أرض إسرائيل، يغتصبون بناتهم وينهبون أملاكهم. انضموا إلى جيش الإنقاذ! أنقذوا إخوانكم!" ولم يتمكن الدعاة الذين زاروا جبل الدروز من تحقيق الكثير فى هذا الشأن. كان لدى عائلة الأطرش تحفظات على الحكومة السورية ولم يصدق الدروز الذى يعيشون فى أرض إسرائيل هذه الروايات الدعائية. وفى المقابل، استجابت العائلة لنداء حركة "الراية الشعبية" التى كان يتزعمها خصوم عائلة الأطرش.

وقد انتصر أنصار الأطرش فى الصراع على جذب أبناء الطائفة الدرزية، ولكنهم لم يتمكنوا من الاعتراض علنا على التعبئة للجهاد. لم تكن التعبئة رسمية، ولم يُطلق على الكتيبة الدرزية اسم "كتيبة جبل الدروز" بل "كتيبة جبل العرب". وقام إسماعيل قبلان ومعه أربعة عشر ضابطاً درزيا بتجنيد متطوعين ودربوهم فى السويداء، عاصمة جبل الدروز. وعلى حد قول قبلان فإن عدد المتطوعين كان ثمانمائة وخمسون درزيا (٢٣). وكما جاء فى دراسة أجراها سلاح المخابرات فى الجيش الإسرائيلى وأتمها فى ١ أغسطس ١٩٤٨، فإن التعبئة بدأت فى ١٥ يناير وكان عدد المتطوعين يبلغ نحو خمسمائة أحضروا معهم سلاحهم الشخصي. وقيل للمتطوعين فى "جيش الإنقاذ" إن الراتب الشهرى يبلغ ستين ليرة سورية، ولكنهم سيحصلون على ثلاثين فقط. وكان قائد الكتيبة هو شكيب وهاب.

دخلت الكتيبة الدرزية التابعة لـ"جيش الإنقاذ" أرض إسرائيل فى مارس ١٩٤٨، وتم تعيين قائدها شكيب وهاب قائداً لإقليم حيفا. وفى ٣٠ مارس وصلت الكتيبة إلى شفا عمرو. واستقبل دروز أرض إسرائيل شكيب وهاب استقبالاً حاراً وقام هو بإيفاد مبعوثين إلى القرى والبلدات لجمع بيانات ودعوة المسلمين والمسيحيين والدروز إلى الانضمام لكتيبته. فى تلك الفترة كانت هناك فى الجليل "كتيبة اليرموك الثانية" السورية تحت قيادة أديب الشيشكلي، وكانت تضم سرية درزية بقيادة سلطان أبو صالح من مجدل شمس. وكانت إحدى فصائل هذه السرية تعسكر فى القرية الدرزية يركا بالجليل الأعلى الغربى وساعدها زعيم القرية الشيخ جعفر معدى فى توجيه ضربات لوسائل المواصلات العبرية. إلا أن معظم دروز أرض إسرائيل فضلوا الوقوف على الحياد حتى يتضح الجانب المنتصر. وقد نصح أمنون يناي وجيورا زيد ومردخاى شخفيتس، الشيخ لبيب أبو ركون والشيخ صالح خنفس بالتكتم على صداقتهما باليهود خوفاً على حياتهما.

لم ينضم إلى العصابات سوى عدد قليل من الدروز، وأدرك شكيب وهاب سريعا أن العلاقات بين اليهود والدروز على خير ما يرام، وأن العلاقات بين الدروز والمسلمين أسوأ من العلاقات بين الدروز واليهود، و أنه سيجد صعوبة فى تجنيدهم للحرب. وقد استجاب أبناء عائلة الأطرش من جبل الدروز لطلب الشيخين خنفس وأبو ركون. وأرسوا إلى

شكيب وهاب مبعوثين يحملون تعليمات توصى بالانتظار وعدم المبادرة بعمليات ضد اليهود. وسافر الشيخ لبيب أبو ركون إلى شفا عمرو على رأس وفد من أشراف عصفيا، وفى الطريق أطلق مقاتلو "الهاجاناه" النار على السيارة التى لم تكن هوية ركابها معروفة لهم. وفى شفا عمرو هنأ أهالى عصفيا شكيب وهاب على سلامته، وخلال تبادل التهانى والتحيات أوضح الشيخ لبيب لبعض الضباط الدروز موقفه. استضاف صالح خنفس شكيب وهاب وضباطه فى منزله، وتحدث معهم - كما لو كان ذلك بطريق المصادفة - عن الصداقة اليهودية - الدرزية. وفى التقرير الذى أرسله خنفس إلى أمنون يناى كتب يقول إن وهاب أعرب له عن رغبته فى "احتلال مستوطنة يهودية حتى يثبت أنه بطل"، وإنه - أى خنفس - عمل على إخماد هذه الرغبة. وبالفعل، لم يقم أتباع وهاب بأى عمل ضد اليهود خلال الأسبوعين اللذين أمضوهما فى أرض إسرائيل.

لم يكن فى الإمكان الحيلولة دون وقوع حوادث إطلاق نار بين الكتيبة الدرزية وقوات "الهاجاناه"، لاسيما بعد أن هاجم "جيش الإنقاذ" كيبوتس مشمار هاعيمق فى ٤ أبريل وتورط هناك فى قتال استمر اثنى عشر يوما وانتهى بهزيمة عربية. وفى ١٢ أبريل بدأ الوضع يتدهورحول شفا عمرو- رامات يوحانان. ففى ١٤ أبريل هاجمت إحدى سرايا لواء "كرملي" بقيادة يوسف هاس، تل الشرعة الواقعة شرقى رامات يوحانان. وقد فشل الهجوم ولقى ستة من أفراد "الهاجاناه" مصرعهم، بمن فيهم قائد الفصيلة زوهر (زوريك) ديان (شقيق موشيه ديان).

وبعد يومين نشب قتال عنيف بين مقاتلى الكتيبة الدرزية وبين الكتيبة ٢١ التابعة للواء "كرملي" فى الهوشة والقصير. وقد قتل فى هذه المعركة عشرة يهود. و منى جنود الكتيبة الدرزية والدروز الذين حضروا من كل أنحاء الجليل لمساعدة إخوانهم، بخسائر أكبر، وانسحبوا مدحورين إلى شفا عمرو. وظلت الهوشة والقصير فى أيدى جنود الكتيبة ٢١ .

وبعد هزيمة الكتيبة الدرزية تجرأ صالح خنفس على الحديث مع شكيب وهاب وطالبه بالانسحاب من الحرب. وتقول إحدى الروايات إن الشيخ جعفر مُعدى هو الذى رتب للقاء بين شكيب وهاب وخنفس. كان صديق اليهود من شفا عمرو يتحدث بكل صراحة، وقال لشكيب وهاب إن اليهود أصدقاء لدروز أرض إسرائيل، وإن المسلمين هم أعداؤهم. وقد ساعد الفشل فى المعركة فى أن يصحو الدروز من سكرة الحرب. وقال الدروز المحليون الذين قتل ذووهم فى المعركة، قالوا لأبناء شعبهم الذين حضروا من سوريا ومن لبنان، إن مبادرتهم العسكرية كانت خطأ سياسيا.

وفى المعسكر اليهودى قال قائد لواء "كرملي" موشيه كرمل، وقائد الكتيبة ٢١ دوف تسلسيس، إن الدروز هم أعداء بكل المقاييس. ولم يكن فى مقدور مردخاى شخفيتس وجيورا زيد الصمود أمام هؤلاء. إلا أن موشيه ديان اتخذ فى هذا النقاش موقفا منحازا للدروز وشجع شخفيتس وزيد على القيام بمحاولة للتوصل إلى اتفاق مع شكيب وهاب بمساعدة من أصدقائهم الدروز من عصفيا، ومن دالية الكرمل ومن شفا عمرو.

و - "قتلتم شقيقى وأنا أجلس معكم":

بالتشاور مع جيورا زيد أرسل الشيخ لبيب أبو ركون خطابا إلى إسماعيل قبلان وكان الرسول هو سعيد قنطار أحد جنود كتيبة شكيب وهاب، الذى كان يزور ابن عمه خليل قنطار فى عصفيا، وكان أيضا من أقارب قبلان. وقد كتب الشيخ لبيب إلى قبلان قائلا: "أخطأتم عندما هاجمتم اليهود. لقد ساعدونا منذ عام ١٩٣٨ . أنت درزي، وإذا كنت تريد مساعدة الدروز كف عن محاربة اليهود". وكان لهذا الخطاب تأثيره على قبلان، فقد كان صديقا لليهود منذ فترة الحرب العالمية الثانية عندما كان يخدم فى أرض إسرائيل، والآن أدرك أيضا مدى كفاءتهم العسكرية.

ارتبط جدعان أمعشة بعلاقات صداقة مع ضباط دروز كانوا يعسكرون فى شفا عمرو، وقال لهم إن المسلمين أطلقوا النار من الخلف على جنودهم فى المعارك التى دارت فى الهوشة والقصير. ومن أجل إثبات ما يقوله اصطحبهم إلى ميدان القتال وأراهم أن عددا كبيرا من القتلى أصيبوا بالفعل فى ظهورهم.ولكن يبدو أن بعض القرويين المسلمين هم الذين أصابوهم دون قصد، وأن ذلك حدث بسبب الفوضى التى عمت ميدان القتال نظرا لعدم التنسيق بين الوحدات المهاجمة وعدم التدريب الجيد. مثل هذه الحوادث تقع فى كل معركة تقريبا، حتى فى الجيوش النظامية (٢٤)، إلا أن الدروز الذين جاءوا من وراء الحدود لم يكونوا مدربين على التحليلات التكتيكية ولم تكن تعنيهم المقارنات التاريخية. كان معظمهم دينيين وأميين، وكانوا يرون علاقة مباشرة ومجردة بين السبب والمسبب. لم يطرأ على بالهم احتمال أن يكون بعض زملائهم قد قتلوا برصاصات القرويين الدروز.إلا أن الأدلة التى أراها لهم جدعان أمعشة أقنعتهم بذلك. بعد أن أغارت إحدى سرايا البلماح بقيادة رئوفن نتسر على قلعة شفا عمرو، هرب المسلمون من البلدة، وأصبح انتقال شكيب وهاب وأتباعه من الجانب العربى إلى الجانب اليهودى أكثر سهولة.

أوفد جيورا زيد خليل قنطار إلى شفا عمرو فى صباح يوم ١٧ أبريل. كانت الجثث الكثيرة متناثرة حول الهوشة والقصير، وانتابت الجنود الدروز وأهالى شفا عمرو حالة يأس شديد. وقام خليل قنطار بتوزيع الأموال التى أعطاها إياه زيد بسخاء، على الأهالى والجنود. وكان زيد قد قال له وهو يعطيه المال: "أهم شيء أن تكون هناك نتائج".

كان أول درزى يسقط فى شباكه هو رقيب الفصيلة نسيب الأريدي. وقد ارتبط قنطار والأريدى بعلاقة صداقة أبدية، وقدم الأريدى صديقه الجديد إلى سبعة دروز ذوى رتب صغيرة، كان أكبرهم يحمل رتبة ملازم. واتفق السبعة على الالتقاء بيهود. وفى المساء التقى خليل قنطار وجيورا زيد بالقرب من قرية إيبتين. وقد وعد قنطار زيد بإحضار الثمانية بالقرب من رامات يوحانان وطلب منه أن ينتظره فى الكيبوتس.

فى يوم الأحد ١٨ ابريل، تسلل قنطار وأصدقاؤه الثمانية الجدد من شفا عمرو، واختبأ الثمانية فى إحدى المغارات بالقرب من رامات يوحانان، ودخل قنطار الكيبوتس. وقد روى ميو بوليتى عضو كيبوتس رامات يوحانان: "كنت أعمل فى إعداد علف الماشية عندما اقترب منى أحد العرب وهو يصيح: يا خواجة، يا خواجة. أدركت أنه عربي، فأمسكت بالسلاح. شاهدته يحمل طبنجة ماوزر. كان شابا وسيما، وطلب أن يتحدث مع الخواجة زئيف، فاصطحبته إلى المزرعة".

كان خليل سجينا فى سكرتارية الكيبوتس، ولم يصل زيد إلى رامات يوحانان ولم يتمكن أعضاء الكيبوتس من الاتصال به. ولكن بعد ساعات وصل إلى الكيبوتس عضو شعبة المعلومات آساف كاتس قادما من ياجور وتحدث مع قنطار واستقل سيارة مليئة بالطعام وتوجه بها إلى المغارة، إلا أن الثمانية كانوا قد غادروها وتركوا قصاصة ورق كتبوا عليها: "خائن، لقد خدعتنا. لا نريد ان نراك ثانية". ذهب خليل قنطار وآساف كاتس إلى ياجور، وتوجه قنطار - عن طريق الوادى - إلى عصفيا سيرا على الأقدام. وعندما علم زيد بهذه الأحداث توجه إلى عصفيا فى نفس الليلة، واعتذر عن سوء الفهم وأقنع قنطار بالعودة إلى شفا عمرو. كما أقنع قنطار إسماعيل وثلاثة ضباط بمقابلة اليهود، وأرسل جيورا زيد تقريرا بذلك إلى موشيه ديان. وبموافقة من ديان تحدد اللقاء فى طفعون، مساء يوم ٢٠ أبريل.

فى تلك الليلة عين قبلان نفسه مسؤولا عن الحراسة فى شفا عمرو. وبعد انتهاء عملية التفتيش على الحراسة قال الأربعة لجنودهم إنهم ذاهبون إلى ميدان القتال لدفن الجثث، وتوجهوا إلى مكان اللقاء وهم يحملون أدوات الحفر. كان هذا المكان هو شجرة البلوط الوحيدة الموجودة عند مشارف قرية القصير. روى قبلان: "عندما وصلنا إلى الوادى سمعنا حفيفا. سألت فى هدوء: من..؟ أجابنى صوت بالعربية: أنا. قلت: من أنت..؟ أجابني: أنا جدعان أمعشة. ثم خرج إلينا من بين أشجار الزيتون. كنت أعرفه منذ أيام جبل الدروز. تعانقنا وقال لي: هناك شخص آخر. سألته: أين..؟ قال:بجوار الشجرة، إنه يهودي. لا تخف فهو صديقي. ما اسمه..؟ أجابني:جيورا زيد. إنه صديقنا".

قال جيورا زيد: "انتظرناهم فى المساء بالقرب من الشجرة، وسط الرائحة الكريهة المنبعثة من الجثث المتعفنة. سمعنا صوت أفرع أشجار وهى تتكسر وصفير خليل. شاهدت فى الظلام ظل أشخاص مسلحين. كان ذلك بعد أعنف معركة شهدتها حرب الاستقلال. لم نر وحدة عربية تقاتل ضدنا بمثل هذه الشراسة، وانتابنى الخوف. اختبأت أسفل الشجرة وأنا أراقب ما يحدث. اقترب منهم جدعان، وبعد أن تبادل معهم بعض الجمل نادانى أحدهم: أهلا يا خواجة، عندما يعقد الدروز تحالفا لا يخونون. كان هذا إسماعيل. تذكرت مثلا عربيا يقول: إذا شعرت بالخطر ابتعد عنه. ولكن إذا أصبحت فى دائرة هذا الخطر فكن رجلا. وقلت فى نفسي: لا مجال للهرب. اقتربت منهم، وبعد أن تعانقنا تقدموا نحو الجثث وأخذوا بعض الأشياء حتى يثبتوا أنهم دفنوها وبعد ذلك انضموا إلينا".

قال إسماعيل قبلان: "اقتادونا إلى سيارتى جيب. دخلنا إلى السيارتين، وبعد ذلك اتفقنا على ما سيحدث. كنت أعتقد أننا وقعنا فى فخ. كان هناك حارس يقف عند بوابة كيبوتس رامات يوحانان ويحمل رشاشا من طراز ستين. أظهر له زيد بطاقة، ففتح لنا البوابة. لاحظت أن الحارس كان فتاة فسألت جدعان عما إذا كان شابا أم فتاة. فقال لى إنها فتاة. انفعلت وقلت لأصدقائى الضباط: هل ترون..؟ فتاة تحرس فى الليل. لا يمكن لأحد أن ينتصر على هذا الشعب. وقد دفعنى هذا إلى مصادقة اليهود أكثر وأكثر".

قالت الفتاة تامار كنول: "تلقينابلاغا باحتمال وصول سيارة جيب درزية، حتى لا نصاب بالهلع. كنت فى تلك الليلة أتولى الحراسة وأحمل سلاحا، وشاهدت سيارة جيب تقترب وبداخلها أشخاص يرتدون أغطية الرأس العربية. حاولنا أن نخمن من يكونون،حيث لم يكن الاتصال بين موقع وآخر واضحا على الدوام. اقترب الدروز وقالوا: كل شيء على ما يرام. اتصلنا بقائد المنطقة يتسحاق كيتر فأصدر أوامره بالسماح بمرور السيارة. وما أن شاهدت الجيب تمر بمن فيها حتى اطمأننت وزال خوفي".

ومن رامات يوحانان توجه قبلان وأتباعه مع زيد وأمعشة إلى أحد المقاهى فى طفعون، والتقوا هناك بموشيه ديان، مردخاى شخفيتس، أمنون يناي، الشيخ صالح خنفس، الشيخ لبيب أبو ركون، خليل قنطار، وإيليان أحد سكان شفا عمرو. قال ديان: "اليهود والدروز شعبان صغيران عانوا الكثير، ولا يوجد ما يدعو لأن يتحاربا. من الأفضل أن يعقدا معاهدة سلام. كنا دائما نساعدكم ونحن الآن نطلب منكم أن تساعدونا. ليس لدينا أى شيء ضدكم. هذه ليست حربكم،واسألوا الشيخ لبيب، سيؤكد لكم ذلك". كان جيورا زيد يترجم كلام موشيه ديان إلى العربية.

رد إسماعيل قبلان على موشيه ديان بحذر: "نحن لا نعرف اليهود حتى الآن وليست لدينا صلاحية لاتخاذ قرار".

وقد وعده بالرد عليه عن طريق الوسطاء، بعد التفكير فى كل تلك الأمور، وأوضح له قائلا: "بالأمس قُتل إخواننا فهل نعقد سلاماً اليوم..؟".

أجابه ديان: "منذ عدة أيام قتلتم شقيقى وأنا اليوم أجلس معكم. دماؤكم ليست أفضل من دمائي. لو كان العرب المسلمون هم الذين قتلوا شقيقى ما جلست معهم، إلا أن الحرب بيننا هى خطأ فادح. لذلك جئت، رغم حزني، لإقناعكم بوقف هذه الحرب". شحب وجه إسماعيل قبلان الذى كان يقود المقاتلين الذين قتلوا زوهر ديان. إلا أن خوفه تحول إلى احترام عندما أدرك أنه لن يصيبه أى مكروه. هناك عدة روايات عن نتائج هذا اللقاء. وقد كتب أفراد استخبارات الجيش الإسرائيلى فى أغسطس ١٩٤٨ تقريرا عن هذا اللقاء جاء فيه: "اقترح ديان أن تظل الكتيبة الدرزية كما هي، وأن تحارب إلى جانب اليهود". وقال إسماعيل قبلان: "تقرر فى اللقاء الأول وقف إطلاق النار وإخراج الجثث من ميدان القتال. كما أكدنا على اتخاذ قرار بشأن باقى التفاصيل بعد مشاورات داخلية فى كلا الجانبين، وتم تحديد موعد اللقاء التالي".

انعقد اللقاء التالى بعد ثلاثة أيام، فى المقهى ذاته، واشترك فيه نفس الأشخاص. وبموافقة من ديان وقبلان تم الاتفاق على أن تظل الكتيبة الدرزية كما هى وأن تعمل لحساب "الهاجاناه"، حيث يوجه الدروز فى المرحلة الأولى ضربات إلى قواعد "جيش الإنقاذ" فى الجليل الأعلى ويشجعون على فرار الأفراد من الكتيبة. كان هذا الاتفاق صعب التنفيذ، لذلك رتب قبلان لقاء بين ممثلى "الهاجاناه" وبين شكيب وهاب. قال قبلان: "كنت صديقا لنجل وهاب، الذى كان يعمل أيضا ضمن حراسة،لأننا كنا ندرس معا فى المدرسة. رويت لنجل شكيب وهاب أننى التقيت باليهود بمفردي، لأن الضباط الثلاثة الآخرين طلبوا منى عدم الإفصاح عن هويتهم. أوضحت له مبرراتى وتوجهت معه للقاء والده. فى البداية غضب منى شكيب وهاب- قائد الكتيبة- وبعد ذلك هدأ ووافق على لقاء ممثلى الهاجاناه فى شفا عمرو، فى منزل صالح خنفس. فى تلك الليلة تم إخلاء كل سكان الشارع من منازلهم حتى لا يشعروا بما يحدث".

اقترح ديان على القيادة العليا أن تتعاون الكتيبة الدرزية مع "الهاجاناه" إلا أن يادين عارض ذلك. وأدرك ديان أن يادين متأثر بيهوشوع فلمون رئيس القسم العربى فى الوكالة اليهودية، الذى كان يخشى أن يؤدى مثل هذا التعاون إلى تعريض الدروز لخطر الانتقام من جانب العرب،وقال له:المقاتلون الثمانمائة الأكفاء الذين سيتركون القوة العربية وينتقلون إلى الجانب اليهودي، من شأنهم أن يساعدونا فى السيطرة على كل الجليل. إلا أن يادين لم يقتنع، ولم يذهب ديان الذى أصابه الإحباط إلى اللقاء المقرر عقده مع شكيب وهاب فى شفا عمر.

انعقد هذا اللقاء فى ٩ مايو، وشارك فيه من "الهاجاناه" يهوشوع فلمون، أمنون يناي، مردخاى شخفيتس وجيورا زيد. والتقى إسماعيل قبلان مع أعضاء الوفد فى الوادى الواقع بين رامات يوحانان والقصير، وتوجه بهم إلى منزل صالح خنفس.

بدأ شكيب وهاب الحديث وقال: "جئت لأرض إسرائيل بسبب الشائعات التى تقول إن اليهود ينكلون بالدروز. وأنا كرجل عسكري، هببت للدفاع عن إخواني. ولكنى اقتنعت هنا بأن هذه الشائعات لم تكن صحيحة". وقد نصح فلمون شكيب وهاب بالعودة إلى سوريا مع أتباعه، إلا أن وهاب وضع شرطا لذلك، وهو أن يسمح له اليهود باحتلال مستوطنة واحدة حتى يحفظ ماء وجهه. كانت المستوطنة المرشحة للاحتلال هى كيبوتس يحيعام فى الجليل الغربي. رد عليه فلمون: "يحيعام غالية علينا مثل تل أبيب". وتنازل وهاب عن هذا الشرط. وقد تم الاتفاق على ألا يعتدى أحد الجانبين على الآخر وأن تحاول الكتيبة الدرزية إبعاد كتيبة أديب الشيشكلى عن الجليل الغربى (٢٥).

ز - عبد المجيد خضر هو عاموس يركونى (٢٦):

كان عاموس يركوني، أى عبد المجيد خضر المزريب، هو الرجل المهيمن على وحدة "شاكيد" فى سنواتها الاثنتى عشرة الأولى (حتى عام ١٩٦٧)، وقد أصبح فيما بعد ضابطا برتبة مقدم فى الجيش الإسرائيلى وحاكما لسيناء. وبعد تسريحه من الجيش الإسرائيلى أصبح مسؤولا عن رعاية الأقليات فى القطاع الجنوبى لوزارة الإسكان. نال يركونى ثلاثة أوسمة لم يعلن سوى عن تفاصيل واحد منها، أما الاثنان الآخران فقد ظلا فى إطار من السرية. كما فاز بـ"جائزة ألون" عن إسهامه لأمن إسرائيل. وتوفى عاموس يركونى فى ٧ فبراير ١٩٩١ .

ولد عبد المجيد خضر بن عامى ١٩٢٢ و١٩٢٤ فى قرية ناعوره التى حاول والداه، من أبناء القبيلة البدوية مزاريب، الاستقرار فيها. وبعد فترة عاد الوالدان بابنهما إلى مخيم كائن بالقرب من نهلل. وأقام عبد المجيد علاقات صداقة مع جيرانه من أبناء الموشاف، وكان موشيه ديان أحد أصدقائه. كان فى صباه يرعى أغنام القبيلة. كما كان شقيقه صالح خضر المزريب قصاص أثر أيضا فى وحدة "شاكيد"، ويروى عن أخيه الأكبر عبد المجيد قائلا: "كان صبيا ذكيا. عندما كانت تضيع بقرة أو ماعز كانوا يستدعونه. كان عقله متفتحا وكان شعلة ذكاء، ودائما ما كان يساعد الضعفاء. لقد ساعد اليهود لأنه كان يرى أنهم ضعفاء، لذلك ينبغى مساعدتهم".

وصف أحد الكتب العسكرية فى الجيش الإسرائيلى قدرات وكفاءات عاموس يركوني، حيث جاء فيه: "إذا سرت

فى الصحراء وأمسكت بحجر صغير ثم بصقت عليه وأعدته إلى مكانه، ثم جاء عبد المجيد خضر وسار فى نفس المكان بعد مائة عام، سيلاحظ على الفور أن الحجر ليس فى المكان الذى وضعه فيه الله. سوف يرفع الحجر ويكتشف آثار البصق، وسيتعقب أثرك حتى باب خيمتك، ولأنه لن يجدك - لأنك لن تكون على قيد الحياة بعد مائة عام - سوف يدق على شاهد قبرك ويسأل: "يا ابن الكلب، لماذا بصقت على هذا الحجر".

عندما كان عاموس يركونى يدرس فى فرقة ضباط بالجيش الإسرائيلى فى أوائل الخمسينيات، كان يتولى مهمة فرد رشاش فى مناورة هجومية، وفوق أحد التلال سقط جزء من الرشاش. كان الوقت مساء ولذلك لم يبحث عن هذا الجزء، ولكنه فى الصباح - عندما خرجت الفصيلة للتدريب فى مواجهة ذلك التل - طلب من القائد السماح له بالصعود إلى التل وإحضار الجزء المفقود. تساءل القائد: "كيف ستعثر على جزء صغير فوق هذا التل الكبير..؟". أجابه يركوني: "سوف أذهب". وكانت القصة كالتالي: "أوقف القائد الدرس وتطلع الجميع إلى ما كنت أقوم به. بعد ذلك أطلقوا على هذا اسم الدرس التطبيقي. صعدت إلى التل وعثرت على الجزء المفقود ورجعت". وعندما سألوه عن وسائله أجاب: "يبدو أننى ولدت بهذه القدرة. أستطيع الاهتداء للأشياء ليلا ونهارا، ولكنى لا أستطيع توضيح سبب ذلك".

فى عام ١٩٣٦ انضم عبد المجيد إلى العصابات المعادية لليهود وتخصص فى نسف خط أنابيب النفط، الذى كانت بدايته فى العراق ونهايته فى معمل التكرير فى حيفا. وقد شب صراع داخلى فى العصابة واتهم بعض أفرادها عبد المجيد واثنين من زملائه بالخيانة وعدم الاستعداد لتصفية المعارضين. وتم سجن الثلاثة فى بئر مياه فارغة فى انتظار الحكم عليهم. كانوا يعرفون أن القاضي، الشيخ المسن والكفيف، اعتاد على إصدار أحكام بالإعدام. وفى الليل تسلق عبد المجيد على أكتاف زميليه، وخرج من البئر وساعد زميليه على الخروج. وهرب الثلاثة إلى مخيم قبيلة مزاريب، عند سفح جفعات هاموريه. وقد هرب أبناء القبيلة - الذين كانوا يخشون انتقام العصابة - مع قطعانهم ومع عبد المجيد خضر وزميليه، إلى موشاف شيمرون التى كانت آنذاك كائنة بالقرب من نهلل. وقد خصص لهم موشيه ديان، الذى كان قائدا صغيرا فى "الهاجاناه"، قطعة أرض لرعى الأغنام وكلف حراسا يهوداً بحراستها، كما أعطاهم طعاما وماء. ظل البدو فى شيمرون لمدة أسبوعين، وبعد ذلك تصالحوا مع العصابة وعادوا إلى المخيم.

روى عبد المجيد: "بعد أن هربت من البئر طلب منا اليهود أن نعمل مع الجيش البريطاني، حتى يكتشفوا المكان الذى خبأتنا فيه العصابة. فى البداية لم أكن أرغب فى التلصص، وبعد ذلك وافقت وعثرت على البئر. رجعت إلى المخيم ورعيت الغنم. وازدادت أواصر الصداقة بينى وبين أبناء القرى اليهودية المجاورة توطدا". فى عام ١٩٤٧ عمل عبد المجيد خضر فى معامل التكرير بحيفا، كصبى مساعد. وعندما ألقى أفراد منظمة "إتسل" عبوة ناسفة داخل فناء معامل التكرير وقتلوا ستة عمال عرب، أسرع إلى مدير العمل واقترح عليه إخراج اليهود من المصنع فورا، ولكن الوقت كان قد فات، فقد بدأت المذبحة ولقى تسعة وثلاثون يهوديا مصرعهم. قال عبد المجيد خضر: "فى ذلك اليوم قررت مساعدة اليهود". وقد توسط له عوديد يناى (أبو نور) حارس الحقول القديم، وتولى عبد المجيد مهام مختلفة فى شعبة المعلومات بالهاجاناه وفى الجيش الإسرائيلى فى بدايته. وفى ١٧ ديسمبر ١٩٤٨ التحق بوحدة الأقليات فى الجيش الإسرائيلى (الوحدة ٣٠٠). وبعد أن خدم فترة كجندى مبتدئ اجتاز دورة قادة جماعات، وقام بالتدريس فى دورة قادة جماعات فى وحدة الأقليات وكان قائد الجماعة البدوى الوحيد فى الجيش الإسرائيلى آنذاك. وعندما شبت صراعات بين البدو والدروز فى الوحدة، اختبأ من الدروز وأطلق عليه آنذاك اسم "عاموس يركوني" كتعويذة تقيه شر حسد الدروز. وقد ظل يحمل هذا الاسم حتى يوم وفاته. وفى عام ١٩٤٩ سُرح من الجيش الإسرائيلى وعاد إلى قبيلته، ولكن بعد خمسة أيام تلقى استدعاء بالعودة للخدمة العسكرية. ولم يخلع زيه العسكرى إلا بعد عشرين سنة، أى فى عام ١٩٦٩.

كان يركونى فى وحدة الأقليات هو الرقيب المسؤول عن أفراد الاستطلاع. كان يعمل هو ومرؤوسوه فى الأكمنة، وفى دوريات الاستطلاع، وفى البحث عن المفقودين فى الصحراء، وفى طرد قبائل البدو الذين تسللوا من سيناء إلى النقب. وفى وقت لاحق تشكلت فى الوحدة سرية من الدروز راكبى الجمال، وتم تعيين عاموس يركونى قائدا لها. كان آنذاك ما يزال البدوى الوحيد فى السرية التى تقوم بتأمين النقب.

وفى طرق الجنوب والنقب كان يلتقى كثيرا بأفراد الوحدة ٣٠ التى كانت تعمل فى أوائل الخمسينيات. وفى بعض الأحيان كان أفراد هذه الوحدة ينضمون إلى رجاله الذين كانوا يقومون بتمشيط منطقة كستينا. تولى يركونى ورجاله مهمة تأمين وضع اللبنة الأولى لكيبوبتس سديه بوكر، كما قام راكبو الجمال على مدى فترة ما بتأمين منطقة عين جدي. وفى عام ١٩٥٣ اجتاز يركونى دورة ضباط فى مركز التدريب رقم ١. قال يروكوني: "كانت الدورة صعبة بسبب اللغة العبرية والموضوعات التى لم أكن أعرفها من قبل. ولكن عندما كانوا يخرجوننى للنشاط الميداني، كنت أبدو كالذئب". لم يلتحق بهذه الدورة سوى اثنين من أبناء الأقليات. كان الآخر درزيا. وعندما أنهى يركونى الفرقة فى عام

١٩٥٤ طلب الانضمام لشعبة الاستخبارات فى هيئة الأركان العامة، ولكنهم لم يقبلوه لأنه لم يكن يهوديا. وقد تأثر من ذلك كثيرا وعاد إلى الوحدة ٣٠٠ كقائد فصيلة. لم يغفر يركونى حتى وفاته أسلوب الكيل بمكيالين الذى مارسه اليهود ضده، فقد كانوا يكلفونه بمهام خطيرة جدا، سواء كانت مهام عمليات أو مهام استخبارية، ولكنهم لم يكونوا على استعداد لضمه رسميا إلى وحدة سلاح الاستخبارات. "كان هذا تمييزا ليس ضدى شخصياً على وجه التحديد، بل ضد شخص غير يهودى رغم إسهامه لأمن إسرائيل أكثر من يهود كثيرين. للأسف، أنتم الآن (١٩٨٤) تمارسون نفس التمييز وهذا هو السبب القوى فى عدم إمكانية تحقيق الإخاء الحقيقى بين اليهود والعرب فى أرض إسرائيل قبل قيام الدولة، وفى دولة إسرائيل منذ عام ١٩٤٨".

فى النصف الأول من عام ١٩٥٥ كان من المقرر أن يشارك يركونى فى أكثر عمليات الجيش الإسرائيلى سرية فى تلك الفترة: عملية "يركون" لدراسة الجزء من الطريق بين عين بورجاتا ودهب، استعدادا لعملية "عومر" التى كان الهدف منها فتح مضايق شرم الشيخ التى كانت مغلقة آنذاك فى وجه الملاحة الإسرائيلية. كان عاموس يركونى يعد نفسه آنذاك للتسريح من الجيش الإسرائيلى وحصل على إجازة. قال يركوني: "كنت بلا عمل، نصف عاطل. قال لى ضابط عمليات قيادة المنطقة الوسطى، شموئيل جلينكا: تحدث معى موشيه ديان عنك وقال إنك خبير ميداني. سأوفدك فى مهمة سرية. تدرب حتى تصل إلى أقصى درجات اللياقة. ربما تسير ستين كيلومترا فى ليلة واحدة".

تدرب يركوني، إلا أنهم لم يشركوه فى عملية "يركون". قالوا له إنه إذا وقع فى الأسر المصرى سيكون مصيره كعربى مصيرا مظلما. وفى لقاء أجراه معه أورى ميلشتاين سخر يركونى من هذه الذريعة وقال: "عندما تحين لحظة الحقيقة لا يعتمد اليهود على أى بدوي" (٢٧).

وفى مايو ١٩٥٥، عندما عسكرت فصيلته فى مواجهة خان يونس، تلقى أمرا بالمثول، هو وإحدى المجموعات، أمام شموئيل جلينكا فى قيادة المنطقة الوسطي. وقد أرسل جلينكا يركونى والمجموعة للبحث عن أفراد مخابرات مصريين كانوا قد تسللوا إلى إسرائيل، فعثروا عليهم جنوبى أشكلون. وبعد ثلاثة أشهر أبلغ جلينكا يركونى أنه سينضم إلى وحدة لطرد الأجانب من الجنوب. وسوف يخدم فى هذه الوحدة قصاصو أثر من وحدة الأقليات والمظلات. قال يركوني: "قرر جلينكا أن يكون تسفى عوفر هو القائد الرسمى للوحدة، وأن يتولى الإدارة والتنظيم فيها، وأن أكون أنا الرجل الميدانى وقائد العمليات. مرة أخرى لم يجرؤ اليهود على تكليفى بالقيادة الكاملة، وهو ما كان ينبغى القيام به".

ضمت الوحدة الصغيرة ٤٢٤ اثنى عشر مقاتلا، والتصق بها اسم "شاكيد". وحتى يومنا هذا لا يعرف أحد ما إذا كانت هذه هى الأحرف الأولى (شومرى كاف دروم" - حماة خط الجنوب، أم "شيروت كوماندو دروم" - جماعة كوماندو الجنوب)، أم أن اسم الوحدة مأخوذ من اسم ثمرة اللوز، على غرار الوحدتين اللتين تشكلتا بعدها: "حاروف" - الخروب (فى قيادة المنطقة الوسطى) و"إجوز" - الجوز (فى قيادة المنطقة الشمالية).

كانت "شاكيد" فى بدايتها وحدة شبه سرية وكانت معظم عملياتها غير معلنة. كان أفرادها يرتدون الملابس المدنية، وكانت معظم أسلحتها غير نمطية.

مضت ثمانى وثلاثون سنة بين إنشاء وحدة "شاكيد" وبين كتابة هذه السطور. تولى قيادتها قادة كثيرون، معظمهم ترقوا فى الرتب والمناصب وتولوا قيادة وحدات أكبر خلال الحروب وفى وقت السلم. كان خليفة يركونى فى قيادة الوحدة هو بنيامين (فؤاد) بن إليعيزر، الذى كان برتبة عميد فى الجيش الإسرائيلى ويتولى الآن منصب وزير الإسكان فى حكومة يتسحاق رابين، وهو أحد كبار زعماء حزب العمل. إلا إن عاموس يركونى - البدوى من عيمق يزرعئيل - كان ومازال هو رمز وحدة الأمن الجاري، والقائد المحترم الذى لا يختلف عليه اثنان.

الهوامش:

١- جد عضو الكنيست الشيخ حماد أبو ربيع الذى اغتيل فى يناير ١٩٨١ بسبب الصراع على مقعد فى الكنيست.

٢- يوسف برسلفسكي، "هل عرفت أرض إسرائيل" - إصدار الكيبوتس الموحد عام ١٩٤٧، الصفحات من ٢٤ إلى٢٩. لقاء مع الباحث فى شؤون البدو، ساسون بار تسفى فى ٢ أكتوبر ١٩٧٩، ووثائق سلمها بارتسفى للمؤلفين.

٣- مجموعة لقاءات مع يهوشوع فلمون، فى أواخر السبعينيات.

٤- لقاء مع يتسحاق حنكين فى ٢٢ أبريل ١٩٨٠.

٥- لقاء مع حاييم لفكوف فى ١٤ أغسطس ١٩٨٥.

٦- نجله أساف ياجورى كان عضو كنيست. وفى حرب يوم الغفران (أكتوبر ١٩٧٣) كان قائدا لكتيبة دبابات وسقط فى الأسر المصرى فى ٨ أكتوبر ١٩٧٣. وقد كان الضابط الإسرائيلى الأعلى رتبة الذى يسقط فى الأسر فى تلك الحرب.

٧- أقوال أدلى بها نجيب أبو ركون وشريف أبو ركون لأورى ميلشتاين فى أكتوبر ١٩٨٣.

٨- حزب "أحدوت هاعفودا" التاريخى الذى أقام بالاشتراك مع حزب "هابوعيل هاتسعير" حزب ماباى الذى أصبح الآن حزب العمل.

٩- شقيق حسن ووالد لبيب. أسهم الشيخ لبيب أبو ركون أكثر من أى درزى آخر فى إقامة علاقات الصداقة بين الدروز واليهود قبل قيام الدولة. وكان قبل وفاته هو ثانى أعلى مرجعية روحية فى الطائفة الدرزية. أجرى أورى ميلشتاين لقاءين معه: فى ٢٥ يوليو ١٩٨٠ وكان المترجم هو جيورا زيد، وفى ٥ ابريل ١٩٨٣ وكان المترجم هو طوفيا ليشنسكي.

١٠- أصبح فيما بعد ضابطا كبيرا فى جيش لبنان.

١١- هذه الوثيقة، ووثائق أخرى كثيرة، سلمها نجيب نجل حسن أبو ركون للمؤلفين.

١٢- أصبح فيما بعد بروفسور فى التخنيون بحيفا. لقاء مع عمانوئيل يلن فى ٧ مايو ١٩٨٠ .

١٣- لقاء مع جدعان أمعشة فى ٢٦ يوليو ١٩٨٠ .

١٤- مجموعة لقاءات مع أمنون يناى فى ١٩٧٩ - ١٩٨١ .

١٥- فى عام ١٩٧٢ اعترفت منظمة المحاربين القدماء فى "الهاجاناه" بالشيخ حسن أبو ركون كأحد شهداء حروب إسرائيل.

١٦- أدلى الشيخ صالح خنفس بأقواله للمؤلفين فى لقاء أجرى فى ٢٦ يونيو ١٩٨٠ .

١٧- موشيه ديان "علامات على الطريق " يديعوت أحرونوت - ١٩٧٦، صفحة ٥٧ .

١٨- لقاء مع جيورا زيد فى ٢٧ أبريل ١٩٨٠ .

١٩- تسلت مجموعة مستعربين تابعين للبلماح إلى حيفا العربية وفجرت السيارة الملغومة فى ورشة أبو شعم.

٢٠- بالقرب من موشاف اليكيم.

٢١- لقاء مع جيورا زيد فى ١٤ أبريل ١٩٨٣ .

٢٢- لقاء مع خليل قنطار فى ٥ أبريل ١٩٨٣، واللقاء السابق مع جيورا زيد.

٢٣- لقاء مع إسماعيل قبلان فى ٥ يونيو ١٩٨١ .

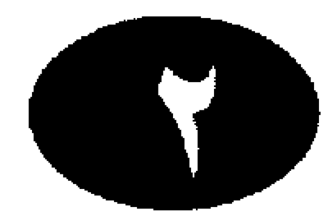
٢٤- خلال حرب لبنان وفى عملية "عاصفة الصحراء" فى الخليج لقى ما يقرب من ثلثى اليهود وجنود دول التحالف مصرعهم بـ" نيران صديقة".

٢٥- أرشيف الجيش الإسرائيلي، تقرير يهوشوع فلمون ولقاءات مع يهوشوع فلمون، وإسماعيل قبلان، وجيورا زيد، وأمنون يناي، ومردخاى شخفيتس.

٢٦- هذا البند يعتمد أساسا على لقاء مسجل أجراه عاموس يركونى مع المؤلفين فى ٩ أكتوبر ١٩٨٤، وعلى أحاديث كثيرة أخرى أجراها أورى ميلشتاين منذ ذلك الحين وحتى وفاته.

٢٧- جرت العملية طوال ثلاثة أيام، ابتداء من ٩ يونيو ١٩٥٥ . كان يقود العملية المقدم (عميد فيما بعد) أشر ليفي، وكان نائبه هو الرائد عمانوئيل (مانو) شاكيد (أصبح فيما بعد يحمل رتبة العميد وكبير ضباط المظلات والمشاة)، الملازم أول أهارون لوبلينر، الملازم أول يجآل تلمي، الملازم يورام ليبسكى والرقيب دوف سمحوني. نزل الستة على ساحل دهب بمعاونة سلاح البحرية على ظهر سفينة الصيد "إيلات"، وبعد تنفيذ المهمة عادوا بطائرات خفيفة. وفى عملية "قادش" - بعد أكثر من سنة - استخدم اللواء ٩ بقيادة أفراهام يافيه، المعلومات التى جمعها المقاتلون الستة، فى حملته الشهيرة من إيلات إلى شرم الشيخ. وكان قائد الحراسة الأمامية فى هذه الحملة هو أشر ليفى وكان دوف سمحونى يجلس فى المركبة نصف المجنزرة التى تسير فى مقدمة اللواء.

◆ دراسات ◆



كتاب "عرب طيبون"
الاستخبارات الإسرائيلية وعرب إسرائيل: عملاء ونشطاء، متعاونون ومتمردون، أهداف ووسائل
الفصل الثالث (١) - مخترقو الحدود: متسللون، مهربون، وجواسيس

تأليف: د. هليل كوهين

فى ليلة صيفية من عام ١٩٥٢ وصلت دورية شرطة إلى قرية بعنا الواقعة فى الجليل الأعلى، للتمشيط بحثاً عن متسللين دخلوا من لبنان. كانت وجهة رجال الشرطة إلى منزل بولس حنا بولس، ناشط قومى قديم وعضو الحزب الشيوعي. وفى هذه الأثناء كانت فى المنزل أخته ابتهاج، زوجة رمزى خوري، سكرتير الحزب فى الجليل. وطلب رجال الشرطة الدخول إلى المنزل وتفتيشه. ورفض بولس وأخته دخولهم. تناقش الأخ طويلاً ثم صرخ، ستمنع أختى الدخول بجسدها. وفى ظل غياب شرطية عن طاقم التفتيش، اضطر رجال الشرطة وعلى رأسهم الضابط يتسحاق شبيلى، المسئول عن قرى الجليل الغربي، لمغادرة المكان بخُفى حُنين وبمشاعر الإهانة. لم يتأخر وصول رد الجهات الأمنية. فبعد وقت قصير مما حدث أصدر الحاكم العسكرى أمراً بإبعاد بولس، وأجبره على ترك منزله إلى مدينة اللد لمدة عام كامل. كان ذلك أحد أنواع العقاب السائدة فى تلك الفترة تجاه النشطاء الوطنيين ومن يأوى متسللين.

اعتبر بولس وشخصيات أخرى فى الأوساط القومية أنه من العدل ضرورة السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم. لقد غضبوا لأن قوات الأمن تطلق النار على المتسللين، بينما تصادر أرضهم لصالح يهود قدموا حديثاً. وتجلى تأييدهم للتسلل فى الكتابة، والخُطب وفى المساعدة الفعلية للمُتسللين. لقد اتسم نضالهم بالصلابة وكانوا مستعدين لدفع ثمن باهظ من أجل مبادئهم. لقد كان تأييد المتسللين بالنسبة لهم بمثابة احتجاج سياسى امتزج أحياناً ببُعد شخصى وعائلى أيضاً.

لقد برز بولس كقومى مُتعصب حتى حرب ١٩٤٨، قبل الواقعة المذكورة بأربعة أعوام. وأفادت الأدلة التى جمعتها الشرطة من سكان القرية، أن بولس، الذى كانت لديه ورشة حدادة، عمل خبيراً فى إصلاح الأسلحة المختلفة فى كتيبة 'اليرموك' التابعة لجيش الإنقاذ بقيادة القواقجى التى كانت مُتمركزة فى الجليل الغربي. وفى صيف ١٩٤٨، ومع احتلال الجليل الأعلى، انسحب إلى الشمال ومعه وحدته، ومكث فى لبنان ما يقرب من تسعة أشهر. ثم عاد إلى إسرائيل فى صيف ١٩٤٩ وبدأ فى مزاولة نشاط سياسي، مع محاولة دعم التضامن الاجتماعى والسياسى فى القرية، وأشار إلى ذلك أحد البقالين من القرية:

بدأ بولس فى تنظيم مجموعات من سكان القرية واستثارتهم بقوله إن الحكومة الإسرائيلية مجرد شيء مؤقت وأنها لن تستمر طويلاً (فى المناطق الواقعة وراء حدود التقسيم). ليس هناك ما تخافون منه وعلينا أن نساعد بعضنا البعض. كونوا شجعان، وفى كل مرة أو مناسبة تأتى فيها الشرطة أو ممثلو الحكومة للتمشيط من أجل القبض على مُتسللين عليكم أن تقاوموا بأى ثمن، وألا تسمحوا للسلطات الإسرائيلية بأسر أى شخص منا أو من إخواننا المتسللين. وإننى مستعد لتوكيل محامى يدافع عنكم عند أية حالة تحيلكم الشرطة فيها إلى الجهات القانونية (...).

منذ عشرة أيام وكلما حلّ المساء يجمع بولس حنا بولس أفراداً من سكان القرية فى منزله ويبدأ فى تحريضهم

ضد الشرطة بالقول: كيف سمحتم للشرطة بالقبض على صالح عايش المُتسلل، ومعه أموال أعطاها له سكان المنطقة حتى يحملها إلى أقربائهم الموجودين فى لبنان الذين يتضورون جوعاً. إنى أراكم قد تخاذلتم فى حماية رجالنا، ودعونى أذكر لكم حقيقة أنه منذ فترة ما جاء المفتش شبيلى بصحبة بعض رجال الشرطة للتفتيش عندى فما كان من أختى ابتهاج إلا أن شتمت وسبّت المفتش شبيلى والحكومة الإسرائيلية ولم يقوموا بالقبض عليها وغادروا القرية بخُفى حُنين، فلماذا لا تفعلون ذلك بصفتكم رجال، وسيتوجب عليكم الاعتراض فى المستقبل على أية حالة لا تكون الشرطة طرفاً فيها.

هذه المقتطفات من كلام بولس تعكس الموقف الوطنى الواضح، الداعى إلى معارضة عملية لأوجه ظلم السلطة وعدم التعاون معها. وتلك هى النظرية التى تبناها الحزب الشيوعي، الذى رفع ضمن راياته أيضاً راية تأييد اللاجئين الذين يحاولون التسلل إلى ديارهم. وهو الموقف الذى تصدت بسببه أجهزة الإدارة العسكرية للحزب، كما رأينا سالفاً. والواقع، أنه لم يكن موقف الشيوعيين وحدهم. فهناك امرأة بدوية من عرب الحلف (فى الجليل الأسفل)، خضعت للتحقيق بشأن زيارة مجموعة المتسللين المسلحين لأقربائها، وكانت المشكلة فيما أبدته من رأى فى التعاون مع السلطات ضد المتسللين، حيث قالت للمُحققين الذين حاولوا التشهير ببعض حالات القتل التى قام بها المتسللون فى المنطقة: "إن الدين الإسلامى ينهانا عن خيانة أبناء ديننا. والعرب فى معظمهم خونة. هناك رجل واحد فقط رائع هو الحاج أمين الحسيني. يمكنكم أن تقطعونى إرباً، لكنى لن أتفوه بكلمة واحدة".

كان التسلل عبر الحدود يمثل أحد التحديات الصعبة التى واجهت دولة إسرائيل الناشئة. فالخروقات المتتالية لأراضيها لم تكن مجرد تحدياً لسيادتها وسلامة حدودها، بل كانت أيضاً غطاءً ترتكب فى كنفه أعمال قتل وسلب. وقد ذكر رئيس أركان الجيش الإسرائيلى فى منتصف الخمسينات، موشيه ديان، أن المتسللين يتحركون عبر "بحر من الكراهية وشهوة الانتقام" (خلال كلمة التأبين المقتضبة التى ألقاها عند قبر روعى روتبرج، أحد أفراد كتائب ناحال الذى قتله مُتسللون عام ١٩٥٦، وأضاف قائلاً، مع إبداء التفهم التام لدوافع المتسللين: "فما الذى نملكه رداً على كراهيتهم لنا..؟ إنهم يقيمون منذ ثمانى سنوات فى مخيمات اللاجئين فى غزة وأمام عيونهم نضع أيدينا على الأرض التى لطالما عاشوا فيها هم وآباؤهم". وكانت النتيجة التى خلص إليها: "إنه قدر جيلنا، إنه خيار حياتنا - أن نكون موجودين ومُسلحين، أقوياء وقساة، وإلا بمجرد أن نتخلى عن السيف سنفقد حياتنا").

والواقع، كان من بين المتسللين أشخاص كان القتل والانتقام هدفهم الأول، وأولئك قد تسببوا فى مآسى كثيرة وأضرار جمة: فقد قتل حوالى مائتين وعشرين مواطناً إسرائيلياً حتى عام ١٩٥٦ على أيدى المتسللين، وأصيب حوالى خمسمائة، كما كانت الخسائر الاقتصادية والمعنوية كبيرة. ويبدو أن التسلل كان عاملاً رئيسياً فى إضعاف معنويات الجمهور اليهودى فى تلك الفترة. غير أن القتلة كانوا قلة من بين المتسللين. والغالبية العظمى من المتسللين كانت لديهم دوافع قوية إلى حد كبير: إذ كان من بينهم لاجئون أرادوا العودة إلى ديارهم، وآخرون جاءوا لجنى المحاصيل الزراعية من حقولهم، والكثيرون منهم اشتاقوا لأقربائهم الذين تركوهم فى إسرائيل؛ وآخرون - ربما آلاف أو عشرات الآلاف - كانوا فريسة الوضع الاقتصادى المتدهور فى المنفي. وهناك من هربوا ليعيشوا من السرقة والاختلاس فى دولة قامت على خراب قراهم، وعاش آخرون على عمليات التهريب. البعض الآخر حدد السلع التى يصعُب أن تتوفر فى السوق الإسرائيلى لكنها موجودة وراء الحدود (مثل المخبوزات، واللحوم، والأدوية، والسجائر الأجنبية) وتلك التى كانت أرخص فى إسرائيل (مثل الكيروسين، والأسمنت، والدولارات)، وتاجروا فيها. لقد سار المهربون واللصوص والمنتقمون جنباً إلى جنب فى دروب اختراق للحدود المخترقة جزئياً.

موقف إسرائيل الرسمية، لم يعتبر أعمال القتل وحدها، بل اعتبر كل أنواع التسلل من عوامل تقويض سلطة الدولة: فالمخترقون بهدف الاستقرار والإقامة من شأنهم خرق التوازن الديموجرافى للدولة، والمهربون - يُقوضون سيادتها وفعالية حدودها. وعندما اعتبر ضابط شرطة المستعربين، شلوموه بن ألكانا أن التسلل بمثابة حرب، كان يعكس بذلك رأى كثيرين: "لقد أصبحت الحرب ضدنا، وإن لم تكن بشكل جماعى واسع فإنها ذات أبعاد كبيرة وهى: حرب التسلل. صحيح أن هذه الحرب ليس لها جوهر وهدف عسكرى تخطط له قيادة ما، ولكن يمكن لهذه الحرب أن تقوّض الاستيطان العبري". إنه لم يقصد فقط التسلل بهدف القتل، إذ قال: "رغم كل المشكلات الإنسانية المرتبطة بتقطيع أوصال الأسر والعائلات علينا أن نستخدم معهم منتهى الصرامة ونطردهم، ولا حاجة بنا إلى تكرار الحديث عن الأضرار السياسية الخطيرة التى يمكن أن يتسبب فيها التسلل للدولة".

لا عجب إذن، أن تأتى مكافحة التسلل - دفاعاً وهجوماً - فى بؤرة العمل الميدانى للجيش الإسرائيلى وقوات الحدود (الأب الشرعى لسلاح حرس الحدود)، كذلك بذلت الشرطة والإدارة العسكرية جهداً كبيراً فى هذا المجال. فى أعقاب أوامر إطلاق النار التى أصدرها الجيش الإسرائيلي، قتل آلاف المتسللين على الحدود خلال أعوام ١٩٤٩ - ١٩٥٦، فتراجعت الظاهرة بصورة كبيرة.

وكان أن توسط مواطنو إسرائيل العرب بين المُتسللين والدولة. وتوقع المتسللون منهم العون والتأييد. ومن المؤكد أنهم كانوا يأملون فى عدم تسليمهم. وفى المقابل، انتظرت الجهات الأمنية أيضاً تعاونهم. ووجد المواطنون العرب أنفسهم أمام اختيار صعب بين تقديم العون لأبناء شعبهم، ومعارفهم، وأحياناً أقربائهم (بتجاوز قوانين الدولة) وبين مساعدة الجهات التى تلاحقهم (مُنتهكين بذلك قيم الولاء للشعب الفلسطيني). إنه مأزق عسير. وقد علّق باحثون كثيرون على ذلك بالقول "إن الحكومة لم تطلب من السكان أن يواجهوا اختبارات الولاء" ولكن كان عليهم ألا ينتهكوا القانون فحسب. والآن، عندما نُدقق فى مختلف أرشيفات الجهات الأمنية، يمكن أن نعرف إلى أى كانت هذه العبارة غير دقيقة. فلا شك أن المطالبة بتسليم الأقارب الذين تسللوا إلى إسرائيل هو اختبار عسير.

لقد أكد ضابط الشرطة بن ألكانا فى استطلاعاته على ما وفره عرب إسرائيل للمتسللين من مساعدة وتأييد. غير أن الصورة فى غاية التعقيد. والواقع، أنه يمكن وضع علاقة عرب إسرائيل بالتسلل على محور واحد تبرز على أحد جانبيه النظرية الوطنية بوضوح تام - ومفادها أن للاجئين حق فى دخول الدولة وعلى المواطنين العرب مساعدتهم - وعلى جانبه الآخر النظرية المتعاونة، التى تؤيد مد يد العون (عملياً واستخبارياً ودعائياً) دون شرط أو قيد لمؤسسات الدولة. وقد وجد غالبية عرب الدولة أنفسهم فى مواقع متباينة من هذه المنظومة، نظراً لتأثرهم باعتبارات شخصية عائلية، واعتبارات نفعية نابعة من سياسة الثواب والعقاب التى تطبقها السلطات، واعتبارات أيديولوجية واعتبارات اقتصادية. كما لم يخلُ الأمر من الانتهازيين: إذ أجبر سكانُ قرى الجليل الأسفل المُتسللين على بيع سلعهم بأسعار بخسة تحت تهديد أنهم إن لم يفعلوا سيسلموهم لقوات الأمن، كما أساءت مجموعة من سكان أبو جوش معاملة المتسللين: إذ اعتاد أفراد هذه المجموعة على ارتداء ملابس تنكرية والاختباء فى طرق التسلل والتحدث باللغة العبرية، لتخويف المتسللين، الذين فروا أكثر من مرة تاركين ورائهم السلع التى حاولوا تهريبها إلى داخل إسرائيل.

لكن جوهر الصراع كان بين الدولة، التى ضغطت على مواطنيها العرب للعمل ضد المتسللين، وبين المواطنين العرب الذين مالوا إلى مساعدة المتسللين. وليس كل من ساعدوا المتسللين فعلوا ذلك على خلفية قومية وطنية. لقد كان العامل الرئيسى لتآلفهم مع المتسللين هو عامل اقتصادى بحت، وكانت الجهات الأمنية تعلم بذلك. ففى جلسة لضباط القطاع الجنوبى للشرطة فى يوليو ١٩٤٩ اعترف أحد المشاركين: "إننا لم نعط أى شيء للسكان. إنهم يعيشون على الفتات. إنهم لا يحصلون على المنسوجات والسجائر والدقيق. لذا فإنهم يُهرِّبون ما يستطيعون إلى داخل البلاد، والسكان غير راضين عما نفعله لقطع الطريق على المهربين. وبالتالى هناك مساعدة سلبية للمُهربين". وتحدث ضابط آخر بعد ذلك بأربع سنوات: "لم تكن قرية قرع التى صُودرت غالبية أراضيها أحسن حالاً، كانوا يعيشون من التهريب بنسبة ٩٠٪، نظراً لعدم وجود ما يتعيشون منه بصورة طبيعية ونظراً للظروف الحياتية التى يعيشون فيها".

وكان هناك اعتبار آخر هو العنصر العائلي، الذى عكسته الرغبة فى لمّ شمل الأسر التى تشرذمت أثناء حرب ١٩٤٨، والذين عملوا من خلال هذا الاعتبار لم يُبدوا، بالضرورة، معارضة للسلطة أو احتجاجاً على سياسة الحكومة. فسكان أبو جوش على سبيل المثال، بذلوا أقصى جهدهم لحماية المتسللين الذين جاءوا إلى القرية - جزء كبير منهم كانوا من الأقارب الذين تحولوا إلى لاجئين وتسللوا عائدين. ورغم أنهم خالفوا القانون، فقد ظلوا يحافظون على صورتهم كمُخلصين للدولة. وقد شمل نضالهم من أجل الإبقاء على أقربائهم المتسللين مخاطبة المجتمع اليهودى فى الصحف وتوجيه خطابات إلى شخصيات سياسية، عُرفت بعدم التعصب القومى اليهودي. وفى خطاب إلى رئيس الكنيست فى يوليو ١٩٥٠ تحدثوا فيه بالتفصيل عن العون الذى قدموه للاستيطان اليهودى فى فترة الانتداب وأثناء حرب ١٩٤٨، كتبوا التالي:

هل تردون الجميل لعائلة أبو جوش على ما قدمته بطرد الرجال والنساء والأطفال وإهانتهم على أيدى الشرطة والجيش الإسرائيليين، لمجرد أنهم جاءوا إلى القرية ليلتئم شمل أسرهم..؟ لقد غيرت الشرطة فجأة من سياستها وبدأت تعتبر النساء والأطفال مُتسللين وألقت بهم إلى خارج الحدود دون مراعاة لحرمة النساء ودون رحمة أو شفقة بالصغار. لقد وقعت الكارثة الأخيرة لعائلتنا يوم الخميس ١٩٥٠/٧/٧ عندما حاصرت الشرطة والجيش القرية فجراً وقاموا بالتمشيط والتفتيش وأخذوا نساءً وأطفالاً لم يكن لديهم بطاقات هوية، على الرغم من أن الحكومة والسلطات المختصة كانت تعلم بوجودهم فى القرية منذ ما يربو على عام كامل (...).

لقد صُدمنا هذه المرة من طريقة تنفيذ المهمة. كانت المرة الأولى التى نراهم فيها يضربون امرأة ويحملونها من اليدين والقدمين ويُلقون بها داخل سيارة عسكرية كأنها جوال من الشعير. وكان المنظر مُحزناً عندما نزف الدم من رؤوس النساء والأطفال، ومن أنوفهم وأرجلهم. لقد جسدّت صرخات النساء وبكاء الأطفال حالة الفزع الحقيقى التى كنا عليها (...).

سعادة رئيس الكنيست والأعضاء المحترمين، إننا نطلب العدل. أعيدوا هؤلاء المساكين إلى ذويهم. ولتأمروا رجال

الشرطة برفع أيديهم عن النساء والأطفال. نرجوكم ألا تبخلوا بتعاطفكم مع عائلة أبو جوش. أعيدوا إلينا نسائنا وأبنائنا. تعيش حكومة إسرائيل!!!

لقد عبّر سكان أبو جوش عن الإخلاص للدولة (مثل عرب كثيرين آخرين كتبوا إلى المؤسسات الرسمية)، وربطوا مطالبتهم بالمعاملة الحسنة بالعون والدعم الذى قدموه للدولة. بالإضافة إلى أنهم خاطبوا فيهم المشاعر الإنسانية العامة.

لقد كتبوا إلى وزير الخارجية شاريت عن الأم التى فقدت ابنها الرضيع عندما حاولت الاختباء من الشرطة حال قيامها بتنفيذ عملية طرد متسللين، جرت فى ليلة شتوية مُمطرة فى يناير ١٩٥٠؛ وكتبوا للوزير: "فى اليوم التالى عاد بعضنا للبحث عن الطفل، فوجدوه قد فارق الحياة. (...) فأخذوه ودفنوه بينما ألقى القبض على والديه".

لم يكن العون الذى قدمه سكان أبو جوش للمُتسللين، من وجهة نظرهم، يتناقض مع إخلاصهم للدولة وقوانينها، لأنهم اعتبروا أن عودة أقربائهم لا يعد تصرفاً يمس الدولة بأى ضرر. بل العكس هو الصحيح: فرفض الدولة السماح بلم شمل الأسر يُعد تعنتاً غير منطقي، ويُعد خيانة لعلاقات بناء الثقة التى توافقوا عليها مع الدولة وتراجعاً عن التزام الدولة تجاه مواطنيها. وبالفعل، أضرت سياسة القبضة الحديدية التى اتبعتها الشرطة بالعلاقات بين أبناء القرية والجهات الأمنية. ووصل تدهور العلاقات بين الطرفين، لدرجة أنه عندما ألقيت قنابل يدوية على المعهد التعليمى فى كريات يعاريم القريبة فى صيف ١٩٥٣، منعت الشرطة زعماء القرية من المساعدة فى عمليات البحث عن المنفذين (الأمر الذى جعل الجهات الأمنية تقوم بإبعاد أربعة من أعضاء المجلس المحلى إلى الجليل). لكن هذا المنع أيضاً - مثل مساعدة المتسللين - لم يُبرر بكلمات ذات طابع قومي، ويبدو أنه سواءً بالكلام أو بالفعل قد وضعوا مصلحة عائلتهم وطائفتهم (وليس بالضرورة المصالح القومية لأحد الطرفين) على رأس اهتماماتهم.

لقد ارتدت مساعدة عرب إسرائيل للمُتسللين صوراً مختلفة: تحمُل القيام بدور فى شبكات التهريب (أو تسريب المعلومات)، وإيواء مُتسللين أو التستر عليهم، ورفض مساعدة السلطات بأية معلومات حول المتسللين وممارسة الضغط للإبقاء على المتسللين (مثل اللجوء إلى تقديم التماسات إلى محكمة العدل العليا). فالعامل الأسرى كان فى غاية التأثير، وفى نهاية عام ١٩٤٩ كان قد بقى بالفعل داخل إسرائيل، حسب تقديرات حكومية، حوالى ٢٥ ألف مُتسلل جرى استيعابهم فى عائلاتهم. وتقدم بعضهم بطلبات للحصول على الجنسية (حصلت غالبيتهم العظمى على تصريح عندما اقتنعت الدولة بأنه سيُصعب عليها طردهم).

العكس تماماً ما فعل المتعاونون أو العملاء - داخل هذه الطوائف نفسها. فقد لبوا دعوة المؤسسات الأمنية وساهموا فى الجهد الذى بذلته الدولة للقضاء على التسلل. وقد نشطوا، رغبة منهم فى الحصول على امتيازات أو مكافآت، للوفاء بالتزاماتهم تجاه السلطات من منطلق مكانتهم (والرغبة فى الحفاظ عليها)، أو خوفاً من رد فعل السلطات، وفى حالات بعينها - رغبة فى الانتقام من شخص أو عائلة. كما راجت فى بعض الدوائر نظرية أنه يجب ألا تعمل ضد سياسة السلطة "لا تعض اليد التى تطعمك". ومن الصعب قياس العدد الذى انخرط فى هذه الأعمال، لكن الأمر لا يعكس ظاهرة سلبية. وحتى مع الأخذ بالمبالغة فى كلامها، فالأمر لا يصل إلى ما ادعته المرأة البدوية من عرب الحلف بأن "غالبية العرب خونة".

كان الكاتب إلياس خورى قد تحدث بأسلوب أدبى عن هذا الواقع، فى كتابه "باب الشمس". فيونس بطل الرواية، لاجئ فى لبنان، اعتاد التسلل إلى الجليل ليلتقى زوجته نهيلة فى مغارة بالقرب من دير الأسد. وبعد مرور تسعة أشهر على أحد لقاءاتهما وُلد لهما ابناً، سُمى إبراهيم. واستمر يونس فى المجيء إلى المغارة للقاء زوجته وابنه. "عندما كبُر قليلاً، امتنعت نهيلة عن إحضاره إلى المغارة. بدأت ترسمه وتراقب خطوات سيره الأولى، وحركاته وأول كلماته، لكنها رفضت تماماً إحضاره إلى المغارة. قالت إنه يدرك ويتكلم - القرية كلها واشون، لذلك لا يجوز تعريض الطفل للخطر".

◆ الشيوخ والمجرمون ضد التسلل:

كان الشيخ صالح خنيفس الدرزى من شفاعمرو (شفرعام) الذى ساعد القوات اليهودية فى حرب ١٩٤٨ وما قبلها، وأصبح فيما بعد عضو كنيست، يُعبر عن علاقة سلبية مُتشددة تجاه التسلل - وبخاصة التسلل الذى يتسم بالعنف. فمضمون الكلام الذى قاله فى حوار مع رجل الشاباك فى أواخر عام ١٩٤٩، والأكثر من ذلك، ما يحمله الكلام من دلالات، يعكس موقفاً مُتحاملاً يتعارض مع الموقف الوطنى القومي:

"مما لا شك فيه أن العصابات التى ترتع فى أراضى الجليل الغربى تتلقى العون والمساعدة من السكان المحليين، سواء بمساعدة من يقومون بالسلب والنهب (كأدلاء طريق أو كمُعاونين للصوص)، أو بتوفير ملاذ آمن وطعام لرجال العصابات، ولا يمكن أن يكون سكان قرية طمرا البالغ عددهم ٣٤٠٠ مسلم لا يعرفون من الذى قتل ومن الذى رتب لاغتيال محمود الأسود قبل أسبوعين. وقد زرت عبيلون وأود الإشارة إلى أن جميع سكان القرية يعيشون فى رعب لا يوصف، بسبب العصابات التى تصول وتجول فى الجوار. ولست بحاجة لتأكيد أن الشرطة لا تبذل قصارى جهدها

لمعاقبة المجرمين والمتعاونين معهم، كما أن الأمر لا يختلف بالنسبة لموقف الحاكم العسكرى الذى لا يفعل ضباطه أى شيء تجاه هذا الوضع (...).

إن شرطتكم العسكرية فى المنطقة لا تُشبه بالتأكيد أى نظام حكم عسكرى أخر، لا أقول فى أى بلد عربي، بل فى أى مكان آخر فى العالم. حكم عسكرى كان يجب أن يُنزل الخوف بقلوب السكان المشاغبين، المتحفزين، وأظن أن الحكومة ستواجه إن آجلاً أو عاجلاً حالة عبث واستهتار العصابات التى لن يكون من السهل القضاء عليها (...).

والأمر المؤكد أن التوقف عن القيام بعمليات تمشيط بحثاً عن مُتسللين يُشجع رجال العصابات، وإننى أرى ضرورة استئناف تمشيط كل قرية كما فعل الجيش ذات مرة، والتمشيط الذى أقصده، هو أن يتم ذلك مرة على الأقل كل شهر. وأتمنى أن يصل كلامى هذا إلى المسئولين، رغم أننى قد تحدثت بنفسى غير مرة مع (مستشار رئيس الوزراء) يهوشع فلمون حول حتمية القضاء على أوكار العصابات، ولكننى لم أسمع حتى الآن إلا وعوداً.

لم تكن معارضة خنيفس "للعصابات"، أو لجماعات المتسللين، أقل حدة من معارضة إسرائيل الرسمية. فقد أشار إلى ضرورة أن تفرض الدولة سلطتها على قرى الجليل ولو بقبضة حديدية. وقدّم المتسللين – حتى هؤلاء الذين ليست لديهم نوايا شريرة – على أنهم جماعات تزرع الخوف والموت وتقدم بمقترحات واقعية، حظيت بالموافقة، لمكافحتهم.

بعد أسابيع من الحوار المشار إليه مع رجل الشاباك قام الجيش الإسرائيلى بعمليات تمشيط فى شفرعام والقرى المحيطة بها، وفى نوفمبر ١٩٤٩ فرض حظر التجوال على البلدة لعدة أيام بهدف الضغط على السكان المحليين لتسليم المتسللين المقيمين فيها. وأثناء حظر التجوال أعلن خنيفس عن استعداد الزعامة المحلية "للتعاون مع الحاكم العسكرى لصالح الحكومة والجمهور"، واضطر سكان البلدية للإبلاغ عن أسماء أقربائهم اللاجئين (حوالى ٣٠٠ شخص) الذين نجحوا فى التسلل عائدين إلى ديارهم.

فى حديثه مع رجل الشاباك برر خنيفس معارضته للتسلل بأن المُتسللين يُشيعون الخوف فى قرى المنطقة. كما ذكر فى كلامه للحاكم أن تسليم المتسللين هو فى مصلحة الحكومة والجمهور. ويبدو أنه فكر أيضاً فى أمنه الشخصى – بسبب تعاونه مع القوات اليهودية أثناء الحرب، وكان على قائمة المطلوبين من قبل عناصر قومية راديكالية. ولكن على غرار المؤسسة الإسرائيلية، كانت توجهاته العملية ليست مناهضة فحسب للمُتسللين الذين يتسمون بالعنف بل أيضاً ضد هؤلاء الذين جاءوا للم الشمل مع أسرهم. كان من المثير الاهتمام أيضاً تعامله مع الإدارة العسكرية، التى كان يعتبرها – أو كما قدمها على الأقل فى كلامه – طرفاً بلا حول ولا قوة، عند مقارنتها بأنظمة الحكم العسكرية الأخرى. ويتعارض ما ذكره مع السياق العربى الوطنى الذى تمسك بالتأكيد على وحشية الإدارة العسكرية، وكانت تشبه بشكل مدهش ما يقوله الإسرائيلي، وهو يبالغ فى الثناء على إنسانية الدولة، خاصة عند مقارنتها بأنظمة الحكم العربية. وهناك ظاهرة جديرة بالذكر: أن الإدارة العسكرية كانت فى تلك الآونة ضالعة فى طرد فلسطينيين عادوا إلى ديارهم ("متسللين") إلى خارج الحدود، ومنعت لاجئين داخليين من العودة إلى ديارهم، وخصصت أراضيهم لليهود، وحرمتهم من حرية التحرك من قرية إلى أخرى، ونفت نشطاء سياسيين أو وضعتهم رهن الاعتقال الإدارى وكانت ضالعة أيضاً فى النشاط العسكرى ضد المتسللين وأصدرت فى إطاره أوامر تسهل فتح النار وغيرها من الإجراءات. ومع كل ذلك، قدّم خنيفس هذه الإدارة باعتبارها إدارة إنسانية، لا حول لها. ومن الصعب أن نعرف ما إذا كانت مصلحته الشخصية هى التى حركته ليتخذ هذا الموقف ويردد هذا الكلام، أم أنه كان يؤمن حقاً بما يقول. غير أن هناك نقطة أخرى يتوجب ذكرها: فبالرغم من قسوتها لم تتصرف الإدارة العسكرية الإسرائيلية كأسوأ أنظمة الحكم العسكرى الأخرى. من هنا كان يمكن لمؤيدى الإدارة الإفصاح عن الجانب الإنسانى لها (أحياناً الإنسانى للغاية، فى رأيهم) بينما يعتبرها المعارضين الأشد عنفاً.

وهناك من شاركوا خنيفس هذا الموقف وهى الشخصيات التى تعاونت مع القوات اليهودية أثناء الحرب وعانوا من المتسللين. فقد اشتكى الشيخ سليمان أبو غليون من جنوب النقب – الذى اشترك فى الحرب ضد قبائل بدوية منافسة أثناء حرب ١٩٤٨ – من خروقات المتسللين الذين قتلوا عدداً من أبناء قبيلته وسرقوا إبلها. كما طالت أضرار المتسللين قبائل أخرى أرسلت بأبنائها للقتال إلى جانب القوات اليهودية. ونتيجة لذلك، تعمقت الخصومة تدريجياً بين القبائل الصغيرة، وزاد استعداد أبناء القبائل داخل الدولة للتعاون ضد من يهاجمونهم. وقد نظم أبو غليون، مثلاً، فرق من راكبى الجمال الذين عملوا إلى جانب الجيش الإسرائيلى ضد المتسللين: وفى المثلث حصل توفيق أبو كشك على سلاح بترخيص، وأبلغ قوات الأمن عن المتسللين، بسبب خوفه من الانتقام الذى يمكن أن يصله عبر الحدود. وقد علم أن الدوائر الوطنية القومية المناضلة لم تنس بعد تعاونه مع القوات اليهودية فى شارون وفى منطقة تل أبيب أثناء الحرب.

لقد سعت الجهات الأمنية إلى استثمار العداء بين المتسللين والسكان المحليين حتى النهاية. ولم يكن فى ذلك ميزة تكتيكية فحسب بل أيضاً فرصة لإضعاف التيار الوطنى الذى عارض التعاون بصفة عامة، والتدخل فى محاربة التسلل بصفة خاصة. وفى أواخر ١٩٥٢، فى الوقت الذى كان يعانى فيه سكان قرى المثلث من ضربات السرقات على أيدى

المتسللين، كانوا فى الشاباك يأملون أن تساعدهم هذه الحوادث فى إحداث تغيير فى الوعى لدى سكان المنطقة. وفى ورقة تقييم أعدها رئيس القيادة ٣ (الشعبة العربية) بالشاباك فى يناير ١٩٥٣، اقترح إشراك العرب فى كمائن الشرطة، وخاصة فى أشهر الشتاء، وكانت فكرته تقوم على أن: "إسناد مسئولية الحراسة للسكان العرب تثير لديهم معارضة حركة المتسللين وتعطيهم الفرصة ليشعروا، ولو بقدر قليل، بما يعانيه السكان اليهود على أيدى المتسللين". بالإضافة إلى ذلك، وجد فى ذلك الفرصة للوقوف على حقيقة الحالة المزاجية للجمهور: "إذ بهذه الطريقة يمكن اختبار استعداد السكان لمكافحة التسلل، والتهريب والتعاون مع العدو. والوقت مناسب لذلك بعد أن تذمر السكان من أن مؤسسات الدفاع والشرطة يتخلون عنهم". غير أن الخطة، كما هو معروف، لم تخرج إلى حيز التنفيذ، على الأقل فى نطاق مؤثر. ولكنها احتوت على ما يشير إلى عامل تحفيز آخر للمواطنين العرب لينضموا إلى مكافحة التسلل، بالطرق التى تعتمد عليها الشاباك.

وبالفعل، تعاون للعمل ضد التسلل أكثر من مرة كل شخص تضرر من التسلل، أو كان على خلاف مع مجموعة ما من المتسللين. وشجعت الدولة من جانبها، ليس فقط العمل الميدانى ضد المتسللين، بل شجعت كذلك تبنى السياسة الرسمية والترويج لها بين الكثيرين. وقد ساعدت شخصيات عربية بترويج الموقف الرسمى للدولة بحكم مناصبهم، أو وضعهم السياسى أو مكانتهم الاجتماعية.

فى يناير ١٩٥١ أطلق النار على اثنين من المتسللين فى منطقة الرملة وقُتلا. وذكر تقرير للشرطة "أن إحضار جثمانيهما ليُدفنا فى المدينة قد أثار مشاعر سكان الحى العربي. وأوقف المسلمون والمسيحيون على السواء تشغيل أجهزة الراديو حداداً عليهما، وارتدت غالبية الطائفة المسلمة ملابس الحداد وخرجت لتشييع القتيلين إلى قبريهما (..). مع انتهاء الجنازة اتفق الجميع على عدم جدوى تعريض الحياة للخطر من أجل التسلل إلى إسرائيل والسرقة". ولكن حتى تطمئن السلطات من أن هذا المفهوم قد استقر لدى الجمهور، أرسل إلى المدينة بعد مرور شهر على الحادث، الإمام اليافاوى، الشيخ خليل الفاضل، الذى أمَّ صلاة الجمعة فى المسجد الكبير، "وبعد انتهاء الصلاة ألقى خطبة شجب فيها التسلل". لم يكن كلامه موجهاً للاجئين المقيمين خارج حدود الدولة بل للسكان المحليين الذين يساعدونهم. "وحذر الحاضرين من التعامل مع القادمين من الخارج، إذا كانوا لا يرغبون فى الوصول إلى الوضع الذى وصل إليه سكان "مجدل - جاد"(١) بانتقالهم إلى غزة". فقد تم نقل (أو طرد) سكان مجدل إلى غزة (فى إطار الخطة الحكومية لنقل لاجئى وسكان المناطق السكنية المعزولة إلى خارج الحدود)، وهو الإجراء الذى لم تمض عليه سوى شهور قليلة، وكان مازال حاضراً فى ذاكرة أهالى الرملة، وكان وقع التهديد عليهم مُفزعاً.

لقد شكّل رجال الدين - خاصة هؤلاء الذين حصلوا على راتب من الدولة، وآخرين - قناة مُهمة لنشر رسائل وأفكار ضد التسلل (وضد التيار القومى الوطنى بصفة عامة). فى نفس الأسبوع تلا إيليا فانوس، أحد قيادات الطائفة المسيحية فى الرملة، خلال صلاة يوم الأحد فى الكنيسة الأرثوذكسية، فقرات من العهد الجديد ذكر فيها دعوة بولس (٢) أبناء طائفته لمساعدة السلطة، واستقى من ذلك وجوب مساعدة الحكومة. "لدينا حكومة فعلت ما يتفق مع إرادة الرب، ولولا أراد الرب ذلك ما كانت لتقوم". وأضاف القس الأرثوذكسى المحلى، حنانيا، كلاماً صريحاً ضد أى علاقة مع المتسللين، ودعا أبناء طائفته إلى إبلاغ الأشخاص وراء الحدود بالتوقف عن إجراء أى اتصال معهم. "فى نهاية كلماته أعلن حنانيا أن الحكومة تعتبر ذلك الأمر جريمة خطرة". وصدرت عن القس الأنجليكانى موسى عازر والقس الكاثوليكى فى المدينة أحاديث مشابهة.

كان العون الذى قدمته هذه الشاكلة من رجال الدين مُنتظماً ويرمى إلى إعادة تشكيل الوعي. فهو لم يستهدف إلحاق الأذى المباشر بهذا الشخص أو ذاك، بل الهدف هو إشاعة قيمة الطاعة والامتثال لتوجيهات المؤسسة الرسمية. واعتبر التيار الوطنى ذلك موقفاً غير مقبول، بل هو الخيانة ذاتها. ولم تكن حدة الانتقاد أقل بالنسبة لنوع آخر تماماً من العون المنتظم - الوشاية - الذى كان يصحبه، بالضرورة، ضرر شخصى بالغ بمن يستهدفهم.

وعندما نشب نزاع بين إمام الطائفة المسلمة فى جوش حلب، الحاج عبد الله، وبين مختار القرية وأعيان آخرين، أرسل المسئولون خطاباً إلى وزارة الأديان، طلبوا فيه إعفاء الإمام وطرده إلى لبنان. وبرروا ذلك بأنه "يضر بمصالحنا ومصالح الحكومة". وعلى غرار خنيفس فى حديثه مع رجل الشاباك، تعمدوا هم أيضا، توزيع القضايا بينهم وبين الدولة. وكان ادعاءهم أن أقرباء الإمام يتسللون من لبنان، ويُهربون السلع وينقلون المعلومات. ولم تكن مثل هذه التقارير بالقليلة، فقد وصلت إلى الجهات الأمنية مئات (إن لم تكن آلاف) التقارير حول مُتسللين، يرسلها جيران مُستضيفى المتسللين، وخصومهم أو يرسلها وُشاة رغبوا فى إثبات إخلاصهم وكفاءتهم. الدولة من ناحيتها، وجدت فى هذه التقارير عوناً لها فى حربها على التسلل. أما الوُشاة فقد استغلوا التقارير - والجهات الأمنية - كأداة فى نزاعات شخصية، أو حافزاً لمأرب شخصي. وهكذا، كان التعاون نتاجاً لتلاقى المصالح.

فى أحيان كثيرة لا يمكن تصور ما هى دوافع الواشين بالمعلومات. فهناك لاجئ كان يسكن فى مخيم اللاجئين فى صور، تسلل إلى إسرائيل عبر معيليا الواقعة فى الجليل الأعلى الغربي. وقبل أن يشرع فى مواصلة طريقه جنوباً إلى أقاربه، أرسل أحد سكان القرية ابنه ليُبلغ الشرطة بوجوده. فاعتقل قبل أن يُغادر. وهناك مُتسللان آخران وصلا إلى قرية ناعورة، من قرى الزغبية الواقعة إلى الشرق من عافولا، لبيع بضائع مُهربة. الأول سلّمه المختار المحلى للشرطة، والثانى اعتقل فى عملية تمشيط قامت بها الشرطة، بمساعدة السكان. فلماذا يفعل أحد سكان معيليا أو مختار ناعورة ما فعلوه – ليس بإمكاننا إلا التكهن، وحتى السبب وراء مشاركة سكان قرية ناعورة فى التمشيط إلى جانب الشرطة غير مفهوم.

فى الحالة التى وقعت فى كلنسوه بالمثلث عام ١٩٥٤ كان الدافع واضحاً. ففى شتاء ذلك العام ذاك وصل إلى مركز شرطة طيبة معلومات متكررة حول طفل مُتسلل، تجاوز الحدود ووصل إلى القرية. وبعد عدة محاولات فشلوا فى القبض عليه، فتطوع أحد السكان واسمه قاسم – وهو نفسه متورط فى عمليات تهريب – وعرض تسليم الطفل، بشرط ألا توجه إليه هو نفسه تهمة التهريب. وورد فى تقرير الشرطة، "أنه وُعد بذلك"، وأضاف أنه عندما وصلت معلومات عاجلة بوجود الطفل فى القرية، توجهت قوة مُكونة من ستة رجال شرطة إلى المكان. وعرض بعض السكان عليهم تقديم يد العون للقبض على الطفل، وهكذا بدأت عمليات بحث نشطة فى أماكن مختلفة تستهدف تخويف أهالى القرية لإخراج الطفل إلى الشارع، وبالفعل بمرور بعض الوقت تمكن المدعو قاسم الذى أشرنا إليه من القبض على الطفل وتم تسليمه للشرطة. بعد اعتقاله أتضح أن اسمه عبد الكريم (...) عمره ١٢ سنة من أحد مخيمات اللاجئين فى طولكرم، وأثناء تفتيشه وُجد بحوزته ٦٦ ليرة إسرائيلية، وعشرة عملات ذهبية، وستة قطع نقدية ذهبية، وثمانية أقراط ذهبية، وساعة يد مطلية بالذهب ونسخة من القرآن. أودع الطفل فى السجن وصودر ما كان بحوزته.

لقد قام قاسم بتسليم هذا الطفل الصغير بدافع معروف – الرغبة فى التمتع بتسهيلات فى إجراءات جنائية خاصة به. والمبادرة بمثل هذه الترتيبات تأتى أحياناً من الجهات الأمنية، وأحياناً من المشتبه بهم أنفسهم. عندما ألقت وحدة من الشرطة القبض على مهرب معروف من قرية طمرا يدعى حسن، حقق معه رئيس مكتب المهام الخاصة فى قضاء عكا، وأبلغ قادته بالتالي: "تمكنت من التأثير على حسن ليمدنا بمعلومات حول المهربين بهدف القبض عليهم عن طريق البضائع المهربة. وفى مقابل هذه المعلومات طلب منا مساعدته فى قضيته وتخفيف العقوبة عليه". وبالفعل، بدءً من نفس اليوم، وكذلك خلال الأسابيع التالية، قدم حسن معلومات قيمة (فى نظر الشرطة): فأبلغ عن وجود مخدرات مُهربة فى منزل سيدة مُعاقة من سكان القرية، وتهريب أوراق لف السجائر فى منزل آخر وهلما جرا. كذلك كانت الرغبة فى الحصول على مقابل من المال دافعاً مُعتاداً: فقد أبلغ أحد سكان قرية عِمارا عن جاره الذى ذهب لإحضار بضائع مُهربة من برطعة. وتمكن الكمين الذى نُصب فى المكان من القبض على المهرب وصادر البضائع التى كانت بحوزته. وأوصى القائم على توجيه الواشي، رئيس مكتب المهام الخاصة فى قضاء الخضيرة، بمنح الواشى مكافأة مالية بقيمة البضاعة المصادرة، ٤٤٤ ليرة إسرائيلية.

وكان لأحد الشبان من وسط إسرائيل دافع غير مألوف. إذ كانت صديقته حاملاً جراء العلاقة بينهما، فأبلغ بنفسه ضابط الشرطة بذلك، وكانت الفتاة "مُعرضة للخطر لأن أشقائها سيقتلونها رداً لشرف العائلة. ولذلك (...) كان هذا الشاب مستعداً لمساعدة الشرطة بتقديم معلومات حول متسللين شريطة أن تتدخل الشرطة حتى يتعهد أفراد أسرتها بعدم قتلها". ويبدو أن الشرطة ما كانت ستؤدى دورها فى هذه الحالة لولا المساعدة التى قدمها هذا الشاب، ولكن حتى يكون واثقاً من أدائها شعر الشاب بضرورة "تقديم عربون" لضباط الشرطة.

وهناك من سلموا متسللين لأنهم توقعوا مكافأة بمنحهم تصريح إقامة عند أحد الأقارب أو الأصدقاء. إذ أبلغ مختار من الجليل عن متسللين وصلوا إلى قريته، ومن بينهم ابنه. وكان يعتزم إبرام اتفاق مع الدولة تطرد بموجبه المجموعة كلها – باستثناء ابنه. وكتب عضو الكنيست الدرزى جبر معدى إلى وزير الشرطة، باخور شتريت، خطاب تأييد لطلب الابن بالبقاء فى إسرائيل وامتدح بهذه المناسبة تصرف الأب:

إن والد الشاب المذكور هو من خيرة زعماء المنطقة ومختار القرية. فى يوم تحرير الجليل كان من بين أهم المتعاونين مع الجيش فى جمع السلاح وما شابه، ولديه الوثائق التى تثبت ذلك. ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم وهو يساعد السلطات الأمنية العسكرية والشرطية فى ملاحقة المتسللين والمهربين والخارجين على القانون الإسرائيلي. (...) وطلب ضابط الشرطة فى المنطقة من المختار الإدلاء بما يعرف ضد المتسللين، ولكونه متعاوناً مع السلطات، أدلى بمعلومات مهمة للشرطة ضد ٣٣ شخص من القرية، وهو حالياً شاهد إثبات فى هذه القضية أمام المحكمة العليا.

وهناك مُتسللون طلبوا البقاء فى إسرائيل على خلفية الخدمات التى قدموها للدولة فى الماضي، وهناك آخرون وعدوا بتقديم مثل هذه الخدمات فى المستقبل. من هؤلاء على خليل، اللاجئ الذى تسلل عائداً إلى إسرائيل، وقدم طلباً إلى الشرطة عن طريق محاميه للحصول على بطاقة هوية إسرائيلية وكوبونات الطعام له ولأسرته. وكان المبرر

الذى ساقه أنه عمل لوقت طويل فى خدمة الحكومة من وراء الحدود - على ما يبدو فى تتبُع خلايا المُتسللين - حتى أن الأردنيين ألقوا القبض عليه بسبب ذلك. وتذرع توفيق أحمد من وادى عارا بمبرر مُشابه. مُتسلل آخر، أدين بالسطو المسلح وقدم للمحكمة، طلباً بالبقاء فى إسرائيل - لدى أسرته فى قرية عارا - وفى المقابل "عرض نفسه ليكون واش أو مُخبر وهو مستعد على حد قوله للقيام بأى عمل يُطلب منه". وذكر الشرطى الذى تلقى العرض ونقله إلى قادته أنه يصعُب بالفعل التعاطف مع حديثٍ من هذا النوع، لكنه لاحظ "أنه شخص ذكى ويمكن أن يفعل الكثير".

فى معظم الحالات كان الوُشاة ينقلون معلومات تصلهم بالصدفة. أى أنهم، لم يبذلوا بالضرورة جهداً فى جمع المعلومات. وحكى أحد الوُشاة من قرية طورعان أنه ذهب للتبول فى حقل زيتون، فصادف أحد أبناء قريته (يبدو أنه كان خصماً قديماً له) يتحدث مع اثنين من المتسللين. فنقل هذه المعلومة إلى عميلين معروفين فى القرية - أحدهما يعمل للشاباك والآخر للشرطة - على أمل أن تصل المعلومة على الأقل لإحدى هاتين الجهتين، وبالتالى يتم اتخاذ إجراءات ضد خصمه القديم؛ أحد سكان أم الفحم ذهب بالقرب من الحدود. فدعته سيدة من الجهة الأخرى للحدود وهى تحسبه شخصاً آخر، وطلبت منه توصيل خطاب لأحد سكان القرية. فأخذ منها الخطاب وسلمه للشرطة (التى صورته وأعادته ليتم تسليمه وتستمر المراقبة)؛ حلاق قروى استدعى إلى منزل فى قرية بالجليل ليقوم بالحلاقة لرب الأسرة، فسمع شخصاً غريباً يتكلم بلكنة لبنانية فساوره الشك أن يكون مُتسللاً جاء بهدف التجسس أو التخريب. فأبلغ الشرطة بذلك. عامل نظافة كان مدعواً للغداء فى إحدى قرى الناصرة فسمع أن هناك سيدة عجوز مجهولة اعتادت أن تعبر الحدود مرة كل أسبوعين لزيارة أولادها فى جنين - فابلغ شرطة الناصرة بالأمر.

وفى حالات أخرى قام الوُشاة بأعمال التحقيق والتحرى للحصول على المعلومات. وكانت الدوافع متشابهة، لكن وسائل التنفيذ كانت أكثر خبرة. فقد اختار أحد الوُشاة اسماً مُستعاراً (الأمر الذى أثار الشك فى أنه كان يُركز اهتمامه للإيقاع بخصومه الشخصيين) وكتب فى خريف ١٩٥٣ تقريراً مُفصلاً حول المهربين والمتسللين فى دير الأسد والقرى القريبة فى الجليل الأعلى. لقد تحدث عن مهربين مُسلحين جاءوا إلى القرية وعن مُضيفيهم، وعن حائزى الأسلحة فى القرية، وعن لاجئ تسلل من أجل تهريب عروس أحد أصدقائه إلى داخل الدولة. وحتى يُحيط كلامه بالأهمية أضاف جزءاً عن "الوضع السياسى فى القرية"، وكتب التالي:

لقد تبين لى من خلال جولاتى فى قرانا وما حولها، أن الوضع السياسى للقرى منهار والكارهين لدولة إسرائيل هم الفيروس الكامن فى الداخل، يُحرضون السكان ضد الدولة عند سماع أخبار معينة فى الراديو أو ظهورها فى الصحف حول حوادث الحدود أو اجتماعات الجامعة العربية ورؤساء الأركان العرب وغير ذلك، وهم يقولون إننا سنكون أول المتضررين إذا تجددت المعارك بين إسرائيل والدول العربية ويمتدحون الدول العربية بينما يُقللون من قدر إسرائيل وجيشها. وعلى ذلك يجب أن نكون حذرين وأن نكون مُتأهبين فى القرى العربية.

فى الجليل السفلى أيضاً أقدم على نفس الشيء واش مجتهد، أبلغ الجهات التى يعمل لحسابها بنتائج جولاته فى قرى الناصرة. وقدم قائمة بأسماء مُتسللين وأضاف تحليلاً للوضع وتوصيات بكلمات من اللغة العبرية تعلمها حديثاً.

إن وجودهم فى إسرائيل يعود بالفائدة على الدول العربية. فهم يذهبون إلى دول عربية: سوريا، ولبنان، وما وراء نهر الأردن، يتجسسون ويجلبون معهم بضائع مُهربة. هؤلاء الأشخاص يُعرضون أرض إسرائيل للخطر. هؤلاء المتسللون كانوا فى حرب التحرير إلى جانب العرب وعملوا مع أعضاء جيش القواقجى. ومن غير المعروف ما الذى منع الجيش والشرطة من اتخاذ ما يلزم ضدهم جميعاً. لذا يجب القبض عليهم وطردهم خارج البلاد لأن وجودهم فى إسرائيل غير قانونى ولا رسمي. إنهم جواسيس فى إسرائيل.

لقد عمل الوُشاة بأساليب مختلفة. فقد لاحظ أحد سكان قرية فى الجليل السفلى أن لاجئاً يسكن فى قريته (لاجئ داخلي، أبعد قسراً أثناء الحرب من قرية قريبة فى الجليل) يعيش حياة ميسورة، رغم أنه لا يملك أرضاً ولا عمل له. فقرر من تلقاء نفسه أن يراقبه. واكتشف الواشى أن هذا اللاجئ ينتمى لجماعة تلتقى من وقت لآخر فى أحد منازل القرية. كانت زوجة صاحب نفس المنزل تربطها صلة قرابة بزوجة الواشي، فاستغل ذلك ليذهب بنفسه إلى المنزل. وما أن دخل حتى "وجدهم جميعاً يجلسون حول الراديو يستمعون إلى صوت العرب، وسعداء بالأخبار". وعلى حد قوله، فإنهم استقبلوه بفتور وساد الصمت كل أعضاء المجموعة ما يقرُب من نصف ساعة حتى شعر بعدم الارتياح فغادر المكان. ولكن مع أول فرصة، عندما جاءت زوجة هذا اللاجئ لزيارة أسرته، تحرى منها عن نشاط زوجها. فتبين له أن أحد أشقاء الزوج ناشط قومى يعيش فى لبنان ويتسلل من وقت إلى آخر داخل إسرائيل. الأمر الذى عزز شكوكه بأن "هذه المجموعة المُشار إليها تعمل ضد الدولة لجمع المعلومات ومكان التقاءهم هو جوش حالاف لتسليم المعلومات للعدو والحصول على المقابل المادى للمُتعاونين مع العدو من سكان إسرائيل". وأمره المشرف على تشغيله بمواصلة تعقب الجماعة. واش آخر استخدم أسلوب التضليل من تلقاء نفسه. فقد تحدث مع أهل قريته بشأن ما ينتابه من شك فى وجود علاقات بينهم وبين مُتسللين، بينما ادعى أمامهم أنه يعتزم الهرب إلى سوريا بسبب خلاف

عائلي. وطلب مساعدتهم فى الاتصال بالمتسترين على مُتسللين، حتى يتمكن من الإيقاع بهم. وقد وزّع هذه المعلومات بين الشاباك والشرطة.

الهوامش:

١- المجدل كلمة آرامية بمعنى البرج والقلعة، وهى بلدة كنعانية قديمة كانت تسمى (مجدل جاد) و(جاد) آلة الحظ عند الكنعانيين، تقع إلى الشمال الشرقى من غزة، وتبعد عنها ٢٥كم قريبة من الشاطئ على الطريق بين غزة ويافا. ويحيط بأراضيها أراضى قرى حمامة وبيت دراس والجورة ونعليا وجولس وبيت طما وكوكبا والسواقي.اشتهرت المجدل بصناعة الأقمشة وكان فيها نحو ٨٠٠ نول لحياكة الأقمشة القطنية والحريرية التى كانت تباع فى أسواق فلسطين. ويعتبر الجامع الكبير من أبرز آثار المجدل بناه"سيف الدين سلار" من أمراء المماليك عام ١٩٣٠م. وكان فى المجدل مدارس للبنين وللبنات منذ بداية الاحتلال البريطانى وكان لها مجلس بلدى ابتداء من١٩٢٠ . قامت المنظمات الصهيونية المسلحة بهدم القرية وتشريد أهلها وكان ذلك فى ١٩٤٨/١١/٤ وبلغ مجموع اللاجئين من هذه القرية فى عام ١٩٩٦ حوالى (٧٠٥٩٥)، وأقام الصهاينة على أراضيها مدينة أشكلون.

٢- القديس بولس أو بولس الرسول (٤م-٦٤م) أكبر المبشرين بالمسيحية وكان أثره فى المسيحية هائلاً، و فى نظر بعض دارسى المسيحية فإنه هو المسئول الأول عن تحويل المسيحية من مجرد طائفة يهودية إلى ديانة كبرى ويذهب البعض الآخر إلى أنه هو المسئول الأول عن عبادة المسيح وتأليهه. بل أن هناك بعض الباحثين و بعض الفلاسفة المسيحيين يرون أنه هو الذى أقام المسيحية وليس المسيح. ويسمى بشاؤول أيضاً. ولد فى مدينة طرسوس بتركيا القديمة فى عام ٤م. وعلى الرغم من أنه روماني الجنسية فإنه كان يهودي الديانة. قد درس اللغة العبرية فى شبابه. وتلقى علومه فى القدس متتلمذاً على يد الحاخام الشهير جماليل. وعلى الرغم من أن القديس زار القدس فى زمن المسيح فإنه لم يلتق به. وبعد وفاة المسيح كان أتباعه يلقون التعذيب الشديد بتهمة الكفر، و قد ساهم القديس بولس فى اتهام أتباع المسيح بالزندقة. لكن (كما يذكر هو فى كتاباته فى العهد الجديد) أنه أثناء رحلة له إلى دمشق رأى المسيح فى الطريق. وبعدها تحول إلى المسيحية وكانت نقطة تحول فى حياته وفى تاريخ المسيحية نفسها. فالرجل الذى كان عدواً للمسيحية أصبح من أئمة دعاتها وأعظم أعمدتها. ومن ذلك الحين أمضى القديس بولس حياته كلها يكتب عن المسيحية ويدعو لها، فدخلها الكثيرون. وقد سافر كثيراً يدعو ويبشر ويقنع الناس بالإيمان. سافر إلى تركيا القديمة وبلاد الإغريق وسوريا وفلسطين. ولم يكن القديس بولس واعظاً موفقاً عندما كان يتحدث إلى اليهود. فكثيراً ما تعرضت حياته للخطر، ولكنه نجح فى تبشيره بالمسيحية بين غير اليهود. حتى وصفوه بأنه داعية الأمميين أى غير اليهود. ولم يستطع أحد أن يقوم بمثل هذا الدور من قبله أو من بعده. و ترجع عظمة بولس إلى تبشيره بالديانة المسيحية. وإلى ما كتبه عنها. و إلى تطويره لأصول الشريعة المسيحية. فمن بين السبعة و العشرين سفراً من كتاب "العهد الجديد" نجد أن القديس بولس قد كتب أربعة عشر سفراً.

◆ دراسات ◆



الجامعة العبرية بالقدس
نظرة جديدة لحرب عيد الغفران
ندوة بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر ١٩٧٣

ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

آثار الحرب: التحول فى السياسة الداخلية

بقلم: البروفيسور يتسحاق جلنور

الجامعة العبرية بالقدس

◆ **مقدمة:**

أحدثت الحرب زلزالاً فى المحيط المتوتر الذى يضم كافة المؤسسات العاملة فى الساحة السياسية. ووضعت هذه المؤسسات فى محك اختبار حاسم أوضح مدى قدرتها على تحقيق المصلحة الجماعية للمجتمع. وسواء كنا نعتقد أن نتيجة هذا الاختبار سلبية أم إيجابية فإن المؤسسات السياسية التى لا تتمكن من تحقيق صالح المجتمع تفقد فى النهاية قدرتها على الاستمرار، وتكون نهايتها إما أن تتغير أو أن تختفي. ينطبق هذا من باب أولى على ظروف دولة إسرائيل. ويمكن بدون مبالغة القول بأنه لا مبرر فى إسرائيل لوجود مؤسسات سياسية غير قادرة على النجاح فى اختبار الحفاظ على قدرة الدولة على البقاء، حيث أن عدم اجتياز هذا الاختبار يجعل باقى الرغبات الجماعية الأخرى غير هامة.

لقد كانت للحروب السابقة على حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكافة الحروب التى حققت النجاح فى نظرنا، ولفترات الهدوء التى تلتها إسهاماتها لصالح الاستقرار، ولكنها لم تحققه تماماً، وذلك لأن الحروب ليست العنصر الوحيد المؤثر فى هذا الصدد. وفى مقابل ذلك فهناك خلاف حول نتائج كافة الحروب بدون استثناء منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولمزيد من الدقة منذ حرب الاستنزاف (١٩٦٧-١٩٧٠). فقد أسهمت هذه الحروب فى عدم استقرار المؤسسات السياسية لفترة طويلة. ومن المؤكد أن الشعور الذى تكون لدى الجمهور هو أن المؤسسات السياسية قد فشلت فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى الاختبار الحرج الذى يتمثل فى ردع الطرف الآخر عن خوض الحرب أو فى منع وقوعها أو فى الانتصار فيها. ولن أتحدث هنا عما إذا كنا قد حققنا فى الحرب انتصاراً عسكرياً رغم المفاجأة، لأن الجمهور لم يعبر عن شعوره بهذا الانتصار وإنما أحس بسوء الأداء فى هذه الحرب.

لقد عبر مصطلح الزلزال الذى صاحبنا منذ اندلاع الحرب حتى الآن تعبيراً جيداً عن الهزة القوية التى تعرض لها المجتمع الإسرائيلى حتى فى المجال الذى أتحدث عنه وهو انعكاسات الحرب على السياسة الداخلية. لقد كانت هذه الحرب بمثابة زلزال قوى هز مشاعر المجتمع الإسرائيلي. وكان هذا الزلزال قوياً حتى حسب المؤشر الذى يقيس العلاقة المتبادلة بين المجتمع والسياسة. ولأن الزلزال كان قوياً فقد كانت نتائجه قوية هى الأخرى على النحو التالي:

١- حدثت تصدعات خطيرة فى جزء من البناء الذى يمثل العلاقة بين المجتمع والسياسة وانهار هذا الجزء على الفور.
٢- حدثت تصدعات فى جزء آخر من البناء، فانهار فى وقت لاحق.
٣- حدث خلل فى أساسات البناء فى أجزاء أخرى، وقد يتسبب هذا الخلل فى سقوط البناء بالكامل حتى بعد أكثر من ٢٥ سنة.

◆ **ظهور آثار تشير لحدوث تحول بعد انتهاء الحرب بفترة بسيطة:**

سوف أشير فقط إلى أهم أثرين عبرا عن التحول، ثم سأركز فى حديثى على الثاني. الأثر الأول ويتجلى فى مدى الثقة التى يشعر بها الجمهور نحو القيادة السياسية. فقد أدت الحرب إلى انتهاك ذلك العقد غير المكتوب الذى لا يكاد يكون فى استطاعة الساسة بدونه أداء مهامهم فى النظم الديموقراطية. وسألخص هذه النقطة فى جملة واحدة. حتى عام ١٩٧٣ شهدت إسرائيل تمييزاً واضحاً- لا يكاد يكون له مثيل فى أى دولة أخرى- بين القضايا الداخلية والقضايا الخارجية. فقد كان هناك شبه اتفاق أو ميثاق غير مكتوب، يقضى بأنه مهما كان ما يفعله القادة السياسيون على مستوى السياسة الداخلية فلابد من الثقة التامة فى قدراتهم على مواجهة ما قد يحدث على مستوى السياسة الخارجية والعسكرية والأمنية. ويقضى هذا الاتفاق الملزم وغير المكتوب بالفصل قدر المستطاع بين السياسة الداخلية وبين قضايا السياسة الخارجية والدفاع والأمن. وقد أضفت تعبير قدر المستطاع حتى أوضح أن هذا الفصل مصطنع، وأن سياسة الخارجية والدفاع والأمن أيضاً قد تأثرت بالاعتبارات الحزبية وهذا أمر طبيعى تماماً. ولكن الحق هو أن أغلب الجمهور كان يعتقد أنه فيما يتعلق بالشئون الخارجية وشئون الدفاع والأمن من الممكن الثقة فى قدرة الحكومة على التصرف مع الفصل بين هذه القضايا وبين القضايا المتعلقة بالسياسة الداخلية.

أدت الحرب إلى تغيير هذه القاعدة فجأة. وقد كانت لهذا الأمر أيضاً جوانب إيجابية تمثلت فى إعادة القضايا المتعلقة بالدفاع والأمن والخارجية إلى الجمهور الإسرائيلى ليحسمها حسماً ديموقراطياً. غير أن هذا المجال الحساس قد تأثر أيضاً. فقد نشأ شعور بعدم الثقة فى القيادة جعل من الصعب عليها تسيير الأمور. وتضررت تلك القدرة على التوجيه، التى بدونها يكون من الصعب على أى نظام سياسى برلمانى بلورة أهداف وتوجيه المجتمع إلى تحقيقها. وقد استمر هذا التوجه منذ الحرب إلى الآن. وفى وقت من الأوقات تطور ليصبح شعوراً بأنه ليس من الممكن الثقة فى الساسة إطلاقاً، وبأنه لا يمكن الثقة فى المؤسسات السياسية، ولا حاجة إلى الاستفاضة فى هذه المسألة المعروفة، وبالتالى سأكتفى بهذا القدر من الحديث عنها.

أما الأثر الثانى الذى أريد التوسع فى الحديث عنه فهو بشأن الممارسة السياسية. وهنا أريد أن أتساءل ما الذى تغير بعد الحرب فى وضع المؤسسات السياسية وفى السلوكيات السياسية..؟ أو بشكل أكثر تعميماً ما الذى تغير فى الثقافة السياسية، بما فى ذلك ما يتعلق بقدرة الديموقراطية الإسرائيلية على مواجهة ما يواجهها من أخطار..؟ إن قائمة المجالات التى شهدت انهياراً فورياً معروفة للجميع، وكان أول ذكر لها فى تقرير لجنة أجرانات والمنشورات التى روجتها الحركات الاحتجاجية التى تلت الحرب. وسوف أشير فقط إلى أنه رغم فوز المعراخ (١) بواحد وخمسين مقعداً فى انتخابات الكنيست الثامنة التى جرت بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٧٣، فقد كانت بوادر الانقلاب السياسى (٢) الذى جرى عام ١٩٧٧ واضحة فى أنماط التصويت فى انتخابات عام ١٩٧٣ . فقد زادت الأصوات التى حصل عليها حزب جاحال (٣) بنسبة ٢٢٪ (بالاشتراك مع شركائه) ليصل عدد مقاعده فى الكنيست إلى ٣٩ مقعداً، وتناقص الفارق بين عدد الأعضاء الذين يمثلون الحزب الأول والحزب التالى له إلى ١٢ عضو كنيست فقط.

كانت حكومة جولدا ميئير التى تشكلت بعد مفاوضات مضنية فى العاشر من مارس ١٩٧٤ حكومة ائتلاف محدود مع الحزب الدينى القومى (المفدال) (٤) والليبراليين المستقلين (٥) ضم ٦٥ عضو كنيست. ولكن هذه الحكومة لم تصمد ولو لشهر واحد. غير أن حكومة يتسحاق رابين الأولى - التى تم تشكيلها بتاريخ ٣ يونيو ١٩٧٤ - كانت هى الأخرى حكومة هشة قائمة على ائتلاف محدود. ومنذ ذلك الحين كانت كافة الحكومات الائتلافية التى تشكلت فى إسرائيل باستثناء حكومة بيجين الأولى التى تشكلت عام ١٩٧٧ قائمة على ائتلافات محدودة للغاية أو موسعة للغاية تأثر بها استقرارها السياسى.

بنظرة إلى الوراء يمكن القول بأن سقوط حكومة جولدا وديان وسابير كان بشيراً بنهاية سيطرة العمال على الحكم. وفضلاً عن الانقلاب السياسى الذى شهده عام ١٩٧٧ فقد شهد هذا العام أيضاً تغييراً بالغاً كانت له انعكاسات بعيدة الأمد على النظام السياسى كله، وهو اختفاء الحزب السياسى الذى كانت له السيطرة على مقاليد الأمور فى البلاد منذ فترة الاستيطان التى واكبت الانتداب البريطانى (٦). وبعد خمس سنين من حرب أكتوبر عندما كان مناحم بيجين يدير مفاوضات كامب ديفيد كان النظام السياسى الذى يتصرف فى إطاره مختلفاً تمام الاختلاف عن النظام السياسى السابق. وتشهد أنماط الاقتراع فى الكنيست بشأن الانسحاب من سيناء ومعاهدة السلام مع مصر على التحول الكبير الذى شهدته السياسة الإسرائيلية.

◆ **التغيير بنظرة إلى الوراء:**

سأبدأ الحديث عن هذه النقطة بملاحظات تمهيدية. فأنا لا أرجع كافة التغيرات التى شهدها النظام السياسى الإسرائيلى إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فكلنا نعرف أن النظام السياسى بدأ يتغير قبل ذلك، ولاسيما بعد فضيحة لافون (٧) وفضيحة بن جوريون (٨) وحرب ١٩٦٧ وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى الفترة ١٩٦٧ -١٩٧٠ . ولا مناص أيضاً من الإشارة إلى التطورات الطبيعية فى الاقتصاد والمجتمع، والتى أثرت بشدة على المجال السياسي. ومع ذلك فأود أن أؤكد أن الحرب كانت بمثابة دفعة قوية للتغيير الكبير الذى حدث فى السياسة الإسرائيلية. فقد أدت الحرب إلى إعطاء دفعة قوية لتغيرات بدأت فى مرحلة سابقة أو كانت فى ذروتها وقت اندلاع الحرب، مثل انهيار الإجماع القومى فيما يتعلق بقضايا المناطق والحدود. أضف إلى هذا أن الحرب نفسها تسببت فى تغييرات كثيرة لأنها كانت عنصراً فعالاً تسبب فى ظهور ظواهر جديدة.

قد تساعدنا نظرة سريعة على النظام السياسى الذى شهدته الفترة السابقة على عام ١٩٦٧ فى التدليل على ذلك. وسأنتقل بعدها إلى الفترة التالية لحرب ١٩٧٣ متجاوزاً عن قصد الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ نظراً لأن هذه الفترة شائكة ولم يتم بحثها بشكل جيد. فقد كانت هذه فترة انتقالية، شهدت قيام "الإمبراطورية الإسرائيلية الأولى"- وربما الأخيرة- التى كانت السبب المباشر فى كل ما يحدث منذ ذلك الحين. وعلى أى حال فإن النظر إلى النظام السياسى الإسرائيلى فى العقدين الأولين من عمر الدولة يكشف عن عدد من السمات العامة.

أولاً: كان النظام السياسى الإسرائيلى بصفة عامة يتمتع بقدرة كبيرة على تسيير مقاليد الحكم. وقد تجلى ذلك فى الاستقرار النسبى والقدرة على التغلب على الأزمات، وبالطبع فى القدرة على الحسم فى القضايا الحساسة التى كانت محك خلاف، كالانسحاب من مناطق سقطت فى أيدينا فى حرب ١٩٤٨ وفى حرب ١٩٥٦ . وغنى عن البيان أن ما أقوله ليس به ذرة من الحنين إلى ذلك النظام السياسى أو ذرة من الشعور بأنه كان خالياً من الأخطاء. وعلى سبيل المثال فإننى لم أقل أبداً إن القرارات التى تم اتخاذها كانت سليمة أو مناسبة أو ديموقراطية بكل معنى الكلمة. وكل ما أعنيه بالقدرة على تسيير مقاليد الحكم أن ذلك النظام السياسى قد عرف فى حينه كيف يواجه التحديات المطروحة عليه ولاسيما فيما يتعلق بالمهام العسكرية والأمنية.

ثانياً: سبق أن أشرت إلى أنه كان هناك اتفاق واسع النطاق داخل المجتمع اليهودى فى إسرائيل فيما يتعلق بالغايات التى يصبو إليها المجتمع، مثل اعتبار الدولة أداة لتحقيق أهداف الصهيونية. بالإضافة إلى ذلك كان هناك اتفاق آخر لافت للنظر فى السنوات التى تلت قيام الدولة، وهو استعداد كافة الأطراف للتصرف بناءً على قواعد اللعبة، وأقصد بالطبع بناءً على قواعد اللعبة الديموقراطية. ومرة أخرى أؤكد أن هذا الاستعداد هو الآخر قد واجه بعض المشكلات، ولكن الحقيقة هى أنه تم توجيه كافة الخلافات السياسية والأيديولوجية- التى شهدتها فترة الاستيطان السابقة على قيام الدولة- إلى الساحة البرلمانية من خلال الانتخابات الأولى التى جرت عام ١٩٤٩ .

ثالثاً: رغم الانقسامات الاجتماعية التى شهدتها تلك الفترة (حيث انقسم المجتمع فى ذلك الوقت إلى متدينين وعلمانيين وإلى شرقيين وغربيين وإلى يهود وعرب وما إلى ذلك) فقد تم توجيه هذه الانقسامات بعيداً عن الساحة الاجتماعية الطائفية ليتولى التعامل معها النظام السياسي. وكانت النتيجة هى التأثير المعتاد للسياسة فى كافة الأحوال، والذى يتمثل فى المناورة والتهرب وفى التسويات والتنازلات والبحث عن حلول عشوائية ومؤقتة، بل والسعى إلى إخفاء بعض المشكلات عن عيون الناس. كان هدف النظام السياسى هو السعى إلى إحلال الهدوء، والعمل على منع تفاقم هذه الخلافات وعلى أن تكون التسويات التى يتم التوصل إليها ملزمة للأطراف. وبذلك حقق النظام السياسى النجاح بصفة عامة لأن حل المشكلات كان يبدأ من عنده. وبالتالى فقد شهدت الساحة الداخلية أيضاً قدراً معيناً من الاستقرار، واكتسبت تلك القدرة على التغلب على الأزمات، وعلى البحث عن التسويات الملائمة فى التوقيت الملائم. ويمكن القول بأن السياسة نجحت فى إبعاد تلك الخلافات عن الشارع وجعل التعامل معها قاصراً على صفوة رجال السياسة.

رابعاً: كانت المؤسسات الموجودة فى ذلك الوقت تتمتع بقوة ومكانة منذ فترة الاستيطان السابقة على قيام الدولة، ومن أمثلة هذه المؤسسات الوكالة اليهودية والاتحاد العام للعمال (الهستدروت). كما تمتعت مؤسسات الدولة بعد قيامها بقدر كبير من الاستقرار والشرعية، فقد كانت لدينا حكومة شمولية قوية تسيطر على كافة موارد الدولة وكان لدينا محكمة وجيش وأجهزة أمن وصحافة، بل وكانت الإذاعة أيضاً موجودة. ومرة أخرى أود أن أذكركم بأن ما أفعله هو وصف وليس تعبيراً عن الحنين لتلك الفترة.

خامساً: الأحزاب. لا يمكن وصف ذلك النظام السياسى دون أن أؤكد من جديد أن الأحزاب السياسية كانت عناصر التنسيق المبدئى فيه. فقد كانت الأحزاب هى قنوات الاتصال الرئيسية بين المجتمع والسياسة، وكانت تمثل الدعامة الأساسية للمعسكرات السياسية، ومنها معسكر العمال الذى كانت له السيطرة، والمعسكر الدينى القومى

الذى كان يدور فى فلكه، والمعسكر المنقسم الضعيف نسبياً الذى كان يوصف بأنه المعسكر المدني. وكانت المعسكرات والأحزاب وسيلة لجعل الجميع بدون استثناء جزءاً من المؤسسة السياسية. فالأحزاب التى لم تكن ممثلة فى الحكومة - مثل حيروت والحزب الشيوعى الإسرائيلى - كانت ممثلة فى الكنيست، والتى لم تكن ممثلة فى الكنيست كانت ممثلة فى الهستدروت. ومن لم يكن يتلقى الدعم من الهستدروت كان يتلقاه من الوكالة اليهودية. ومن أبرز النماذج التى تدلل على ذلك محاولة حزب ماباى شراء مجلة "هاعولام هازيه" المعارضة، وانضمام أغلب اليهود الأرثوذكس عملياً إلى الدولة- رغم رفضهم لها- من خلال الأحزاب التى تمثلهم. كان الجميع جزءاً من النظام السياسي، وإن اختلف قربهم من المركز. وكان المبدأ المطبق فى ذلك الوقت هو مبدأ الاحتواء، الذى أسهم بالكثير سواء لتحقيق الاستقرار أو لضمان القدرة على تسيير مقاليد الحكم.

سادساً: كانت النتيجة التى ترتبت على النظام الذى وصفته حتى الآن، ليس فقط أسلوب اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمسائل الداخلية- من خلال مفاوضات وتفاهمات وتسويات وائتلافات- وإنما أيضاً ظهور مبدأ النسبية. وقد تم تطبيق هذا المبدأ فى أسلوب انتخابات الكنيست التى كانت تجرى بالقوائم النسبية وكذلك فى الائتلافات الموسعة وفى توزيع الموارد وفى أسلوب حشد تأييد اليهود الشرقيين والعرب. كان مبدأ النسبية أداة تعطى حتى أصغر الجماعات وأقلها شأناً شعوراً بالمشاركة. وكان أسلوب الانتخابات النسبية هو الذى أعطى الفرصة لفيكتور تايار (٩) لنشر صوره مرة كل أربع سنوات وهو يقف بجوار أجولة النقود ويحمل آلاف التوقيعات فى سعيه الذى لم يكلل بالنجاح للوصول إلى الكنيست. وأدى هذا الأمر على الأقل إلى انتشار الشعور بأن الوصول إلى مكان الصدارة هو أمر ممكن.

سابعاً: لم يشهد هذا النظام السياسى وجود مراكز قوة ثانوية مستقلة، ولم تكن به جماعات تعمل خارج البرلمان ولا جماعات ضغط غير مصنفة. كانت كافة التنظيمات مرتبطة وموجهة ومنظمة. كانت اتحادات المهاجرين تابعة للأحزاب، وكانت اتحادات كرة القدم ملحقة بالمراكز الرياضية. وحتى منتخب كرة القدم الإسرائيلى كان لاعبوه مقسمون حسب التوجهات سالفة الذكر، فكانوا ينتمون إلى أندية هابوعيل ومكابى وبيتار. وقد ساعد وجود حزب مهيمن فى توحيد الصف على المستوى الداخلى فى ظل هذا البناء المعقد للمجتمع الإسرائيلي. كما كانت التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى بداياتها الأولى، ولم يكن هناك مجتمع مدنى مستقل.

وسأنهى هذا الوصف المختصر بالتأكيد على شيء سبق ذكره. ففى هذا النظام السياسى تم الحفاظ على القواعد الأساسية للديموقراطية. فكانت الانتخابات تجرى بشكل دوري، وكانت هناك تعددية حزبية، وكانت القرارات تتخذ بالأغلبية، وكان الجميع يعترف بشرعية الحكومة والمؤسسات الأخرى. كان هذا النظام السياسى شمولياً ولكنه كان يتمتع بتأييد شديد، وبديموقراطية منظمة للغاية. وكان هذا النظام السياسى قوياً فى قدرته على تسيير مقاليد الحكم، ضعيفاً فى مجال الحياة النيابية.

◆ ما الذى تغير..؟:

فى عام ١٩٧٧ نشرت مقالاً تحت عنوان: "التغيير فى النظام السياسى الإسرائيلى منذ حرب عيد الغفران". وسأحاول الآن أن أوضح - من خلال العناصر التى ذكرتها فى هذا المقال - أنه كان من الممكن رصد التغيير الذى شهده النظام السياسى الإسرائيلى بعد الحرب بأربع سنوات، وأن أغلب التغيرات زادت حدتها تدريجياً منذ ذلك الحين وحتى الآن. ولن أتوقف فى كل عنصر سوى عند عدد من التطورات الهامة، التى لم يرد لها ذكر فى المقال الذى أشرت إليه آنفاً. وفيما يلى سرد للتغيرات الرئيسية التى ذكرتها فى هذا المقال، مضافاً إليها ملاحظات جاءت نتيجة للرؤية المعاصرة من وجهة نظر المراقب فى أيامنا هذه.

◆ حول الإجماع العام:

"أثارت الحرب الجدل من جديد حول أهداف الحركة الصهيونية ووسائل تحقيقها. وأدت الحرب وما استتبعها من انتشار الشعور بالخطر على وجودنا إلى زعزعة الاتفاق العام، وخلق استقطاب أيديولوجي. كما أثارت الحرب تساؤلات حول مقدرة النظام السياسى الحالى على الصمود فى محك اختبار الدفاع عن وجودنا، ومن باب أولى فى محك اختبارات أخرى أقل حساسية فى مجالات العدالة الاجتماعية والاقتصاد وكفاءة الأداء الحكومي".

وردت الفقرة السابقة فى المقال المذكور. ويبدو لى أنه لا حاجة لإثبات أن حدة الخلافات قد تزايدت تدريجياً منذ ذلك الحين، حتى وصل الأمر إلى حد اغتيال رئيس وزراء إسرائيلى (رابين). ومع ذلك فقد لوحظ مؤخراً تناقص فى حدة الخلافات. والنقطة التى أود التأكيد عليها هى أن النظام السياسى الذى لا ينجح فى طرح حل للمشكلة الرئيسية التى تواجه الدولة- وهى مشكلة السلام والحدود ووضع المناطق- لابد أن يضعف فى النهاية. ولذلك أجد لزاماً على أن أضيف أن قضايا الخارجية والدفاع أصبحت متداخلة مع الخلافات الداخلية، حتى لو كانت غير مرتبطة بها كالخلاف بين المتدينين والعلمانيين. وسأكتفى بملاحظة أخرى، وهى أن الخلافات الكبيرة لا يتم توجيهها اليوم للساحة البرلمانية، فقد أصبحت هذه الخلافات تجرى الآن خارج البرلمان، وهو ما يجعلها أشد خطورة بكثير.

◆ **حول الأيديولوجية:**

"فيما سبق قسمت الثقافة السياسية التى كانت سائدة فى المجتمع الإسرائيلي لثلاث اتجاهات فرعية وهى "العمال، والمعسكر المدني، والمعسكر الديني". وقد فقد هذا التقسيم اتجاهه على المستوى الأيديولوجي مع تجدد الجدل حول أهداف الحركة الصهيونية. ورغم الحفاظ على الهياكل السياسية والتنظيمية التى يقوم عليها هذا التقسيم فقد حدث تحرك فى اتجاه التطرف الأيديولوجي، الذى يتجاوز قضايا السلام والأمن والدفاع والمناطق وتأثيراتها على طبيعة المجتمع الإسرائيلى واقتصاده ونظامه السياسي".

كان المقال الذى نشرته عام ١٩٧٧ ينطوى على تفاؤل بشأن إمكانية الحرص على عدم زيادة التوتر الأيديولوجي الذى تسببه الخلافات الخارجية والداخلية فى المجتمع الإسرائيلي. وكان افتراضى هو أنه ستنشأ أطر جديدة- ربما من خلال الاندماج بين كتلتين- للتعبير عن هذه الخلافات. كانت الأطر السابقة قد انهارت من الناحية العملية ولم يظهر لها بديل (وتذكروا ما حدث للاتحاد العام للعمال "الهستدروت"). ولكن العكس هو الذى حدث. فقد زاد الصدع الداخلى عمقاً، وتناقصت بشدة قدرة النظام السياسى على إبقاء الصراعات بعيداً عن الشارع، وعلى التعامل معها على مستوى الصفوة من رجال السياسة. وحدث خلل شديد فى الأدوات التى كان النظام يستخدمها. ولم تعد الائتلافات والتسويات والتنازلات واتفاقيات الحفاظ على الوضع الراهن وغيرها قادرة على الحفاظ على الاستقرار. وبدلاً من المعسكرات والأحزاب أصبحت السياسة تدار من وسائل الإعلام الجماهيرية لتتحول إلى مناطحات أو إلى مواجهات وحشية. وباختصار لم يعد من الممكن الثقة فى أن رجال السياسة سيتمكنون من الوصول إلى حلول وسط أو تسويات ملزمة للأطراف. ففقدت الاتفاقيات معناها، وفى بعض الأحيان أصبحت القوانين التى يقرها الكنيست لا تنفذ. وللأسف فإن الأمثلة على ذلك كثيرة. وفى ظل هذه الفوضى ساد توجهان متناقضان تماماً.

التوجه الأول: يشير هذا الاتجاه إلى وجود شعور بأن هناك معسكرين متناحرين - هما اليمين واليسار - بما قد يتسبب فى انقسام تام، بحيث يصبح المتدينون والشرقيون والمهاجرون الجدد ومحدودو الدخل ومعارضو أوسلو فى ناحية، ويصبح العلمانيون والغربيون وقدامى المهاجرين وذوى الدخول المرتفعة وأغلبية يهود الشتات وأنصار أوسلو فى الناحية الأخرى. ولحسن الحظ فإن التنافر بين كل عنصرين في هاتين القائمتين ليس تنافراً تاماً. وعلى سبيل المثال ففى استطاعة اليهود المحافظين أن يكونوا وسيطاً طائفياً ودينياً، كذلك فإن العرب مواطنى إسرائيل يتخذون مواقف إسرائيلية رغم أن مستوى دخولهم منخفض.

الاتجاه الثاني: يشير هذا الاتجاه إلى الانقسام القبلى فى المجتمع الإسرائيلي، حيث ينقسم هذا المجتمع إلى قطاعات وأقليات وجماعات مختلفة لا تنجح السياسة (ولا سيما السياسة الحزبية) فى جمع شتاتها. وأعتقد أن هذا التشخيص الذى ذكرته أيضاً لا يزال سابقاً لأوانه، نظراً للتناقضات الداخلية التى تنتشر اليوم بشدة فى المجتمع الإسرائيلى كله وفى قطاعاته المختلفة، مثل المهاجرين الذين يريدون أن يكونوا روساً وإسرائيليين فى نفس الوقت.

◆ **حول الأحزاب:**

"فى أعقاب الحرب وصل انهيار الأحزاب إلى ذروته، وخاصة الأحزاب التى كانت مشاركة فى الحكم، حيث تضررت قدرتها على أن تكون مراكز تنسيق وقنوات اتصال".

فى وقت نشر المقال كنت أعتقد- نظراً لنقص قدرتى على التخيل- أن انهيار هذه الأحزاب قد وصل إلى ذروته، غير أن الطريق كان طويلاً إلى الحالة السيئة التى وصلت إليها الأحزاب اليوم. ومن الأهمية بمكان أن أؤكد أن هذا التطور قد بدأ حتى من قبل الضربة القاصمة التى تعرضت لها الأحزاب نتيجة لأسلوب الانتخابات التمهيدية الذى تم تطبيقه وللانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، فضلاً عن تكليف معاهد استطلاعات الرأى ومكاتب الدعاية بتنظيم وتوجيه الدعاية الحزبية التى تسبق الانتخابات. من الواضح أن الأحزاب كان لابد أن تتغير، لأسباب كثيرة منها التطور الطبيعى الذى أدى إلى هزة أضعفت سيطرة النظام السياسى على المجتمع والاقتصاد. ولكن هذه الهزة قطعت شوطاً بعيداً للغاية. فحتى السبعينات كانت الأحزاب تتمتع بقوة بالغة، ولكن منذ ذلك الحين تناقص نفوذها تدريجياً إلى أن أصبح هامشياً. لم يعد للأحزاب تأثير على القرارات الهامة، كالانسحاب من سيناء بعد اتفاقيات كامب ديفيد، أو بداية الانسحاب من أراضى الضفة الغربية بعد اتفاقيات أوسلو.

ليس فى استطاعة الأحزاب أيضاً المساعدة فى التغلب على المشكلات الداخلية، أو فى دعم قواعد الممارسة الديموقراطية. والآن - وبسبب الصراعات الداخلية فى الأحزاب والصراعات بين الأحزاب، من خلال القنوات الإعلامية- لم يعد من الممكن توجيه الخلافات الفكرية إلى آفاق متفق عليها أو إلى تشريعات. وكان ثمن ذلك هو إمكانية انهيار المركز السياسى الذى أصبح مكشوفاً أمام أى هزة. وعلى سبيل المثال من الممكن أن نرجع أن تأييد الجمهور الإسرائيلى لعملية السلام كان سيصبح أقوى لو كان لدى رابين وبيرس حزب قوي. وهناك مثال أوضح، وهو اغتيال رابين الذى عبر بشكل واضح عن التحول من السياسة الحزبية إلى السياسة الشخصية، بحيث أصبح من المفترض أن قتل الزعيم يكفى لتغيير السياسة.

◆ **حول قوة السلطة التنفيذية:**

"إذا قارننا بين الكنيست الثامن والكنيست فى دوراته السابقة لوجدنا أنه أصبح أكثر قدرة على تعزيز قوته السياسية فى مواجهة الحكومة".

وقد كانت التغييرات فى هذا المجال شديدة التعقيد. وسأتوقف هنا عند تغيير واحد منها، وهو محاولة الوصول على علاج سحرى لتعزيز القدرة على تسيير مقاليد الحكم التى ضعفت بشدة بعد الحرب. وكان هذا العلاج هو الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة. يعبر هذا التغيير فى اعتقادى عن عدم فهم شديد جداً للعلاقة الداخلية بين المجتمع والسياسة، فيما يتعلق بإسهام مبدأ النسبية على سبيل المثال فى نشر الشعور بأن السياسة الإسرائيلية قائمة على الحياة النيابية، وبأن الكنيست يكفل بالفعل الفرصة المناسبة لتمثيل كافة القطاعات والتيارات الممكنة. يبدو هذا الزعم غريباً لأول وهلة. فالانتخاب المباشر يهدف إلى تقويم السياسة الإسرائيلية، وجعلها قائمة على "الوسطية"، حسبما يقول مؤيدو الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة. ولكن فى مجتمع يسوده الاستقطاب قد يؤدى الحسم الواضح إلى خلق شعور واضح بالانقسام. فقد يقول البعض: "إذا كان رئيس الحكومة الذى فاز شخصاً غير الذى انتخبته فإنه ليس رئيس حكومة فى نظري". وقد أضيف إلى ذلك الأمر الاتجاه إلى زيادة عدد الأحزاب الصغيرة الممثلة فى الكنيست وتقسيم الأصوات حسبما شاهدنا فى انتخابات عام ١٩٩٦ .

كذلك فإن الائتلافات الحكومية التى تعد الآلية التى تحول نتيجة التصويت فى الانتخابات إلى قدرة على تسيير مقاليد الحكم لا تحقق الهدف منها. فمنذ عام ١٩٧٣ أصبحت الائتلافات إما محدودة للغاية (مثل الائتلافات التى قامت عليها حكومات رابين ١٩٧٤ وبيجين ١٩٧٧ و١٩٨١ وشامير ١٩٨٣ و١٩٩٠ ورابين ١٩٩٢ ونتنياهو ١٩٩٦) أو موسعة للغاية (مثل حكومات الوحدة الوطنية فى أعوام ١٩٦٧-١٩٧٠ و١٩٨٤-١٩٩٠). وعلى وجه العموم فإن مسألة قوة الكنيست مقارنة بالحكومة هى مسألة ثانوية إذا قورنت بالضعف العام الذى أصيب به النظام الحاكم والمؤسسات الرئيسية الأخرى حسبما سأوضح فى موضع لاحق.

◆ **حول تسييس القضاء:**

كتبت فى المقال المذكور حول هذا الموضوع ما يلي:

"تسبب عدم استقرار النظام السياسى فى جمود الإجراءات السياسية الحكومية التى يستند إليها أداء الإدارة العامة. وكان أبرز مثال على ذلك هو محاولات حل مشكلات السياسة والإدارة عن طريق أداة أخرى غير البيروقراطية الحكومية".

وأضفت فى موضع لاحق ما يلي:

"كان أبرز مثال على ذلك هو الميل للبحث عن حلول لمشكلات سياسية بحتة عن طريق القانون والفتاوى القانونية. فقد كان النظام السياسى الإسرائيلي- الذى يستمد شرعيته من القوانين بشكل واضح- يمتنع عن جعل السلطة القضائية تتدخل فى الممارسات السياسية. ومن هنا جاء الخوف من إعطاء المحاكم السلطة العليا لتفصل فى مدى قانونية أنشطة الكنيست التشريعية".

وقد زادت عملية تسييس القضاء تدريجياً منذ أن كتبت هذا الكلام قبل عشرين عاماً، وهذا أمر معروف. ولا أريد سوى التأكيد على بعد واحد آخر. فقائمة المؤسسات التى تغير وضعها فى المجتمع الإسرائيلى طويلة جداً، وتضم الجيش والموساد والشاباك والمحاكم ولاسيما المحكمة العليا والمستشار القانونى للحكومة والكنيست والأحزاب ومؤسسات التعليم العالى وديوان الموظفين والصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية، ناهيك عن الهستدروت والوكالة اليهودية والمستوطنات الزراعية والتعاونية. ومن المحتمل بالطبع أنه لو كانت الأمور قد جرت على نحو مخالف لكان بعض هذه المؤسسات أيضاً سيتغير وسيفقد جزءاً من قوته التى كانت مناسبة لفترة بداية الدولة. ليس هذا هو موضوعنا. ولكن المشكلة هى تراكم الشعور بعدم الثقة فى المؤسسات وفى النظام السياسى بشكل عام، دون أن يكون هناك وريث شرعى سواء للمؤسسات أو للنظام السياسي. وقد يؤدى استمرار ضعف الثقة فى المؤسسات إلى ظهور نظام سياسى محفوف بالفوضى.

وأعتقد أن عملية تسييس القضاء كانت أحد أعراض انهيار النظم السياسية والإدارية التى لا تحتاج إلى خدمات المحكمة. وأقصد بكلامى هذا الثقافة السياسية التى تتمثل فى معايير السلوك التى تحدد ما لا يجب عمله تحت أى ظرف من الظروف. وقد كان الساسة هم المسئولين الأساسيين عن تجاوز الحدود بالنسبة لما لا يجب عمله. ويكفى فى هذا الصدد أن أشير إلى محاولة تعيين برأون مستشاراً قانونياً للحكومة عام ١٩٩٧ .

كانت النتيجة التى توصلت إليها فى ذلك الوقت - الذى نشرت فيه المقال المذكور - هى أنه "كلما اهتز المركز السلطوى للمؤسسة الحاكمة كلما تزايد الميل إلى استخدام المحكمة العليا فى أغراض دعائية أو لمناطحة هيئات السلطة... أما فيما يتعلق بالإدارة فى الداخل فقد أصبحت للمستشار القانونى للحكومة اليد العليا فى الأمور التى كانت تسويتها تجرى قبل ذلك بالوسائل السياسية والإدارية".

وقد تحقق الآن هذا التوقع الذى ورد فى المقال المنشور عام ١٩٧٧، ومن الممكن أن نضيف إليه مشكلة انعدام الشرعية.

◆ **حول الديموقراطية:**

ليس فى استطاعتى أن أنهى هذا الاستعراض للنتائج التى تراكمت دون أن أشير إلى عملية انتشار الديموقراطية فى المجتمع الإسرائيلي، ودون أن أشير أيضاً إلى النتائج الإدارية المرتبطة فى رأيى بشكل مباشر بحرب أكتوبر. وسوف أورد مثالاً واحداً على ذلك، وهو السرية التى كانت تغلف فى ذلك الحين الأمور الأمنية والتصرفات الحكومية بوجه عام. وقد كتبت فى ذلك الحين أنه منذ نهاية الحرب "أصبحت السياسة الإسرائيلية تميل للاستعراض". كما كتبت أن "إضعاف أثر الترتيبات السياسية التى كانت قائمة فى الماضى فيما يتعلق بالحصول على المعلومات والنفوذ أدى إلى تفتح شديد نسبياً فى النظام السياسى كله... وقد أدت التغيرات التى شهدها النظام السياسى ولاسيما ضعف الحلقات الرئيسية فيه أيضاً إلى انفتاح يمكن اعتباره إيجابياً بالنسبة للنظام الديموقراطي".

وفيما يلى عرض مثير للتطورات المتعلقة بالتطوير السياسي. فمن ناحية أصبح النظام السياسى منفتحاً منذ حرب ١٩٧٣، كما أصبح أكثر ديموقراطية وأكثر استجابة لمطالب الجمهور، وبدأت المطالبة بمحاسبة القيادة قبل الانتخابات تصبح جزءاً لا يتجزأ منه. أضف إلى هذا أننا منذ ذلك الحين شهدنا تداول السلطة ثلاث مرات. وقد تم ذلك فى المرات الثلاث على النحو القانوني. وقد كانت هذه أيضاً إحدى المساهمات شديدة الأهمية لصالح النظام الديموقراطي. ومن ناحية أخرى تزايدت التوجهات المعادية للديموقراطية. فقد أصبحت السياسة غوغائية وهمجية. وأصبحت أكثر اعتماداً على رجال الأعمال. وانتشرت بها ملامح مخيفة تعبر عن العدوانية. وهكذا فإن الديموقراطية الإسرائيلية أصبحت معرضة لمخاطر ملموسة، ولاسيما بعد مقتل رئيس وزراء إسرائيلي.

◆ **الخاتمة:**

تهدف الأمثلة التى أوردتها إلى توضيح أن انعدام الاستمرارية فى النظام السياسى الإسرائيلى بدأ يظهر بعد الحرب وأخذ يتزايد منذ ذلك الحين. وقد سجلت فى المقال الذى نشرته عام ١٩٧٧ عدة سيناريوهات محتملة. الأول هو الفوضى وانعدام الاستقرار المزمن. والثانى أن يحدث تغيير شامل فى النظام السياسى الديموقراطي. والثالث أن يحدث تغيير تدريجى يكون بطيئاً بالنسبة لبعض الأشياء وسريعاً بالنسبة للبعض الآخر. ومن بين العناصر الأساسية التى تعبر عن ذلك ظهور تكتلين سياسيين مختلفين يطرحان حلولاً مختلفة لمشكلات السلام والدفاع والمناطق. فى عام ١٩٧٧ كنت أعتقد أن التغيير سيكون تدريجياً. ورفضت الاعتقاد بأن الحرب ستكون حالة عابرة فى حياتنا. غير أنى كنت أعتقد أننا بعد فترة التكيف سيتكون لدينا مع الزمن نظام سياسى جديد، يتسم بمزيد من التفتح والديموقراطية، ويستعيد الثقة بين الجماهير والقيادة. كما كنت أعتقد أن القدرة على تسيير مقاليد الحكم سوف تنخفض، حسبما تقتضيه الأوضاع فى المجتمع الحديث، الذى يزيد اهتمام النظام السياسى فيه بالقضايا الداخلية.

ما الذى حدث من الناحية الفعلية..؟ ها أنتم ترون. لقد أصبح النظام السياسى لدينا فى منتهى المرونة ولا تزال قدرته على التكيف مستمرة. أما ما الذى سيحدث فى المستقبل، فهو ما لا تواتينى الجرأة على الحديث عنه".

الحرب كنقطة تحول نحو السلام

بقلم: البروفيسور يعكوف برسيمانتوف

الجامعة العبرية بالقدس

سأحاول فى هذا المقال تقييم حرب ١٩٧٣ باعتبارها نقطة تحول فى تاريخ النزاع الإسرائيلى العربي، أتاحت الحد من نطاق الصراع، وأدت فضلاً عن ذلك إلى التحول نحو السلام بين إسرائيل ومصر.

قبل التطرق إلى الحرب ونتائجها يجدر بنا أولاً التركيز على مسألة نظرية رئيسية، ترتبط بالنقاش حول التحول من الحرب إلى السلام. ويمكننا فى هذا الصدد طرح سؤالين. السؤال الأول: متى تؤدى نتائج أى حرب إلى التحول من الحرب إلى السلام..؟ والسؤال الثاني: ما هى الظروف والملابسات التى تجعل الحرب نقطة تحول فى تاريخ نزاع طويل..؟

١- النضوج والتعلم كشرطين من شروط تغيير اتجاه النزاع:

ليس لدينا سوى معلومات محدودة فيما يتعلق بمسألة التحول من الحرب إلى السلام. فقد تعلمنا الكثير عن أسباب الحرب، ولكننا لم نتعلم سوى القليل عن كيفية التوصل للسلام، وعن العناصر التى تؤدى للتحول من الحرب

إلى السلام. فى كتاب تحت عنوان "أسباب الحرب" صدر عام ١٩٧٣، كتب باحث يدعى جيفرى بلينى يقول إن هناك أقل من صفحة كتبت عن أسباب السلام فى مقابل كل ألف صفحة كتبت عن أسباب الحرب. وبالفعل فإن نقص البحوث المنشورة فى هذا المجال يدعو للإحباط، ولكنه يمثل سبباً جيداً للتعمق فى بحث الموضوع.

شهدت السنوات الماضية بذل جهد كبير فى تدريس التحول من الحرب إلى السلام. ولكى نفهم هذا التحول يمكننا أن نستعين بسببين نظريين، وهما النضوج والتعلم. فالتحول من الحرب إلى السلام يتطلب قدراً معيناً من النضج لدى الطرفين. وهذا النضج لا يأتى بصفة عامة سوى بعد أزمة خطيرة أو حرب، تؤدى نتائجها إلى مأزق يتسبب فى إيلام الطرفين بشدة. ويأتى النضج نتيجة حرب لم يتمكن فيها أى من الطرفين من حسم الأمر لصالحه بشكل واضح، بعد أن دفع الطرفان ثمناً فادحاً دون أن تتحقق أهداف أى منهما، سواء كلها أو بعضها، على أن يدرك الطرفان بالإضافة إلى ذلك أن أى حرب جديدة لن تحقق أهدافهما، وأن تكلفة الحرب ستكون مرتفعة للغاية. والطريقة الوحيدة للخروج من المأزق المؤلم الذى واجهه الطرفان وشعرا أنهما غير قادرين على احتماله هو التوصل إلى احتواء أو تسوية النزاع. حيث يعتقد كلا الطرفين أن التوصل إلى أى اتفاقية أفضل من الوضع الراهن، وأن عدم التقدم فى هذا الاتجاه قد يؤدى إلى تصعيد الوضع الراهن. ولكن فى أغلب الحالات لا يكون فى استطاعة الطرفين وحدهما - بعد نزاع طويل شابه عنف مفرط وعداء مفرط وعدم ثقة متبادل - البدء فى خطوة لتغيير اتجاه النزاع. لذلك تكون هناك حاجة إلى عنصر خارجى أو طرف ثالث، يساعد الطرفين على الاعتراف بوجود طرق دبلوماسية للخروج من المأزق الذى يؤلم كليهما. وهذه الطرق تتطلب تنازلات متبادلة تكون أحياناً مؤلمة للغاية. ويمكن للطرف الثالث أن يقترح الطريق الذى يراه مناسباً. فالنضج إذن هو شرط ضروري، ولكنه غير كاف لتغيير اتجاه النزاع.

من الممكن أن يؤدى الفشل فى استخدام الحرب كوسيلةً فعالة لتحقيق أهداف قومية إلى قدر معين من التعلم، يترجمه الزعماء إلى استعداد لتغيير المواقف حتى لو كان ذلك بشكل محدود. وينطبق هذا سواء على الموقف من النزاع نفسه أو على الموقف من العدو. فوجود زعماء قادرين على التعلم من الإخفاق، وقادرين على الإحساس بأن الوضع الراهن يلحق ضرراً بشعوبهم، وعلى الإحساس بالتعب الشديد لدى الشعوب من الثمن الفادح الذى يحصده النزاع، وتحلى هؤلاء الزعماء بالشجاعة الكافية للاعتراف بالحاجة لإجراء تغيير جذرى فى مواقفهم يرتبط بثمن سياسى كبير، هى شروط أساسية - وإن لم تكن دائماً كافية - للتغيير فى نزاع طويل بين الدول.

يمكن أن نميز بين التعلم المطلوب من أجل احتواء النزاع وبين التعلم المطلوب من أجل تسوية النزاع. وسوف يكون التركيز الأساسى هنا على النوع الأول، الذى يبدو لنا أكثر ملاءمة لتفسير التحول من الحرب إلى احتواء النزاع الإسرائيلى العربى بعد الحرب.

من الممكن للتعلم البسيط على المستوى التكتيكى أن يسهم فى التحول من الحرب إلى احتواء النزاع، بينما من الممكن للتعلم المركب على المستوى الإستراتيجى أن يؤدى إلى التحول فى اتجاه تسوية النزاع. يحدث التعلم على المستوى التكتيكى عندما يدرك طرفا النزاع أن الحرب ليست الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق أهدافهما العسكرية أو السياسية، ولا يرجع هذا إلى تكاليف أى حرب جديدة فحسب، وإنما يرجع أيضاً إلى أنها لن تتيح لأى منهما تحقيق أهدافه بشكل منفرد. ولن تكون هناك فرصة لمنع وقوع ضرر على كلا الطرفين - ولتحقيق بعض الأهداف التى يسعيان لتحقيقها من خلال النزاع - سوى عن طريق التعاون فى احتواء النزاع. وعادة يتوصل الطرفان إلى إدراك هذا بعد تصعيد النزاع بشكل يترتب عليه أن يجد الطرفان نفسيهما فى مأزق مشترك مؤلم لكليهما.

يمكن أن يحدث التعلم على المستوى التكتيكى بعد اندلاع حرب لا يتم حسمها أو تحقيق الحد الأدنى من أهدافها أو تكون تكاليفها لا تبرر وقوعها. فبينما يشعر الطرفان بالألم من جراح الحرب ومن المأزق الذى نشأ فى أعقابها، يميلان إلى إدراك أن استمرار النزاع بشكله ومستواه لن يؤدى سوى إلى تفاقم الموقف لديهما، سواء على المستوى المطلق أو على المستوى النسبي، ولذلك فهناك حاجة ملحة إلى تغيير الوضع الراهن فى النزاع واحتوائه. ومع ذلك فإن الطرفان فى هذه المرحلة لا يعيدان تقييم مواقفهما ومعتقداتهما الأساسية التى أدت للنزاع، ولا يكون لديهما استعداد لتسوية النزاع بالوسائل السلمية. ويتطلب احتواء النزاع تغييراً معيناً فى المواقف والسلوكيات لأنه يتطلب قدراً من التعاون بين الأطراف المتناحرة لتجميد النزاع حتى يمكن منع اندلاع عنف غير محبذ. ويكون التعاون المطلوب قاصراً على المجالات العسكرية والأمنية دون غيرها بحيث لا يتطلب تغييراً فى المواقف والمعتقدات بشأن العدو.

ليس من الممكن احتواء أى نزاع سوى عن طريق تجميده. وليس من الممكن تجميد النزاع سوى عن طريق اتفاقيات رسمية أو غير رسمية تؤدى إلى جعل علاقات الطرفين المتنازعين أكثر استقراراً، بحيث يمكن التنبؤ بتطوراتها حتى يمكن منع وقوع مواجهة مسلحة. والهدف من تجميد النزاع هو منع الأزمات واحتواء الدوافع للتصعيد، والتوصل إلى وسائل لمنع التصعيد، وترسيخ أنماط سلوكية معينة تؤدى إلى تطوير معايير أكثر استقراراً لإدارة النزاع، والتوصل إلى إجراءات لبناء الثقة أو ترتيبات أمنية تزيد من توقعات تسوية النزاع.

ينطوي تجميد النزاع إذن على إمكانية ليس لتحقيق الاستقرار فحسب وإنما للمساعدة في التمهيد لتسوية النزاع. ولتجميد النزاع لابد أن يوافق الطرفان على تغيير في تركيبة العلاقات العسكرية والأمنية بينهما، بحيث تتضمن تعاوناً صريحاً أو ضمنياً. وحيث أن الخلافات الأساسية بين الطرفين تظل قائمة في هذه المرحلة، فإن دافع الطرفين إلى التعاون لا يكون كافياً لجعل عدوين متشككين يعترفان بأهمية التعاون العسكري والأمني، حيث لا تكون هناك ثقة في أن الطرف الآخر على استعداد حقاً للتعاون في تغيير وجه النزاع. وبذلك يمكن لكل طرف تفسير الاستعداد الظاهر والمعلن للتعاون من جانب الطرف الآخر على أنه تعبير عن ضعفه. وعلى هذا فإن تدخل الطرف الثالث قد يكون حيوياً للتوصل إلى التعلم على المستوى التكتيكي ولتجميد النزاع. ففي الحالات التي يلقى الطرفان فيها صعوبة في البدء في عملية التعلم- دون مساعدة من طرف آخر- يكون دور الطرف الثالث شديد الأهمية. ويرتبط دور الطرف الثالث باستعداده للتدخل من أجل احتواء النزاع، من خلال طبيعة علاقاته مع الطرفين واستعداد الطرفين للتعاون معه. ويمكن للطرف الثالث أن يساعد طرفي النزاع في الاعتراف بأن الوقت قد حان لتغيير وجه النزاع، عن طريق التأكيد على المخاطر المرتبطة باستمرار النزاع بمستواه الحالي، وتقديم تعويضات وضمانات تتيح للطرفين تقديم التنازلات المطلوبة من أجل التوصل إلى ترتيبات لاحتواء النزاع.

٢- حرب ١٩٧٣ وعنصر النضج:

لم تتسبب حرب ١٩٧٣ في تحول مفاجئ من الحرب للسلام، وإنما تسببت في احتواء النزاع أولاً، بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل وسوريا، ثم تسببت أيضاً في تسوية النزاع بين إسرائيل ومصر. فما هي العناصر التي جعلت من حرب ١٩٧٣ نقطة تحول في النزاع، ولاسيما بعد أن فشلت في ذلك أربعة حروب سابقة في ١٩٤٨-١٩٤٩، و١٩٥٦، و١٩٦٧، و١٩٦٩-١٩٧٠، وكانت كل واحدة من هذه الحروب الأربعة بمثابة بذرة للحرب التالية.

نستطيع هنا أن نشير إلى خمسة عناصر يمكن عن طريقها تفسير التحول الذي تسببت فيه حرب١٩٧٣ . وتتماشى هذه العناصر جيداً مع نظرية النضج التي أشرت إليها في موضع سابق. وهذه العناصر هي نوع الحرب، وأسلوب إنهاء الحرب ونتائجها، والحرب باعتبارها سبباً في مأزق مشترك مؤلم للطرفين، وتعلم الزعماء على المستوى التكتيكي، والنظام العالمي، وبالطبع دور الولايات المتحدة.

أ - نوع الحرب: تختلف حرب ١٩٧٣ بشدة عن الحروب السابقة في النزاع في كونها حرباً محدودة تقليدية. فهي حرب ذات أهداف سياسية وإستراتيجية وعسكرية محدودة نسبياً. فقد كانت هذه الحرب حرباً تهدف إلى كسر جمود الموقف المؤلم التي وجدت نفسها فيه دول المواجهة العربية وخاصة مصر بعد حرب ١٩٦٧ . وكان الهدف من الحرب هو تغيير المناخ السياسي والإستراتيجي الإقليمي والعالمي، وإحداث حراك سياسي بهدف تغيير الوضع الراهن على المستوى السياسي وفيما يتعلق بالأرض على حد سواء. ورغم أن القدرات العسكرية المحدودة التي كانت متاحة لمصر وسوريا قد فرضت هذا النوع من الحرب على الدولتين، إلا أن الرئيس السادات أحسن تقدير حدود قوة مصر وقدرتها على تحقيق أهداف محدودة في ظل مستوى مخاطرة مرتفع. فقد كانت النظرية الحربية المصرية قائمة على تقدير أن الوسيلة الوحيدة للخروج من المأزق هي حرب محدودة، تؤدي لتدخل القوى العظمى في النزاع، لتحريك الموقف سياسياً بما يتيح استعادة الأراضي المحتلة التي خسرها العرب في حرب ١٩٦٧ . ورغم وجود فوارق في النظرية الحربية بين مصر وسوريا، فقد كانت الغلبة للنظرية المصرية، ولاسيما في توجيه مسار الحرب وفي إدارتها. وكان التعامل مع الحرب على أنها أداة سياسية لتغيير المناخ الإستراتيجي هو العنصر الرئيسي الذي ميز حرب ١٩٧٣ عن سائر الحروب العربية الإسرائيلية الأخرى.

ب - أسلوب إنهاء الحرب ونتائجها: انتهت حرب أكتوبر بالإكراه. وكان التدخل الخارجي من الدول العظمى هو الذي أجبر إسرائيل على قبول انتهاء الحرب، ومنعها من تحقيق إنجازات عسكرية في جبهتي القتال. وبينما كان الاتحاد السوفيتي هو الذي تصدى لإسرائيل في الجبهة السورية، فقد جاء ذلك بمشاركة الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي في الجبهة المصرية. وليس من قبيل الخطأ أن نقول أن الدول العظمى لو سمحت لإسرائيل بالوصول إلى مشارف دمشق والقاهرة لفعلت هذا. ويكاد يكون في حكم المؤكد أنها كانت ستحاول تدمير الجيش الثالث والجيش الثاني المصريين، واضعة مصر وسوريا بشكل عملي على شفا هزيمة تامة. ولولا قيام الدولتين العظميين بإجبار إسرائيل على قبول انتهاء الحرب لما كان من الممكن تغيير مسار النزاع. فقد انتهت الحرب بما يكاد يكون تعادلاً إستراتيجياً. حيث جاء النجاح العسكري الإسرائيلي في المرحلة الأخيرة من الحرب ليحدث توازناً مع النجاح الذي حققه العرب في المراحل الأولى. وبالفعل فقد انتهت الحرب بدون حسم إستراتيجي واضح. ولم يكن الداعي لهذا محاولة منع حدوث تصادم عسكري بين القوتين العظميين فحسب، وإنما لأن الولايات المتحدة كانت تسعى أيضاً لتحقيق نتيجة تسمح بتغيير مسار النزاع في المستقبل بالوسائل السلمية.

ج- مأزق مؤلم للطرفين: انتهت الحرب بطريقة وجد الطرفان فيها نفسيهما يواجهان مأزقاً مؤلماً مشتركاً. كانت

هذه هى المرة الأولى منذ عام ١٩٦٧ التى يصل فيها الطرفان إلى مثل هذا الوضع. وبينما وصلت مصر وسوريا والأردن إلى هذا الوضع بعد عام ١٩٦٧ فإن إسرائيل لم تصل إليه سوى بعد حرب ١٩٧٣ . وبذلك نشأ تعادل فى المأزق الذى وصل إليه الطرفان للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧ .

د - **أفرزت حرب ١٩٧٣ للمرة الأولى مأزقاً مؤلماً لإسرائيل**. ولكنها لم تقلل من حجم المأزق الذى يواجهه العرب، بل ربما زادت منه. كانت هذه الحرب هى الثالثة بين مصر وإسرائيل خلال سبع سنوات، وكانت الثانية بين سوريا وإسرائيل. فى تلك الفترة سقط لدى الطرفين ضحايا بالآلاف ما بين قتيل وجريح، كما حصدت الحرب ثمناً اقتصادياً باهظاً. صحيح أن النجاح فى المراحل الأولى من الحرب أعاد للمصريين والسوريين كرامتهم وكبرياءهم، ولكنه لم يكن كافياً لتحقيق الهدف الرئيسى للحرب، وهو إجبار إسرائيل على الانسحاب الكامل من سيناء والجولان. ولولا إجبار إسرائيل على قبول انتهاء الحرب لوجدت مصر وسوريا نفسيهما فى موقف أصعب من موقفهما فى حرب ١٩٦٧ . فقد حاصرت إسرائيل الجيش الثالث واقتربت من مشارف القاهرة (الكيلو ١٠١). وأدى ذلك إلى جعل مصر تواجه مشكلة حقيقية. وبالنسبة لسوريا فإنها فضلاً عن خسارتها للإنجازات التى حققتها فى بداية الحرب فقدت أراض أخرى وأصبح التهديد الإسرائيلى أقرب بكثير إلى دمشق. وبالنسبة لإسرائيل ورغم حفاظها على الوضع الراهن فيما يتعلق بالأرض - باستثناء مساحة محدودة بامتداد الساحل الشرقى لقناة السويس عوضتها بمساحة مماثلة بامتداد الساحل الغربى للقناة - فإنها دفعت ثمناً فادحاً لا يطاق بسبب هذه الحرب. فقد تسببت الحرب فى صدمة قومية، كانت أصعب صدمة يواجهها الإسرائيليون منذ حرب ١٩٤٨ . كانت الحرب زلزالاً شديد الخطورة أدى إلى شقاق بين القيادة والشعب. كما أدت الحرب إلى حركة احتجاج واسعة النطاق، لم تكن تسعى إلى التحقيق فى سبب فشل القيادة فى توقع إمكانية وقوع الحرب مسبقاً فحسب، وإنما كانت تسعى أيضاً إلى التحقيق فى سبب فشل النظرية العسكرية الأمنية التى نشأت فى وقت لاحق على حرب ١٩٦٧ .

هـ- **تعلم القيادات على المستوى التكتيكي**: وجد الطرفان نفسيهما بعد الحرب يواجهان مأزقاً مشتركاً سمح للمرة الأولى فى تاريخ النزاع بقدر معين من النضج يتيح العمل على إحداث تغيير فى النزاع. وقد سمح هذا الموقف للمرة الأولى بحدوث عملية تعلم على المستوى التكتيكي. فقد اعتقد الطرفان أن هناك حاجة إلى تغيير معين فى النزاع من أجل الخروج من المأزق المؤلم. وأدرك الرئيس السادات أنه فى ظل الظروف النموذجية التى صاحبت بداية الحرب- والتى تتمثل فى البداية المفاجئة للحرب على جبهتين فى نفس الوقت- فشلت مصر فى تحقيق إنجازات فعلية، وأنه لولا تدخل الدول العظمى ما كان ليتمكن من إيقاف إسرائيل أو منعها من تحقيق إنجاز عسكرى أكبر. على الجانب الآخر أدركت إسرائيل ثمن الحفاظ على الأرض التى استولت عليها، وفضلاً عن ذلك أدركت حدود القوة العسكرية. وأدركت أن التفوق العسكرى ليس كفيلاً بردع العدو عن شن حرب جديدة. وبالتالى فقد اضطر الطرفان إلى إعادة النظر فى الثمن الذى يحصده النزاع، ليستنتجا ليس فقط مدى خطورة الخيارات العسكرية وإنما أيضاً محدودية الفائدة التى تعود بها تلك الخيارات من أجل تحقيق الهدف من النزاع. ووجد الطرفان أن هناك حاجة إلى تغيير الوسائل المستخدمة فى تحقيق أهدافهما المتعارضة رغم عدم تغيير تلك الأهداف. وجاء التغيير نتيجة للتعارض الواضح بين الأهداف وللعداء الطويل بين الطرفين. وأدرك الجانبان أن الحرب ليست وسيلة فعالة لتحقيق أهدافهما السياسية، ليس بسبب ارتفاع تكلفتها فحسب وإنما أيضاً بسبب إدراك أن الحرب لن تحقق إنجازات فعلية لطرف على حساب الآخر، حيث أغلقت الدول العظمى الباب أمام إمكانية حدوث هذا.

كان الطرفان فى ذلك الوقت مستعدان لاختيار أساليب بديلة لإدارة النزاع من أجل منع وقوع حرب جديدة. وهذا التطور فى النظرة للنزاع يتطلب قدراً من التعاون. ولكن الحاجة الفورية إلى التعاون للخروج من المأزق المؤلم المشترك لم تكن كافية لجعل طرفين متناحرين متشككين يفتقران إلى الحد الأدنى من الثقة المتبادلة يعترفان بأهمية الحوار المشترك حول مشكلات الأمن المشتركة. كانت هناك حاجة إذن على عنصر خارجي يتمتع بالمصداقية والإصرار حتى يشجع الطرفين على التعاون العسكرى والأمني من أجل ضمان استقرار علاقاتهما العسكرية والأمنية. وقد فضل الطرفان الولايات المتحدة، باعتبارها عنصراً قادر على مساعدتهما على إعادة النظر فى علاقاتهما العسكرية والأمنية، وعلى مساعدتهما فى تجميد النزاع من أجل منع اندلاع حرب غير مرغوب فيها.

و - **النظام العالمى ودور الولايات المتحدة**: ليس من الممكن فهم نهاية الحرب ونتائجها بدون فهم دور الولايات المتحدة. فللمرة الأولى منذ حرب ١٩٦٧ أدركت الولايات المتحدة أن من الممكن تسيير الحرب بحيث يصبح من الممكن إحداث تغيير فى مسار النزاع.

أتاحت هذه الحرب لوزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر أن يحاول تطبيق نظريته القائمة على الافتراضات التالية:

١- ليس من الممكن تغيير مسار النزاع العربى الإسرائيلى دون أن تؤمن الدول العربية وعلى رأسها مصر بعدم جدوى الحرب، وبعدم جدوى التحالف مع الاتحاد السوفيتى فى استعادة الأرض التى خسرها العرب.

٢- الولايات المتحدة هى العنصر الوحيد القادر على مساعدة العرب فى هذا فى مقابل استعدادهم لاتخاذ خطوات سياسية، وللتخلى عن تحالفهم مع الاتحاد السوفيتى وقبولهم انفراد الولايات المتحدة بالدور السياسى فى المنطقة. وعندما أدرك هنرى كيسنجر بعد اندلاع الحرب مدى إمكانية تحقيق نظريته من خلالها، دفع الطرفين إلى إنهاء الحرب بالنتيجة التى تريدها الولايات المتحدة. كان كيسنجر يريد حرباً تنتهى بتعادل إستراتيجي، من خلال افتراض أن هذه هى النتيجة الوحيدة التى يمكن أن تؤدى إلى حل سياسي.

كان كيسنجر يدرك أن النزاع العربى الإسرائيلى ليس من الممكن تسويته بالكامل وبشكل نهائى سوى عن طريق تقسيمه إلى نزاعات ثنائية وتسويته على مراحل. وكان هذا يعنى الحاجة إلى احتواء النزاع أولاً، ثم تسويته فى مرحلة لاحقة. واعتقد كيسنجر أن مصر وإسرائيل مستعدتان لاحتواء النزاع بسبب المأزق المؤلم الذى تشاركتا فيه. وكان يعتقد أن نجاحه فى احتواء هذا النزاع سيتيح له احتواء نزاعات أخرى على مراحل. وعلى ضوء هذا فقد كانت هناك حاجة إلى جعل الطرفين يعرفان الشروط المشتركة التى تعبر عن هذا الاستعداد، والتى ترتبط بتقديم تنازلات متبادلة من أجل تحقيق تعاون عسكرى وأمنى محدود. وكان كيسنجر يعتقد أن المشكلة الأولى هى التوصل إلى وقف إطلاق نار مستقر، وتوصيل الطعام للجيش الثالث ورفع الحصار الإسرائيلى عنه، وإعادة الأسرى الإسرائيليين من مصر. وبالفعل ففى وقت قصير نسبياً أقنع الطرفين بوقف إطلاق نار من خلال اتفاقية النقاط الست (نوفمبر ١٩٧٣)، وبالتقدم نحو ترتيبات أمنية محدودة من خلال اتفاقية فصل القوات فى يناير ١٩٧٤ .

ز - اتفاقيات فصل القوات مع مصر وسوريا:

كانت اتفاقية فصل القوات بين مصر وإسرائيل أول اتفاقية بين إسرائيل ودولة عربية تهدف لمنع وقوع حرب جديدة. وقد اتفق الطرفان فيها على ما يلي: انسحاب إسرائيلى محدود، وإقامة منطقة منزوعة السلاح وجعلها منطقة عازلة بين الجانبين، ووضع قوات دولية فى هذه المنطقة، وإقامة منطقة بها قوات محدودة فى المناطق المتاخمة للمنطقة منزوعة السلاح، وقيام طلعات استطلاع جوى أمريكية للرقابة على تنفيذ الاتفاقية.

وكما سبق القول فقد أدت إجراءات بناء الثقة سالفة الذكر إلى وجود نظام أمنى جزئي، تسبب فى استقرار النزاع واحتواء خطر حدوث هجوم مفاجئ. وللمرة الأولى تم التوصل إلى اتفاقية رسمية للتعاون المشترك، حتى وإن كانت هذه الاتفاقية قاصرة على النواحى العسكرية والأمنية فقط. فى مقابل هذا قام الطرفان بإعادة تقييم نظرتهما للنزاع، ولاسيما فى ضوء الخيارات المتاحة لتحقيق أهدافهما. وكان أهم درس تعلمه الطرفان هو أن الحرب لا يمكن أن تكون وسيلة فعالة لإدارة النزاع، وأن هناك حاجة للتوصل إلى وسائل غير عنيفة لتسوية الخلافات بينهما. صحيح أن الطرفان اتفقا على أن اتفاقية فصل القوات ليست اتفاقية سلام، وإن كان الطرفان قد اعتبراها اتفاقية مبدئية فى الطريق إلى احتواء النزاع وتسويته، تأتى فى أعقابها اتفاقيات أخرى. وقد كان لهذا التطور الموفق فى النزاع الإسرائيلى المصرى تأثير محدود على باقى النزاعات فى المنطقة. حيث ساعد فى التوصل إلى اتفاقية فصل القوات بين إسرائيل وسوريا، ولكن لم يكن له أى تأثير على النزاع بين إسرائيل والأردن أو بين إسرائيل والفلسطينيين.

وصلت إسرائيل وسوريا أيضاً إلى مأزق مؤلم لكلتا الدولتين بعد الحرب، لم تزده حرب الاستنزاف - التى اندلعت عقب الفشل فى تحقيق وقف إطلاق نار مستقر - سوى إيلاماً. ومع ذلك فقد كان الطرفان يسعيان إلى التوصل إلى وقف إطلاق نار مستقر فى الجولان ومنع تجدد المواجهة بين جيوش الدولتين. وفى الوقت الذى كانت سوريا تسعى فيه لإبعاد التهديد الإسرائيلى عن دمشق وعدم البقاء بعيداً عن دائرة احتواء النزاع، كانت إسرائيل تسعى لإطلاق سراح أسرى الحرب الإسرائيليين، والتوصل إلى وقف إطلاق نار مستقر، وتقليل حدة العداء السورى حتى تتمكن من الاستمرار فى عملية احتواء النزاع مع مصر. كان الطرفان جاهزين لقبول تغيير معين فى النزاع، ولكن عملية التعلم هنا كانت أكثر محدودية منها فى حالة مصر وإسرائيل، ولكنها كانت كافية لتجميد النزاع. وقد جاءت صعوبة القيام بمفاوضات محتملة من أجل التوصل إلى اتفاقية لفصل القوات نتيجة التاريخ الطويل الذى يتضمن الكثير من العداء المتواصل وعدم الثقة المتبادل بين الطرفين، بالإضافة إلى وضع هضبة الجولان نفسها، باعتبارها منطقة محدودة المساحة وقريبة للغاية من المصالح الأمنية للطرفين ووجود مستعمرات إسرائيلية فيها. كانت الحاجة لجهود الوساطة الأمريكية الفعالة أكثر إلحاحاً. وكان الطرفان يعتقدان أنهما بدون الوساطة الأمريكية لن يتمكنا من الوصول إلى أى تسوية بينهما.

أصبحت اتفاقية فصل القوات بين مصر وإسرائيل نموذجاً يمكن تطبيقه على اتفاقية فصل القوات بين سوريا وإسرائيل. وتم تطبيق نفس المبادئ التى تسعى لبناء الثقة المتبادلة فى هذه الاتفاقية، التى قامت على أساس انسحاب إسرائيلى محدود، وإقامة منطقة منزوعة السلاح تمثل منطقة عازلة بين جيوش الطرفين توضع فيها قوات دولية، وإقامة مناطق بها قوات محدودة فى المناطق المتاخمة للمنطقة العازلة، وقيام الأمم المتحدة بالرقابة على تنفيذ الاتفاقية. كانت هذه الإجراءات بالإضافة إلى التعهدات الأمريكية للطرفين- التى قللت من مساحة الخطر بالنسبة

لهما- هى التى مهدت للتوصل إلى الاتفاقية. واتفق الطرفان على أن تكون اتفاقية فصل القوات هى الخطوة الأولى نحو إقامة سلام مستقر.

لم تكن أهمية هذه الاتفاقية قاصرة على النواحى الأمنية والعسكرية. فقد كانت لها انعكاسات نفسية وسياسية هامة. فقد كانت هذه الاتفاقية نقطة تحول تاريخى هامة فى العلاقات السورية الإسرائيلية. إذ أن سوريا التى كانت معروفة بأنها أكثر الدول العربية تطرفاً فى النزاع الإسرائيلى العربى قد وقعت اتفاقاً رسمياً مع إسرائيل، وفضلاً عن ذلك فقد اعترفت بإسرائيل بشكل ضمنى ووافقت على التعاون الأمنى والعسكرى معها. وبذلك مهدت هذه الاتفاقية فعلياً لاحتواء النزاع ولاسيما على الجبهة الإسرائيلية المصرية. كانت مصر بالفعل فى حاجة لهذه الاتفاقية للتقدم نحو المرحلة التالية من مراحل احتواء النزاع مع إسرائيل. ويبدو أن إسرائيل أيضاً قد أدركت أن التوصل إلى تسوية أخرى مع مصر يرتبط بتوقيع اتفاقية سورية إسرائيلية. وكان هذا الإدراك نتاجاً مباشراً للحرب ونتائجها. فقد ترتب على التحالف المصرى السورى الذى خاض الحرب النظر إلى تأثير وانعكاسات هذا التحالف بعد الحرب. ولم تكن هذه الانعكاسات ذات صلة بالنزاعات الأخرى فى المنطقة بين إسرائيل والأردن وبين إسرائيل والفلسطينيين. فلم تشترط سوريا ومصر لتوقيع اتفاقيات مع إسرائيل التوصل إلى اتفاقيات مماثلة مع أطراف النزاع الأخرى. وجدير بالذكر أن مصر وسوريا أيضاً قد عارضتا فى توقيع أى اتفاقية فصل قوات بين إسرائيل والأردن لا يشارك فيه الفلسطينيون.

كانت الأردن نفسها تسعى للتوصل إلى اتفاقية فصل للقوات مع إسرائيل على غرار الاتفاقيات التى تم التوصل إليها على الجبهتين المصرية والسورية. وكانت تريد اتفاقية تتضمن انسحاباً إسرائيلياً جزئياً فى الضفة الغربية بامتداد نهر الأردن أو على الأقل فى المنطقة المتاخمة لأريحا. ولكن إسرائيل عارضت فى ذلك. حيث كانت إسرائيل تعارض أى انسحاب من الضفة الغربية وتفضل تقاسم المسئوليات الإدارية مع الأردن فى هذه المنطقة. ولم يكن هناك أى أهمية لاتفاقية فصل القوات العسكرية فى هذه الحالة، نظراً لأن الجبهة الأردنية لم تشهد أى اشتباك بين الدولتين فى حرب ١٩٧٣ . وكان التعاون الأمنى غير الرسمى بين الدولتين منذ عام ١٩٧٠ قد تسبب فى تجميد النزاع بينهما بحيث لم تعد هناك حاجة إلى اتفاقية رسمية. ولم تكن إسرائيل ترى أى فائدة من تنظيم الأوضاع فى اتفاقية رسمية، إذا كان المطلوب منها أن يكون المقابل لهذه الاتفاقية هو الانسحاب من مناطق فى الضفة الغربية.

أدى عدم وجود مصلحة إسرائيلية فى التوصل لاتفاقية لفصل القوات مع الأردن، والاهتمام المحدود الذى أبدته الولايات المتحدة بهذا الأمر إلى الحيلولة دون أن يصبح تجميد النزاع الإسرائيلى الأردنى رسمياً. غير أن العالم العربى أيضاً كان يرفض ما وصفه بالخيار الأردني، وذلك بعد قيام مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى الرباط فى أكتوبر ١٩٧٤ بالاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطيني، وتفويضها بالتفاوض حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

أسهم التوصل إلى اتفاقية فصل القوات بين إسرائيل وسوريا فى التوصل إلى اتفاقيات فصل القوات الثانية بين إسرائيل ومصر. كان الطرفان يسعيان إلى اتخاذ خطوة أخرى فى الطريق إلى احتواء النزاع بينهما. ويمكننا بالتأكيد أن نرصد فى هذا الموضوع حدوث عملية تعلم تدريجى فى الفترة بين اتفاقية فصل القوات الأولى (فى يناير ١٩٧٤) واتفاقية فصل القوات الثانية التى تعرضت للفشل أولاً (فى مارس ١٩٧٥) ثم تم التوصل إليها فى النهاية (فى سبتمبر ١٩٧٥).

خلال العشرين شهراً التى مضت بين الاتفاقيتين واتت كل من الطرفين الفرصة ليس فقط للتعرف على نوايا الطرف الآخر، بل ولمعرفة المزايا التى تنطوى عليها اتفاقية فصل القوات. كذلك فقد تعلم الطرفان قواعد اللعبة فى ظل موقف لا يصل إلى حدود السلام الكامل. وكان فشل كيسنجر فى التوصل إلى اتفاقية فصل القوات الثانية فى مارس ١٩٧٥ دليلاً على أن الطرفين قد فشلا فى فهم عدم قدرة اتفاقيات فصل القوات على تحقيق الأهداف بعيدة المدى. وبعد إعادة تقدير الموقف فى الولايات المتحدة وافقت إسرائيل على تغيير وجهة نظرها بما أتاح توقيع الاتفاقية الجديدة.

كانت اتفاقية فصل القوات الجديدة التى تم توقيعها فى سبتمبر ١٩٧٥ مماثلة فى بنودها للاتفاقية التى سبقتها. ولكن بالإضافة إلى إجراءات بناء الثقة التى تضمنتها الاتفاقية القديمة تضمنت الاتفاقية الجديدة إجراءات جديدة اتفق عليها الطرفان، للتقليل من فرصة الخداع وللتحقق من تنفيذ الاتفاقية. وقام الطرفان بتشغيل محطة إنذار مبكر فى مناطق مختلفة من ممر الجدي. وزادت مشاركة الولايات المتحدة فى الرقابة على تنفيذ الاتفاقية، حيث وضعت قوات أمريكية فى محطة الإنذار المبكر، بالإضافة إلى طلعات الاستطلاع التى كان الطيران الأمريكى يقوم بها فوق المنطقة التى تتناولها الاتفاقية. ووقعت الولايات المتحدة أربع اتفاقيات سرية مع الطرفين ثلاث منها مع إسرائيل وواحدة مع مصر، للحد من الأخطار العسكرية والسياسية التى تترتب على الاتفاقية.

أدت الاتفاقية الجديدة إلى استقرار إستراتيجى منح الطرفان قدراً أكبر من الأمن. وفضلاً عن ذلك فقد عكست

الاتفاقية أيضاً قدراً أكبر من التوافق السياسى بين الطرفين، عبر عن تزايد عملية التعلم. وتعهد الطرفان بتسوية النزاع بينهما بالوسائل السلمية، واتفقا على عدم اللجوء للتهديد باستخدام القوة. وبينما وافقت إسرائيل على أن تعيد لمصر مساحة أخرى فى سيناء، تضم آبار البترول فى أبو رديس، وافقت مصر على السماح بمرور الشحنات الإسرائيلية فى قناة السويس. وقامت مصر بإعادة بناء مدن القناة وتوطين اللاجئين الذين فروا من حرب الاستنزاف وحرب ١٩٧٣ . وقد عبرت تلك الخطوة عن إصرار مصر على مواصلة عملية السلام. ورغم أن الاتفاقية الجديدة أيضاً كانت قاصرة مبدئياً على القضايا الأمنية، ولم تتضمن اتفاقية لإنهاء حالة الحرب حسبما طلبت إسرائيل، فقد أوضحت هذه الاتفاقية للطرفين أن الطريقة الوحيدة الكفيلة بتحقيق مطالبهما الأساسية هى التوصل إلى اتفاقية سلام. وفى الوقت الذى كانت مصر تأمل فيه فى استعادة سيناء كانت إسرائيل تأمل فى التوصل لتسوية سياسية للنزاع مع مصر.

ح- اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية:

أدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى النضوج والتعلم الذى ترتب عليه احتواء النزاع بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل وسوريا. ولكنها لم تؤد إلى تسوية أى من النزاعين لأن الأطراف لم تكن جاهزة لتسويتهما. غير أن النجاح الشديد الذى حققته اتفاقيات فصل القوات مع مصر ساعد فى استمرار عملية التعلم. وأدرك الطرفان أن تجميد النزاع كفيل بتحقيق الاستقرار فى العلاقات العسكرية والأمنية بينهما ومنع وقوع حرب جديدة، ولكنه ليس كفيلاً بتحقيق أهدافهما السياسية، حيث لا يمكن لشيء أن يحقق هذه الأهداف سوى تسوية النزاع. كان كل من الطرفين يعتقد أنه لابد أن يغير موقفه من الآخر وموقفه من النزاع أيضاً. كما اضطر الطرفان أيضاً إلى تغيير ترتيب أولوياتهما. وأدركت مصر أن أقصى ما يمكنها أن تحققه من خلال اتفاقية سلام مع إسرائيل سيكون استعادة سيناء فقط، وأن هذا لن يكون ممكناً سوى عن طريق اتفاقية منفردة. واستنتجت إسرائيل أن أقصى ما يمكنها التوصل إليه هو اتفاقية سلام منفردة مقابل إعادة سيناء بالكامل واتفاقية حكم ذاتى للفلسطينيين. وبالتالى فقد أصبح الطرفان يعتقدان أنهما لن يتمكنا من تحقيق أهدافهما بالكامل. إلا أن الإنجازات التى حققتها لهما الاتفاقية كانت تكلفتها محدودة. وفى هذا الصدد أيضاً كانت للولايات المتحدة أهمية شديدة ليس فقط بسبب المساعدة التى قدمتها للطرفين للتوصل إلى اتفاقية، وإنما أيضاً بسبب الضمانات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية التى قدمتها للطرفين.

◆ خاتمة:

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أول حرب فى تاريخ النزاع الإسرائيلى العربى تنتهى بنتيجة تسمح ببداية عملية احتواء النزاع ثم تسويته. وحيث أن الحرب كانت محدودة وذات أهداف سياسية بحتة، فقد ترتب على نهايتها الإجبارية ونتائجها المختلطة وإصرار الولايات المتحدة على القيام بجهود الوساطة، احتواء النزاع الإسرائيلى العربى ولاسيما النزاع بين مصر وإسرائيل. فللمرة الأولى فى تاريخ النزاع تعلم الطرفان بعد الحرب أن الحرب ليست وسيلة عقلانية ولا فعالة لتحقيق أهدافهما. كما أدرك الطرفان الأخطار المترتبة على اللجوء للعنف. وللمرة الأولى أصبح الطرفان ينظران إلى احتواء النزاع على أنه عنصر ليس له بديل لتحقيق الاستقرار فى العلاقات العسكرية والأمنية بينهما. وللمرة الأولى وافقت مصر وسوريا على تجميد النزاع مع إسرائيل من خلال اتفاقيات فصل القوات التى يمكن النظر إليها على أنها ترتيبات أمنية. غير أن تجميد النزاع كان ممكناً ليس فقط بفضل نتائج الحرب وإنما أيضاً بفضل استعداد الولايات المتحدة لجعل الطرفين يعترفان بأنهما اجتازا عملية نضج معينة نتيجة للحرب ودفعهما إلى تحقيق تعاون أمنى وعسكرى محدود أتاح استقرار النزاع وإعداده لمرحلة التسوية.

ولكن احتواء النزاع ليس كفيلاً بتسويته بالضرورة. فعندما لا يكون لدى الطرفين استعداد لدفع ثمن الانتقال من احتواء النزاع إلى تسويته فإنهما قد يكتفيان بالمزايا العسكرية والأمنية التى ترتبت على احتواء النزاع. وهذا ما حدث فعلياً فى العلاقات بين إسرائيل والأردن إلى أن وصلا إلى مرحلة تسوية النزاع، كما أن هذا هو ما يحدث فى العلاقات بين سوريا وإسرائيل. وبالطبع فقد كان الوضع بين مصر وإسرائيل مختلفاً حيث تضافرت فيه الخبرة الإيجابية فى احتواء النزاع والاعتراف المشترك بأن الطريق إلى تحقيق الأهداف السياسية والأهداف المتعلقة بالأرض يرتبط بدفع ثمن سياسى كبير من أجل تسوية النزاع.

بناء على ما سبق، شكلت حرب ١٩٧٣ نقطة تحول هامة أدت إلى تسوية النزاع الإسرائيلى المصري، ومهدت الطريق نحو تسوية النزاع الإسرائيلى العربى بصفة عامة.

١- المعراخ: تحالف بين مجموعة من أحزاب اليسار الإسرائيلية أهمها حزب العمل والحزب الدينى القومي. تشكل قبل انتخابات الكنيست السابعة عام ١٩٦٩ . واستمر حتى عام ١٩٨٤ . تولت قيادته جولدا مئير، ثم رابين فبيريس فى مرحلة لاحقة. بلغ أقصى قوته فى انتخابات الكنيست السابعة التى حصل فيها على ٥٦ مقعداً فى الكنيست. وكانت نهايته التفكك.

٢- الانقلاب السياسي: تعبير يطلق على التحول الذى أتى بالليكود إلى الحكم فى إسرائيل عام ١٩٧٧ ليسقط حكم العمل فيها للمرة الأولى منذ تأسيسها، وليصبح مناحم بيجين أول رئيس وزراء يمينى فى إسرائيل.
٣- جاحال: اختصار للتحالف بين حزب حيروت والحزب الليبرالي.
٤- المفدال: الحزب الدينى القومي
٥- الليبراليون المستقلون: حزب انشق على الحزب الليبرالى الإسرائيلى قبيل انتخابات الكنيست السادسة بسبب انضمامه لحزب حيروت.
٦- يقصد حزب ماباي
٧- فضيحة لافون: تفجرت هذه الفضيحة التى وصفت فى إسرائيل بأنها فضيحة مشينة عام ١٩٥٤ بعد القبض على ١١ يهودياً مصرياً قاموا بوضع عبوات ناسفة فى دور سينما ومراكز للبريد ومركز استعلامات تابع للسفارة الأمريكية فى القاهرة. وقد اعترف المذكورون أثناء محاكمته بأنهم يعملون لصالح المخابرات الإسرائيلية. وكان هدفهم هو تخريب العلاقات بين مصر والغرب فى الفترة التى كانت مصر تتفاوض فيها مع البريطانيين على الجلاء عن منطقة قناة السويس. وحكم على اثنين منهم بالإعداد. ويبدو أن رئيس الوزراء شاريت لم يكن له علم بهذا الموضوع. تم تشكيل لجنة للتحقيق فى الفضيحة. وكانت النهاية أن استقال لافون عام ١٩٥٥ .
٨- فضيحة بن جوريون: توقيع اتفاقية التعويضات مع ألمانيا عام ١٩٥٢ للحصول على تعويضات لضحايا النازي، وهو ما كان يلقى رفضاً من دوائر فى اليمين الإسرائيلي.
٩- فيكتور تايار: صاحب مطعم فى حيفا. رشح نفسه كثيراً للكنيست دون نجاح. وكانت أشهر اللقطات التى تم تصويره فيها لقطة ملأ فيها سلة بقالة بالمال لتصويرها احتجاجاً على تدهور قيمة العملة الإسرائيلية. كانت آخر مرة رشح نفسه فيها عام ١٩٩٢ . وتوفى عام ١٩٩٣ .

وثائق

نصوص كلمات المشاركين فى مؤتمر هرتسليا السابع (٢٠٠٧)

ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوى

محور الخطر النووى والإرهاب: المغزى الإستراتيجى للنظام العالمى النووى الجديد

د. عوديد باروش - مركز هرتسليا
معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية

أدت أحداث العام الماضى فى كوريا وإيران إلى وضوح الواقع الذى يواجهه العالم، حيث يشهد العالم تطورات فى النظام النووى العالمى تتطلب من المجتمع الدولى استعدادات خاصة. فمن المحتمل أن يمتد انتشار التسلح النووى فضلاً عن إيران وكوريا الشمالية إلى الدول المجاورة لها. وقد يتسبب هذا فى مواجهة العالم لموقف لم يسبق له المرور به حتى الآن فى مجال الردع. وفى "العصر النووى الثانى" (الذى أجاد الباحث بول براكان وصفه) من المحتمل أن تكون هناك منطقة وسط تشير إلى الحدود بين عدم القدرة على الردع وبين الحاجة إلى الردع، وذلك فى ظل اعتراض دول آسيا والدول الإسلامية الراديكالية على احتلال الثقافة الغربية مكان الصدارة فى العالم. وتتطلب السيطرة على التطورات المتوقعة من العالم إعادة ترتيب أولوياته فى المجال النووى.

كلمة د. أريئيل لفيتا
نائب مدير عام هيئة الطاقة الذرية

لقد قسم الباحث بول براكان العصر النووى إلى مرحلتين، غير أنى أعتقد أنه ينقسم إلى ثلاث مراحل تمثل كل منها جيلاً. وأود أن أصف الأجيال الثلاثة التى مضت وأن أشير إلى الأخطار المتوقعة التى قد تؤدى إلى الجيل الرابع.

الجيل النووى الأول (١٩٤٥-١٩٦٧): تعتبر هذه المرحلة مرحلة البقاء والتعلم. وتتسم هذه المرحلة بتطور سباق التسلح وبالأزمات النووية التى شهدتها. فى هذه المرحلة ظهرت خمس دول نووية. وتعلم العالم كيف يبنى نظرية ردع قائمة على التوعد بالدمار. وقد حاولت الدول التى تبنت هذه النظرية تدريجياً ردع الدول الأخرى عن السير فى هذا الاتجاه. وجرت محاولة لتطوير آلية لمنع انتشار التسلح النووى. وبعد الأزمة الكوبية حاول العالم تحقيق الاستقرار والتوصل إلى اتفاقيات للحظر الجزئى للتسلح النووى.

الجيل النووى الثانى (١٩٦٨-١٩٨٩): شهدت هذه المرحلة ميثاقاً جديداً يهدف إلى منع المزيد من انتشار التسلح النووى فى العالم. وتقرر أن يتوقف كل من طور سلاحاً نووياً قبل عام ١٩٦٧ عند هذا الحد وألا تنضم دول أخرى إلى النادى النووى. وتتسم هذه المرحلة بانتشار الأمل، الذى كان القاسم المشترك الذى قام عليه هو تحقيق الاستقرار والتوصل إلى اتفاقيات وترتيبات شاملة للرقابة على التسلح. وشهدت هذه المرحلة اتفاقيات منها اتفاقيات عالمية واتفاقيات بين الدول العظمى. وكان النجاح الذى تحقق فى احتواء أغلب الدول مبهراً. وتم استثناء ثلاث دول من ميثاق حظر انتشار التسلح النووى (وهى الهند وباكستان وإسرائيل)، وهناك دول (مثل مصر واليابان) وقعت على الميثاق ولكنها احتفظت لنفسها بحق اللجوء للخيار النووى فى حالة احتياجها إليه. وهناك محاولات لتحدى هذا النظام، ولكن هذه المحاولات يجرى التعامل معها بدون مشاكل. ولكن كان الشيء الجديد اللافت للنظر هو فتور الحماس للصواريخ البالستية.

الجيل الثالث (من ١٩٨٩ وحتى اليوم): أعتقد أن هذه المرحلة سوف تستمر لمدة ثلاث أو أربع سنوات أخرى وستنتهى بحلول عام ٢٠١١ . وسيكون السبب فى ذلك بدء عصر نووى رابع بحلول عام ٢٠١١ . اتسمت هذه الفترة حتى الآن بقدر لا يستهان به من الاطمئنان للأوضاع واليأس من نظام التسلح النووى. كانت بداية هذه المرحلة نجاح ظاهرى (تمثل فى تخلى جنوب إفريقيا عن سلاحها النووى، وربما كان أكبر حدث شهدته هذه

المرحلة هو تفكيك بعض السلاح النووى السوفيتي). أدت هذه النجاحات إلى التغطية على التقدم الذى حققته الهند وباكستان فى سباق التسلح، حيث قررتا بعد ذلك بفترة محدودة إجراء تجارب نووية. وتواصل كوريا الشمالية التقدم فى نفس الاتجاه، حيث ألغت اتفاقيتها مع الولايات المتحدة. كما تواصل ليبيا تطوير سلاح نووي. والخلاصة أن بذور الخلاف التى ظهرت مؤخراً لا زالت موجودة وإن كانت غير ظاهرة. فى نفس الوقت دخلت اتفاقيات الحد من التسلح إلى مرحلة جمود. فقد تم التوقيع على ميثاق الحظر التام للتجارب النووية ولكن لم يتم التصديق عليه، وبذلك فإن هذا الميثاق لم يدخل بعد إلى حيز التنفيذ وأصبح مجمداً من الناحية العملية.

انتشر فى هذه المرحلة شعور بأن التوازن النووى يختل تدريجياً. وفى نفس الوقت يبدو أنه من الصعوبة بمكان مواجهة التحديات القادمة من جانب دول مثل كوريا الشمالية. ولم يكن مما يدعو للدهشة أن نشهد تزايد الإقبال على برامج الدفاع ضد الصواريخ وأن نشهد فى نفس الوقت تزايد انتشار التكنولوجيا النووية. كما شهدنا اهتماماً حقيقياً خطيراً من جانب العناصر الإرهابية بالتكنولوجيا النووية. وهذه هى بذور الخلاف.

سوف أنهى حديثى بكلمة عن الجيل الرابع. لقد بدأ يظهر قدر من الحنين إلى الجيل النووى الأول. غير أنى أتحفظ على ذلك الحنين. والسؤال هو هل يمكن حقاً أن نشعر بالحنين لذلك الاستقرار النووي..؟ إذا نظرنا إلى الوراء سنجد أن الإجابة بالنفى نظراً لما شهدته تلك المرحلة من أزمات مثل أزمة كوبا على سبيل المثال.

هناك عناصر عديدة قد تؤدى لعدم الاستقرار مثل استمرار الأزمة فى أفغانستان وتصعيد المواجهة بين الهند وباكستان فى وجود القدرات النووية، وتصدير التكنولوجيا النووية من كوريا الشمالية، وانضمام إيران للنادى النووي، وظهور الطاقة النووية مرة أخرى باعتبارها مصدراً للطاقة البديلة بدون أى إجراءات رقابية تمنع تحول هذه التكنولوجيا إلى سلاح خطير، وبالطبع استمرار سعى الإرهابيين أياً كانت انتماءاتهم للحصول على تكنولوجيا نووية.

إن المشاكل ليست حتمية. ومن الممكن أن يظهر نظام نووى آخر أكثر أمناً. وهذا يتطلب الاهتمام بشيئين: ميثاق حظر التسلح النووي، وعمليات التفتيش التى تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعناصر المعنية بالطاقة النووية.

كلمة اللواء احتياط عاموس جلعاد
رئيس القطاع السياسى الأمنى بوزارة الدفاع

لا خلاف الآن على أن إيران تسعى للحصول على سلاح نووى مهما كانت العقوبات التى ستوقع عليها. وأمامنا عامان إلى ثلاثة أعوام إلى أن يصبح لدى إيران سلاح نووي. وسيكون لهذا الأمر تأثير بالغ على الشرق الأوسط، حيث تحاول إيران منذ عشرات السنين إقامة محور يهدد النظام الحالى فى الشرق الأوسط. حتى الآن كانت إسرائيل تواجه عالماً عربياً يسوده الانقسام فيما يتعلق باللجوء للخيار العسكرى ضدها، وذلك من خلال افتراض أن إسرائيل تتمتع بالتفوق العسكرى الذى يحول دون تعرضها للهزيمة. ولكن إيران قد تتملك قدرات تحيد قدرة إسرائيل على العمل ضدها، وفى ظل هذه القدرات ستشكل تحالفاً فى الشرق الأوسط يمثل تهديداً لإسرائيل. ولدى إيران مجموعة من العناصر التى تستغلها لتحقيق هذا الهدف. أول هذه العناصر هو الحرس الثوري. وثانيها هو "حزب الله ستان" الذى كان من الممكن أن يصبح أقوى لولا الحرب الأخيرة. ويسعى حزب الله إلى إعادة بناء قوته ليصبح كياناً إرهابياً وكياناً سياسياً أقوى من الدولة اللبنانية. والعنصر الثالث هو دعم الإرهاب الفلسطيني.

تجرى محاولة ردع إسرائيل عن العمل ضد حزب الله باستخدام الصواريخ بعيدة المدى. ويلجأ الفلسطينيون الآن إلى نفس النموذج، الذى يمكن أن نصفه بأنه بناء "حماس ستان". وفى هذه الحالة أيضاً تسببت عملياتنا فى تعطيل قيام دولة حماس ولكنها لن تمنع ذلك بشكل مطلق. وهذه الدولة قد تقضى على الكيان الفلسطينى المستعد لإجراء مفاوضات سلام مع إسرائيل.

لدينا هنا محور يهدد المعتدلين فى العالم العربي. وقد كان التغيير الجوهرى الذى حدث فى هذه المرة أن العالم العربى أصبح للمرة الأولى يواجه خوفاً شديداً وحقيقياً من الخطر الإيراني. ومن هنا فقد تحدث السعوديون مؤخراً عن خيار نووى سعودى ورددت قيادات مصرية تصريحات مماثلة. ولو كانوا ينظرون إلى إيران على أنها تمثل خطراً شديداً فإنهم قد يلجأون إلى التسلح النووى رغم الضغوط الأمريكية المضادة.

ما الذى يجب أن تفعله إسرائيل..؟ هناك فرص لابد أن تستغلها. فللمرة الأولى أصبح لدينا قاسم مشترك مع العالم العربي. يجب علينا دعم علاقاتنا مع الأردنيين والمصريين والسعوديين. ويجب دعم العلاقات القائمة على نظرية الخطر المشترك.

ثانياً: بالنسبة للسلطة الفلسطينية ولبنان. حان الوقت لبذل كل ما فى استطاعتنا لدعمهما حتى لو تطلب ذلك القيام بعمليات عسكرية لإضعاف حماس وحزب الله اللذان لابد أن نمنع تزايد قوتهما وتحالفهما مع إيران.

ثالثاً: بالنسبة لسوريا هناك من يستهين بقدراتها. ولكن ليس لدينا حتى الآن حل لمواجهة القدرة السورية على تقويض حكومة لبنان ولا لمواجهة الدعم السورى لحماس والجهاد الإسلامي. لذلك لابد من استئصال التحالف القائم بين إيران وسوريا والقضاء عليه تماماً،

حيث لا يوجد اتفاق مصالح بين هاتين الدولتين وإنما يوجد بينهما تحالف جاء نتيجة للظروف الدولية. لابد أن يصبح لدينا رد عسكرى أو سياسى على هذا التهديد خلال فترة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات. ولابد من إقناع سوريا بأن الانتقال للمعسكر الآخر أكثر جدوى لها.

وأخيراً فإن لدينا مزايا غير عادية من ناحية، حيث تم التعامل مع الإرهاب بنجاح نسبي، وأصبح لدينا قاسم مشترك مع العالم العربي، ولدينا دعم أمريكى وعلاقات إستراتيجية مع تركيا ودول أخرى فى الشرق. ومن ناحية أخرى فإن إيران تمثل خطراً. وهذا الخطر هو الخطر الأساسى الذى لابد من تشكيل ملامح سياستنا بحيث يمكننا مواجهته، سواء عن طريق التحالفات أو عن طريق الخيارات العسكرية.

كلمة اللواء احتياط البروفيسور يتسحاق بن يسرائيل رئيس برنامج الدراسات الأمنية بجامعة تل أبيب

هناك مواقف مختلفة فيما يتعلق بكيفية مواجهة التسلح النووى الإيراني. وأود أن أطرح عليكم هذه المواقف. هناك مجموعة تعتقد أننا لا نحتاج لاتخاذ أى إجراء، وأن فى استطاعتنا التعايش مع إيران النووية. وللرد على هذه المجموعة لابد أن نوضح أن ثمن هذه السلبية سيكون فادحاً فى حالة إيران. هناك مجموعة أخرى تعتقد أننا لا نحتاج لاتخاذ أى إجراء لأن إيران لن يصبح لديها سلاح نووى على الأقل فى المدى القريب. وحتى إذا كانت إيران ستمتلك سلاحاً نووياً، فهناك مجموعة أخرى تقول إننا لا يجب أن نفعل شيئاً لأننا لن نتمكن من منع إيران من تملك سلاح نووى لأنها مصرة على ذلك. وأقصى ما يمكننا أن نفعله هو إبطاء مسيرتها نحو التسلح النووي. وهناك مجموعة رابعة تزعم أننا لا يجب أن نفعل شيئاً خوفاً من الرد الإيراني. ومن الناحية العملية فإن هذه المجموعات الأربعة كلها تعبر عن إضطراب وسلبية شديدين.

هناك من يرون أن امتلاك إيران لسلاح نووى لن يمثل مشكلة، حيث سيكون هناك ردع متبادل، ولن تواتيها الجرأة على استخدام هذا السلاح. ويمكن الرد على هؤلاء بأنه حتى لو لم تستخدم إيران السلاح النووى فإن المظلة النووية سوف توفر لهم حماية أمنية تجعلها تتقدم بمطالب أكثر. الأدهى من ذلك أن التسلح النووى الإيرانى سيدفع العالم العربى كله إلى التزود بسلاح نووي، وبذلك سنجد أنفسنا فى شرق أوسط فيه أكثر من دولتين بينهما ميزان ردع متبادل، وهو ما يمكن أن يترتب عليه أخطاء فى تقييم الأوضاع. وهناك من يقولون إنه حتى شخص فى تطرف أحمدى نجاد لن تكون لديه الرغبة فى المخاطرة بحرب نووية. ولكن ستبقى لديه وسائل أخرى لاستخدام السلاح النووى عن طريق إعطائه لطرف ثالث، بنفس الطريقة التى يزود بها حزب الله بالسلاح الذى سيصبح فى هذه المرة سلاحاً غير تقليدي.

وأخيراً فإننا إذا فكرنا فى احتمال تزود النظام الإيرانى المتطرف بقدرات نووية، مع ارتباطه بحزب الله ومع سياسته الرسمية التى لا تقبل بوجود إسرائيل على الخريطة، فأعتقد أن علينا أن نفعل كل ما فى استطاعتنا لمنع حصول إيران على سلاح نووي. وهناك من يقولون إنه لا داعى للقلق لأن إيران لن تحصل على سلاح نووي، وإن من المحتمل بمساعدة خارجية أو بدون مساعدة خارجية أن تحدث ثورة داخلية ويتغير النظام. ويزعم البعض أن هناك معارضين فى إيران لتطوير سلاح نووي. ولكن لا يجب أن ننسى أنه حتى بضع سنوات مضت كان هناك من يزعمون أن إيران لا تريد الحصول على سلاح نووى أساساً، بينما أصبح من المتفق عليه اليوم أنها تسعى للحصول على سلاح نووي.

أعتقد أن لدينا وسائل معينة لتهديد إيران وجعلها تتخلى عن السعى لحيازة سلاح نووي. كما أعتقد أنه إذا لم يسع أحد لمنع الإيرانيين فسيصبح لديهم سلاح نووى خلال بضع سنين. وهناك من يدعون أن من غير الممكن منع إيران من تملك سلاح نووى لأن الضغوط السياسية لا تفيد، ولأن الضغوط العسكرية لن تكون فعَّالة للأسباب التالية: لا توجد معلومات كافية عن النشاط النووى الإيراني. فالمشروع النووى منتشر فى العديد من المواقع المتباعدة، وبعض المواقع غير معروف، ولن يكون فى استطاعة أى عملية عسكرية إلغاء المشروع النووي، وأقصى ما سيحدث أنه سيتأخر قليلاً، ولا يوجد أى ضمان بأننا سننجح فى هذا أصلاً. ورغم أن كل هذا صحيح إلى حد ما، إلا أن العالم الغربى لديه ما يكفى من المعلومات لتأخير المشروع النووى بضع سنين. وهذا التأخير هام، ودليل أهميته هو النموذج العراقي. (تم تأخير المشروع النووى العراقى لسنوات طويلة نتيجة القصف الإسرائيلى للمفاعل النووى العراقي، ولم تتمكن العراق من استئناف العمل فيه إلى أن سقط النظام العراقى المعادى لإسرائيل).

ورداً على من يقولون إن الإيرانيين سيردون على أى محاولة لمهاجمتهم ومنع تطور البرنامج النووى الإيراني، أقول إن علينا تقييم الثمن الذى سيحصده الرد الإيراني. سيكون الثمن إرهاباً دموياً ضد الغرب بصفة عامة وإسرائيل واليهود بصفة خاصة. ولكن عندما يكون البديل لدفع هذا الثمن هو انتشار التسلح النووى فى الشرق الأوسط فلن يكون أمامنا أى خيار آخر سوى القيام بعملية عسكرية. وأنا أتفق مع من يقولوا أن الخيار العسكرى لابد أن يكون الخيار الأخير. ولكن من الأهمية بمكان أن أشير إلى أن الوقت ليس فى صالحنا. وكل لحظة تمر هى لحظة مهمة وضرورية من أجل دراسة الخيارات والإعداد للخيار المناسب حتى لو كان هو الخيار العسكري.

كلمة عضو الكنيست د. يوفال شتاينتس رئيس لجنة الشئون الخارجية والأمن بالكنيست

سأبدأ ببعض الملاحظات التمهيدية. أول هذه الملاحظات. كنت أود تذكيركم بما سبق أن ذكره سلفى فى رئاسة لجنة الخارجية والأمن عضو الكنيست تساحى هنجبى من أننى حذرت فى الدورة الماضية لهذا المؤتمر من شيئين. الأول أن إسرائيل تخسر الحرب ضد الإرهاب لصالح حركة حماس. والثانى أن إسرائيل قد تأخرت فى فهم معنى التهديد الصاروخي، وهو تهديد الجبهة الداخلية المدنية والعسكرية على حد سواء. أود أيضاً أن أشير إلى أن الخطاب الذى أرسلته لرئيس الوزراء فى عام ٢٠٠٤ ورد فيه أن إسرائيل تتعرض لتهديد صاروخى من اتجاه الشمال وأن الجيش الإسرائيلى ليس لديه حل لمواجهة هذا التهديد. والملاحظة الثانية هى أننى منذ سنوات اعتدت ألا أتحدث بشكل علنى ولا غير علنى عما يجب أو لا يجب أن تفعله إسرائيل فى مواجهة إيران وسوف أفعل نفس الشيء اليوم.

هناك ثلاثة أسئلة تتعلق بالتهديد الإيراني. السؤال الأول: هل يمكن القضاء على البرنامج النووى الإيرانى بالطرق العسكرية..؟ والسؤال الثاني: هل يمكن إيقافه عن طريق التهديد..؟ والسؤال الثالث: على عاتق من تقع المسئولية التاريخية عن التصدى لهذا الخطر..؟

الرد على السؤال الأول هو: نعم. فالبرنامج النووى عبارة عن مشروع كيميائى صناعى كبير، يجرى تنفيذه فى منشآت عملاقة. وكما لا يمكن إخفاء مصانع فورد تحت الأرض لحمايتها، كذلك لا يمكن إخفاء المشروعات الخاصة بالبرنامج النووى بالكامل تحت الأرض وحمايتها بشكل مطلق من أى هجوم. وبالنسبة للمعلومات المخابراتية، بعد تحقيق مماثل أجريته بشأن التقصير فى متابعة النشاط النووى للعراق وليبيا أعتقد أن لدينا معلومات مخابراتية أكيدة عن البرنامج الإيراني. ولا أزعم أن لدينا كافة المعلومات، ولكن لدينا قدراً جيداً. وتذكرنى سابقة العراق وقصف المفاعل النووى العراقى فى عام ١٩٨١ بأننا استطعنا باستخدام القوة القضاء على برنامج نووى كان فى مرحلة متقدمة. ورغم أن إيران أقوى من العراق بكثير وأكثر منها قدرات دفاعية، إلا أنه مع إدخال التعديلات المناسبة على خطة قصف المفاعل العراقى يمكننا تنفيذها مع إيران أيضاً. فإيران تجعلنا نسعى مادياً وليس كلامياً إلى مهاجمة منشآتها النووية. فهى تنفق مئات المليارات على نشر صواريخ مضادة للطائرات حول منشآتها النووية حسبما نشر فى الأسابيع الأخيرة. ومن يدافع بهذه الطريقة يقول بصراحة إن منشآته مكشوفة يمكن ضربها.

والآن هل هناك إمكانية لردع إيران باستخدام التهديد..؟ قد يكون الرد بالإيجاب. ولابد أن نتأمل فى النموذج الليبي. لقد قامت ليبيا بتفكيك منشآت برنامج نووى جاد وفى مراحل متقدمة، لأنها صدقت التهديدات البريطانية والأمريكية، حيث هدد البريطانيون والأمريكيون بمهاجمتها إذا لم تأت العقوبات الاقتصادية بأثرها. ويبدو أن مستشارى القذافى قالوا له إن هؤلاء المجانين الذين هاجموا العراق بسبب الأسلحة الكيماوية سوف يهاجموه بكل تأكيد. هناك إذن سابقة. ولذلك فإذا لم تأت العقوبات بالأثر المرجو لابد من اللجوء للتهديد باستخدام القوة.

السؤال الأخير هو: على عاتق من تقع المسئولية..؟ من وجهة النظر العالمية لابد أن نميز بين البرنامج النووى الإيرانى وبين البرامج المعلنة لدى الهند وباكستان وكوريا الشمالية. لقد أعلنت إيران أن لديها عدد كبير من أجهزة الطرد المركزى يمكنها من تصنيع عدد من الرؤوس النووية. وموقع كاشان وحده قادر على إنتاج أكثر من خمس وعشرين رأس نووى فى العام، إذا انتهى العمل فيه دون أن نتمكن من الوصول إليه. أما الوضع بالنسبة للبرنامج النووى الهندى والبرنامج النووى الباكستانى فمختلف لأن كلا من الدولتين كانت تريد تهديد الأخرى. وقد سعت كل منهما لأن تصبح قوة نووية إقليمية عن طريق تملك صواريخ يصل مداها إلى ١٥٠٠ كيلومتراً.

لقد أعلن الإيرانيون أن الصاروخ شهاب٣ سيدخل الخدمة وأنه قادر على الوصول إلى أجزاء من أوروبا، وأن تطوير الصاروخ شهاب٤ سوف ينتهى قريباً وأنهم يسعون إلى امتلاك صاروخ عابر للقارات. من البرامج الصاروخية التى نراها يبدو أن إيران تسعى لأن تصبح دولة ذات قدرة عالمية على التهديد النووي. أما بالنسبة للمسئولية فهناك كثيرون يقارنون مواجهة هذا الموقف بما حدث مع ألمانيا النازية. فهل هذه المقارنة سليمة..؟ وهل يمكن القول بأن إيران ستهدد العالم كله لو أصبحت دولة نووية..؟ بالطبع لا. ولكن الوضع مع النظام النازى كان على نفس المنوال. ولم يكن فى استطاعة أحد أن يتنبأ بحجم الخطر حتى تشرشل.

هل يصل الخطر الإيرانى إلى هذا الحد..؟ لست أدرى ولكن لا يمكن استبعاد ذلك تماماً. الأمر هنا ليس قاصراً على تهديد إسرائيل، ولكنه تهديد عالمي. فهل سنكرر أخطاء الثلاثينات..؟ إن المسئولية عن أمن إسرائيل تقع على قادة إسرائيل، ولكن المسئولية عن أمن العالم تقع على عاتق قادة العالم وعلى رأسهم قادة الولايات المتحدة الأمريكية. وكم سيكون من المضحك أن نكتشف بعد ثلاثين عاماً أن الدولة التى تورطت فى حرب لمنع تهديد العالم بسلاح كيماوى قد فشلت فى إنقاذه من التهديد بالسلاح النووي.

كلمة رئيس الجلسة البروفيسور أليكس مينتس

مدرسة الإدارة والدبلوماسية والاستراتيجية بمركز هرتسليا

"صناعة القرار لدى قادة المنظمات الإرهابية بن لادن ونصر الله ومشعل"

◆ **صناعة القرار لدى العدو:**

كيف يقوم قادة العدو باتخاذ القرار..؟ وما هى العناصر المؤثرة على قراراتهم..؟ وما هى القاعدة التى يطبقونها فى هذا الصدد..؟ وما هى "طريقة اتخاذ القرار" بالنسبة لهم..؟ يحاول مشروع "دراسة اتخاذ القرار لدى العدو" الذى ينظمه مركز هرتسليا دراسة طريقة اتخاذ القرار لدى قادة المنظمات الإرهابية مثل أسامة بن لادن ونصر الله وخالد مشعل. وتجرى الدراسة بالتعاون مع جامعة ييل ومع عناصر من جامعة تل أبيب وجامعة تكساس الأمريكية.

◆ **كيف نفهم طريقة اتخاذ القرار..؟**

يجرى دراسة عدد كبير من قرارات كل واحد من هؤلاء القادة وعمل هندسة عكسية له " reverse engi-neering" فى محاولة للتعرف على أنماط اتخاذ القرار لدى هؤلاء القادة.

◆ **تحليل تطبيقى لقرار:**

يجرى هذا التحليل عن طريق دراسة البدائل والتعرف على الجوانب التى يمكن أن تؤثر على القرار، ودراسة الجوانب المختلفة التى يمكن أن يؤثر بها كل بديل من البدائل. ويجرى إدخال كل هذه البيانات إلى برنامج للحاسوب اسمه " Decision Mind " فيقوم بشكل آلى بتطبيق نمط القرار المذكور على حالات عديدة لقرارات متنوعة، بحيث يمكن التعرف على بصمة صانع القرار الذى يكون فى هذه الحالة قائد المنظمة الإرهابية.

◆ **حسن نصر الله:**

يتناول البحث قرارات نصر الله فيما يتعلق بسياسة حزب الله بعد الانسحاب من لبنان عام ٢٠٠٠ والمواقف السياسية للمنظمة بعد الانسحاب السوري، ورد المنظمة على الهجوم الإسرائيلى فى يوليو عام ٢٠٠٦، والرد الافتراضى لو كانت إسرائيل قد امتنعت عن الهجوم فى يوليو ٢٠٠٦ .

◆ **النتائج: حسن نصر الله**

يتخذ نصر الله قراراته على مرحلتين: فى المرحلة الأولى يرفض أى بديل يهدد المكانة السياسية التى يتمتع بها، سواء لدى الرأى العام اللبنانى أو على الساحة السياسية فى لبنان. وفى المرحلة الثانية يحصل على أقصى منفعة ممكنة استنادا إلى الجوانب الحرجة للموقف، لمجرد قدرته على النجاة بعد المرحلة الأولى من عملية صناعة القرار. ويعد الجانب السياسى الداخلى فى لبنان خط أحمر بالنسبة لنصر الله. فحزب الله فى نظر نصر الله هو فى المقام الأول منظمة سياسية لديها برنامج سياسى ومصالح وأهداف سياسية. وهذه المنظمة تتخذ من الإرهاب وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية فى الساحة الداخلية اللبنانية. وإذا طبقنا نظرية القرار الذى يصدر على مرحلتين على حزب الله فستزيد من قدرتنا على فهم وتفسير قرارات حزب الله والتنبؤ بها بشكل يفوق إمكانية ذلك باستخدام الطرق والنظريات الأخرى. ويسمح هذا النموذج بالتنبؤ بالظروف السياسية التى يمكن أن تفضل فيها تلك المنظمة مهاجمة إسرائيل والظروف التى تفضل فيها التركيز على الساحة الداخلية اللبنانية.

◆ **قيادات حركة حماس:**

ركز البحث على قرار حركة حماس مقاطعة انتخابات ١٩٩٦ وعلى حملة العمليات الإنتحارية الأولى التى بدأت عام ١٩٩٣ واتفاقية الهدنة الموقعة فى القاهرة عام ٢٠٠٥، والمشاركة فى انتخابات ٢٠٠٦، واختطاف جلعاد شاليط فى يونيو ٢٠٠٦، والتفاوض مع إسرائيل فى نوفمبر ٢٠٠٦ (مشعل، وهنية).

◆ **النتائج: خالد مشعل**

يميل خالد مشعل إلى الاعتراض على أى اتفاقية. ويهدف من اعتراضه إلى اكتساب قوة. ويميل إلى الاعتراض على سلسلة القرارات. ولكن عند نقطة معينة بعد أن يصبح من الممكن أن ينظر أنصار حماس إلى سياسة الرفض على أنها تلحق ضرراً بالشعب الفلسطيني، يبدى مشعل قدراً من التساهل فى تصريحاته ثم ينفيها على الفور. ومن الناحية العملية فإن مشعل هو الوحيد المسئول عن صناعة القرار فى الحركة، وهو الذى يمكنه اتخاذ قرار بقبول التوصل إلى تسوية مع إسرائيل أو مع حركة فتح.

◆ **النتائج: إسماعيل هنية**

يتأثر هنية بالبعد الداخلى التنظيمى (وخاصة بالعلاقات مع مشعل ومع الجناح العسكري). تتأثر قراراته بعدم قدرته على المخاطرة بمكانته فى الحركة. ويتسبب المأزق الذى يجد نفسه فيه نتيجة التناقض بين وضعه داخل الحركة وبين وضعه فى نظر الجناح العسكرى إلى رفضه لأى اقتراح بالتسوية.

◆ **بن لادن:**

تناول البحث قرار بن لادن فيما يتعلق بمهاجمة برجى المركز التجارى العالمى عام ١٩٩٣، والاندماج مع حركة الجهاد الإسلامى المصرية عام ١٩٩٨، والهجوم على المدمرة الأمريكية كول فى اليمن عام ٢٠٠٠ .

كان إدعاءة الأول هو أنه غير مسئول عن هجمات ١١ سبتمبر. ثم عاد وأعلن مسئوليته عنها وعن هجمات مدريد عام ٢٠٠٤ وعن هجمات لندن عام ٢٠٠٥ .

◆ **العناصر المؤثرة على قرارات بن لادن:**

العنصر السياسي التنظيمي، العنصر السياسي الجماهيري، العنصر الديني، العنصر الإستراتيجي والعنصر العسكري.

◆ **نمط اتخاذ القرار لدى بن لادن:**

يتميز نمط اتخاذ القرار لدى بن لادن بعكس ما يصرح به. فهو يسعى للحفاظ على مصالحه الخاصة أكثر من سعيه للحفاظ على مصالح التنظيم. كما أن قراراته ليست قائمة على دراسة متعمقة. فهو يرفض بدائل معينة بسبب جانب واحد أو اثنين. كما يحتاج لتنفيذ عمليات إرهابية فى كثير من الأحيان لمجرد أن يثبت أنه موجود. بحكم طبيعة صناعة القرار لديه يمكن أن يهتز فى حالة وجود زعيم آخر. وفى مثل هذه الحالة سبق له اتخاذ قرارات لم تكن فى صالح القاعدة تماماً، ولكنها ضمنت بقاءه على الساحة السياسية.

◆ **أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين قرارات قيادات المنظمات الإرهابية:**

١- كراهية المخاطرة السياسية، سواء على المستوى السياسى التنظيمى أو على المستوى السياسى الجماهيري.

٢- رفض القرارات التى تتعارض مع الجوانب الحساسة، وهى الجانب السياسى التنظيمي، وجانب التأييد الجماهيري.

٣- يميلون للاختصارات المخلة.

٤- لا يوجد بحث عقلانى للقرار سوى من بين مجموعة البدائل التى لا تلحق ضرراً بالمصالح السياسية للزعيم (على سبيل المثال لا يبحث نصر الله بدائل مثل شن حرب شاملة على إسرائيل أو نزع سلاح حزب الله).

× تأثير الهيكل التنظيمى للمنظمة الإرهابية على نمط القرار فيها:

هناك علاقة بين الهيكل التنظيمى للمنظمة وبين مدى تأثير الجانب السياسى التنظيمي. فالمنظمات فى بداياتها تفكر فى الجانب السياسى الجماهيرى (الذى يرتبط بالحاجة إلى كسب تعاطف الجماهير مع المنظمة) أكثر من غيره. أما قادة المنظمات القديمة التى تتمتع بمكانة بين الجمهور فيتأثرون أكثر بالجانب التنظيمى السياسى (كما حدث فى حالة نصر الله وحالة حماس ٢٠٠٥/٢٠٠٦)

◆ **النتائج العامة:**

فى كافة المنظمات الإرهابية التى أخضعناها للبحث لم يكن الجانب العسكرى هو الجانب الحساس المؤثر عند اتخاذ القرار لدى الزعيم. ولا يمكن تفسير قرارات زعماء المنظمات الإرهابية على ضوء حساب التكلفة والفائدة ,لأن الخوف من المخاطرة السياسية هو جانب هام له تأثير على قراراتهم. فالمنظمة الإرهابية هى فى المقام الأول منظمة سياسية، وزعيمها شخصية سياسية. وغالباً ما يميل زعماء المنظمات الإرهابية إلى النمطية فى اتخاذ القرار، وبالتالى فإن من الممكن تصور قراراتهم وتحليلها.

وقد قام الباحث أيضاً بالتطبيق على قرارات معينة وقام بتحليلها، وكان من الممكن تطبيق منهج موحد فيما يتعلق بتحليل قرارات العدو وكشف الدوافع التى دعت قادة المنظمات إلى اتخاذ القرارات التى اتخذوها.

كلمة السفير دورى جولد

رئيس مركز القدس للشئون العامة والشئون السياسية

إيران: حرب لبنان الثانية وتغيير قواعد اللعب فى النزاع الفلسطينى الإسرائيلي

فى يوم الخميس الماضى تحدث مدير المخابرات الأمريكية أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي. وعرض تقدير المخابرات الأمريكية للموقف فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. وقد ترجمت أهم ما قاله من أجل هذه الجلسة. "إن إيران والدول المجاورة لها تسعيان لتحقيق هزة إستراتيجية فى الشرق الأوسط. فخطورة نفوذ إيران فى تلك المنطقة تفوق الخطر الذى يمثله برنامجها النووي. وقد أدى سقوط طالبان وصدام حسين وتزايد عائدات النفط وفوز حماس فى الانتخابات والشعور بانتصار حزب الله فى الحرب ضد إسرائيل إلى تزايد النفوذ الإيرانى فى المنطقة".

بدأ مركز القدس للشئون العامة والشئون السياسية فى رصد التحركات الإستراتيجية الإيرانية فى المنطقة منذ بداية عام ٢٠٠٦ . وشكلنا مجموعة عمل لبحث الموضوع بعد انتخابات السلطة الفلسطينية التى فازت فيها حماس. أعتقد أننا نشهد نقطة تحول تاريخية فى قواعد اللعبة فى الشرق الأوسط. ولذلك فهناك حاجة إلى إعادة تقييم سياستنا، بل وسياسة الدول الغربية بشكل عام فى المنطقة. فى القرن التاسع عشر كانت السياسة البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط بالكامل قائمة على ضرورة الحفاظ على سلامة الإمبراطورية العثمانية. ولكن فى اللحظة التى سقطت فيها هذه الإمبراطورية نشأ واقع مختلف تماماً. وما أريد أن نفهمه من هذا الحدث التاريخى هو أن هناك تغيير جوهرى يجرى فى المنطقة، ولابد أن ندرك مدى تأثير هذا التغيير علينا.

كانت قواعد اللعبة السابقة قائمة على افتراض الدول الغربية أن السبب الأساسى فى عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط هو النزاع الإسرائيلى العربى والنزاع الإسرائيلى الفلسطيني. وكان الافتراض الثانى أنه إذا أمكن حل النزاع الإسرائيلى الفلسطينى والنزاع الإسرائيلى العربى عامة فسيكون من الممكن حل كافة مشكلات المنطقة. وبناءً عليه لابد من بذل كافة الجهود الممكنة من أجل حل هذا النزاع. وكان الافتراض الثالث أنه بقليل من الجهد يمكن التوصل إلى صفقة تحقق قدراً

من الاستقرار في المدى القريب. ولذلك كانت الحكومات الأمريكية السابقة وكذلك الحكومات الإسرائيلية تهتم بهذا الموضوع سعياً لتحقيق الاستقرار المأمول. ولكننا الآن في عصر جديد، مصدر عدم الاستقرار فيه ليس النزاع الإسرائيلي العربي. والسؤال المطروح هو ماذا نفعل إذن..؟ إذ أننا لو توصلنا إلى تفاهمات مع الفلسطينيين في وجود قوة إقليمية مثل إيران لن نكون قد حققنا أي شيء. وهناك سؤال آخر: هل النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين هو جزء من نزاع أكبر بين الدول الغربية وبين الجهاد العالمي..؟ ربما تكون الفترة التي يمكن التوصل فيها إلى حل للنزاع مؤشراً لحل النزاع الأكبر بين الغرب وبين الجهاد العالمي سواء السني أو الشيعي.

كلمة رئيس الأركان الأسبق الفريق احتياط موشيه يعلون

هناك من يعتقدون أن حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. وهناك من يعتقدون أن المشكلة تكمن في الاحتلال، وأن الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ سيؤدي لإنهاء النزاع. هذان الافتراضان الخاطئان لا يسمحان بوضع قواعد جديدة لحل هذا النزاع. رغم التجارب المتكررة لحل هذا النزاع طوال العقد ونيف الماضية لم يتم حله. صحيح أننا نحب الجدل حول الحل، ولكننا لم نتمكن من فهم ما هي المشكلة.

لقد أثبتت اتفاقية أوسلو وما تبعها من قرار ياسر عرفات بدء انتفاضة جديدة بعد تفجيره مفاوضات كامب ديفيد أن عرفات لم يكن يسعى للسلام مع إسرائيل على أساس قيام دولتين (١). فلم يكن عرفات يريد الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهودية مستقلة. ويتماشى تهرب عرفات من هذا الاعتراف مع تهرب الفلسطينيين في كافة الأجيال. فعلى مر التاريخ رفض الفلسطينيون مراراً وتكراراً الحل القائم على دولتين. فرفضوا الحل في مؤتمر فيل عام ١٩٣٧ ورفضوا خطة التقسيم التي تضمنها قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ . وكان آخر رفض لهم في كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، الذي عرض عليهم فيه باراك الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ تقريباً (٢). وكما هو الحال بعد كل رفض فلسطيني لخطة سياسية فقد بدأ صراع عنيف ضد الاستيطان اليهودي.

لقد أقرت القيادة الفلسطينية بأن اتفاقيات أوسلو كان من المفترض أن تكون كحصان طروادة (٣) وقال فيصل الحسيني: لقد خرجنا من الحصان في عام ٢٠٠٠ . أما حركة حماس اليوم فلا تخفي نواياها. فهي ترى أنه لا مكان لدولة يهودية في المساحة بين البحر المتوسط ونهر الأردن. وقد كان أغلب الجمهور الإسرائيلي وأغلب القيادات الإسرائيلية على استعداد لتسوية إقليمية قائمة على وجود دولتين (٤). لقد كان أغلب الجمهور يؤيد خطة فك الارتباط رغم عدم وجود شريك على الجانب الآخر. وتعرضنا للهجوم من قطاعين في الصيف الماضي يعزز الشعور بأننا وصلنا إلى طريق مسدود، ولكنه يثبت أيضاً أن السبب في أصل النزاع ليس الاحتلال. فهدف حزب الله ليس تحرير لبنان، وإنما تدمير إسرائيل كجزء من الإستراتيجية الإسلامية الجهادية (٥). كما أن المنظمات الفلسطينية تسعى لتدمير دولة إسرائيل وليس إلى التعايش معها. بعد الثورة الإيرانية التي جرت عام ١٩٧٩ أصبحت المواجهة هنا صراع حضارات. هذه هي الحرب العالمية الثالثة. لم يكن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو السبب في الثورة الإيرانية التي اندلعت عام ١٩٧٩ . كما أن تنظيم القاعدة وحركة الإخوان المسلمين لم ينشآ نتيجة لهذا الصراع. فهذا صراع حضارات والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني ليس سبباً له وإنما هو انعكاس له و تعبير عنه.

لست أتوقع التوصل إلى اتفاقية سلام في المدى القريب. ولن تؤدي أي قرارات إسرائيلية بالانسحاب من جانب واحد سوى إلى دعم الإسلام الجهادي. وبينما لا توجد قيادة فعالة على الجانب الفلسطيني تسعى لتحقيق رؤية الدولتين وبينما ينشأ الجيل الفلسطيني الجديد على الكراهية والموت فإن الحل القائم على دولتين لا محل له الآن ولا في أي وقت، ولذلك فلابد من البحث عن قواعد جديدة للعبة. .

أضف إلى هذا أن حل النزاع لن يحل مشكلة صراع الحضارات مع الغرب. ولا مفر من المواجهة مع عناصر الإسلام الجهادي، وعلى رأسها النظام الإيراني. فها هي إيران التي تمول العناصر الإرهابية في العراق والسلطة الفلسطينية وتدعمها وتسلحها تتقدم في طريق الحصول على سلاح نووي. إذ أن النظام الإيراني يستهتر بالمجتمع الدولي ويعتبر الدول الغربية عنصراً ضعيفاً غير قادر على تهديده على الإطلاق.

لهذا السبب لابد أن نتوقف عن سؤال أنفسنا عن الحل، ولابد أن نتوقف عن البحث عن حل فوري، نظراً لعدم وجود أي حلول فورية. لابد أن نفكر في إستراتيجية بعيدة المدى. ورغم أنه لا يوجد انتصار فوري، فإننا لابد أن ننتصر في النزاع ولكن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً. لقد جربنا مع حكومات إسرائيل طرقاً عديدة، وتحطمت لنا آمال كثيرة ثبت أنها كانت أوهاماً. والآن نحن في حاجة إلى قيادة لا تخشى أن تقول الحقيقة. نحن في حاجة إلى قيادة تقوم بعملها في وضوح ولا تلجأ إلى طمس الأمور، قيادة تفضل الحقيقة على الدعاية. نحن في حاجة إلى إستراتيجية تنطوي على رؤية وعلى طريقة لتنفيذها، وليس على مناورات مرتجلة. في هذا الموقف

الذى تواجه فيه قدرة المجتمع على الصمود اختباراً، مطلوب منا القيام بنشاط تربوى لنشر قيم يهودية وصهيونية وديموقراطية تؤدى لدعم الحصانة القومية ولتعزيز التكافل الاجتماعي. وهذه الأمور أهم فى نظرى من دبابة أخرى أو طائرة أخرى.

علينا أن نحارب ضد الفلسطينيين فى إصرار دون أى تنازلات أو انسحابات. وعلينا أن نواصل الحرب فى غزة على النحو الذى يجرى به القتال فى الضفة وبنفس النجاح. وعلينا أن نعزز قوتنا فى مواجهة صواريخ القسام، عن طريق احتلال المناطق التى يجرى منها إطلاق الصواريخ أو عن طريق إلحاق خسائر بالفلسطينيين. وعلى المدى البعيد لابد أن نفكر فى شيء بعيد عن دائرة فكرة "دولتين لشعبين" وأن نبتعد تماماً عن التفكير بهذه الطريقة.

ولابد بالتأكيد أن نقوض مسلمات النزاع الفلسطينى الإسرائيلى التى تعد مصدر الاستقرار فى الشرق الأوسط، وأن نحسن قدرة الغرب على التعامل مع العراق وإيران ورغبته فى ذلك. وأى تنازل إسرائيلى سيؤدى لدعم عناصر الجهاد. ولذلك لابد أن نقوض المساعى التى تهدف لتكريس حدود ١٩٦٧ والخط الأخضر، ولاسيما على ضوء التجربة السيئة التى مررنا بها مع الفلسطينيين. ولهذا نحن فى حاجة إلى حدود قابلة للدفاع عنها ضد خطر الصواريخ. وهذا الأمر يتطلب نشاطاً إعلامياً مع الجمهور المستهدف فى الدول الغربية. فقد تعرض الجمهور الغربى لقدر كبير من الدعاية السلبية التى تشكك فى شرعية دولة إسرائيل.

ليس من الممكن التهرب من المواجهة مع النظام الإيراني. ولن تكون هناك فرصة لتحقيق الاستقرار فى العراق ولبنان والسلطة الفلسطينية دون هزيمة النظام الإيراني. إن إحساس النظام الإيرانى بالثقة يرجع إلى أن أحداً لم يفعل له شيء رغم أنه نظام مارق. ولكن نظام الحكم الدينى ليس نظاماً طبيعياً فى إيران، ولا يحظى بتأييد من أغلبية الشعب، ولن يستمر للأبد. ولكنى لا أرى أن إيران ستشهد أى تغيير بدون ضغوط خارجية. ولابد أن يقوم المجتمع الدولى بمعاقبة الإيرانيين والسوريين الذين يمولون العناصر الإرهابية ويتحدون النظام العالمي. وخروجهم من حرب لبنان دون أن يصابوا بأى أذى يشير إلى مدى عجز وضعف الدول الغربية. وفى ظل بداية المواجهة بين الشيعة والسنة فى المنطقة فإن دولة إسرائيل والدول الغربية يمكنها أن تجد مصالح مشتركة مع العناصر المعتدلة فى المنطقة. فهذا الوضع يتيح الفرصة لدول عديدة للتعاون. ويستلزم منا هذا الأمر أن نتحد مع العناصر التى تعتبر التهديد الإيرانى خطراً يفوق أى خطر آخر لنخوض معركة عالمية ضده.

هناك معركة تجرى أيضاً داخل الحضارة العربية الإسلامية فى منطقتنا. فالجهاد لا يحظى بتأييد من الجميع، وهناك من يفضلون الديموقراطية وحقوق الإنسان، ويفضلون الحياة على الموت. إن ثقافة الموت تتحول إلى ثقافة تدمير ذاتي. وعلى الدول الغربية أن تدعم تلك العناصر المعتدلة، حتى يمكنها أن تقوم بتجميع قوة سياسية وتقوم بإصلاحات فى مجال التعليم فى تلك الدول.

إن قوة الجيش الإسرائيلى هى عنصر شديد الأهمية لأمن دولة إسرائيل. والإخفاقات التى تكشفت أثناء حرب لبنان لم تأت نتيجة لمشكلات أساسية، وإنما جاءت نتيجة لفشل القيادة، ولذلك فإن الجيش سوف يصلح نفسه بسرعة شديدة فى ظل القيادة الجديدة. وأخيراً فإن القيادة والتعليم هما مفتاح صمود إسرائيل ومواجهتها للتحديات، كما أنهما مفتاح لصمود الغرب كله فى الحرب العالمية الثالثة.

كلمة حاجاى ماروم المحامي
أمين صندوق الوكالة اليهودية
محور عرب إسرائيل والدولة اليهودية

منذ بضع شهور نشرت لجنة المتابعة العليا للجمهور العربى فى إسرائيل كتيباً بعنوان "الرؤية المستقبلية للعرب فى إسرائيل". ويحتوى هذا الكتيب على رؤية الفلسطينيين عرب إسرائيل للمستقبل. ويحمل الكتيب مطالبة علنية بحكم ذاتى لعرب إسرائيل، فيما يعد تعبيراً حذراً نادر التكرار عن السعى لإقامة كيان فلسطينى عربى فى إسرائيل.

سنبدأ بالأسئلة التالية: ما الذى أدى بعرب إسرائيل إلى المطالبة باستقلالية ثقافية واجتماعية وإقليمية..؟ وهل الوثيقة التى نشرتها اللجنة تشير إلى صراع هويات..؟ وهل نحن أمام مطالبة جديدة بإقامة دولة داخل الدولة..؟

من الناحية العملية نحن أمام تهديد جديد. وهذا التهديد ليس الجمهور العربى فى إسرائيل وإنما العلاقات بين اليهود والعرب فى إسرائيل. يخطئ من يعتقد أن التهديد الإيرانى هو أخطر تهديد نواجهه. فالتهديد الإيرانى هو تهديد خارجى يمكن حله بوسائل مخابراتية أو عسكرية. وأما التهديد الداخلى الذى يواجهه المجتمع الإسرائيلى فلا يمكن التعامل معه بالقنابل ولا بالوسائل المخابراتية. فهو يتطلب حلاً أعمق بكثير. وحل هذه المشكلة هو التفاهم والحوار وتغيير سياسة التمييز العنصرى ضد عرب إسرائيل التى ظللنا نتبعها هنا طوال ستين عاماً. فهذا الجمهور لا يحصل على مساواة فى الحقوق فى دولة إسرائيل.

تبدأ الوثيقة التى نشرتها لجنة المتابعة بالإشارة إلى ازدواجية هوية عرب إسرائيل. تظهر النظرة المدققة إلى الدولة فى الوثيقة، التى تزعم أن وصف الدولة بأنها

يهودية وتكريس مصطلح الديموقراطية لخدمة وجودها كدولة يهودية هما المبرر الأساسى للمطالبة بديموقراطية اتفاقية. ومن الناحية العملية تعد هذه مطالبة عربية بمناقشة جوهر المؤسسات الديموقراطية لدولة إسرائيل، ومطالبة بمؤسسات ديموقراطية بديلة ومستقلة، نظراً لعدم دمج العرب فى النظام الديموقراطى اليهودي.

تصور الوثيقة إسرائيل على أنها ربيبة للاستعمار. ووفقاً للوثيقة فقد سعى اليهود إلى تهويد البلاد عن طريق طرد سكانها الفلسطينيين منها، وعن طريق محو الماضى الفلسطينى والثقافة الفلسطينية. وتزعم الوثيقة أن العرب هم أصحاب الأرض الأصليين، وأن لهم روابط ممتدة مع الشعب العربى ومع العالم العربي. وتأتى كل هذه المزاعم بما يتعارض مع المزاعم اليهودية وينقضها. وفى موضع لاحق تصف الوثيقة الدونية والتمييز اللذين يتعرض لهما عرب إسرائيل.

وأود أن أؤكد أن هذه مشكلة صعبة الحل للغاية. وبحكم منصبى فى الوكالة اليهودية فإن فى استطاعتى أن أؤكد لكم عمق المشكلة. وفقاً لبيانات المكتب المركزى للإحصاء فى إسرائيل يبلغ تعداد عرب إسرائيل ١,٢ مليون نسمة يمثلون ٢٠٪ من السكان فى إسرائيل. وأعتقد أننا لن نحتاج إلى التنازل عن جوهر دولة إسرائيل. فهناك إمكانية للتعايش المشترك. ولكننا لا نكفل لهم الظروف الأساسية التى تمكنهم من العيش معنا فى مساواة. وسبب ذلك هو التمييز فى توزيع الموارد. وهذا هو ما يفرق بيننا وبينهم، وقد شهدته بنفسى فى المباحثات التى حضرتها حول الميزانية الإسرائيلية.

سوف تنفق الوكالة اليهودية هذا العام على دعم اللغة العربية لدى أطفال الجليل. ونحن نعترف بأهمية اللغة للتواصل بين السكان. وسوف تقوم الوكالة بتأسيس وتجهيز بعض الملاجئ للسكان العرب فى الشمال. غير أننا لاحظنا أن بعض هذه الأماكن ليس بها ملاجئ على الإطلاق. فالوكالة اليهودية تؤيد التعايش المشترك، وعلى دولة إسرائيل أن تنفق بعض الموارد لتحقيق هذه الرؤية.

كلمة عايدة توما سليمان
لجنة المتابعة العليا للجمهور العربى فى إسرائيل

ترددت بشدة فى المشاركة فى هذا المؤتمر. فأنا أشعر بانتماء أكثر إلى المجموعة التى تنظم المؤتمر البديل فى حيفا. كان من بين أسباب ترددى الشديد أنى العربية الوحيدة المشاركة فى هذه الجلسة. فقد ألقيتم على عاتقى عبئاً ثقيلاً للغاية. وافترضتم أن جميع العرب لهم موقف واحد. ولكن حتى بيننا هناك تعدد فى الآراء. ربما نصل إلى اتفاق على الخطوط العامة، ولكن ليس هناك من يمكنه التحدث باسم الجميع. كل هذه الأشياء لم تكن تشجعنى على المشاركة فى المؤتمر ولكننى شاركت رغم ذلك.

ترجع المشكلة إلى ارتباط نظرة الحكومة الإسرائيلية إلى الأقلية العربية فى البلاد بالناحية الأمنية. والدليل أنكم وضعتمونا فى جلسة "اعرف عدوك" فى المؤتمر، وهو ما يتضمن دليلاً على نظرة أجيال فى إسرائيل إلى المواطنين العرب على أنهم أعداء. وفى نفس الوقت فإن الحكومات الإسرائيلية لم توضح أبداً موقفها من هذه الأقلية. واتبعت سياسة ثابتة ومستمرة تتمثل فى السيطرة على هذه الأقلية واضطهادها. وقد تجلت هذه السياسة فى مصادرة الأراضى وفى فرص العمل وغيرها. وقد نشر بالأمس فقط بحث يؤكد أن الناتج القومى للسكان العرب يبلغ ثلث الناتج القومى لليهود.

حدث تطور معين فى السنوات الماضية وبدأت الحكومات فى الحديث عن الإهمال الذى يتعرض له المواطنون العرب. وبدأت الحكومات تعترف بوجود تفاوت بين اليهود والعرب وبضرورة القضاء عليه. ولكن كل هذا الكلام عن الحاجة للقضاء على التفاوت لم يكن موفقاً ولا حقيقياً، وتركز على تحقيق المساواة فى الحقوق المدنية بين الأفراد. ولكنى أؤكد لكم انه لابد من العمل على تحقيق المساواة على المستوى القومى الجماعى نظراً لأن المساواة على المستوى الفردى لن تحقق الحل الكامل. لا يمكن أن يحظى الفرد بالمساواة فى الحقوق على المستوى الشخصى إذا كانت جماعته العرقية لا تحظى بالمساواة كجماعة. يوجد فى إسرائيل معيار قانونى ينحاز إلى صالح الأغلبية اليهودية. ويمتد هذا الأمر إلى مجالات أخرى كاللغة والثقافة والملكية والجنسية وغيرها. وهذا الوضع الذى يكفل التفوق العرقى لمجموعة معينة يتعارض مع المبادئ الديموقراطية.

إن وثيقة الرؤية المستقبلية التى طرحتها لجنة المتابعة العليا ليست تحملاً لمسئوليتنا الجماعية عن مواطنتنا، وإنما هى عرض بالمشاركة. يقوم هذا العرض على المطالبة بالمساواة القومية الكاملة وبالاعتراف الكامل. ونحن نطالب أيضاً بالوصول فى مرحلة معينة إلى تحديد معين للوضع الجماعى للسكان العرب يرسيه القانون، ويفضل أن يأتى فى إطار قانون أساسي. ولذلك فإن العرض المذكور هو عرض بالمشاركة الحقيقية وليس بالابتعاد.

نحن نعلن بوضوح عما نفكر أنه صحيح، ونحن نؤيد الديموقراطية الاتفاقية، القائمة على فكرة الاتفاق بيننا وبينكم على كافة المبادئ. ليس من المعقول أن يكون لأى يهودى قادم من أى مكان فى العالم حقوق أكثر من حقوق شخص مثلى مولود هنا. لقد كانت الأقلية العربية الفلسطينية دائماً دعامة أساسية فى النضال من أجل الديموقراطية فى دولة إسرائيل. وسنواصل معارضة الاحتلال والحكم العسكرى رغم أن أكثر من ٦٢٪ من مواطنى الدولة يطالبون الحكومة بتشجيعنا على الهجرة

إلى الخارج. كما أن ١٠٪ من أعضاء البرلمان يسعون لترحيل عرب إسرائيل. وفي مقابل ذلك يأتي عرب إسرائيل ليتقدموا ببديل آخر، وهو إمكانية الحياة في هذه الدولة بطريقة مختلفة. إن الأقلية الفلسطينية تعرض عليكم حواراً حقيقياً. ولهذا السبب قررت حضور المؤتمر لأقرأ عليكم كلمتي. فلا تتخذوا قراراً مسبقاً فيما يتعلق بالرؤية المستقبلية لعرب إسرائيل، ولكن اقرؤوها ثم لنبدأ بعد ذلك حواراً حقيقياً.

الهوامش وتعليقات المترجم:

١- لم يكن عرفات هو السبب في فشل مفاوضات كامب ديفيد، وإنما كان السبب في ذلك هو إصرار إيهود باراك على إجبار عرفات على إرسال رسالة إلى مجلس الأمن يعلن فيها انتهاء النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين ويتنازل عن كافة الحقوق التي تكفلها قرارات مجلس الأمن للفلسطينيين كشرط لتسوية النزاع. بينما هو في الواقع لم يقدم لعرفات أي شيء يوحي بتسوية النزاع، وبينما من المفترض أن تؤدي كافة المبادرات والمفاوضات المرحلية لتسوية النزاع إلى تمكين الطرفين في النهاية من تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وليس التنازل عنها. غير أن المفاوض الإسرائيلي في كافة الأحوال يلجأ دائماً لخدعة المطالبة بالاعتراف بالحقوق اليهودية المزعومة في فلسطين. غير أن الاعتراف المسبق بهذه الحقوق قبل قيام دولة فلسطينية مستقرة وقابلة للبقاء يتضمن من الناحية الفعلية تنازلاً عن الحقوق الفلسطينية. فلا يمكن أن تكون للطرفين حقوق على نفس الأرض، وبالتالي فالاعتراف بحق أي منهم يتعارض مع الاعتراف بحق الطرف الآخر. وهذا هو السر في أن كافة الحكومات الإسرائيلية كانت تسعى للحصول على اعتراف من الفلسطينيين دون أن تعترف لهم بدولة مستقلة، وفي أن حكومة إسرائيل الحالية تسعى للحصول على اعتراف من حركة حماس، بينما لم تعترف في المقابل بحقوق الفلسطينيين في أرضهم ووطنهم، واكتفت بكلمات مبهمة وغير واضحة غير قابلة عملياً للإلزام بتنفيذها.

٢- تؤكد الكاتبة تنيا رينهارت في كتابها "أكاذيب عن السلام" أن باراك لم يقدم للفلسطينيين أي شيء في كامب ديفيد، وهو ما شهد به أيضاً الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. غير أن الإعلام الإسرائيلي روج بعد ذلك بتوجيهات من القيادة الإسرائيلية شائعة تفيد بأن باراك عرض على الفلسطينيين عرضاً لا يمكنهم أن يرفضوه، وهو ما لم يحدث فعلياً. والحق هو أن باراك لو عرض على الفلسطينيين أي حل يتضمن الانسحاب من الأراضي المحتلة إلى حدود ١٩٦٧ بما في ذلك الانسحاب من القدس الشرقية لقبلوه على الفور، حتى لو طلبوا التفاوض على حقوق اللاجئين.

٣- لم يصدر أي تصريح بهذا المعنى عن أي من قيادات حركة فتح التي تؤكد تمسكها بأوسلو، بينما بالنسبة لقيادات حركة حماس لا مجال لمثل هذا التصريح أساساً نظراً لأنها لم تعترف باتفاقيات أوسلو في أي وقت من الأوقات. ورغم أن إسرائيل هي التي امتنعت عن تنفيذ اتفاقيات أوسلو - بداية برابين الذي وقع عليها، والذي دأب على الزعم بأنه لا توجد مواعيد مقدسة، وبالتالي لم ينفذ التزامات إسرائيل بموجب الاتفاقية إلى حين مصرعه، ومروراً بنتنياهو الذي تفاوض مع الفلسطينيين في الخليل وواي بلانتيشن ولم ينفذ أي من الاتفاقيتين، ونهاية بباراك الذي خدع عرفات ثم روج أكذوبة تفيد بأن عرفات رفض دولة فلسطينية في كافة المناطق المحتلة تقريباً وهو ما لم يحدث - فإن الحكومات الإسرائيلية على اختلافها دأبت على ترويج أن الفلسطينيين امتنعوا عن تنفيذ اتفاقية أوسلو، التي من المفترض أن تعطيهم جزءاً من أرضهم على مراحل.

٤- هذه المزاعم غير حقيقية فحتى طوال الفترة التي كانت بمثابة شهر العسل في اتفاقيات أوسلو تكاد كافة استطلاعات الرأي تؤكد أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي ليست على استعداد لقبول الانسحاب من المناطق المحتلة، وهذا هو ما تذرع به رابين لتأجيل الانسحاب المرة تلو الأخرى. كما أن كافة القيادات الإسرائيلية دون أي استثناء على الإطلاق صرحت في مناسبات عديدة بأن إسرائيل لن تنسحب من القدس الشرقية ومن المستعمرات المحيطة بها في الضفة الغربية، كما واصلت بناء المستعمرات في الضفة الغربية المحتلة حتى في أوج مفاوضات السلام، وحتى حركات السلام الإسرائيلية لم تبد أي اعتراض عندما تم قصف منزل فلسطيني وبقنبلة تزن ألف كيلوجرام مما أدى لمقتل وإصابة عشرات الفلسطينيين أثناء اغتيال صلاح شحادة، لمجرد أن قياداتها كانت تعتقد أن شارون سيتمكن من القضاء على الانتفاضة الفلسطينية بالقوة الغاشمة وسيوفر الأمن للإسرائيليين وبالتالي لن تكون هناك حاجة لمفاوضات سلام ولا لانسحاب من الأراضي المحتلة. ولم يبدأ حديث البعض عن هذا الحادث سوى بعد فترة طويلة بعد أن أدركوا أن هذا المخطط قد فشل، وأن العنف سيؤدي لسقوط قتلى على الجانب الإسرائيلي أيضاً.

٥- ليس هناك سوى وسيلة واحدة لإثبات صحة هذا الزعم، وهي أن تنسحب إسرائيل من الأراضي اللبنانية التي لا تزال تحتلها في عدة مناطق في الجنوب لتثبت أن حزب الله سيواصل مهاجمتها بعد انسحابها بهدف تدميرها. وحتى لو واصل مهاجمتها فهل من المعقول أن يكون هدف منظمة بحجم حزب الله المحدود هو تدمير إسرائيل التي تزعم تفوقها العسكري على كافة الدول العربية مجتمعة..؟.

شهادات

أسرار هروب الجنرال الإيراني "على رضا عسكري"

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٣/٩

بقلم: رونين برجمان وعوديد شالوم وسميدار بيري

"إذا كان رضا عسكرى موجودا حقا فى أيدى الأمريكيين بمحض إرادته، فإن هذا هو الحلم الأجمل الذى يتمناه أى رجل مخابرات" - هذا ما قاله مسئول رفيع المستوى فى الموساد كان مسئولا بحكم منصبه عن ملف الطيار رون آراد، تعقيبا على قضية اختفاء الجنرال الإيرانى على رضا عسكرى فى اسطنبول فى السابع من فبراير الماضي. أما العميد شمعون شابيرا - المسئول السابق فى شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، والسكرتير العسكرى لرئيس الوزراء والذى أعد بحثا شاملا عن حزب الله - فيقول: "لا يمكن التشكيك فى أهمية عسكري. هذا الرجل بمثابة قدس الأقداس".

مصدر مسئول فى الاستخبارات البريطانية (إم.آي.٦)، قال هذا الأسبوع فى حديث لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، إنه "إذا صحت الأنباء وتأكد أن عسكرى فر إلى الغرب، فيمكن الافتراض بشكل كبير أنه كان لنا دور فى هذه العملية. فعملية كهذه تستغرق وقتا طويلا جدا. المرحلة الأكثر تعقيدا ليست التخطيط لعلمية الهروب نفسها، وإنما البحث عن الشخص الذى يكون محتاجا فى مرحلة معينة لمساعدة مالية، أو الذى يكون محبطا من عدم ترقيته، أو الذى لديه أى دافع آخر للإقدام على هذه الخطوة الدراماتيكية. إننا نجيد القيام بهذا النوع من العمليات".

تتمتع الاستخبارات البريطانية بخبرة كبيرة، وقد سجلت فى الماضى نجاحات أكبر من نجاحات الأمريكيين فى هذا النوع من العمليات، خاصة إزاء الاتحاد السوفيتى السابق. أما فيما يتعلق بقضية على رضا عسكري، فإن لندن كانت على استعداد هذا الأسبوع لتأكيد أمرين فقط: الأول هو أن الحديث هنا عن مسئول كبير جدا على دراية واسعة بالنشاط الاستخباري الإيراني. والثانى هو أن الاستخبارات البريطانية رصدت فى الشهر الأخير حالة من الهستيريا فى طهران منذ اختفاء عسكرى فى اسطنبول.

هذا وتجمع كل المصادر، الإسرائيلية والبريطانية على حد سواء، على أنه إذا صح أن عسكرى فر إلى الغرب، فإننا بصدد أهم إنجاز استخبارى فى المعركة المتواصلة ضد إيران خلال السنوات الـ٢٨ الأخيرة.

◆ الرجل الذى جعل من حزب الله جيشا:

وُلد على رضا عسكرى عام ١٩٥٠ فى مدينة شيراز (مسقط رأس موشيه كاتساف ومحمد خاتمي)، وإن كانت هذه المعلومة غير مؤكدة بحكم أن عسكرى يعد من الشخصيات الغامضة جدا فى إيران. بدأت أسهم عسكرى فى الصعود بعد الثورة الإسلامية التى استولى خلالها آية الله الخمينى على الحكم عام ١٩٧٩، حيث انضم إلى منظمة عسكرية جديدة أسسها الخومينى لترسيخ أركان حكمه، وهى منظمة "الباسدران" المعروفة باسم الحرس الثوري.

وخلال وقت قصير، صعد نجم عسكرى كضابط استخبارات ممتاز، وأصبح مسئولا عن تجنيد وتشغيل عملاء داخل إيران، حيث كان نظام الخمينى يخوض فى هذه الفترة صراعا داخليا من أجل بقائه، خاصة ضد حركة "مجاهد خلق" الإرهابية المعارضة. وكان عسكرى من المسئولين عن اختراق صفوف هذه الحركة والقضاء عليها، وهو ما حدث بالفعل.

المهمة التالية لعسكرى كانت إبان الحرب مع العراق، حيث انضم إلى قوة القدس فى الحرس الثوري، وهى القوة التى شجعت ودعمت الأكراد فى العراق لتنفيذ عمليات إرهابية ضد نظام صدام حسين. وخلال الحرب الإيرانية العراقية، استطاعت السلطات فى طهران توفير الوقت والموارد لإقامة حزب الله فى لبنان. وحينها، تم تعيين عسكرى منسقا بين النظام فى طهران وممثلى الحرس الثورى فى لبنان الذين أشرفوا على إقامة حزب الله.

كان عسكرى يشغل فى هذه الفترة منصب مساعد قائد الحرس الثوري، محسن رضائي، وكان له دور مؤثر فى إثناء الرئيس السورى حافظ الأسد عن معارضته لإقامة حزب الله. وقد وضعت إيران هدفا للمنظمة الجديدة، ألا وهو استبدال النظام الحاكم فى لبنان بنظام إسلامى موالى لإيران.

وحسب المعلومات الاستخبارية، كان عسكرى مسئولا من مقره فى طهران عن إرسال خبراء الحرس الثورى الذين أشرفوا على تدريب مقاتلى حزب الله. كما كان عسكرى ضالعا فى تخطيط وتنفيذ سلسلة العلميات الإرهابية التى قامت بها إيران ضد القوات الدولية فى لبنان، وهى العمليات التى أدت فى النهاية إلى انسحاب هذه القوات من لبنان فى مطلع عقد الثمنينيات. وفى عام ١٩٨٥، عُين عسكرى قائدا لقوة القدس فى لبنان، ونقل مقره الدائم إلى بلد الأرز.

إذا كان هناك خمسة أشخاص يمكنهم أن ينسبوا لأنفسهم الفضل فى تحويل حزب الله إلى منظمة فائقة القدرات - سواء على مستوى التدريب أو التسليح أو العمل الاستخباراتي- وهو ما تجلى بوضوح فى الحرب الأخيرة، فإن عسكرى يحتل بالتأكيد مرتبة متقدمة فى هذه القائمة. فطوال السنوات التى عمل فيها فى لبنان، وحتى عودته إلى طهران عام ١٩٩٣، كرس جُل وقته لكى يجعل من حزب الله جيشا قويا وفعالا.

مسئول سابق رفيع المستوى فى الموساد، كرس وقتا طويلا لتعقب عسكري، قال هذا الأسبوع: "هذا الرجل يعتبر درة التاج بالنسبة للمخابرات الغربية (يقصد أن اختطاف عسكرى أو قتله هى عملية تمثل درة تاج العمليات التى يمكن أن يقوم بها أى جهاز مخابراتي غربي)". وعند سؤاله عما إذا كان الموساد حاول اختطافه أو قتله، قال المسئول السابق: "على حد علمي، لا. إنه شخص يجيد التخفي، وكثيرا ما كان يتنقل بجواز سفر مزيف أو جواز سفر دبلوماسي، وهو ما جعله هدفا صعبا جدا".

كان وقوع الطيار رون آراد فى الأسر أحد الإخفاقات المخابراتية المشينة التى مُنيت بها إسرائيل فى حربها ضد إيران وحزب الله. ويعتقدون فى إسرائيل أن المسئول الأول عن هذا الإخفاق هو على رضا عسكري.

فى ليلة الحادى والعشرين من مايو ١٩٩٤، اقتحمت قوة خاصة من الجيش الإسرائيلى منزل مصطفى ديراني، ضابط الأمن السابق فى حركة "أمل" الذى استقال من المنظمة وأخذ معه رون آراد كمهر. تم اصطحاب ديراني، المقيد ومعصوب العينين، إلى مقر التحقيقات السرى التابع للوحدة ٥٠٤ (المنشأة ١٣٩١) فى وسط إسرائيل. وكانت إسرائيل قد اختطفت قبل أشهر من ذلك جواد قصبي، مساعد ديراني، الذى اعترف أثناء التحقيق معه أن ديرانى باع آراد إلى رضا عسكري.

وفى غرفة التحقيقات، قال ديرانى إن حركته تعرضت لضغوط كبيرة من جانب إيران - من خلال عسكرى - لإجباره على تسليم رون آراد إلى طهران، وذلك لأسباب سياسية، فضلاً عن الاستفادة من حقيقة أن آراد طيار "فانتوم" ولديه معلومات استخباراتية مهمة جدا.

وروى ديرانى لمحققيه أنه فى يوم الرابع من مايو ١٩٨٨، كان آراد مسجونا فى منزل بقرية النبى شيت القريبة من بيروت. وفى ذلك اليوم، كان الجيش الإسرائيلى يقوم بعملية عسكرية فى قرية ميدون المجاورة، فاعتقد حراس المنزل أنها قوة من الكوماندو الإسرائيلى تقوم بعملية اقتحام للمنزل، فلاذوا بالفرار تاركين آراد. وعندها، قامت عناصر من الحرس الثورى بالدخول إلى المنزل وأخذوا آراد.

زعم ديرانى أن آراد موجود فى إيران، وأشار على خريطة جوية إلى موقع معتقل قرب إيران، تابع لقوة القدس بقيادة عسكري، وقال إن آراد مُحتجز هناك. ولكنهم فى إسرائيل لم يعطوا مصداقية كافية لشهادة ديراني، حيث اتضح أن بها الكثير من التناقضات.

وعلى أية حال، فإنهم على قناعة فى إسرائيل أن رضا عسكرى هو الوحيد القادر على حل لغز رون آراد. وتعتقد مصادر مخابراتية أن ديرانى سلم رون آراد لرضا عسكري، الذى اهتم بنقله إلى إيران، ربما عبر سوريا.

◆ الدافع للحرب القادمة:

بعد انتهاء مهام منصبه فى لبنان، عاد عسكرى إلى إيران وتولى منصب نائب وزير المخابرات الإيرانية، وتشير أصابع الاتهام إلى أن عسكرى كان متورطا فى عمليتى التفجير الكبيرتين فى الأرجنتين - تفجير السفارة الإسرائيلية فى مارس ١٩٩٢، وتفجير مركز الجالية اليهودية فى بيونس آيرس فى يوليو ١٩٩٤.

فى عام ١٩٩٧، عُين عسكرى مستشارا خاصا للرئيس خاتمى للشئون الأمنية، محتفظا بمنصبه كنائب لوزير الدفاع. وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حدثت خلافات حادة داخل القيادة الإيرانية حول طريقة التعامل مع تنظيم القاعدة: هل يجب اعتباره تنظيم ذو أهداف مشابهة لأهداف النظام الإيراني، أم يتعين الانضمام إلى الائتلاف الدولى ضد القاعدة، الذى تقوده الولايات المتحدة..؟ كان عسكرى يميل إلى التيار المعتدل الذى يؤيد عدم تقديم الحرس الثورى الدعم اللازم إلى تنظيم القاعدة لاعتقاده بأنه من الخطأ تجاوز الخط الأحمر بين إيران والغرب.

يُحتمل أن يكون هذا الاعتدال هو السبب الرئيسى لهروبه، حيث تفيد التقارير أنه فور صعود أحمدى نجاد للحكم، تمت تنحيته عن معظم المناصب الحساسة التى كان يشغلها، وذلك لأنه كان محسوبا على المعسكر المعتدل بقيادة خاتمي.

وهناك واقعة أخرى مهمة حدثت فى تزامن غريب بعض الشيء، فالقنصل الإيرانى العام فى دبى واسمه

عادل أسادينيا - هو فى الحقيقة ضابط مخابرات تابع للحرس الثورى الإيرانى - قد فر إلى الغرب هو الآخر بالتزامن مع فرار عسكري، ويبدو أنه الآن فى أيدى الاستخبارات البريطانية، حيث أعطى شهادات مفصلة عن نشاط إيران فى منطقة الخليج بهدف زعزعة الأنظمة الملكية هناك.

وعلى أية حال، فإن عسكرى لديه مفاتيح حل ألغاز تاريخية دموية كثيرة، فى مقدمتها مصير الطيار رون آراد، كما أنه يستطيع إثبات علاقة إيران بعدد من العلميات الإرهابية وعمليات اختطاف الرهائن الأجانب فى لبنان، ومن بينهم رئيس مكتب المخابرات الأمريكية فى بيروت ويليام باكلى الذى قتل بعد اختطافه، وتوعدت الولايات المتحدة كثيرا بالانتقام لدمه.

إذا كان عسكرى قد فر فعلا إلى الغرب وإذا كان قد وافق على التحدث، فإنه سيكون الدليل الحى على أن إيران هى بالفعل نجمة كبيرة فى محور الشر، حسب وصف الرئيس الأمريكى جورج بوش. وقد يكون فراره هو الركيزة الأساسية التى تتيح للرئيس الأمريكى مهاجمة إيران، إذا قرر الإقدام على هذه الخطوة.

◆ **بداية القصة:**

يبعد مطار اسطنبول الدولى عن وسط المدينة مسافة ثلاثين دقيقة بالسيارة. وقد بدأت قضية اختفاء الجنرال الإيرانى على رضا عسكرى فى السابع من فبراير، هنا فى مطار اسطنبول، حيث وصل عسكرى فى ذلك اليوم إلى اسطنبول على طائرة تجارية عادية أقلعت من دمشق، فوجد نفسه فى مطار يعج بالبشر والحركة، مطار حديث يعد محطة ترانزيت مفضلة للمسافرين من أوروبا إلى الشرق الأقصى والأدنى. كما توجد به مراكز تسوق كبيرة تبيع بضائع ذات ماركات من كل العالم - وبمعنى آخر رفاهية غربية غير معهودة فى إيران.

هنا تحديدا بدأت قضية تجسس كلاسيكية: جنرال كبير من دولة مارقة يمثل مصدر معلومات نادر فى نوعيته، يصل إلى دولة أجنبية ويختفى فى ظروف غامضة وكأن الأرض قد ابتلعته تاركا ورائه سحابة كثيفة من الغموض، دون أى إشارة واحدة.

كانت اسطنبول دوما وأبدا ساحة لعب مفضلة لأجهزة الاستخبارات من كل أنحاء العالم. إنها مدينة عالمية للسياسة وبوابة دخول من آسيا إلى أوروبا. إنها بمثابة منصة الوثب من أوروبا إلى العراق وإيران - الدولتين اللتين تسترعيان أنظار العالم كله حاليا. المثير أيضا أن اسطنبول لا تعج بالسائحين فقط، وإنما أيضاً بعملاء الاستخبارات السريين الذين ينسجون حول أنفسهم قصص تغطية جيدة الحبكة.

شهر كامل مر منذ أن انقطع الاتصال بين الجنرال عسكرى وإيران، إلى أن أصدر الإيرانيون بيانا رسميا حول اختفائه. وقد نقلت وسائل الإعلام عن إسماعيل أحمدى مُقدم، ضابط رفيع المستوى فى الشرطة الإيرانية، قوله إن معظم الاحتمالات تشير إلى أن عسكرى خُطف بواسطة أجهزة استخبارات غربية. وأوضح قائلا: "تحقيقات الشرطة التركية تشير إلى أنه لم يغادر تركيا، كما لا توجد أى مؤشرات على موته أو على وجوده فى أحد المستشفيات المحلية".

ولكن فى الأيام التى أعقبت هذا البيان، تطايرت الشائعات التى أطلقتها أجهزة الاستخبارات من كل أنحاء العالم بأن الجنرال على رضا عسكرى - نائب وزير الدفاع الإيرانى سابقا، والمستشار رفيع المستوى فى وزارة الدفاع الإيرانية، والقائد السابق لقوات الحرس الثورى الإيرانى التى أقامت حزب الله، والرجل الذى أشرف على نقل رون آراد من لبنان إلى إيران ويُحتمل أنه يعرف مصيره أيضاً - لم يُختطف وإنما فر بمحض إرادته.

مصدر مسئول فى الإدارة الأمريكية صرح أمس لصحيفة "واشنطن بوست" بأن عسكرى لم يفر فقط، وإنما يروى للمحققين فى هذه اللحظات كل المعلومات التى بحوزته.

من حديث مع مصادر تركية تتابع قضية عسكرى منذ بدايتها، يتضح أن السيناريو الأكثر احتمالا هو كالتالي: أثناء رحلته الأخيرة خارج إيران، قبل بضعة أشهر، أنهى الجنرال عسكرى التخطيط لعملية فراره. فبعد أن أحيل للتقاعد وترك المناصب الحساسة التى كان يتولاها فى الأجهزة الأمنية والاستخباراتية فى طهران وبيروت، وبعد استبعاده قبل عامين من المناصب القيادية، أدرك أن لديه الكثير مما يمكن أن يعرضه على أجهزة الاستخبارات الغربية.

وتقدر المصادر بأن رجل الاتصال الذى التقى عسكرى أثناء إحدى رحلاته خارج إيران هو الذى أوصاه بأن يقوم بزيارة دمشق أولا، حتى لا يثير شكوك أجهزة الاستخبارات الإيرانية، وأن يستقل بعد ذلك طائرة إلى اسطنبول "فى زيارة عمل". وبالفعل، عندما توجه عسكرى إلى دمشق قبل خمسة أسابيع، كن حريصا على خلق انطباع بأنها زيارة عادية، وذلك لكى لا يعينوا حراسة له.

وبعد أربعة أيام من نزوله فى أحد الفنادق الفاخرة بدمشق، هرب من المطار واستقل طائرة تابعة للخطوط الجوية التركية قاصدا اسطنبول. وحسب تصريحات مصدر أمنى فى أنقرة: "ليس لدينا علم بأن عسكرى يقوم بزيارة رسمية إلى تركيا. نحن نفترض أنه يقوم بزيارة شخصية". وأكد المصدر نفسه بعد يومين أن تركيا لا تتدخل فى الحرب الاستخبارية الدائرة بين إيران والأمريكيين.

وحسب المعلومات المتوافرة، ففى السادس من فبراير، وصل شخصان ذوى مظهر غربى إلى بهو فندق تشيلان انتركونتننتال فى اسطنبول، وطلبا حجز غرفة باسم "مستر عسكري" لمدة ثلاثة ليال، وأبلغا مسئولى الحجز بأن السيد عسكرى سيصل غدا. ودفع الاثنان تكلفة الإقامة نقدا، وغادرا المكان دون أن يثيرا الانتباه. وفى غداة اليوم التالي، وصل السيد عسكرى إلى مكتب استعلامات الفندق، وسجل اسمه وأخذ مفتاح غرفته.

فهل كان هذا هو بالفعل نائب وزير الدفاع الإيرانى السابق أم أنها كانت عملية تمويه تهدف إلى كسب الوقت وإخفاء آثار الجنرال الهارب بحيث لا يمكن تعقبه..؟ وهل عسكرى غادر مطار اسطنبول أم أنه كان بانتظار شخص ما ليعطيه جواز سفر مزيف باسم آخر، لكى يشق طريقه من هناك إلى هدف غير معلوم. وعلى أية حال، فمنذ أن وضع موظف الاستقبال مفاتيح الغرفة فى يد الضيف، لم يظهر عسكرى مرة أخرى - سواء هو أو شبيهه.

بعد ظهيرة يوم الأربعاء السابع من فبراير، سُجلت آخر محادثة هاتفية أجراها عسكرى من هاتفه الجوال لذويه فى طهران. ويثبت تتبع المكالمة أن عسكرى كان يتحدث من اسطنبول. وبعد عشرة أيام، كشفت صحيفة "الوطن" السعودية لغز الاختفاء الغامض للمسئول الإيراني. وقد عرف رجال الاستخبارات الإيرانية كيف يقرأون المكتوب بين السطور، وهو أن السعودية - الحليفة الجديدة للإدارة الأمريكية - لم تكشف النقاب عن العملية إلا بعد انتهاء عملية الهروب بنجاح واختفاء آثار عسكري.

هذا الأسبوع، بدا بهو فندق تشيلان انتركونتننتال هادئا نوعا ما. إنه فندق ضخم بكل معنى الكلمة: نجف عملاق يتدلى من السقف، أشجار النخيل فى كل مكان، ويمكنك أن ترى من النافذة حديقة عملاقة مزروعة بأشجار رائعة المنظر يملأ عطرها المكان.

على مسافة خمس دقائق من ميدان تاكسيم الصاخب، يقف فندق "تشيلان" العملاق شامخا. وتضم هذه المنطقة أشهر الفنادق التركية، فعلى الجانب الآخر من الطريق يوجد فندق "هيات"، وإلى جانبه فندق "كارلتون"، ولكن فندق "تشيلان" هو أشهرهم وأفخمهم: ٣٨٣ غرفة، ٥٢ جناح، وغرفتين فاخرتين مخصصتان للشخصيات الهامة، تكلفة الحجرة منهما تصل إلى ٥٠٠ يورو فى الليلة. ولكن هذه الواجهة الفاخرة للفندق، تشوهها حاليا عشرات سيارات الشرطة التى تقف أمامه.

سائق سيارة الأجرة الذى يقلنا يشعر بالقلق، فاسطنبول لا حديث لها هذا الأسبوع إلا عن مؤامرات التجسس والتوقعات المدمرة حول المستقبل المظلم من الإرهاب والعمليات التخريبية التى ستأتى فى إطار "الرد الإيراني" على اختفاء الجنرال الإيرانى من المدينة. يتحدث السائق عن مؤامرة أمريكية - إسرائيلية - تركية لإخفاء الجنرال الإيرانى "والآن سندفع نحن الثمن".

فور علمها باختفاء عسكري، قامت الشرطة التركية بتفتيش غرفته بدقة، كما فتشتها مرة أخرى هذا الأسبوع. ورغم أن القضية بدأت تبتعد عن اسطنبول، حسبما يبدو، إلا أن الشرطة مازالت تتأهب لأى تطورات محتملة. وعلى أية حال، لم تقم تركيا بفتح تحقيق رسمى فى هذا الأمر. الموقف الرسمى أنه لا يوجد أى دليل على عمل جنائى أو أن الرجل قد تعرض للاختطاف، ولذا فليس هناك ما يدعو لإجراء تحقيق رسمي.

عندما تحدثنا هذا الأسبوع مع عدد من كبار ضباط الموساد السابقين، كان يمكن أن نشعر بالسعادة التى بداخلهم. أحد هؤلاء المسئولين قال لنا: "من المؤكد أنه ليس لإسرائيل دخل فى هذه القضية. ولكن هذا ليس سببا لعدم إبداء الإعجاب بالعملية الناجحة التى انتهت بهروب المسئول الكبير فى الحرس الثوري".

هناك شبه إجماع على أنها عملية هروب وليس اختطاف، والدليل على ذلك أن أسرته غادرت إيران قبله. وهناك دليل آخر وهو أن عسكرى وجد نفسه فى السنوات الأخيرة خارج دائرة النفوذ. ويبدو أنهم فى الغرب لاحظوا أن الرجل يشعر بالمرارة وخيبة الأمل بعد ضياع كل المناصب الحساسة التى كان يشغلها. ومن المحتمل أن تكون هناك أسباب أخرى ليست معروفة حتى الآن.

يقول مسئول سابق فى شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) إن السياسة الدولية الآن تختلف عما كانت عليه إبان فترة الحرب الباردة. ويوضح قائلا: "إنهم الآن لا يخطفون أصحاب المناصب البارزة فى الدول المعادية. عملية كهذه يمكن اعتبارها الآن بمثابة إعلان حرب، ولاسيما من جانب الدول المتطرفة مثل إيران. لا توجد أى دولة تريد الدخول فى حرب "عمليات اختطاف" مع الإيرانيين، إذ أن لديهم خلايا فى كثير من دول الغرب قادرة على تنفيذ عمليات اختطاف انتقامية مضادة.

"الحديث هنا عن قصة مختلفة. فإذا كان هذا الشخص قد هرب بمحض إرادته، فليس مهما فى هذه الحالة إن كانوا قد أوجدوا اتصالا معه قبل ذلك وساعدوه على الهرب أم لا. ففى نهاية المطاف، كان هذا قرار شخصي، ولا يمكن اتهام الدولة التى فر إليها. عملية هروب كهذه لا تستغرق أسبوعا أو أسبوعين".

قضية هروب عسكرى ذكّرت يورام شفايتسر،

ضابط موساد سابق كان يخدم فى قطاع لبنان، بقضية هروب الطيار العراقى منير روفا، الذى فر إلى إسرائيل عام ١٩٦٦ بطائرته الميج ٢١ . هذه العملية التى اشتهرت باسم "عملية ٠٠٧" استغرق التخطيط لها أكثر من عام، وهى تدرّس حتى الآن فى دورات إعداد ضباط الاستخبارات الإسرائيلية.

إذا كان عسكرى قد فر بالفعل من دولته، فلابد أن جهاز استخبارات أجنبى رصده "كهدف محتمل". المرحلة الأولى تكون دائما "الرصد". عدم ترقيته، أو عدم الرضا عن النظام الحاكم، أو الصعوبات الاقتصادية أو المشاكل الشخصية - كل ذلك يوفر ذريعة للنيل من هذا الشخص واستقطابه. وإذا نجحت فى تحديد نقطة الضعف، فإنك تعرف كيف تلعب عليها.

بعد انتهاء مرحلة "التحديد"، تأتى مرحلة التجنيد، التى لابد أن تكون محسوبة جيدا. فى الغالب لا يفصح المسئول عن التجنيد فى البداية عن أنه رجل استخبارات، وإنما ينسج لنفسه قصة تغطية. جميع تفاصيل هذه العملية لابد أن تكون محسوبة بدقة من البداية: كيف سيتم خلق الاتصال..؟ وأين..؟ وما هو شكل العلاقات التى ستنشأ بين ضابط التجنيد والهدف المحتمل..؟

تقوم كل أجهزة الاستخبارات فى العالم بتدريس الدوافع التى تجعل الشخص يفر من بلده تاركا ورائه كل حياته ليبدأ صفحة جديدة فى مكان جديد. والتقارير التى يقدمها ضابط التجنيد عن لقاءاته مع الهدف المحتمل دائما ما يتم تحليلها بواسطة خبراء نفسيين ليقوموا بوضع إستراتيجية كاملة لعملية الهروب.

◆ **شائعات فى كل مكان:**

خلقت هذه القضية حالة من الضغط فى اسطنبول. صحيفة "صباح" التركية، نقلت فى عنوانها الرئيسى عن وزير الخارجية الإيرانى أنه يُلقى بالمسئولية على الحكومة التركية: "الحكومة التركية مسئولة عن سلامة عسكري". أما فى متن الخبر فقد طرح السؤال الآتي: "هل أولمرت أصدر الأمر..؟".

فى السنوات الأخيرة، كانت اسطنبول ملاذا للكثير من المنفيين الإيرانيين - الذين يعيشون فى رعب. الشائعات عن عمليات قتل واختفاء بعض هؤلاء المنفيين تنتشر هنا كانتشار النار فى الهشيم. وقد قابلنا بعضهم، إلا أنهم رفضوا الحديث معنا.

فضل الإيرانيون التريث قبل الرد على اختفاء عسكري. وبعد أن أدركوا أنها قضية خاسرة بالنسبة لهم، وأنه لا يمكن تعقب آثار الجنرال المختفي، حاولت وسائل الإعلام الإيرانية فى البداية التقليل من أهمية هذه القضية، ولكن بعد أن استمرت الصحف التركية فى طرح الأسئلة عن هذه القضية، أعلن وزير الخارجية الإيرانى بأنه سيرسل وفدا، برئاسة مسئول كبير فى الخارجية، للتحقيق فى ملابسات "عملية الاختطاف" - وهو الوصف الذى أصرت إيران على استخدامه متجاهلة التقارير الكثيرة التى تؤيد رواية أنه فر بمحض إرادته.

وجه الوفد الإيرانى الذى وصل إلى اسطنبول ادعاءات قاسية للحكومة التركية متهما إياها بالضلوع فى هذه العملية. وعندما طلب قائد الشرطة التركية المساعدة من الإيرانيين فى عملية البحث، رفض رئيس الوفد إمدادهم بصورة "عسكري" ورقم هاتفه الجوال، قائلا إن ذلك "إضاعة للوقت بلا جدوى". وفيما يعد اتهاما ضمنيا، ذكّر رئيس الوفد الإيرانى المسئولين الأتراك بالزيارة التى قام بها رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية إلى تركيا قبل شهرين.

الصحفى الإيرانى الذى يعيش فى المنفي، على نور زادة، كتب هذا الأسبوع فى تقرير له بصحيفة "الشرق الأوسط" أن "عسكرى يتواجد الآن فى إحدى دول شمال أفريقيا، وذلك تمهيدا لنقله إلى الولايات المتحدة بهوية جديدة". وأضاف الصحفى الإيرانى أن عسكرى يحظى برعاية فائقة من "مضيفيه"، وذلك لأنه يعد كنزا استخباريا ثمينا.

من شبه المؤكد أن عسكرى كان تحت مراقبة الجهات التى ساعدته على الفرار فور هبوط طائرته فى اسطنبول، فيما ساعدته مجموعة من المقاتلين التى انتشرت مسبقاً على طول الطريق التى تم إبلاغه بسلوكها. ومن المؤكد أنه لم يحتج إلى سيارة أجرة للوصول إلى المدينة. التقارير متناقضة، فأحد الروايات تقول إنه وصل إلى فندق "تشيلان"، بينما تقول روايات أخرى أنه كان مُسجلا باسم مستعار فى فندق "جيلان" - وهو فندق صغير ورخيص يقع فى وسط المدينة أيضاً. ويبدو أن هذه الشائعات كانت تهدف إلى تشويش وبلبلة كل من يقتفى آثار الجنرال المختفي.

عامل الوقت لعب دورا مصيريا، فمنذ وصوله إلى مطار اسطنبول بدأت عملية إخفاء آثاره، وكل حركة قام بها رافقتها عن بعد فرق مراقبة مهمتها التأكد من أنه لا يخضع لمراقبة معادية. يمكن الافتراض بأنه تم إعداد جواز سفر جديد له فى وقت سابق. وبعد وقت قصير من وصوله لتركيا، أصبح الجنرال عسكرى شخصاً آخر. فإذا كان لديه شارب أو لحية، فمن المحتمل أن يكون قد حلقهما فى المخبأ الذى أعد له مسبقا. ومن المحتمل أيضاً أن يكون قد استخدم باروكة أو وضع شامة كبيرة على جبهته أو وجنته للتنكر. وبعد ساعات معدودة من وصوله إلى المدينة، كان الجنرال عسكرى فى طريقه إلى مكان جديد خارج تركيا.

ماذا أقول لأمي..؟

هاآرتس ٢٨/٢/٢٠٠٧
بقلم: يوسى ميلمان

فى التاسعة صباحا من يوم ٢٧ فبراير ١٩٦٥، خرج "عوديد جور آرييه" من شقته بشارع بيير جورين فى الحى ١٦ بباريس. وكعادته كل يوم سبت، سار عوديد لمسافة ١٥٠ مترا حتى وصل إلى منفذ بيع الصحف فى الحي، لكى يشترى لوالدته صحيفة "إنترناشونال هيرالد تريبيون". يقول عوديد: "أخذت الصحيفة وشرعت فى العودة إلى المنزل، وكالعادة أخذت أتنقل بعينى بين عناوين الصحيفة". كان العنوان الرئيسى للصحيفة يقول: "اختفاء ستة مواطنين من ألمانيا الغربية فى مصر"، وجاء فى الخبر أن من بينهم فولفجانج لوتس وزوجته فولتراود. عوديد، الذى كان عمره آنذاك ١٥ عاما وبضعة أشهر، هو ابن لوتس المشار إليه فى الصحيفة، الأمر الذى أصابه بصدمة مزدوجة. يقول عوديد: "صدمتى الأولى لأننى كنت أعرف أن والدى يعمل جاسوسا. كان واضحا لى أنه لم يختف، وإنما تم القبض عليه بواسطة المصريين. كنت واثقا أن المصريين سيكتشفون أنه إسرائيلي، وهكذا تنتهى القصة بإعدامه.

"وكانت الصدمة الثانية هى أننى سألت نفسى عمن تكون فولتراود هذه..؟ زوجته..؟ إن أمى هى زوجته، فكيف يمكن أن تكون له زوجة ثانية..؟ وماذا سأقول لأمى بعد بضعة دقائق..؟ أدركت حينها أن الموضوع يزداد تعقيدا".

هذه العقدة التى أصابت عوديد خلال سنوات تشكيل شخصيته، ظلت فى قلبه طوال ٤٢ عاما. لم يتحدث عن هذا الأمر علنا أبدا. قصة أبيه فولفجانج لوتس- الذى غير اسمه إلى زئيف جور آرييه وذهب إلى مصر فى مهمة كلفته بها المخابرات الإسرائيلية - سبق تناولها كثيرا، كما أن لوتس نفسه ألف كتابا عن هذه القصة. لقد كانت قصة الجاسوس الذى أطلق عليه "جاسوس الشمبانيا" و"الجاسوس الخيال" أحد قصص البطولة الخاصة بالمخابرات الإسرائيلية، ولكن الرواية هنا تأتى من وجهة نظر مختلفة تماما، ليس بها الكثير من الإطراء، سواء على الجاسوس الشهير أو على المسئولين عن تشغيله فى الموساد. إنها وجهة نظر الابن، عوديد جور آرييه، الذى يكشف نفسه أمام الجمهور للمرة الأولى، ويروى لصحيفة "هاآرتس" قصة صدمته، ويكشف عن خيانة أبيه له ولأمه.

عوديد جور آرييه، أستاذ فى إدارة الأعمال ورجل أعمال يعيش فى الولايات المتحدة، وافق على التعاون مع نداف شيرمان، منتج الفيلم الذى سيُعرض هذا الشهر فى مجمع سينمات تل أبيب فى إطار منافسات مهرجان "دوكافيف" للأفلام الوثائقية. فى الفيلم، وفى حواره مع صحيفة "هاآرتس"، يكشف عوديد عن المشاعر التى خالجته عندما عرف من خبر منشور فى صحيفة أن أباه الجاسوس قد يلقى حتفه، ليس ذلك فقط بل وأن لديه أسرة أخرى أيضاً.

لقد كان من الواضح للوتس أنه يتعين عليه إخفاء هويته الحقيقية عن المصريين. ولكن خلافا لكل التعليمات والأوامر، خدع لوتس مشغليه فى الموساد كما خدع أسرته. لقد أخفى عن ابنه وزوجته القانونية حقيقة زواجه من أخرى. وبينما كان الابن عوديد ووالدته "رفكا" يعيشان فى باريس وكلهما تقدير وإجلال للأب والزوج الذى يضحى بروحه فى مصر من أجل خدمة دولة إسرائيل، أقام لوتس أسرة جديدة مع فولتراود، وهى شابة ألمانية خدعها أيضاً ولم يخبرها بأنه متزوج ولديه ابن.

◆ **أى من الخبرين اللذين قرأتهما فى الصحيفة كان أصعب عليك..؟ هل هو اعتقال أبيك أم حقيقة أنه خانك أنت ووالدتك..؟**

- "لم أعقد مقارنة. كلا الخبرين أصابانى بنفس الصدمة. ما أن دخلت البيت، قلت لأمي: لقد اختفى أبى فى القاهرة. خطفت أمى الصحيفة من يدي، وقرأت الخبر بسرعة. حافظت أمى على هدوئها، ثم توجهت إلى الهاتف، حيث اتصلت برجل الاتصال المسئول عنا، وهو ضابط الموساد آرييه سيفان". ويضيف عوديد بلهجة تكسوها السخرية: "يبدو أن ذلك كان يوم سبت، حيث كان رجال الموساد لم يستيقظوا من نومهم بعد، ولذا لم يعلموا باعتقال أبي. أعتقد أن كل رجال الموساد فى أوروبا هرولوا خلال دقائق لشراء "الهيرالد تريبيون" لكى يعرفوا ما حدث. حقيقة أن الموساد لم يعرف باعتقال أبى سوى من أمي، التى عرفت ذلك مني، وأنا بدورى عرفت ذلك من الصحيفة، سببت لى خيبة أمل مضاعفة. لقد زرع أبى فينا الثقة فى الذات، ومنحنا شعورا بأنه يعرف كل

شئ، وبأنه يعرف كيف يتدبر حاله، وبأن ورائه مؤسسة تعرف ما تفعل وتعرف كيف تهتم بأمره عند الضرورة. كنت واثقا، حتى ذلك الحين، بأن الموساد يعرف دائما كل شئ. وباعتباري شاب، فقد أصابني ذلك بخيبة أمل بالغة".

وُلد عوديد جور آرييه في القدس عام ١٩٤٩، ودرس في مدرسة دافيد شمعوني في جفعاتيم. وفي عام ١٩٦٠ رحل مع والديه إلى باريس، حيث أختيرت العاصمة الفرنسية كمركز لعمل الأب الجاسوس، إذ يوجد بها مقر الموساد في أوروبا. وقد غادرها فولفجانج لوتس وعاد إليها خلال مهمته في مصر، حيث كان يقابل فيها المسئولين عن تشغيله ليتلقى منهم التعليمات، وفيها كان يقضي إجازاته مع أسرته.

أما الأب لوتس، فقد وُلد في برلين عام ١٩٢١، وكان والده مديرا لأحد المسارح هناك، ولم يكن يهوديا ولم يختن ابنه لوتس، وهو ما ساعده في مهمته الجاسوسية بعد ذلك. وعندما بلغ لوتس عامه الثاني، انتحر والده ليبقى الابن مع أمه اليهودية "لينا" التي كانت ممثلة مسرح. وبعد صعود هتلر إلى السلطة في ألمانيا في يناير ١٩٣٣، هاجرت الأم وابنها إلى أرض إسرائيل (فلسطين). وقد درس لوتس في قرية "بن شيمن" الشبابية، وعمل ضمن قوات الشرطة البريطانية. وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، تطوع لوتس في صفوف الجيش البريطاني، وبسبب إجادته للغة الألمانية تم إلحاقه بوحدة الاستخبارات البريطانية في مصر، وعمل محققا مع الأسرى.

"كانت مشاركته في استجواب الجنود الألمان - الذين حاربوا في الصحراء الغربية ووقعوا في الأسر - سببا ساعده فيما بعد في اختلاق قصة محكمة للتغطية على نشاطه التجسسي. وخلال فترة خدمته في الجيش البريطاني بمصر، تمكن لوتس من إجادة اللغة الإنجليزية وعرف العربية قليلا. ثم انتقل إلى الخدمة بالفيلق اليهودي في الجيش البريطاني، ومُنح رتبة مساعد أول.

خلال خدمته في مصر، تعرف لوتس على رفكا لافيت ميركيس، التي كانت تعمل في مقر قيادة الجيش البريطاني بالقاهرة. كان فولفجانج ورفكا يعيشان معا دون زواج، حتى عادا إلى أرض إسرائيل عام ١٩٤٦ وتزوجا، وسكنا في حيفا. وهناك، عملت رفكا في هيئة الجمارك، بينما عمل هو في أحد معامل التكرير. وقد شارك في حرب ١٩٤٨، واجتاز بعدها دورة ضباط بسلاح المشاة، وخدم في لواء جولاني. وفي أغسطس ١٩٤٩، وُلد عوديد. وفي عام ١٩٥٢، أطلق فولفجانج لوتس على نفسه اسماً عبريا هو زئيف جور آرييه، على اسم صهره آرييه، ضابط المخابرات الذي قتل خلال إحدى العمليات.

وفي عام ١٩٥٨، ترك لوتس الخدمة في الجيش الإسرائيلي بعد أن وصل إلى رتبة نقيب، وانتقلت الأسرة للعيش في يافا، حيث أقام لوتس دار نشر للكتب بالمشاركة مع الأديب والمترجم الإسرائيلي إليعيزر كرمي. ولكن الأمور لم تسِر على ما يرام، وساءت أحواله المعيشة. يقول عوديد جور: "كانت أمي هي طوق النجاة للأسرة، حيث عملت لسنوات طويلة من أجل إعالة الأسرة، بداية في شركة لابيدوت، ثم كعاملة سويتش في صحيفة هاآرتس".

في مرحلة معينة توجه لوتس إلى إدارة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي (التي أصبحت فيما بعد شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان") وعرض عليهم خدماته. أحد مختبريه كان أفراهام شالوم، الذي كان آنذاك مسئولاً عن شعبة العمليات في جهاز الأمن العام "الشاباك"، الذي كان تابعا خلال تلك الفترة للموساد. كانت زوجة شالوم تمت بصلة قرابة لعائلة لوتس. يقول عوديد: "كانت توصية أفراهام متحفظة، حيث اعتقد أن أبي لا يصلح للعمل الاستخباري لوقت طويل. ولكن بعد سلسلة اختبارات وعمليات فحص، تم قبوله".

في الموساد، أطلقوا عليه لقب "فولفي"، أما الاسم الحركي الذي أطلق عليه فكان "شمشون". وقد اجتاز عددا من الدورات التدريبية والاختبارات: نفسيا، وبدنيا، وتنفيذيا وعلى جهاز كشف الكذب. وكان أحد مختبريه الدكتور شانان، الذي كتب عنه في تقريره: "قدرته على الصمود أمام التعذيب تبدو ضعيفة، شخصية محبة لذاتها، حريص على نفسه أكثر من اللازم، بشكل يجعله غير قادر على تحمل المعاناة، يسهل النيل منه بالآلام والتهديدات، ولديه مشاكل في السيطرة على غريزتي النساء والخمر". كما شخص الدكتور شانان لديه حالة من "التهور والطيش" و"صعوبة في نسج علاقات سوية". ورغم ذلك، ونظرا لأن التقارير الأخرى التي كُتبت عنه كانت جيدة، تم قبوله للعمل في الموساد. يعقوف نحمياس، أحد مشغليه في الموساد، يقول في الفيلم الوثائقي الذي أعد عنه: "كانت لديه أعصاب حديدية. كان بمقدوره الحملقة في عيني ملاك الموت وأن يرفع كأس ليشرب نخبه معه".

كان لوتس يصنف تحت فئة "جواسيس الاستطلاع"، وهم الجواسيس الذين يتم زرعهم في دولة معينة لفترة طويلة، ليتبوأ وضعا يتيح له الحصول على معلومات، والتحذير من نوايا ومخططات هذه الدولة بشأن شن حرب ضد إسرائيل.

التحق لوتس بإحدى الوحدات السرية للغاية في المخابرات الإسرائيلية، وهي الوحدة ١٣١، التي كانت تقوم بزرع عملاء سريين في الدول المستهدفة - مصر،

وسوريا والأردن. وكانت هذه الوحدة تابعة آنذاك لشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، وكان يرأسها يوسكا ياريف. ولكن في عام ١٩٦٣، وبعد أن بدأ لوتس مهمته في مصر، انتقلت الوحدة لتكون تابعة للموساد. وكان ذلك على خلفية استقالة رئيس الموساد آنذاك، إيسار هرئيل، واستبداله بميئير عاميت، الذي كان حتى ذلك الحين رئيسا لـ"أمان". وبعد تولى عاميت رئاسة الموساد، أحضر معه كل رجاله بما في ذلك الوحدة ١٣١ بكل أعضائها وقادتها. وفي الموساد، أطلق على الوحدة اسم "قيساريا"، وأصبحت الوحدة رقم ١ في الموساد.

كانت القصة التي تخفى تحتها لوتس أثناء عمله في مصر تقول بأنه الضابط فرماخت، الذي قاتل في الصحراء الغربية مع جيش روميل، ثم هاجر بعد الحرب إلى أستراليا وكون ثروة هناك من تربية الخيول، وقد جاء إلى مصر من أجل إقامة مزرعة لتربية الخيول.

في ملفه الشخصي بأرشيف الموساد، لازالت توجد الأوامر التي كان يتلقاها من رؤسائه في الموساد منذ يونيو ١٩٦٠ . كما توجد وثائق أخرى، من بينها عقد توظيفه بالموساد. وكانت مدة هذا العقد خمس سنوات قابلة للتجديد أو الإلغاء، مع إبلاغ الطرف الثاني بذلك قبل الموعد بشهر. وبالإضافة إلى راتبه، تقرر أن يتم تخصيص مبلغ ٣٥٠ دولارا له على سبيل النفقات الشهرية، وجنيه إسترليني واحد في اليوم، كتعويض على إقامته في "أرض معادية".

في نهاية عام ١٩٦٠، انتقلت أسرة جور آرييه إلى باريس. يقول عوديد: "كنت آنذاك في الثانية عشر من عمري. أبي قال لي إننا سنقيم في باريس لخمس سنوات، في مهمة كلفته بها وزارة الدفاع، وأنه سيغيب لفترات طويلة. ولكني لم أعرف بالضبط طبيعة عمله.. وكان كل شيء يبدو جميلا".

بدأ لوتس مهمته الأولى في مطلع عام ١٩٦١، حيث أقام مزرعة لتربية الخيول بالقرب من القاهرة، وسرعان ما تحولت المزرعة إلى مركز جذب لكبار مسئولي الجيش والشرطة والجالية الألمانية في القاهرة، حيث تودد لوتس إلى الألمان، كما كون صداقات مع عدد من رجال الجيش والشرطة المصريين، وأصبح ضيفا دائما في كل المناسبات الاجتماعية. وكان من بين أصدقائه المقربين شخص يدعى اللواء غراب، وهو ضابط كبير في الشرطة. وعند عودته من كل رحلة في أوروبا، كان لوتس حريصا على إحضار هدايا له. يقول عوديد: "في إحدى المرات، اشترى أبي غسالة له، وعندما وصلت السفينة التي أبحر أبي على متنها إلى الميناء في مصر، اقتربت سيارة شرطة وأنزلت الغسالة دون أن تمر بالجمارك".

ساعدت هذه العلاقة الجاسوس الإسرائيلي على إدخال جهاز الاتصال الخاص به إلى مصر، والذي كان يستخدمه في إرسال المعلومات إلى رؤسائه في الموساد. وقد تم إخفاء هذا الجهاز داخل ميزان كان يحتفظ به في مخزن منزله. كان خط سير لوتس بصفة عامة يبدأ من باريس إلى ميونيخ، ومن هناك إلى إيطاليا، ومنها يأخذ سفينة إلى مصر. وكان يلتقي في هذه الرحلات مع مشغليه في الموساد - يعقوف نحمياس في البداية ثم آرييه سيفان فيما بعد. وفي أحد لقاءاته مع نحمياس في مقهى بباريس، اصطحب لوتس ابنه عوديد معه، وهناك أدرك الابن للمرة الأولى أن أبيه يعمل جاسوسا.

في يناير ١٩٦١، وبعد عام من زرعه في مصر، التقى لوتس في القطار- خلال إحدى رحلاته إلى أوروبا - بفولتراود (تيدي) نيومان. كان لوتس آنذاك في الواحدة والأربعين من عمره، بينما كانت هي في الثلاثين من عمرها. وقدم نفسه إليها على أنه مليونير جمع ثروته من تربية الخيول في أستراليا، وأنه نقل نشاطه الآن إلى القاهرة. وبعد هذا اللقاء، قالت فولتراود لصديقتها المقربة إنها أخيرا وجدت "فتى أحلامها".

بعد أسبوعين من لقائهما الأول، تزوج لوتس من فولتراود، التي جاءت معه إلى القاهرة، ولكنه لم يخبرها بأنه إسرائيلي وأنه متزوج وله ابن. كما أخفى لوتس خبر زواجه بفولتراود عن أسرته ورؤسائه في الموساد. وقد علم رؤسائه في الموساد بخبر زواجه بالصدفة البحتة، وذلك من خلال خطاب أرسله لوتس إليهم. يقول يوسكا ياريف: "ذات مرة، جاءنا خطاب منه، بخصوص مراسلة سابقة بينه وبين أحد النبلاء الإيطاليين من روما كان يريد أن يشترى منه خيولا لمزرعته. في داخل المظروف كانت توجد ورقة سوداء لمنع المتلصصين من قراءة ما بداخله. كانت الورقة السوداء ممزقة قليلا، واكتشفنا وجود عنوان غير كامل بها، لم نستطع أن نميز منه سوى عبارة: السيدة والسيد لوتس".

سارع الموساد باستدعاء "شمشون" لمقابلة توضيحية في إسرائيل. وفي بداية اللقاء، سأله ياريف "كيف حال المدام..؟" فأجاب لوتس على الفور: "إنها بخير، كل شئ على ما يرام". ولكن عندما واجهوه بالحقيقة التي عرفوها، لم ينكر وأكدها على الفور. كان يتوجب على رؤسائه في هذه الحالة أن يأمروا بإلغاء العملية وإعادته إلى إسرائيل فورا. ولكن "شمشون" كان جاسوسا ناجحا يصعب تعويضه. ولذا، قرروا في الموساد استمرار تشغيله في مصر وعدم إبلاغ زوجته رفكا. صارح لوتس زوجته فولتراود بأنه جاسوس، ولكنه لم يخبرها بأنه يتجسس لحساب

إسرائيل. وقد وافقت فولتراود على التعاون معه، وكانت حسب وصف ياريف "نجحت نجاحا منقطع النظير، وساعدته كثيرا في العمل".

في مايو ١٩٦٣، تم تغيير هدف مهمته، حيث كُتب في خطاب التكليف بمهمته الجديدة: "بالإضافة إلى الاستطلاع، عليك أن تقترب من دوائر العلماء الألمان: جركا، فيلتس، وكلاينفيختر. الهدف هو اغتيالهم". كانت الصناعات الحربية المصرية قد بدأت منذ نهاية عقد الخمسينيات في تجنيد العلماء، والمهندسين والفنيين الألمان - الذين عمل معظمهم في السابق في الجيش الألماني تحت قيادة هتلر - من أجل مساعدة مصر في تطوير أسلحة متقدمة، وخاصة الصواريخ والرؤوس المتفجرة غير التقليدية. وهو ما أصاب القيادتين العسكرية والسياسية في إسرائيل بحالة من الهستيريا. وكان إحساسهم هو أن العلماء الألمان يحاولون إنجاز المهمة التي لم يتمكن هتلر من إنجازها.

من هنا بدأ الموساد في إرسال الرسل وخطابات التهديد إلى العلماء الألمان وعائلاتهم، من أجل إقناعهم بالتوقف عن العمل مع المصريين. وعندما لم يُجد ذلك نفعا، لجأ الموساد إلى العمليات الإرهابية، حيث أرسل طرودا مفخخة إلى بعضهم. وكانت الطرود المفخخة تحمل توقيع منظمة وهمية باسم "هجدعونيم"، اختلقها الموساد للتغطية على علاقته بالعملية.

وكعادته، نفذ "شمشون" المهمة الجديدة على أكمل وجه. وقد نقل مسئولي الموساد المواد الناسفة له داخل عبوات صابون "ياردلي". أحد الطرود فتحتها سكرتيرة عالم الصواريخ فيلتس، فأصيبت بالعمى من جراء الانفجار.. وفي هذا الصدد يقول أفراهام شالوم إن تكليف عميل استطلاع بتنفيذ عمليات اغتيال كان خطئاً كبيراً.

في فبراير ١٩٦٧، وأثناء عودتهما من رحلة في مرسى مطروح القريبة من الحدود الليبية، وجد الزوجان لوتس وفولتراود رجال شرطة بالقرب من منزلهما، وبتفتيش المنزل، تم العثور على جهاز الاتصال الذي كان مخبأ في الميزان. وعلى الفور تم القبض على لوتس وفولتراود، فضلا عن أربعة آخرين لم يكونوا يعلمون شيئا عن نشاطهما: والدي فولتراود اللذين كانا في زيارة بمصر، ومندوب شركة ألمانية وزوجته المصرية. وقد تم الإفراج عن ثلاثة، بينما أحيل الرابع إلى المحكمة التي برأت ساحته من التهم المنسوبة إليه. تعرضت فولتراود لتعذيب وحشي، أما محاكمة لوتس فقد استمرت يومين فقط، وتم نقل مقاطع من المحاكمة عبر التليفزيون المصري، حيث حكمت المحكمة على لوتس بالسجن المؤبد، بينما حُكم على فولتراود بالسجن لثلاث سنوات.

وفور اعتقاله، طلب رئيس الموساد آنذاك، ميئير عاميت، من نظيره الألماني، ريهارد جهلان، أن يبلغ السلطات المصرية بأن لوتس يتجسس لحساب المخابرات الألمانية. وقد استجاب ريهارد لهذا الطلب. ولكي لا يتعرف أحد في إسرائيل على لوتس، قام الموساد بشراء أجهزة خاصة عطلت استقبال التليفزيون المصري طوال فترة المحاكمة. وقد اتضح أن المصريين فضلوا تقديم لوتس على أنه جاسوس ألماني وليس إسرائيلي، وهو ما أكده العقيد محمود خليل، ضابط المخابرات المصري الذي كان مسئولا عن برنامج التسلح المصري الخاص، خلال حديث له مع القنصل الألماني في القاهرة. يقول القنصل الألماني السابق في شهادته للفيلم الوثائقي الذي أعد عن لوتس: "لقد قال لي العقيد محمود خليل أنه من المريح لمصر أن تقدمه كجاسوس ألماني".

مازال الموساد حائرا حتى يومنا هذا بسبب عدم معرفته للطريقة التي سقط بها "شمشون". هناك عدة روايات في هذا الصدد، إحداها ليوسكا ياريف الذي يقول إنه اعتقل بطريق الخطأ، وأن رجال الشرطة الذين صادفوا لوتس لم يكن يعرفون أنه جاسوس، وأنهم جاءوا لاعتقاله اعتقال وقائي، كما حدث في ذلك اليوم لمعظم مواطني ألمانيا الغربية في مصر، وذلك على خلفية زيارة رئيس ألمانيا الشرقية الشيوعي، فالتر أولبريخت. وحسب نظرية ياريف، فإن لوتس الذي لم يكن يعرف بأمر زيارة أولبريخت، اعتقد خطئاً أن رجال الشرطة الذين يقفون بجوار منزله يعرفون أنه جاسوس. ولذا، قادهم إلى منزله ودلهم على جهاز الاتصال واعترف لهم بأنه جاسوس، ولكنه رغم ذلك أصر على عدم كشف هويته المستعارة.

وبعد اعتقاله، عادت رفكا وعوديد إلى إسرائيل. وبعد حرب الأيام الستة (يونيو ١٩٦٧) تم الإفراج عن لوتس وفولتراود في إطار صفقة لتبادل الأسرى بين مصر وإسرائيل. وتم نقله بطائرة إلى ميونيخ ومنها إلى بروكسل، وذلك للقاء يوسكا ياريف وضابط آخر من الموساد، اللذين كانت لديهما شكوك بأن المصريين جعلوه عميل مزدوج، ولكنهما تأكدا من عدم صحة هذه الشكوك. في هذه الأثناء بعث لوتس بخطاب مؤثر إلى ابنه. يقول عوديد: "كان خطابا مؤثرا قال لي فيه إنه يتشوق للقائي، ولكنه لا يستطيع الاستمرار مع أمي".

كانت رفكا تنتظر عودة زوجها على أحر من الجمر، بل أنها اشترت له حُلة جديدة. ولكن أحدا لم يخبرها أو يلمح لها بأن زوجها لا ينوي العودة إليها. وفي اللحظة الأخيرة، زارها في منزلها أفراهام شالوم وزوجته، اللذان أخبراها بأنه من الأفضل لها ألا تذهب إلى المطار.

◆ هل والدتك كانت غاضبة من الموساد لأنهم لم يخبروها بالحقيقة..؟

"نعم. لست واثقا أن أمي صدّقت أن الموساد هو الذى رتب مسألة لقائه بفولتراود وزواجه منها. لقد كانت تعتقد أنهم عرفوا هذه القصة، قبل أو بعد حدوثها، وأن يوسكا ياريف قرر أن هذا سيساعده فى عملية التخفي".

◆ كيف أثر ذلك على والدتك وحياتها..؟

- "كانت تمر بفترات من الاكتئاب، وهو أمر طبيعى جدا. لقد تأذت كثيرا من تصرف الموساد. لقد شعرت أمى بأن كل العالم قد خانها: زوجها، الموساد، نساء الموساد، وصديقاتها الأقرب إلى قلبها".

◆ هل أنت أيضاً تشعر بأن الموساد قد خانك أنت ووالدتك..؟

- "ليس لدى شيء ضد الموساد. رجال الموساد الذين اهتموا بأمر الأسرة كانوا على ما يرام، وكرسوا لنا كل وقتهم. وبعد عودتنا إلى إسرائيل، ساعد الموساد أمي ووفر لها وظيفة فى وزارة السياحة. ولكن بنظرة إلى الوراء، يمكن القول إنه كان بمقدورهم أن يفعلوا أفضل من ذلك. بعد عودتى أنا وأمي إلى إسرائيل، لم يعتنوا بى مطلقا. لقد كانوا على ما يرام فى الجانب اللوجستى والدعم، ولكن أحدا لم يرعانى كطفل، فلم يكن لدى من أتحدث إليه، والأغرب أنهم لم يفكروا فى الموساد أنه يمكن لطفل مثلى أن يفضح القصة كلها".

◆ كيف تصف أباك..؟

- "كان والدى رجلا معقدا للغاية. عندما كنت صغيرا، كنت أراه فى عينى أكبر من أى شئ موجود فى الدنيا. ولكن فى سنواته الأخيرة، بدا لى أصغر شئ فى الدنيا. لقد آذى أبى كثيرين، بمن فيهم من أحبوه. لقد آذى أمي، وأنا وفولتراود أيضاً. كان مفعما بروح المغامرة. إنه مزيج من الإنسان المغامر والمحب للصهيونية. كان مؤمنا بمهمته وبما فعله، حيث اعتقد أن العلماء النازيين يشكلون خطرا حقيقيا على إسرائيل".

ساعد الموساد فى إعادة تأهيل لوتس، حيث أقام له مزرعة لتربية الخيول فى جينوت. وفى السنوات التى أعقبت عودته إلى إسرائيل، كان يُنظر إليه كبطل وطنى وشخصية عامة، وحظى باحترام وتقدير كبيرين. كان لوتس يعيش حياة أعلى من التى يكفلها له معاشه من الموساد، ولذا ساءت أحواله المعيشية سريعا. كما ساء وضعه أكثر بعد وفاة فولتراود عام ١٩٧١، نتيجة للتعذيب الذى مرت به فى السجن المصري. يقول عوديد، إن وفاتها حطمت قلب أبيه تماما. وبعد بضع سنوات من وفاة فولتراود، تزوج لوتس للمرة الثالثة من امرأة تدعى ناعومي، وسافر برفقتها إلى الولايات المتحدة لكى يحقق حلم حياته، وهو إنتاج فيلم يتناول قصة حياته، ولكن حتى هذا الحلم تحطم.

وبعدها دخل لوتس شريكا فى شركة إنتاج فى سياتل، ولكن شريكه نصب عليه. وبعد خسارته كل شئ، انتقل إلى ألمانيا، وحاول العمل فى إحدى الكازينوهات ولكنه رُفض بسبب السن. وبعدما لم يعد أمامه خيار آخر، اضطر لوتس للعمل فى متجر "كاوفهوف" كبائع، وقد تعرفت عليه بعض الصحف الألمانية وبدأت فى مطاردته، وهو ما اضطر المسئولين فى المتجر لإقالته، ليعود بعدها إلى إسرائيل. وفى نهاية عقد السبعينيات، تلقى لوتس عرضا من دار نشر ألمانية بتأليف كتاب عن سيرته الذاتية، فجمع أغراضه القليلة وعاد ثانية إلى ألمانيا.

تعيّش لوتس لفترة على المقدم الذى حصل عليه نظير نشر كتابه، ونظير المحاضرات والحوارات التى كان يلقيها ويدلى بها. زوجته الثالثة، ناعومي، تركته وعادت إلى إسرائيل بعد أن اكتشفت علاقته بامرأة أخرى، تدعى آرما، التى أصبحت فيما بعد زوجته الرابعة. وحتى وفاته عام ١٩٩٣، كان لوتس يعيش على الكفاف، واقترض مبالغ لم يستطع سدادها. بعد موته، نقل عوديد - بمساعدة الموساد - جثة أبيه لتدفن فى مقابر كريات شاؤول.

◆ هل مازلت غاضبا على الموساد..؟

- "لقد سامحتهم على ما فعلوه بي، ولكنى لا أستطيع مسامحتهم على ما فعلوه بأمي. هى فقط التى كانت تستطيع مسامحتهم، ولكنها لم تفعل ذلك".



فرصة للهيئة الدينية

هاآرتس ٢٩/٣/٢٠٠٧

حدث تطور مهم أول أمس بشأن الضجة التى أثيرت حول التعيينات الجديدة للمحاكم الحاخامية، ألا وهو تقديم اثنتين من المنظمات الصهيونية الدينية (حاخامات "تسهر"، وحركة المرأة الدينية "إموناه") دعوتين قضائيتين إلى محكمة العدل العليا ضد إجراء التعيين.

يجب أن نحيى هاتين المنظمتين على تخلصهما من الخوف الذى لازمهما لسنوات من المواجهة المباشرة مع المؤسسة الحاخامية الحريدية (الأرثوذكسية)، وعلى الجرأة، ليس فقط على التفوه بمقولات عامة حول ضرورة إيجاد وسيلة أخرى، وإنما أيضاً على تجسيد هذه المقولات عملياً فى موضوع حساس كهذا. كما تضع المنظمتان الصهيونيتان، دون أن تقصدا، وزير العدل، البروفيسور "دانيئيل فريدمان"، فى حرج، كونه يجد أن من الصواب النضال من أجل إدخال إصلاحات وتوسيعات فى لجنة تعيين القضاة (المدنيين)، لكنه لا يجرؤ على فعل ذلك فى لجنة تعيين القضاة (الدينيين).

نشاط المنظمتين الصهيونيتين هو استمرار للنضال الجارى فى السنوات الماضية فى قضية المحرومات من الطلاق (التى هى سبب النقد الرئيسى الموجه للمحاكم الحاخامية). أنصار الصهيونية الدينية، هم الذين تزعموا النضال.. وثمة سببان لذلك: حقيقة أن نساءً متدينات هن المتضررات الرئيسيات من الموقف المتساهل للقضاة (الشرعيين) تجاه الأزواج الرافضين للطلاق (لأن نساءً علمانيات كثيرات لا يعنيهن كثيراً مسألة "العيش فى الخطيئة" بدون طلاق). وثانياً، بسبب ظهور جيل من المتدينين الشباب، لا يخجل من أن يدمج العالم العصرى بشكل سافر ضمن عالمه الديني.

لكن الدعوى ضد تعيين القضاة (الدينيين) هى فقط بداية الطريق المطلوب من زعماء الجيل الدينى الجديد. عليهم أن يثبتوا للجمهور أن همهّم ليس فقط تعيين رجالهم فى مقابل تعيين "الحريديم"، وإنما إبداء موقف جديد حقاً. لذا، عليهم أن يعرضوا علناً موقفهم لحل مشكلة المحرومات من الطلاق ولحل المماطلة فى هيئة التهويد - وهما المشكلتان المؤلمتان والملحتان للغاية فى المجال الديني.

لقد سبق وعرض بعض الحاخامات حلولاً شريعية (يقصد حلولاً دينية تتعلق بالشريعة) خلاقة فى هذين المجالين: اتفاق ما قبل الزواج وفسخ عقد القران، وتسهيلات كبيرة فى الشروط المعروضة على المتهودين. ومن ثم، على التيار الرئيسى لحاخامات الجيل الشاب من الصهيونية الدينية أن يقرر الآن خوض نضال منظم من أجل هذه الحلول، ليس فقط ضد المؤسسة "الحريدية"، وإنما أيضاً ضد الجيل القديم من حاخاميهم.

هذه هى لحظة الحقيقة بالنسبة للهيئة الدينية.. فيتعين عليها أن تبدى موقفاً منفتحاً، يوائم التصور الدينى وأحكام الشريعة مع الواقع، ومع شكل المجتمع الإسرائيلى بالفعل، إذا كانت تريد أن يكون لأحكام الأحوال الشخصية الدينية (زواج، طلاق وتهويد) وضع ما فى نظر المجتمع الإسرائيلي، حتى لو تم إلغاء الاحتكار "الرسمي" لها.

وثمة دور أيضاً للجمهور العلمانى فى هذه العملية.. فعليه أن ينظر إلى تطور مثل تلك الدعوى التى قدمها حاخامات "تسهر" بعين الاعتبار، إذا كان يريد ليس فقط أن "يقهر" الدينيين، وإنما أيضاً أن يحظى بتعاون موضوعى معهم، من أجل فائدة القضايا المثارة ومستقبل المجتمع بأسره. أجل، من اللائق أن يطلب (يقصد الجمهور العلماني) من رجال الصهيونية الدينية مواصلة المسيرة المباركة التى بدأوها، ولكن عليه أيضاً أن يمكنهم من اقتناص الفرصة، وتنفيذ التغيير الذى يتحدثون عنه.

٢

تحقيقات عقيمة

هاآرتس ٢٠٠٧/٤/١

قدَّم وزير العدل، "دانيئيل فريدمان"، يوم الأربعاء الماضى - يوم اختتام الجلسة الشتوية للكنيست - معطيات تبعث على القلق: قدِّمت ١٢٩ شكوى، فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ضد محققين فى "الشاباك" (جهاز الأمن العام)، لم تصل واحدة منها إلى التحقيق فى وحدة التحقيقات الخاصة برجال الشرطة فى وزارة العدل.

إن هذه المعطيات التى قدمها "فريدمان"، رداً على استجواب من عضو الكنيست "دوف حنين" من كتلة "حداش"، تؤكد أنه لا جديد تحت الشمس. فعندما كانت "عدنا أربيل" تشغل منصب المدعى العام أدلت لِـ"هاآرتس" بمعطيات مفادها أنه من بين ١٠٠ شكوى قدِّمت إلى المسئول عن استجلاء شكاوى المحقق معهم لفحصها فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ لم تبلغ أى واحدة منها حتى العناية الجنائية، فقد تم تحويل بعض الملفات إلى العناية التأديبية.. ومن ثم، فإن الرفض المطلق لجميع الشكاوى لا يمكن إلا أن يثير شبهة التستر والتغطية.

قال عضو الكنيست "حنين" لـ"هاآرتس" أن الحديث يدور حول "رقم صاعق: ١٢٩ تهمة باطلة قدمت ضد الشاباك، ولم تكن واحدة منها تستحق حتى التحقيق..؟!!". من الممكن أن نفترض أن سبب عدمية التحقيقات هو أن المسئول عن استجلاء شكاوى المحقق معهم هو فرد من أفراد "الشاباك". ويقول المسئولون فى لجنة مناهضة التعذيب أن المسئول عن استجلاء شكاوى المحقق معهم لديه نوعان فقط من الإجابة: "أظهر الفحص أنه لا أساس للادعاءات"، أو أن الأمر يتعلق بحالة "قنبلة موقوتة" تبرر استخدام القوة.

ينقل الإعفاء من التحقيقات رسالة إشكالية وخطرة إلى محققى "الشاباك" مفادها أن لهم حصانة.. ورغم أن المسئول عن شكاوى المحقق معهم يتبع النيابة العامة، إلا أن السؤال: هل تؤدى النيابة العامة حقاً دورها كما ينبغى كمشرفة ومراقبة لأفعاله..؟.

فى عام ١٩٩٩ قضت محكمة العدل العليا بأنه يحظر على "الشاباك" أن يُعذِّب المحقق معه أو أن يتعامل معه بقسوة، أو بطريقة غير إنسانية ومهينة. مع ذلك، فإن الهيئة القضائية لا تتخذ إجراءات ضد محققين استخدموا القوة فى حالات "القنبلة الموقوتة". تقول اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب أن وسائل التحقيق التى يتبعها "الشاباك" تعود إلى الفترة التى سبقت حكم محكمة العدل العليا. فهل هذا صحيح..؟ من الصعب أن نعرف.. لم تفحص أية هيئة خارجية الأمر.

فى المقابل، لا يمكن تجاهل حقيقة أن كثيرين فى إسرائيل يدينون بحياتهم لمحققى "الشاباك". فقد عاد المواطنون الإسرائيليون إلى التجول فى المتاجر الكبرى، وإلى السفر بالحافلات وهم آمنون، بفضل نجاحات "الشاباك" المذهلة. لكن "الشاباك" يسير فى هذا الموضوع فوق حبل رفيع، لأنهم فى النهاية يجب أن يضعوا كرامة وإنسانية المحقق معهم فوق كل اعتبار. ومن ثم، يجب سحب قرار التحقيق مع المحققين من بين أيدى "الشاباك".

أحد الاقتراحات هى النص على أن تتحول الشكاوى مباشرة إلى قسم التحقيقات مع أفراد الشرطة. فربما حان الوقت، فى عصر توجد فيه رئيسة ديوان للشكاوى ضد القضاة، لتعيين رئيس ديوان أيضاً للشكاوى ضد "الشاباك". من الممكن أن يكون فرداً سابقاً من الهيئة الأمنية، ومن الممكن أن يكون أيضاً مرتبطاً بوزارة العدل. لكن ينبغى عليه أن يكون إنساناً لا تخضع ترقيته أو مصدر رزقه "للشاباك".

لقد وعد الوزير "فريدمان" عضو الكنيست "حنين" بأن يعيد طاقم من وزارة العدل فحص عينة من الشكاوى. ثمة أهمية كبيرة لهذا الفحص، ومن اللائق أن يتم بأسرع ما يمكن، وبإتقان، وأن تنشر نتائجه على الملأ.

٣

الذى لم يتغير

هاآرتس ٢/٤/٢٠٠٧

لا يعد عيد الفصح مناسبة لحساب النفس.. ولكن مع ذلك، وفى هذا العام على وجه التحديد، عندما يتناقض طقس "هسيدر" (تعنى الكلمة، ضمن معان أخرى: النظام، وطقس ليلة عيد الفصح اليهودي) مع شعور الفوضى السياسية فى الخارج، فإن السؤال "ما الذى تغير هذه الليلة منذ فصح العام الماضي..؟" لا ينبغى أن يكون مقصوراً فقط على الأطفال (١)، فمنذ عام بالتحديد، عشية عيد الفصح الماضي، حمل رئيس الحكومة المرتقب آنذاك، "إيهود أولمرت"، معه بشرى ربيعية بتعهده بأنه "لا ينوى تضييع فرصة دفع مسيرة السلام، أو تنفيذ خطة الانطواء على أقل تقدير. ففى أبريل من العام الماضي، وعد "أولمرت" بأشياء عظيمة: "انسحاب من أجزاء فى يهودا والسامرة يتم تنفيذه فى غضون عام ونصف العام"، كما أعلن أن خطته "ستغير شكل المنطقة" وأنه يعتزم البدء "منذ الأسابيع القادمة، على الفور، بعد تشكيل الحكومة، فى التخطيط لتفاصيل التفاصيل" الخاصة بالانسحاب بمساعدة "طاقم خبراء يضم عسكريين ومستشارين سياسيين واقتصاديين"، ودعا "أولمرت" دول العالم إلى تأييد خطته قائلاً أن "الأمر يتعلق بالبديل الوحيد لمواصلة القتال".

صحيح أننا سبق وتعودنا على الفجوة الدائمة التى بين وعود الزعماء المنتخبين، وتحققها، لكن الفجوة فى حالة "أولمرت" أصبحت تلامس السخرية: فالزعامة التى وعدت "بعدم إضاعة فرصة دفع مسيرة السلام" تبدو بعد أن حدث ما حدث (يقصد حرب لبنان الثانية) وكأنها لم تضيع فرصة إدخال إسرائيل، فيما الجيش والجبهة الداخلية غير مستعدين، فى حرب، اتضح أنها الأطول وربما الأكثر فشلاً فى تاريخها. وتحطم حتى الـ"تراث"، الذى مفاده أن كل رئيس حكومة إسرائيلي جديد يمد يده للسلام، بلاغياً، على الأقل، ويلقى رداً عربياً رافضاً. هذا العام تبدلت الأمور: فقد مدت ليس فقط سوريا والرئيس الفلسطينى يديهما للسلام، وإنما ائتلاف دول عربية، ولكنه اصطدم بسلبية، بل وبامتعاض إسرائيلي.

كل هذا لم يعُق رئيس الحكومة عن التفوه أيضاً فى فصح هذا العام بكلمات احتفالية، وعن توزيع وعود ربيعية متطورة: فقد قال فى مقابلة مع "هاآرتس" بمناسبة العيد، أنه "ينبغى الشروع فى محادثات مع السعودية ومع دول عربية أخرى" وأنه "سيكون سعيداً بالمشاركة فى لقاء قمة إقليمى يمنح دعماً لمفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين". وتنبأ أيضاً بأنه "من الممكن الوصول فى غضون خمس سنوات لاتفاق سلام شامل مع الدول العربية والفلسطينيين".

على أية حال، ستنبئنا الأيام ما إذا كانت هذه الوعود أيضاً حقيقية، أم أنها جزء من تراث فصح جديد سيؤسسه "أولمرت"، نملأ فيه جيوبنا بجوز ولوز كلامى ونتسلى مع الواقع بلعبة الاستغماية. سنفحص هذا العام تحديداً ما لم يتغير لدينا منذ فصح العام الماضى ونحن شبعى بالوعود والترقب لإلياهو النبى (٢) الذى لن يأتى أبداً: وعود فارغة وكلام بلا رصيد، وعشق للخمول، وجبن الزعامة، والتركيز على حرب البقاء الشخصي.

ربما يكمن التغيير الإيجابى الوحيد، منذ العام الماضي، فى الأمل فى أن شيئاً ما قد تغير على الأقل لدى جيراننا.

١- يطرح كل صبى يهودى على والده فى ليلة الفصح أربعة أسئلة تتعلق بخروج بنى إسرائيل من مصر كطقس متوارث من الحكايات التى تروى فى هذه الليلة ضمن حكايات عديدة أخرى.

٢- ثمة اعتقاد فى التصور اليهودى بأن النبى "إلياهو" قد صعد فى مركبة من نار إلى السماء، وبأنه سينزل إلى الأرض ثانية قبيل قدوم المسيح مبشراً بقرب ظهوره.

٤

هذا ليس بيتاً.. هذه مستعمرة

هاآرتس ٢٠٠٧/٤/٨

المستعمرة الجديدة فى "الخليل" ليست بيتاً وإنما حى كامل. لقد دخل ما لا يقل عن ٣٠ أسرة - عدد أكبر مما في أية بؤرة استيطانية أخرى فى الضفة - بيتاً ضخماً مساحته نحو ٣٥٠٠ متر، ابتاعه يهود الخليل فى الأسابيع الماضية مقابل ٧٠٠ ألف دولار. ويطل هذا المبنى الضخم على طريق "كريات أربع" - "الخليل"، وكان دخوله بمثابة عملية استعراضية استهدفت البدء فى احتفالات مرور ٤٠ عاماً على احتلال المدينة.

يعرف يهود "الخليل" جيداً، رغم أنهم بضع مئات فى المدينة، التى يبلغ تعدادها أكثر من مائة ألف فلسطيني، كيف يحددون جدول أعمال الاحتلال. من الصعب أن ننسى أن الانتحارى اليهودى "باروخ جولدشتاين"، الذى قتل عشرات المصلين فى "مغارة المكفيلاه" (الحرم الإبراهيمي)، هو الذى بدأ العمليات الانتحارية فى إسرائيل. وقد سبق وأعلن وزير الدفاع، أنه قرر إخلاء عشرات المستعمرين الجدد من البيت الذى ابتاعوه.. لكن الأمر يتعلق فى هذه المرحلة بقرار بلا موعد تنفيذ، على الرغم من تقدير نائب وزير الدفاع بأن البيت سيتم إخلاؤه فى غضون أسبوعين.. فكلما مر الوقت، سيرسخ المستعمرون وجودهم فى بيتهم وسيكون الإخلاء أصعب. وثمة شك فى أن ينجح "عَمير بيرتس"، الذى فشل فى إقناع رئيس الحكومة بتأييد إخلاء بؤر استيطانية أخرى، فى أن يفعل ذلك الآن. وليس هناك من يجيد استغلال هذه الظروف (يقصد ظروف الخلاف داخل الائتلاف الحكومى حول هذا الأمر) أفضل من المستعمرين.. "هذه المرة قررنا العمل بشكل قانوني" قال المتحدث باسم التجمع اليهودى فى "الخليل"، "نوعام أرنون"، معتمداً على عقد شراء البيت، رغم أن هذه المستعمرة غير قانونية، حتى وإن تمت الصفقة العقارية بشكل قانوني.

إن "الخليل" أرض فلسطينية محتلة، وكل استيطان فى أى موقع موجود فى أرض محتلة يستوجب الحصول على تصديق من الإدارة المدنية.. إن مثل هذا التصريح لم يتم الحصول عليه، والأمر الذى يدعو إلى السعادة البالغة أنه لن يُمنح على الأرجح فى فترة ولاية وزير الدفاع الحالي.

"الخليل" ليست "يافا"، مثلما يحاول المستعمرون الزعم، لأنها ليست جزءاً من دولة إسرائيل. فى مقابل ذلك، فإن سكان "الخليل" من اليهود هم مواطنو الدولة، ولذا تستطيع الشرطة إخلاءهم. ولكن تجربة المستعمرين علمتهم أن الحكومات تتغير بسهولة أكثر من تغير ساكنين فى مستعمرة غير قانونية. فإذا استطاعوا فقط الإفلات من فترة ولاية "بيرتس"، فلربما يحظون بوزير دفاع أكثر ملاءمة لقضيتهم، يقوم بالتوقيع بنفس السهولة التى وقع بها سابقوه على التصاريح المطلوبة، بل ويرسل أيضاً جنوداً لحماية المستعمرة الجديدة.

ولكن، فى الصيف الماضي، حدث مع ذلك صدع كبير فى ثقتهم الذاتية، إزاء السهولة التى أخلى بها "آريئيل شارون" جميع مستعمرى "جوش قَطيف". هذا الدرس، الذي من المؤكد أن المستعمرين استوعبوه، ينبغى أيضاً أن يعزز من قبضة الحكومة. ينبغى أن يبرهن "عَمير بيرتس"، الذى تمثل مسألة "إخلاء مستعمرات" جزءاً من تصوره المعلن منذ سنوات عديدة، على أن أقواله وتعهداته لا تزال سارية المفعول، وأن يُقدم على الأقل على هذا العمل الصغير، بعد أن أخفق فى إخلاء بؤر استيطانية أخرى.

تثبت جميع استطلاعات الرأى العام، ولسنوات، أن هناك دعماً جماهيرياً واسعاً لتقليص المشروع الاستيطانى الذى يعد عائقاً رئيسياً أمام التوصل إلى اتفاقيات سلام. ولكن ماذا سيكون الحال عندما يتعلق بمستعمرة لمستعمرين متطرفين فى قلب مدينة "الخليل".

٥

الطلاب غير محقين

هاآرتس ٢٠٠٧/٤/١١

ابتداءً من الأمس، يُعطِّل الطلاب العمل بجميع مؤسسات التعليم العالي، مطالبين بحل لجنة "شوحاط". هذا إجراء متطرف يُعطِّل نحو ٢٥٠ ألف طالب في الجامعات والكليات عن الدراسة.

جديرٌ بالذكر أن لجنة "شوحاط" قد أقيمت في شهر نوفمبر ٢٠٠٦ على خلفية الأزمة مع مؤسسات التعليم العالي، وهي الأزمة التي تتكون من شقين: الأول هو الظاهرة المعروفة باسم "هروب الأدمغة"، من خلال مغادرة باحثين لامعين، يحصلون في الخارج على أجور وميزانيات بحث عالية للغاية. والثاني هو ميزانية التعليم العالي التي قلصت في سنوات الأزمة الاقتصادية (يقصد سنوات الانتفاضة الثانية). صحيح، أن جزءاً من الاستقطاع قد أعيد في العامين الماضيين، ولكن نظراً لأنه قد طرأت أيضاً زيادة مذهلة في عدد الطلاب، فإن الميزانية المخصصة للطالب قد انخفضت. اليوم تعاني الهيئة من وجود عجز يقدر بحوالي مليار شيكل في مقابل المعدل الذي كان معمولاً به عام ٢٠٠٠ (عام الذروة في ميزانية هيئة التعليم العالي).

قررت الحكومة عقب الأزمة تشكيل لجنة "شوحاط"، التي كُلفت بفحص منظومة التعليم العالي وباقتراح حلول شاملة لمشاكلها. لكن الطلبة غير مقتنعين بحقيقة أن الأمر يتعلق بلجنة محترمة تضم نحو ٥٠ عضواً، معظمهم من رجال السلك الأكاديمي. هم يريدون نسف عمل اللجنة حتى قبل أن تنشر توصياتها. من الواضح، إزاء الوضع المالي الصعب للجامعات والكليات، أن الدولة ستضطر إلى زيادة ميزانيات التعليم العالي. ولكن، ينبغي أن نذكر أنه على خلفية الاتجاه المحمود في زيادة عدد الطلاب، فإن مطلب الحصول على ميزانيات إضافية سيزداد، ولن تستطيع ميزانية الدولة وحدها أن تلبي كل الاحتياجات.. ومن هنا، تنبع توصية لجنة "شوحاط" بالحصول على موارد إضافية عن طريق رفع الرسوم الدراسية.

من الصواب، في ظل الوضع الذي استجد، رفع الرسوم الدراسية، التي تقف اليوم عند مستوى متواضع، يبلغ ٩٠٠٠ شيكل في السنة، على أن يكون الرفع مقروناً ببرنامج مساعدات شامل لمن لا يستطيعون دفع المبلغ بالكامل. فمن الممكن تنفيذ هذا الأمر عن طريق قروض مدعمة من قبل الدولة، يبدأ الطلاب في سدادها على أقساط فقط بعد إنهاء دراستهم، وعن طريق هبات من مصادر مختلفة.

المبدأ الأساسي الذي ينبغي أن يكون في صلب أي حل هو أن كل من يرغب في اكتساب تعليم عال يحصل عليه، وألا ينشأ وضع لا تستطيع فيه الطبقات الفقيرة اكتساب تعليم أكاديمي عقب قيد الرسوم الدراسية، وإنما العكس أن يزيد عدد الطلاب، وأن يتوقف "هروب الأدمغة".

٦

اختبار بشارة

هاآرتس ١٥/٤/٢٠٠٧

تتبعث من قضية "عزمى بشارة" رائحة كريهة من كل ناحية ممكنة. "بشارة" عضو كنيست تغَيّب عن البلاد فى ظروف تبدو غير عادية بشكل متعمد، ولا يعرف الجمهور شيئاً عن هذه الظروف. عضو الكنيست ليس شخصاً فرداً وإنما ممثل لجمهور، وكل ما يتعلق بنشاطه الجماهيرى يهم الجمهور. وسواء كان حجب أى معلومات عنه ينبع من الضرورات الذاتية لـ "بشارة" ليحمى نفسه، أو كان الأمر يتعلق بهدوء، هدفه مساعدة سلطات الدولة فى التحقيق، فإن النتيجة فى النهاية غير محتملة، فالديموقراطية السرية ليست بديموقراطية.

لقد غادر عضو الكنيست "بشارة" البلاد بشكل قانوني، ولم يهرب منها.. ربما خرج من هنا لتخوفه من أن يعتقل، وربما لم يثق فى أن يدافع أعضاء الكنيست عن حصانته، وربما هو صامت لأنه لا يريد قطع خط الرجعة ويأمل فى العودة والنضال من أجل سمعته، وربما يكون من المريح لسلطات القانون أن "بشارة" غير موجود فى البلاد، وربما تريد -بقوة- أن يعود.

كل هذه التكهنات لا تضيف شرفاً لا إلى عضو الكنيست "بشارة" الصامت، ولا إلى سلطات القانون فى إسرائيل التى تؤيد هذا الصمت. فهى من جانب، تطالب محكمة العدل العليا بنشر بروتوكولات لجنة "فينوجراد" باسم حق الجمهور فى المعرفة، وتفرض من ناحية أخرى، صمتاً تاماً على قضية رئيسية كهذه.

"عزمى بشارة" هو الشخصية الشعبية العربية الأكثر تحدياً للسياسة الإسرائيلية، نظراً لأنه لا يؤيد صهيونية دولة إسرائيل، ويريد أن تتحول إلى دولة ثنائية القومية.

كما أن الزعم بأنه يريد تدمير إسرائيل ليس له سند، ففى مقابلة مع "هاآرتس"، قال "بشارة": "أنا أعتقد أنه فى عام ١٩٤٨ لم يكن لليهود حق فى هذه البلاد لتقرير المصير. وإذا كان هناك مثل هذا الحق، فإنه قد سبب بالفعل الكثير جداً من المظالم التى لست على استعداد لقبولها، لكننا الآن نتحدث عن دولة قائمة. وهكذا، رغم أننى كنت معارضاً لوجودها فى الماضي، فإننى أحاول الآن إعادة إطار عادل معين للعلاقات بين الشعبين الإسرائيلى والفلسطيني".

لقد تآكل التسامح تجاه الآراء المشروعة لـ"عزمى بشارة" مع السنين، بالتوازى مع جنوح الجمهور العربى إلى التطرف وجنوح الجمهور اليهودي، الذى أصابه هلع ديموجرافي، إلى التطرف. قبل أربع سنوات، حُذفت قائمة "بلد" من التنافس فى الانتخابات، لكن محكمة العدل العليا قلبت القرار رأساً على عقب، وتم انتخاب "بشارة" عضو كنيست. هذا الوضع ملزم الآن لكل من "بشارة" والكنيست. ومن ثم، ينبغى على الكنيست أن يحترم حصانته فى كل ما يتعلق بأداء دوره الجماهيرى كما يراه، أما هو فينبغى عليه أن يحترم الدولة وقوانينها التى انتخب من أجل تشريعها.

نأمل فى أن تعرف الديموقراطية الإسرائيلية كيف تتعامل مع قضية "عزمى بشارة" بعقلانية وطبقاً لقواعد العدل، دون أن تتخطى أية قاعدة منها بسبب كونه عربياً. ربما ينبغى فى المرحلة الأولى على القاضية (المتقاعدة) "داليا دورنر"، رئيسة مجلس الصحافة، أن تعمل بكل وسيلة، بما فى ذلك الوسائل القانونية، حتى تكون المعلومات فى هذه القضية متاحة للجمهور.



عيد للمقربين وذوى العلاقات

هاآرتس ١٧/٤/٢٠٠٧

فى كل نظام يوجد قدر معين من الفساد، لكن فى يوم الأحد من هذا الأسبوع أظهرت الحكومة أنها لا تخجل من أحد. هى لا تتردد فى أن تفتح أمام الفساد باب الدخول الرئيسى، وأن تدعوه للدخول. فقط شخص واحد عفيف هو، "أفيجدور ليبرمان"، صوَّت ضد، أما باقى الوزراء فقد صوَّتوا لصالح أحد القرارات البائسة للغاية التى اتخذتها حكومة "إيهود أولمرت": تفريغ قانون وجوبية المناقصات من مضمونه.

يتعلق الأمر بقانون مهم، يفرض على الوزارات الحكومية التعامل مع موردين خارجيين من خلال المناقصات. تم سن القانون عام ١٩٩٢ بعد كشف عمليات فساد عديدة فى جهاز المشتريات الحكومية، لأنه ليس هناك أسهل من اختيار مورد مقرب من الحزب، أو صديق مقرب، أو صديق ذى علاقات، أو زميل يعرف كيف يرد الجميل، ومنحه العقد بلا مناقصة. هكذا انتهت الفرحة، التى استمرت منذ عام ١٩٩٢ وحتى اليوم.

ينص القانون على أنه إذا أرادت وزارة حكومية الإعفاء من طرح مناقصة، فإن عليها أن تحصل على موافقة المحاسب العام، بشرط أن يتعلق الأمر بعقد حتى ٧٠٠ ألف شيكل. أما أكثر من هذا المبلغ، فإن هناك وجوباً تاماً بطرح مناقصة. هكذا تحول المحاسب العام إلى حارس للميزانية، وتقلصت عمليات الفساد، وحدث توفير فى استخدام الأموال العامة، وأعطيت فرص متساوية لكل قطاع أعمال للفوز بمناقصة حكومية، ليس فقط للمقربين وأصحاب العلاقات. لكن الوزراء لا يستمرأون القانون، وشكلوا منذ نحو ثلاثة أشهر طاقماً برئاسة "ياروم آريئاف"، مدير عام وزارة الخزانة، بمشاركة "رعنان دينور"، مدير عام مكتب رئيس الحكومة.. وقد توصل الطاقم إلى استنتاج بعيد المدى: يجب زيادة مبلغ الإعفاء من المناقصة من ٧٠٠ ألف شيكل إلى ٤ ملايين. ولما كان ٩٠٪ من المناقصات الحكومية أقل من ٤ ملايين، فإن المغزى هو فتح باب لعمليات فساد وسرقة أكبر. تحدث الطاقم أيضاً عن فضل "توزيع الجهد"، ونص حتى على وجوب منح الإعفاء من المناقصة فى ظروف معينة بدون تحديد مبلغ لشركات حكومية مرتبطة بالوزارة المعنية، بمعنى أن الوزير يعين المقرب إليه مديراً عاماً للشركة الحكومية، ويهتم أيضاً بأن يحصل على عقود سمينة من الدولة.. وهكذا يحتفل الجميع، فيما عدا دافعو الضرائب الذين يبكون.

عندما تثار قضية فساد جديدة كل يوم، وعندما يتم التحقيق مع وزير المالية فى الشرطة، وعندما يكتب مراقب الدولة تقارير صعبة فى حق رئيس الحكومة، فإن "توزيع الجهد" معناه إضعاف آليات الإشراف والرقابة. كان ينبغى على اللجنة أن تعمل فى الاتجاه المعاكس: تقليل المبلغ المعفى من المناقصة وإبقائه فى حالات استثنائية وحسب.

الكرة الآن فى ملعب لجنة الدستور والقانون والقضاء، التى من المقرر أن تصادق على اللوائح الجديدة التى ستطرحها الحكومة. إذا صوَّت أعضاء الكنيست لصالح الإضرار بقانون وجوبية المناقصات، لن نستطيع آنذاك الاكتفاء بمراقب واحد للدولة، ولا بمستشار قانونى واحد، ولا بشرطة واحدة. سنضطر إلى استيراد سكوتلانديارد كله إلى هنا لمعالجة قضايا الفساد الجديدة التى ستظهر.

٨

مساعدة إسرائيلية للاجئى دارفور

هاآرتس ٢٠٠٧/٤/٢٢

قُتل أكثر من ٢٥٠ ألف شخص فى دارفور منذ عام ٢٠٠٤، ونزح ما يقرب من ٢,٥ مليون سودانى من بيوتهم. والآن، من شأن الوضع فى المنطقة أن يخرج عن السيطرة. يؤدى اتساع نطاق المواجهة لتشمل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى مزيد من المعاناة والقتل فى المنطقة.

تتركز الجهود الدولية فى ممارسة ضغط على الحكومة السودانية حتى توافق على نشر قوة كبيرة متعددة الجنسيات فى منطقة دارفور. نرى فى المخيمات الاثنى عشر المنتشرة على امتداد الحدود مع السودان، فى ظروف إنسانية آخذة فى التدهور، كل شيء تقريباً: أطفالاً فقدوا آباءهم وأمهاتهم، ولاجئين فقدوا كل ممتلكاتهم، هذا فضلاً عن عمليات عنف شهدتها الحدود مع تشاد فى الشهور الماضية وأدت إلى نزوح مئات الآلاف من المحليين من ديارهم، كذلك الأطفال الرضع الذين يموتون من الجوع ومن الأمراض، واغتصاب النساء والقتل ليست بالمشاهد القليلة.. كل ذلك والمعونة الدولية لحوالى ربع مليون لاجئ آخذة فى التقلص.

فى ظل هذه الأوضاع، لا ينبغى أن تتخلف دولة إسرائيل عن ركب الدول التى توفر مساعدة حيوية لسكان المنطقة. تعمل ما يقرب من ٢٠ منظمة إغاثة غير حكومية فى شرق تشاد - إيطالية، فرنسية، بريطانية، هولندية، أسبانية، أمريكية ودولية، محفور على علمها المساعدة لضحايا العنف فى دارفور.

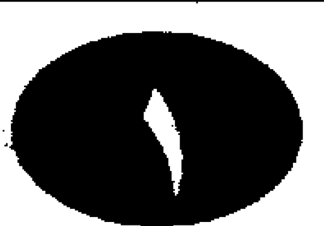
وتمثل المنظمة اليهودية الأمريكية "هايس" - He-brew Immigrate Aid Society، التى توفر دعماً نفسياً واجتماعياً للضحايا - وحدها القيم اليهودية التى تنادى بتقديم المساعدة للاجئين. يأتى جزء من تمويلها من تبرعات "يسرائيد"، المنظمة الإسرائيلية الأم للمساعدة الإنسانية، التى أرسلت أيضاً بعض المتطوعين الإسرائيليين.. ولكن هذا فى النهاية ليس حضوراً كافياً.

من اللائق أن ترسل إسرائيل مساعدة فورية، سواء بتمويل من منظمات غير حكومية أو بصورة مباشرة، للاجئين وللنازحين الذين وجدوا مأوى فى تشاد. لا ينبغى أن يكون غياب علاقات دبلوماسية بين الدول عائقاً. فالمعونة الإسرائيلية لضحايا "تسونامي" فى إندونيسيا، التى لم يتم إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها أيضاً حتى الآن، هى نموذج مهم، رغم الفارق فى طبيعة العلاقات بين الدول.

لقد أظهرت إسرائيل فى الماضى أنها قادرة على توفير مساعدة ضرورية فى مناطق منكوبة من أنحاء العالم وعلى إبراز القيم اليهودية التى أقيمت على هديها. تستطيع المساعدة المقدمة للضحايا "المسلمين" أن تبرهن أكثر من أية صلة إعلامية دولية، على أن المبادئ، التى تأسست دولة إسرائيل بمقتضاها، هى مبادئ عالمية ولا تفرق بين البشر على أساس الدين والعرق.

ومن هذا المنطلق، لا يجب على دولة إسرائيل، التى قامت بعد المحرقة النازية، أن تقف متفرجة إزاء معاناة لاجئى دارفور.

◆ ترجمات عبرية ◆



الائتلاف الحكومى

مطلوب ثالوث منتصر

معاريف ٢٠٠٧/٣/٢٨
بقلم: تومى لابيد (*)

نظراً لأن الجميع شغله الشاغل هو إقالة الحكومة الحالية وتشكيل حكومة جديدة، فإننى أنضم إلى اللعبة وأقترح أن يقف على قمة الهرم التوزيع التالي: رئيس الحكومة إيهود أولمرت، وزير الدفاع إيهود باراك، وزير المالية بنيامين نتنياهو. لاحظوا أن التوزيع يقتصر على الأحزاب الثلاثة الكبيرة: كاديما، والعمل، والليكود، ولا خلاف على أن هؤلاء الثلاثة ساسة محنكون ومفكرون ومطلوبون.

أعتقد أن ٨٠٪ على الأقل على استعداد للتصويت لصالح ائتلاف يقوده هذا الثلاثي.. غير أن الحكومات لا تتشكل بناء على الاعتبارات العقلانية، ولا بموجب رغبة الجمهور، ولا بموجب مصلحة الدولة.. فالعنصر الحاسم هو لعبة القوى بين الأحزاب والألاعيب الشخصية داخل الأحزاب.

هناك من سيقولون إن هذا أمر سطحى للغاية، لأنه يحظر تجاهل الخلافات الفكرية الأيديولوجية، وأنا أقول إن هذه أوهام.. فالأيديولوجيات لا تغير الوضع، وإنما تتغير حسب الوضع.. فقد اعترف مناحم بيجين – الذى كان يحلم بضفتى نهر الأردن – بالكيان الفلسطيني.. كما وقع بنيامين نتنياهو على اتفاقية "واى ريفر" (واى بلانتيشن) وأعاد للفلسطينيين الخليل.. وكذلك قام آريئيل شارون، "أبو المستعمرات"، بهدم الكثير منها. ووافق إيهود باراك، الذى تعهد بالحفاظ على وحدة القدس، على تقسيمها.. وإيهود أولمرت، الذى أختير بفضل خطة "الانطواء"، لم يعد يتحدث عنها.. وكل ذلك لا ضير فيه، لأن الويل لنا من الساسة الذين على استعداد لفعل أى شيء باسم العدالة.

ويظهر التناقض بين أمرين: أن المزاج العام للجماهير لم يكن أسوأ من هذا قط، فى حين لم يكن وضع الدولة أفضل من هذا قط.. فالاقتصاد مزدهر: النمو الاقتصادى فى ارتفاع، ومعدلات التضخم صفر، ومعدلات البطالة فى انخفاض.. وعلى صعيد السياسة الخارجية: فى البيت الأبيض يوجد رئيس ودود لا مثيل له، ومجلس الأمن يدين حزب الله، ويمارس ضغوطاً على إيران، والأمم المتحدة تهاجم منكرى أحداث النازية، وأوروبا تشارك فى المقاطعة المفروضة على حركة حماس، والسوريون يلوحون بالسلام، والدول العربية المعتدلة (من بينها السعودية) تدعو لإجراء مباحثات سلام مع إسرائيل.

◆ **ائتلاف موسع:**

صحيح أن حرب لبنان الثانية أثبتت أن الآلة العسكرية علاها الصدأ، وهو ما يحتاج للتصحيح. إلا أنه تم إبعاد حزب الله من على الحدود، وحل محله الجيش اللبنانى والقوات التابعة للأمم المتحدة.. ولازالت إسرائيل القوة العسكرية الأقوى فى الشرق الأوسط.

ويعزو استياء وغضب الجمهور ووسائل الإعلام إلى الشعور بأن القيادة فاسدة: فالشبهات تحوم حول رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزير المالية، كما تمت إدانة وزير العدل، وتثور الشبهات حول رئيس لجنة الخارجية والأمن، ومؤخراً تمت تبرئة رئيس المعارضة.. لا يوجد مثيل لهذا الوضع فى العالم.. ولا غرابة فى أن يصاب المواطن بالاشمئزاز والضيق، حتى لو ثبتت صحة مزاعم السلطة الحاكمة بأنها تتعرض لحملة تشهير، فيجب التحرر من كل الشبهات، ومن تثبت إدانته يلقى العقاب. ولكن ليس من الصحيح القول بأن القيادة كلها والنظام كله والدولة كلها متعفنون.

لم نتوقف أبداً فى أى فترة عن القول بأن "الوضع حساس".. لكن اليوم هناك سبب جيد لأن نقول ذلك، لأن التهديد الإيرانى يفرز وضعاً جديداً.. ولو نجح نتنياهو فى ممارسة هذه اللعبة جيداً، سيحصل على ٦١ صوتاً فى الكنيست، وحينها سيتمكن من تشكيل الحكومة.. وهذا لن يغير من الأمر شيئاً، لأن مثل هذه الحكومة لن تكون قادرة على القيام بشيء. وحتى لو أجريت انتخابات، سيضطر الفائز لتشكيل نفس الائتلاف الأعرج والعاجز.. والمنطق يفيد بأنه ينبغى تشكيل ائتلاف موسع، بمشاركة أحزاب كاديما، والعمل، والليكود، برئاسة إيهود أولمرت، نتنياهو وباراك.. وحينها، سيكون هناك موضوع للحوار وشريك أيضاً، وسينتاب الجمهور إحساس بوجود من يمكن الاعتماد عليه.

(◆) كاتب المقال وزير عدل سابق وزعيم سابق لحزب شينوي.

إنه لا يستحق

هاآرتس ٢٠٠٧/٤/٤

بقلم: موشيه نجبى (١)

لم يحسم حاييم رامون بعد قراره ما إذا كان سيعود للحكومة الإسرائيلية بعد عيد الفصح وما هى شروطه للعودة.. ولكن حقيقة أن هذه الإمكانية، فى حد ذاتها، متاحة له، تؤكد لنا ضياع القيم الأخلاقية وانعدام الضمير فى المجتمع الإسرائيلي.

إن سلوك رئيس الوزراء، إيهود أولمرت - الذى حدثت الفعلة المشينة التى أدين بها حاييم رامون فى ديوانه، وعلى مقربة من مكتبه - يعد سلوكا مستهجنا ومرفوضا. حيث كنا نتوقع من أولمرت أن يتصرف مثلما تصرف سكرتيره العسكري، اللواء جادي شمني، الذى وقف بجانب الضابطة الشابة التى تجندت لخدمة الدولة بتفان وإخلاص، ولكنها وقعت فريسة لعمل جنائى "مهين ومشين ومؤذ" (حسب وصف المحكمة) من جانب شخص صاحب منصب، وبعد ذلك تعرضت لحملة تشهير مغرضة وكاذبة كانت تهدف إلى تصويرها كامرأة لعوب، إن لم تكن عاهرة. وبدلا من الوقوف بجانبها والشد من أزرها، واصل رئيس الوزراء تقديم الدعم الكامل للمجرم الذى اعتدى عليها، بل ويُبدى استعدادا لاستضافته مرة أخرى فى حكومته، وهو ما يعد سلوكاً وقحاً.

صحيح أن القانون المجرد لا يحول دون عودة رامون إلى الحكومة، ولكن القانون المجرد لم يحول حينها أيضاً دون استمرار إسحاق رابين فى قيادة حزب العمل وحكومة إسرائيل، بعد إدانته بانتهاك قوانين العملة الأجنبية (٢). ولكن حينها، قبل ثلاثين عاما بالضبط، كان لدى مجتمعنا وقادتنا ضمير وأخلاق، ولم يكونوا بحاجة إلى مادة فى القانون أو إلى قرار من المحكمة لكى يفهموا أن المكان الطبيعى لمن يدان بجريمة جنائية - فما بالنا وإن كانت جريمة تمس بالشرف - ليس فى صفوف القيادة. والأهم من كل ذلك هو أن رابين نفسه أدرك ذلك، ولم يتجرأ على التمسك بقرون القيادة بزعم أن الجريمة التى ارتكبها لا تتعلق بالشرف.

كما يتحتم على وسائل الإعلام أيضاً أن تحاسب نفسها حسابا أخلاقيا. فالصحفيون الذين كانوا غير مستعدين (وعن حق) لتحمل تعيين إستربنا ترتمان كوزيرة، لا يُظهرون تحفظاً على عودة رامون إلى منصبه كوزير فى الحكومة. فهل يعتقدون أن سلوك رامون المشين مع الضابطة الشابة يقل خطورة عن حصول ترتمان على لقب أكاديمى بطرق الاحتيال..؟.

لقد حذر حاخامتنا من أن من يرحم القساة مصيره أن يصبح مثلهم. وبالفعل، يبدو أننا مصابون بداء الشفقة على المجرمين (خاصة إن كانوا من الشخصيات العامة) بدلا من الشفقة على ضحاياهم (خاصة إن كانوا من النساء).. ولعل طوال متابعتنا لتسلسل قضية رامون، كان من الصعب على المرء أن يتحرر من الشعور بأن الصحفيين والصحفيات، على حد سواء، يشفقون تحديدا على الوزير "المتصابي" وليس على الضابطة التى أهانها بانتهاكه جسدها.

كما أن الحوار الإعلامى تركز قبل صدور الحكم وبعده على تداعيات هذا الحكم على مسيرة رامون كسياسي، متجاهلا تداعياته على كرامة المرأة (فى الجيش وفى الحياة عامة). صحيح أنه يحق للضابطة (هـ) أن تلقى بكل هذه القصة وراء ظهرها، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمجندات والضابطات - سواء اللاتى يخدمن حاليا أو سيخدمن مستقبلا فى الجيش - ولأولياء أمورهن ولكل إنسان ذى ضمير يخشى على سلامتهن.

إن الشكل الذى انتهت به قضية رامون - توقيع

الحد الأدنى من العقوبة عليه (حسب وصف محاميه)، والتأييد الذى حظى به للعودة إلى الحكومة - قد يؤدى لا قدر الرب إلى جعل أجساد النساء مشاعا لأى مجرم صاحب منصب.

١- كاتب المقال محلل الشئون القانونية فى الإذاعة الإسرائيلية العامة، وأستاذ بالجامعة العبرية وبكلية نتانيا.

٢- كان رابين وزوجته لديهما حسابات بنكية بالدولار فى أحد بنوك واشنطن، وكانت القوانين الإسرائيلية حينها تحظر الاحتفاظ بأى أرصدة بالعملة الأجنبية خارج البلاد، نظرا للأزمة التى كانت إسرائيل تعانيها فى العملة الأجنبية. وبعد الكشف عن هذه القضية، اضطر رابين لتقديم استقالته من رئاسة الحكومة فى أبريل ١٩٧٧ .

رئيس وزراء إلى الجحيم

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٤/٥
بقلم: يورام كانيوك

توجد قبيلة فى أفريقيا أرضها قفر، وقطعانها جائعة، ولا تصلها المياه إلا بصعوبة وعلى فترات، وعلى مقربة منها تسكن قبيلة أخرى تناصبها العداء. تتقاتل القبيلتان منذ مئات السنين دون أن يعرفا السبب فى هذا الاقتتال، وبين الحين والآخر تطعن إحدى القبيلتين بقرة تخص القبيلة الأخرى، وتسيل الدماء، ويحلبون الماعز، وهكذا تسير حياتهم، يعيشون على الدماء والحليب.. هكذا أصبح الوضع عندنا فى الوقت الحالي: يشربون اللبن ويرغبون فى دماء أولمرت.. هذا النهم إلى الدماء جعلنا مجتمعاً أكثر سوءاً مما كنا عليه.

لم يكن أولمرت هو الشخص الذى انتخبته، ولكنه كان رئيس وزراء جديداً يفتقد إلى الخبرة الأمنية، ووزير دفاعه شخص لا يفهم حتى فى أسلحة الأطفال، وبهذا الشكل لم يكن لدى أولمرت إلا شخص واحد يمكن التشاور معه ألا وهو رئيس الأركان. ورئيس الأركان السابق كان فى حينه شخصية عسكرية لها ثقلها ومكانتها. فمع من يستطيع الآن رئيس الوزراء التشاور..؟ مع الصحفيين الذين ينتقدونه بشدة برغم أن نواياه كانت حسنة، ولكن حدث العكس. وبرغم أنه يعرف أنه سيدفع ثمن ذلك، وأن دمه أصبح المقابل ليسدد ثمن ما لم يكن له فيه ذنب..؟

قد يكون أولمرت أخطأ فيما يتعلق بقضايا الشقق والبنوك. لا أعرف..! ولكن عندما يتم نشر نتائج التحقيقات فى هذا الشأن سنعرف أكثر. ولكن أولمرت لم يخطئ فى كيفية إدارة الحرب. فمن المفترض أن رئيس الوزراء لديه وزير دفاع، بدونه يكون مثل البطة العرجاء. إذن ما الذى يدعو للهجوم عليه بهذا الشكل..؟ قد يكون أولمرت ليس تلك الشخصية القوية ذات الشأن، ومن الوارد أنه ارتكب أخطاء، ولكن غالبية الجمهور أيَّد هذه الحرب (يقصد حرب لبنان الثانية) كعملية عسكرية، وكذلك أيَّدها غالبية الصحفيين. لقد خطفوا جنودنا وأطلقوا النار علينا وهذا سبب يستوجب التحرك للحرب. ولكن دارت مناقشات ساخنة وحادة حول كيفية إدارة الحرب. لو أن الجمهور يرغب فى الثأر والانتقام من أحد، بواسطة أولئك الصحفيين الذين يفتقدون إلى المسئولية، فليستمروا فى الهجوم على أولمرت. فمن المؤكد أنه سيسقط، وسيأتى بيبى (نتنياهو) منقذ الأمة، وسيكون مصيرنا الانحدار أكثر فأكثر.



ربما يكون فوز باراك فى حزب العمل وتقلده منصب وزير الدفاع فى هذه الحكومة، التى تضم بضعة أشخاص يتسمون بالحكمة والتعقل مقابل كثيرين يفتقدون إليها، تلك الحكومة التى تضم تسيبى ليفني، مفاجأة هذا العقد، هو السبيل الوحيد نحو الإنقاذ. لو حدث ذلك، ربما سنتخلص من الخطر.. فدولة إسرائيل ووزارة الدفاع، كلٌ لا يتجزأ، والأمن هو الجدار الواقى لها.

لقد حوَّل موفاز الجيش إلى جيش من رجال الشرطة يتعامل بمنتهى القسوة مع الفلسطينيين بكل أنواع الإجرام والقسوة.. ليس هناك ما يدعو إلى التعامل على طريقة الجيش الإسرائيلى فى الضفة الغربية، وإننى أتمنى أن يدرك باراك ذلك ويصلحه. ليس هناك ما يدعو إلى وجود حواجز بين القرى والمدن. نحتاج إلى حواجز بين إسرائيل والمناطق (الفلسطينية). يسمحون للمستعمرين باختراق أى جدار، وبضرب رجال الشرطة، وبوصف جنود الجيش الإسرائيلى بالنازيين، ورغم ذلك يغفرون لهم كل شيء. ليس هناك ما يدعو إلى قيام سَرية بأكملها بحماية

منزل واحد فى مدينة الخليل التى تعيش احتلالاً يثير الاشمئزاز ويتعارض مع أية قيم يهودية.. إذا رغب إنسان ما فى العيش وسط حى عربي، فليدافع عن نفسه ويحمى ذويه.

لذلك، فإننا فى حاجة إلى وزير دفاع ورئيس أركان يفهمان كيف أن الجنود الذين لعبوا لفترة طويلة دور رجال الشرطة يجب أن يتم تدريبهم، حتى لا يتكرر ما حدث فى لبنان فى المرة القادمة.

نصيحة لهيرشيزون

معاريف ٢٠٠٧/٤/١٧
بقلم: دان مرجليت

نشرت صحيفة "جلوبس" ما يفيد قيام المحاميين "يعقوف فاينروت" و"إلداد يانيف"، المستشارين القانونيين لوزير المالية أفراهام هيرشيزون، بالضغط عليه للتقدم باستقالته فوراً. ولكن هذا الاقتراح واجه رفضاً شديداً من جانب ابنه عوفر. إنه يرغب فى والده وزيراً للمالية حتى النهاية. ولو صح ما نشرته جلوبس، فإن عوفر بهذا الشكل يكون قد تسبب فى ضرر بالغ لوالده، سواء عن قصد أو بدون، وسواء من منطلق الأنانية أو لا، أو بسبب قصر نظره وقلة صبره، وبطريقة تتسم بقلة الحكمة والذكاء.

من المقرر أن تنظر المحكمة فى غضون أسبوعين الالتماسات المقدمة لوقف هيرشيزون عن ممارسة مهام عمله كوزير للمالية حتى الانتهاء من التحقيق معه. ومن الصعب أن نتصور قيام مينى مَزوز بمحاولة إقناع محكمة العدل العليا بأنه من المناسب الحفاظ على الوضع كما هو عليه فى صورته الراهنة، فأقصى ما يمكن أن يفعله مَزوز من أجل هيرشيزون هو القول بأنه لا يملك فى يديه الوسائل التى تمكنه من وقف هيرشيزون عن ممارسة مهام عمله كوزير للمالية.

يواجه هيرشيزون فى الوقت الحالى حملة واضحة ومنهجية من التضييق. وبفرض أنه يعرف أنه خالف القانون، وهذا احتمال مطروح فقط على المستوى النظرى لمناقشته، وليس تأكيداً على ضرورة حدوثه فى المستقبل، فإنه آنذاك سينظر فى داخله إلى ما ارتكبه من مخالفات، ويتجاهلها، ويبدأ فى التفكير كيف سيقنع محققى الشرطة أو النيابة أو مَزوز أو المحكمة، بأن الأمر لا أساس له من الصحة، أو على الأقل أن هناك شكاً فى توجيه التهمة له.. وأى سيناريوهات تدور فى رأسه الآن لن تنجح، سواء كان سيشرح الأمر أو يتحدث عنه أو ينكر أو يبكي.. فى النهاية لن يقبل منه أحد ما يقول.

إن رفض هيرشيزون الاستقالة يؤدى إلى تفاقم الأزمة وانتشارها إعلامياً، كما يؤدى إلى ظهور قضايا أخرى. ففى كل مرة تتورط فيها شخصية عامة فى تحقيق من التحقيقات تظهر قضايا أخرى وتظهر معها تلك المقولة: "إن إسرائيل تعانى من كثرة تدخل القانون فى كل شيء".. ولعل آخر من زعم هذا القول كان وزير العدل "دانيئيل فريدمان".

لماذا يحدث ذلك فى إسرائيل..؟ يحدث ذلك فى المجتمع الإسرائيلى على وجه الخصوص، لأنه مجتمع يفتقد إلى معايير سلوكية مناسبة. فلم يحدث أن كان هناك التماس لمحكمة العدل العليا بوقف أحد عن ممارسة مهام عمله، إلا وتمسك بمنصبه باستماتة واضحة. ولو أننا فى دولة تطبق هذه المعايير السلوكية بصورة معقولة، لرأينا هيرشيزون يوقف نفسه عن العمل، سواء كان مذنباً أو كان بريئاً، وسواء كان لديه أمل فى البراءة أم لا.

◆ **يا لخسارة الوقت:**

هل يوجد فى ذلك ظلم..؟ هل يمكن أن تسقط شخصية عامة ضحية لقضية محبوكة..؟ لا أعتقد أن ذلك وضع متكرر فى إسرائيل. ولكن حتى لو افترضنا أن فى الأمر شيئاً، فإن وقفه عن العمل أفضل من الاستمرار فى ظل الوضع الراهن.

كان هناك صديق مقرب من هيرشيزون ينصحه بوقف نفسه عن العمل بأسرع ما يمكن، لأنه لو كان بريئاً، فمن مصلحته أن يستثمر كل جهده فى التحقيقات والمحاكمة وليس فى أى شيء آخر على المستوى العام. فالأمر يتطلب طاقة كاملة، وليس من مصلحته أن يشتت هذه الطاقة، بل يجب أن يناضل وفق القانون من أجل إظهار براءته فى غضون عدة شهور، وبعدها سيعيده إيهود أولمرت إلى الحكومة.

ولو كان هيرشيزون يدرك الخطأ الذى وقع فيه، ولكن لديه أمل فى إلقاء الشك فى نفوس القضاة، فإن مصلحته تقتضى وقف نفسه عن العمل، لأن من مصلحته أن يقلل من الاهتمام الإعلامى بالقضية، وإحدى وسائله لإحداث ذلك هو تخليه عن منصبه كوزير للمالية.

ولو أنه وقع فى الخطأ بالفعل والشرطة تعرف ذلك بكل ثقة، فإنه من الضرورى بالنسبة للجمهور أن

يستقيل، كما أن هذا أيضاً مفيد أكثر بالنسبة له، وأفضل له من أجل القيام بصفقة ادعاء، لأن أية صفقة ادعاء لن يتم التوقيع عليها مع وزير عامل. وبالطبع لن تبرم معه صفقة شاهد ملك. فيا لخسارة عامين، ويا لخسارة ضغط الدم المرتفع الذى سيعانى منه، ويا لخسارة السنوات الكثيرة التى سيقضيها فى السجن.

وهو فى سن السادسة والستين من الأفضل بالنسبة له أن يقلل الخسائر والأضرار. من الأفضل بالنسبة له أن يُسجن فى صفقة ادعاء لفترة قصيرة عما هو متبع فى مثل هذه القضايا فى نهاية إجراءات قانونية طويلة. من الأفضل بالنسبة له أن يقضى فترة عقوبته، وأن يخرج بسرعة إلى السوق الحر كمن سدد ما عليه تجاه المجتمع.. فيا لخسارة الوقت. ولكن للأسف، يبدو أن هيرشيزون وحده هو الذى يغيب عنه ذلك ولا يراه.

ديوان رئيس الوزراء يحذف الإصلاحات الهيكلية من جدول الأعمال

هاآرتس ٢٠٠٧/٤/١٩
بقلم: ميراف أورلوزوروف

عرض بالأمس ديوان رئيس الوزراء خلال مؤتمر صحفى "الأجندة الاقتصادية - الاجتماعية لإسرائيل للفترة ما بين ٢٠٠٨- ٢٠١٠". وهذه هى إحدى الخطط الاقتصادية الطموح التى تم عرضها فى إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، وتقوم بالأساس على تسخير كل آليات السياسة الاقتصادية الإسرائيلية لتحقيق هدفين رئيسين: تقليل معدلات الفقر، وزيادة نسبة العمالة.

رغم ذلك، فأنا أقول لمن توقع بشرى اقتصادية - اجتماعية جديدة من صناعة أولمرت، بتوجيه من المجلس الاقتصادى القومى الجديد، أنه تنتظره خيبة أمل كبيرة.. حيث تضم الأجندة وخطة العمل، التى نشرها المجلس، وقرارات حكومية قديمة فى المجال الاقتصادى - الاجتماعى من صناعة وزارة المالية والهيئات الحكومية الاجتماعية.. وكلها معروفة مسبقاً.

ويدرك رئيس المجلس الاقتصادى القومى بديوان رئيس الوزراء، البروفيسور مانويل طرخطنبرج، القيود التى تواجهها الخطة. وفى مقدمة الأجندة، ذكر مانويل طرخطنبرج: "لا توجد هنا بشرى بمفهوم طرح آليات سياسية جديدة، وإنما بناء منظومة كاملة من الخطوات تستمد قوتها من كونها جزءاً من مجموعة شاملة ومتناسقة".

وأحد أهداف الخطة هو تقليل نسبة العائلات الفقيرة من ٢٠,٢٪ حالياً إلى ١٧,٢٪ حتى عام ٢٠١٠، وهو ما يعادل خفض بنحو ١٪ فى نسبة الأسر الفقيرة سنوياً فى السنوات الثلاث القادمة، وبالتالى ستصعد ٦٠ ألف عائلة إجمالاً فوق خط الفقر.. أما الهدف الثانى فهو زيادة نسبة العمل فى الأعمار من ٢٥ - ٦٤ عاماً من ٦٨٪ حالياً إلى ٧١٪ فى عام ٢٠١٠، وهو ما يعادل زيادة قدرها ١٪ فى نسبة العمالة سنوياً خلال ثلاث سنوات، وهو ما يعنى انضمام ٩٢ ألف فرد إجمالاً لدائرة العمل.

ومن المقرر توظيف السياسة الاقتصادية الإسرائيلية خلال السنوات القادمة لتحقيق هذين الهدفين، وهو ما يعنى تهميش الأهداف الاقتصادية الأخرى، التى كانت تتصدر جدول الأعمال حتى الآن. ويعترف طرخطنبرج أن الإصلاحات الهيكلية، التى كانت أساس السياسة الاقتصادية الإسرائيلية خلال العشرين عاماً الماضية، ستفقد أهميتها، بل وربما تتوقف، وهو يقول: "حان الوقت لأخذ قسط من الراحة من الإصلاحات، وإلا سنفقد التركيز فى النضال من أجل تحقيق هذين الهدفين الرئيسيين".

ومن أجل تحقيق هذين الهدفين تقترح الخطة عدة خطوات: التركيز على تشجيع التكنولوجيا الحديثة فى الصناعات التقليدية.. التركيز على تشجيع تصدير الخدمات (بخلاف تصدير البضائع).. التركيز على العلاج الفردى لمراكز الفقر الرئيسية - خاصة الحريدية والعربية.. وسيضم هذا العلاج أيضاً إعادة بلورة قانون "طال" الذى يتيح للحريديم الاندماج فى سوق العمل دون تأدية الخدمة العسكرية، والتأهيل الفنى للحريديم خلال خدمتهم المدنية، وتشجيع فتح مصانع فى البلدات الحريدية والعربية، وتشغيل مفوضية لتكافؤ الفرص فى مجال العمل بهدف حل مشكلة التمييز ضد العرب، كما سيتم إتباع سياسة التمييز الإيجابى لتشغيل العرب فى القطاع العام.. وستقدم الدولة مساعدات خاصة للعاطلين، عن طريق توسيع نطاق خطة ويسكونسين (لتشغيل العاطلين)، وتوسيع نطاق خطط النهوض بذوى الاحتياجات الخاصة.

كما تشمل الخطة أيضاً خطوات لتعزيز فرض قوانين العمل بهدف تقليل عدد العاملين الأجانب عن طريق تحديد حصص منخفضة من العمال الأجانب فى المهن المختلفة، ورفع تكلفة تشغيلهم. هناك خطوة مهمة أخرى، وهى تركيز الإعانات الحكومية فى خدمة المحتاجين فقط، من خلال زيادة حجم مخصصات المحتاجين، ولاسيما مخصصات الشيخوخة، على حساب باقى السكان.

ومن المقرر أن يتم يوم الأحد القادم عرض هذه الخطة على الحكومة للتصديق عليها.. كما ستقرر الحكومة تشكيل طاقم استشارى وزاري، برئاسة مدير عام وزارة المالية "ياروم أريآف"، لدمج هذه الخطة فى ميزانية الدولة القادمة.

فليرحلوا حتى دون توصيات لجنة فينوجراد

هاآرتس ٢٠٠٧/٤/٢٥
بقلم: عوزى بنزيمان

فى يوم ذكرى قيام الدولة، رفض إيهود أولمرت الرد على أسئلة مذيعى الإذاعة الإسرائيلية "صوت إسرائيل" حول استقالة الوزير أفراهام هيرشيزون، زاعماً أن التوقيت غير مناسب.. وكان أولمرت من أول الشخصيات التى حضرت احتفالات عيد الاستقلال الرسمية، مقدماً العزاء للأسر الثكلى، ومُهنئاً الجمهور، كما توّعد العدو ورسم الخطوط العريضة لبرامجه المستقبلية. أما الملاحظات الصغيرة على مستوى حكومته، فقد طلب تأجيلها ومناقشتها فى يوم آخر غير يوم العيد.. إنه لا يفهم كيف فقد، هو وكبار المسئولين فى حكومته، شرعية إدارة أمور الدولة بسبب تصرفاتهم الشخصية.

أصبح أولمرت ووزراؤه جاهزين الآن لسماع استنتاجات لجنة فينوجراد، وكأن مستقبلهم السياسى يعتمد عليها وحدها. قبل تسعة أشهر فعل أولمرت المستحيل للحيلولة دون تشكيل لجنة رسمية للتحقيق فى حرب لبنان الثانية. وقد نجح فى ذلك، وأدرك جيداً مدى ضعف الاحتجاج الجماهيرى فى الفترة التالية للحرب. وقد أدت تحركاته بالفعل إلى قمع المظاهرات وتشكيل لجنة تحقيق حكومية، قام هو بتحديد تشكيلها وصلاحياتها.

إلا أن أولمرت فى واقع الأمر مخطئ، حيث إنه يرى الواقع من وراء المجهر القانونى فقط: فليست نتائج لجنة فينوجراد هى التى ستقرر مصيره على الساحة السياسية، وإنما المكانة الأخلاقية التى يحظى بها هو وحكومته. وحتى دون صلة بالحرب وتوصيات اللجنة، أياً كانت، يمكن القول إن أولمرت ووزراءه قد فقدوا صلاحيتهم فى إدارة شئون الدولة. صحيح أن الحكومة تتمتع بأغلبية ائتلافية حتى الآن، إلا أنها فى ظل الظروف الحالية ليست إلا جهازاً فنياً فقط، وسرعان ما سينهار لأنه من الناحية الأخلاقية بات قاب قوسين أو أدنى من الانحدار الأخلاقى.

هذه حكومة منشغلة بتحقيقات تنبعث منها رائحة سلوك شخصى غير لائق، وهذا رئيس وزراء اضطرت مساعدته الشخصية (يقصد مديرة مكتبه شولا زاكين) وقف عملها فى منصبها بسبب الشبهات التى تحوم حوله بشأن الفساد، كما أن وزير ماليته الذى اختاره خرج فى إجازة إجبارية بسبب الشبهات الخطيرة فى قضية اختلاس. وهو نفس رئيس الوزراء الذى قام بتعيين شخص سياسى متهور تمت إدانته بارتكاب أفعال فاضحة فى منصب وزير العدل (يقصد حاييم رامون) وهو الآن مرشح لتولى منصب وزير المالية، كما قام بتعيين من تخيم عليه ظلال كثيفة من الشبهات تتعلق بنزاهته فى منصب وزير التخطيط الاستراتيجى (يقصد أفيجدور ليبرمان).

ليست مصادفة أن تحدث كل هذه الزلات الشخصية، كما أن الأمر ليس مجرد خطأ فى اختيار الأشخاص المناسبين، وإنما ما يحدث هنا هو انعكاس لسلوك سلطوى يتجاوز الخط الفاصل بين المحظور والمسموح به، وكل هذا دون الإشارة إلى دلالة سلوك الحكومة خلال الحرب: رئيس الوزراء تسرع فى استخدام السلاح، ولكنه تباطأ فى وقف إطلاق النار، ووزير الدفاع نظر إلى ما يحدث من وراء منظار، عدسته مغلقة. والأغلبية المطلقة من الوزراء وافقت على مجريات الحرب فى الوقت الحاسم، وأولئك الذين تذكروا التحفظ عليها تحفظوا بعد فوات الأوان.

إن مآل حكومة أولمرت هو الاختفاء عن المسرح السياسي. فلا يمكن أن تواصل الحكم لعدة أسباب: تدنى المستوى الأخلاقى لأعضائها الأساسيين، وصمت باقى أعضائها على الوصمات التى تلطخ جبين كبار المسئولين فيها، والفوضى التى تسببت فيها فى الدولة فى يوليو - أغسطس ٢٠٠٦ (يقصد حرب لبنان)، ولأنها فقدت بوصلتها الفكرية.

لقد وصلت هذه الحكومة إلى سدة الحكم على أساس وعودها بإحداث تغيير كبير فى وضع الدولة، فقد وعد أولمرت قائلاً: "سنجعل إسرائيل دولة من الممتع العيش فيها". وبعد مرور عام على حكمها، تبين أنها مجرد فقاعة. فرؤيتها السياسية، التى تمثلت فى الانسحاب الكبير من الضفة الغربية "خطة الإنطواء"، تبددت، ومراهنتها على تغيير سلم الأولويات فى جدول الأعمال الحكومى اختلطت بنيران الحرب، ووعودها ببث روح جديدة تفاؤلية وحيوية فى الساحة العامة والأجهزة الحكومية تبددت فى الملاجئ وغرف التحقيق.

هذه حكومة عرجاء لازالت موجودة فقط بغطرسة وتعنت رئيسها والطموحات الأنانية لأعضائها. هذه حكومة فارغة من المضمون، فقدت صلاحياتها وليس لديها أهداف قومية محددة، كما أن قدرتها على تعزيز وصيانة الوضع الراهن تراجعت وضعفت جداً.. ومن ثم، لا حاجة لانتظار حكم لجنة فينوجراد حتى نصل إلى النتيجة العامة المنطقية: "حكومة أولمرت ليس لها حق فى الوجود".

◆ ترجمات عبرية ◆



لجنة فينوجراد

كان يجب على الحكومة تقديم استقالتها

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٤/٤
بقلم: أفيرام زينو

"فى أي وضع طبيعى عندما يحدث أمر كهذا، تقدم الحكومة استقالتها" هذا ما أعلنه، خلال أحاديث على انفراد، أحد أعضاء لجنة فينوجراد التى تحقق فى أداء القيادتين السياسية والعسكرية خلال حرب لبنان الثانية. وحسبما يتضح الآن، فإن تلك ستكون السمة الغالبة على التقرير الذى ستصدره اللجنة قريباً (يقصد سمة الإدانة)، والذى من شأنه إحداث زلزال جماهيرى وسياسي.

فى نهاية الشهر الجاري، ستنشر اللجنة تقرير مرحلى يتعلق بالفترة التى سبقت الحرب، وكذلك أداء مختلف الأجهزة فى الأيام الأولى للحرب. وقد ذكر مصدر مقرب من أعمال اللجنة أن: "هذه ليست لجنة لقطع الرؤوس تسعى للبحث عن متهمين وإلصاق التهم جزافاً، فهى لن نقول أنت متهم وأنت متهم، وإنما ستقول: أنتم لستم مسئولين على المستوى الشخصي، ولكنكم تتحملون مسئولية وزارية (قومية)".

واستطرد المصدر قائلاً: "خلافاً لما يعتقده الكثيرون، ستخاطب اللجنة المسئولين عن أحداث الحرب الأخيرة بلهجة حادة ومحددة، ولكنها رغم ذلك ستشير إلى أنه باسم المسئولية الوزارية، التى كان يجب أن تتحملها الحكومة، كان يجب على الحكومة تقديم استقالتها بعد الحرب".

وأكد المصدر نفسه أن "الخطأ الجسيم" الذى ارتكبته "لجنة أجرانات" بعد حرب يوم الغفران، عندما قطعت رأس القيادة العسكرية، بينما ظلت القيادة السياسية تؤدى عملها (المقصود أنها عاقبت القيادة العسكرية بتحميلها كامل المسئولية مع إعفاء جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان من المسئولية تماماً) - هذا الخطأ الجسيم لن يحدث مع لجنة فينوجراد، حيث ستوجه اللجنة انتقادات حادة، وسيفعل أعضاؤها عكس ما يعتقده الجمهور، وستقول إن الدولة بها ديموقراطية، وأنه عندما يحدث أمر كهذا، يجب على الحكومة الاستقالة".

واستطرد قائلاً: "المشكلة هى أننا ليست لدينا هنا ثقافة المسئولية الشخصية، فثقافة الاتهام محت ثقافة المسئولية الوزارية، وهذا الخطأ يجب أن تتحمله الكثير من الجهات. كان أجرانات رجل قانون كبير ومرموق، إلا أنه بأسلوبه الساذج هذا، اكتفى بقراره الشخصي. ومنذ ذلك الحين، وفى ظل حقيقة أن كل شيء يتم إحالته للمحكمة الجنائية، بات ذلك القرار راسخاً فى الوعي".

أوضح القاضى المتقاعد "إلياهو فينوجراد"، وزملاؤه فى اللجنة، أن التقرير المبدئى ربما يتضمن أيضاً توصيات شخصية بشأن رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان السابق. وتحاول اللجنة تعطيل نشر الشهادات التى أدلى بها الثلاثة رغم الطلبات المتكررة من محكمة العدل العليا. فالأخيرة، تواصل المطالبة بنشر الشهادات قبل نشر التقرير، بسبب الالتماس الذى قدمته عضوة الكنيست زهافا جلؤون.. وفى تلك الأثناء، ينتظر الشهود الرئيسيين بفارغ الصبر - ومعهم الساحة السياسية كلها - ما سيصدر عن أفواه أعضاء اللجنة الخمسة.

وزير الدفاع عَمير بيرتس أصبح أحد الأشخاص الذين بات مستقبلهم السياسى موضوع على كفة الميزان. وقد ذكرت الدوائر المقربة منه، للموقع

الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت، أنه، رغم ذلك، يشعر بتعاطف اللجنة معه، وتحديداً في ضوء أنه اختار أن يدافع عن نفسه بنفسه، وألا يمثل أمام اللجنة مزوداً بطابور من المحامين.. وتقول الدوائر المقربة: "بيرتس جاء ليدلي بالحقيقة دون كلام مصطنع. وقد أظهر أن قراراته كانت منطقية جداً، فقد طرح الأسئلة وفحص وتيرة الإنذارات، وأثبت أن أداءه كان معقولاً. لقد كان بيرتس على وعي بالبعدين السياسي والاستراتيجي، حتى وإن لم يتدخل في التخطيطات الفنية العسكرية. ولذا، فهو يشعر بأن ثمة شيئاً ما يدعوه للقلق".

لعبة فينوجراد القذرة

هاآرتس ٦/٤/٢٠٠٧

بقلم: أمير أورين

منذ السابع عشر من سبتمبر الماضي، موعد تشكيل "لجنة فحص مجريات الحرب في لبنان ٢٠٠٦"، وهي لجنة فينوجراد، ينتظر الجمهور الإسرائيلي بتأهب صدور تقريرها.. والسؤال المثير للفضول هو: ماذا سيفعل التقرير برئيس الحكومة إيهود أولمرت..؟ بمعنى آخر، هل سيسفر التقرير عن إقالته..؟ إلا أن المدعي المقدسي ليس لديه ما يدعو للقلق.. فقد حرص أولمرت على تحصين نفسه عندما صاغ خطاب تعيين اللجنة.. فقد كانت الصياغة هي الحصانة.. فهي تحمي أولمرت، وفي الوقت نفسه، تمارس التمييز ضد الجيش الإسرائيلي.

من المألوف الزعم بأن المشكلة تكمن في تعيين الحكومة للجنة.. غير أن هذا لا يتعلق بذنب قديم، وإنما بالصلاحية الممنوحة للجنة.. فقد أملى أولمرت على اللجنة حظر الإطاحة به.. ومن كان يتأهب لرؤية كيفية خروج إيهود أولمرت من عملية جراحية في القلب لدى الدكتور فينوجراد، فقد وقع ضحية للخداع.. لقد تم تخويل فينوجراد بفحص ضغط الدم لدى أولمرت فقط.. ليس من المهم ما سيقوله فينوجراد عن أولمرت، فهو في النهاية غير قادر على إقالته.. وسوف يشكر أولمرت اللجنة على جهودها الكبيرة وعملها المبارك، وسيشكل لجنة وزارية لتطبيق التوصيات وإصلاح أوجه القصور، ليتفرغ للخطر الحقيقي، والجنائي، الذي يهدده من جانب مراقب الدولة ميخا ليندنشتراوس والمستشار القانوني ميني مَزوز.

لقد وُلدت لجنة فينوجراد في ظروف صعبة، كلجنة تحقيقات اختارت الحكومة أعضاءها.. وهو ربما ما دعا اللجنة خلال الفترة الماضية إلى بذل جهود مضنية من أجل اكتساب ثقة الجمهور، التي لا وجود لها بدونها، وبالفعل حظيت بالتدريج بقدر معين منها. ولكن عادت هذه الثقة واهتزت أحياناً، عندما قام أعضاؤها بزيارة كبار من يتم التحقيق معهم، وعندما رفضت السماح لوسائل الإعلام بتغطية جلساتها، وعندما تهربت من الانصياع لحكم محكمة العدل العليا بنشر بروتوكولات الشهادات.

كل هذا كان بالإمكان أن يُغفر، لو اتضح أن تقرير اللجنة جاد، وحازم وقاطع.. وهو ما لن يحدث إزاء أولمرت على الأقل.. وحتى يمكن فهم ذلك، لا حاجة لمعلومات سرية، فالمعلومات المتوافرة كافية: خطاب تعيين لجنة فينوجراد، الذي صاغه أولمرت، فضلاً عن البيان الصادر عن اللجنة في ١٣ مارس بشأن التقرير المبدئي الذي من المقرر أن يصدر هذا الشهر.. وقد تمت صياغة خطاب تعيين لجنة فينوجراد بحنكة شديدة.. وقد جاء في الفقرة الأولى أن اللجنة ستقدم "معطيات واستنتاجات، وكذلك توصيات حسب الضرورة، تتعلق بالقيادة السياسية والجهاز الأمني".

لكن عندما ننطلق لمطالعة الفقرات الملزمة، يختفي ذكر الساسة، ويظل الجيش بمفرده في المعركة.. ففيما يتعلق بالقيادة السياسية، فمن حق اللجنة أن تتحرى وتقدم "معطيات واستنتاجات"، أما فيما يخص الجهاز الأمني فمن حقها أن تقدم "معطيات، واستنتاجات وكذلك توصيات لو لزم الأمر".. يحيا الفارق..!! ومن ثم، يمكن التوصية بإقالة رئيس الأركان، وقائد القيادة الشمالية، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، وقائد قيادة المؤخرة، وقادة الفرق.. أما رئيس الوزراء فهو فوق أي توصية.

وفيما يتعلق بعَمير بيرتس، تقتضي الضرورة أن نحدد أولاً ما إذا كان وزير الدفاع ينتمي "للقيادة السياسية" أم "للجهاز الأمني".. والجواب المطلوب، سواء كان هذا أو ذاك، ليس بديهياً.. فلو كان ينتمي للقيادة السياسية، فقد تجنب بيرتس التوصيات، ولو كان ينتمي للجهاز الأمني، فوضعه يشبه وضع حالوتس والقادة.. ومصطلح "القيادة السياسية" ليس ملزماً، فهو مصطلح فضفاض ومبهم، عكس مصطلح القيادة العسكرية، غير أنه قابل للتفسيرات المتناقضة.

وبموافقتهم على الانضمام لعضوية لجنة فينوجراد،

تحولت اللجنة ذاتها وأعضاؤها الأربعة إلى متعاونين مع أولمرت.. وإذا لم يكن من صلاحياتهم، مع كل النوايا السيئة، أن يوصوا حكومة أولمرت بما ستفعله بحكومة أولمرت، فيمكنهم فعل ذلك بقيادة الجيش الإسرائيلي، وكذلك مع بيرتس، ولكن بصورة جزئية.

على أية حال، لم يصدر حتى الآن رد فعل لجنة فينوجراد على موقفها من خطاب تعيينها، الذى ينطوى على سياسة الكيل بمكيالين تجاه الحكومة من جهة، والقيادة الأمنية من جهة أخرى.. وعندما يصدر، سنقوم بنشره.

لجنة فينوجراد إلى أين..؟

هاتسوفيه ٢٠٠٧/٤/١٥
بقلم: موشيه إيشون

إلى أين تتجه لجنة "فينوجراد"..؟ هذا السؤال بدأ يشغل بال الجمهور العريض، بعد أن تنصل رئيس اللجنة من الكشف للجمهور عن الاستنتاجات الجزئية التى تم بلورتها. يثير تصرف رئيس اللجنة استغراباً وشكوكاً حيال مصداقية اللجنة التى حظيت حتى الآن بثقة الجمهور. هل يصطف رئيس اللجنة إلى جانب رئيس الحكومة "إيهود أولمرت"..؟! لو كان هذا الأمر صحيحاً، فإنه يقلق الكثيرين. هم يخشون من أن يكون القاضى المبجل الذى عيَّنه رئيس الحكومة قد قرر التعامل معه بيد ناعمة. بالطبع ليس ثمة سند في الواقع لهذه الشبهات. فرئيس اللجنة يتصرف طبقاً للقانون، وليست له "حسابات جانبية". ومنذ أن تحمل المهمة، وهو يتصرف طبقاً للقانون فقط ولا غير. أما قراره بإرجاء نشر التقرير الجزئي، فإنه لا ينبع من تعاطف مع أولمرت، كما يؤكد مسئولو مكتبه، وإنما من اعتبارات موضوعية فقط.

يؤكد أعضاء اللجنة بأن اللجنة ستقبل أى قرار لمحكمة العدل العليا وستتصرف بمقتضاه. هى لا ترى نفسها فوق محكمة العدل العليا. ولكن يجب أن نفهم تصرف اللجنة، هكذا يقولون، انطلاقاً من زاوية العدالة، وليس انطلاقاً من زاوية جانبية، توحى بأنها تغازل رئيس الحكومة، "لاعتبارات شخصية". سيتضح مع نشر التقرير أن اللجنة قد أعدته بصورة موضوعية للغاية.

تؤخر اللجنة نشر التقرير، ناهيك عن أنها ترى أنه لا مبرر لنشر أجزاء فقط، لأن هذه الأجزاء لن تقدم صورة الوضع كاملة أو سليمة. وطبقاً لما تقوله اللجنة، فإن العرض المجزأ للحقائق سيعرقل فقط الأمور، ومن شأنه حتى أن يؤدى إلى سوء فهم فى تقييم المادة.

أما القانونيون الذين يطالبون بنشر التقرير الجزئى فلا يعتقدون ذلك. وبحسب قولهم، فإن على اللجنة أن تفى بالتزامها للجمهور، وأن تنشر التقرير الجزئي. كما لا ينبغى إرجاء نشر التقرير الكامل أكثر من اللازم، بكل ما فيه من أجزاء. لا يميل الجميع إلى الموافقة على فرض رقابة على معظم أجزاء التقرير، باستثناء بنود معدودة تتناول الشئون الأمنية البارزة للغاية التى ليس حولها نقاش. فقط آنذاك من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن نشر التقرير الذى سيلقى قبول جميع أطياف الجمهور. ليس ثمة سبب، طبقاً لتقرير مسئولين أمنيين وسياسيين مطلعين، لعدم نشر التقرير، أكثر من المدة المحددة له، حتى نهاية أبريل وبداية مايو. فمن المفترض، طبقاً لكل الشواهد، أن تكون اللجنة على وشك الانتهاء من تحقيقاتها، وبالطبع أيضاً من نقاشاتها.

إن التسويف لن يساعد فى الكشف عن أشياء جديدة ربما كانت غير معروفة حتى الآن. لقد أتيح للجنة وقت كاف للتحقيق مع جميع الشهود، ولتحليل شهاداتهم بعد ذلك أيضاً، من أجل التوصل إلى الاستنتاجات المطلوبة.

إن "لجنة فينوجراد"، التى عيَّنتها الحكومة، مطالبة الآن بإثبات استقلاليتها، وبالإسراع بقدر المستطاع في نشر استنتاجاتها بدون تبعية لرئيس الحكومة، تماماً كما هو مطلوب من لجنة ليست تابعة لأحد إلا ضميرها ونزاهتها.

لا تتمردوا على واجب الطاعة

■ افتتاحية هاآرتس
١٧/٤/٢٠٠٧

التقارير الكثيرة حول نية بعض أعضاء لجنة فينوجراد الاستقالة إذا أمرتهم محكمة العدل العليا بنشر نص شهادات رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان، في موعد غير مناسب، لا يمكنها إلا أن تثير القلق الشديد.

فلم يعد مثل هذا التوجه للتمرد على أعلى درجة قضائية جزءاً من الحوار القانوني المألوف في إسرائيل. كما أن تهديد بعض أعضاء لجنة تحقيق حكومية، برئاسة الرئيس السابق لمحكمة مركزية وعضوية البروفيسورة روت جفيزون - وهما من أهم رجال القانون في إسرائيل - بالاستقالة يشكل رفضاً لـ"أمر" قانوني بحت صادر عن المحكمة العليا، التي تعد هيبتها لبنة أساسية في الديموقراطية الإسرائيلية.

لم يحلم أو يناضل أي صاحب منصب عام كبير في إسرائيل قط بمثل هذا الرفض من قبل. ففي مطلع الخمسينيات، أطاع دافيد بن جوريون أمر محكمة العدل العليا، التي حظرت عليه التدخل في تشغيل معلم، وأوضح بذلك أن قرار المحكمة يلزم الجميع. كما بذل يتسحاق رابين كل ما في وسعه في التسعينيات لكي يعارض إلزامه بإقالة وزير (آرييه درعي) بسبب تقديم لائحة اتهام ضده، ولكنه لم يتخيل أبداً أنه يمكنه العمل خلافا لقرار محكمة العدل العليا التي ألزمته بذلك.

تستطيع ديموقراطيتنا في هذا السياق أن تستند ليس فقط إلى مبادئ سيادة القانون في هيئات الحكم التي استوردناها من إنجلترا، بل وأيضاً إلى مصادر يهودية عتيقة. وعلى حد قول الحاخام عكيفا، في خطبة رأس السنة، عندما حاول إقناع رفيقه الحاخام يهوشع بطاعة قرار المحكمة، فإن "كل ثلاثة يتم تنصيبهم كقضاة في محكمة بإسرائيل، يعد حكمهم كحكم موسى".

إن من يوجه سهام ضد المحكمة التي تعد قراراتها "نهائية وحاسمة"، على حد قول رئيس المحكمة العليا المتقاعد ميئير شمجر، فإنه يتخذ خطوة خطيرة تستهدف عصب ديموقراطيتنا الدستورية.

كما أن أعضاء لجنة فينوجراد ملزمون باستكمال مهمتهم، وبحكم خبرتهم وثقافتهم، كان يجب عليهم أن يعرفوا أن طريقة عملهم، بل وأبعاد نتائجهم واستنتاجاتهم خاضعين للرقابة القضائية من محكمة العدل العليا. هذا ما استوعبه المستشارون القانونيون للحكومة، ومراقبو الدولة، ورؤساء الوزراء والوزراء. وهذا ما يجب أن يستوعبه أعضاء لجنة فينوجراد الذين يجدر بهم أن ينشروا بياناً رسمياً ينفي ما نشر بشأن اعتزام بعضهم خيانة منصبه العام الذي قبله طواعية.

لقد سبق أن قررت محكمة العدل العليا، في ٦ فبراير، وجوب نشر محاضر الشهادات. وبعد المراوغات واللف والدوران، توشك محكمة العدل العليا الآن أن تقرر نهائياً مواعيد ملزمة للنشر.. في النهاية، يجب الالتزام بقرار محكمة العدل العليا، بصيغته الحالية. وإذا كانت كل التحفظات والخلافات والمجادلات مشروعة، فليكن، ولكن أن يتم ذلك في إطار حاكم هو الطاعة فقط.

♦ ترجمات عبرية ♦



المبادرة العربية

بيرتس: "المبادرة العربية أساس لمناقشة التسوية الدائمة" ■

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٣/٣٠
بقلم: رونى سوفير

نشب خلاف جديد بين وزير الدفاع عَمير بيرتس من ناحية، وكل من رئيس الحكومة إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية تسيبى ليفنى من ناحية أخرى، بشأن تبنى مبادرة السلام العربية.. بالأمس، قال الوزير بيرتس، خلال نقاش فى مكتبه حول قرارات الجامعة العربية فى الرياض، إنه "يحظر أن تظهر إسرائيل كمن ترفض مبادرة السلام".. ومن المعروف أن أولمرت وليفنى يؤيدان بعض بنود المبادرة السعودية، لكنهما يرفضان المبادرة العربية بشأن مطالب معينة وردت بها، ألا وهي: حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والقدس كعاصمة فلسطينية، والانسحاب الكامل لحدود ١٩٦٧ .

وصباح أمس، أجرى وزير الدفاع بيرتس نقاشاً فى مكتبه حول قمة الجامعة العربية التاسعة عشر فى الرياض بالسعودية.. وذلك، بعدما عكفوا خلال الفترة الأخيرة فى وزارة الدفاع على متابعة المناقشات الدائمة هناك.. وخلال هذا النقاش، قال بيرتس إنه يجب على إسرائيل أن تضع نصب عينيها حقيقة أن العرب اجتمعوا على تبنى صيغة لإنهاء النزاع معها.. كما وصف المبادرة العربية بأنها "مبادرة مهمة". وقال للمشاركين: "يجب رؤية نصف الكوب الممتلئ.. من الخطأ أن نتجاهله ونترك الساحة للآخرين".. كما أكد بيرتس على ضرورة أن تطرح إسرائيل مبادرة سياسية، من أجل مناقشة مبادئ التسوية الدائمة مع أبو مازن.. وهو يعتقد أن مثل هذه المبادرة يجب أن تتم صياغتها



بالتعاون مع اللجنة الرباعية الدولية، ومع ممثلى الدول الأعضاء بالجامعة العربية.. وفى إشارة إلى حركة حماس، قال بيرتس: "المبادرة العربية هى أساس لمناقشة التسوية الدائمة.. ومن ثم، يجب النظر إلى أى طرف فلسطينى يقبل المبادرة السعودية على أنه قد اتخذ خطوة مهمة على طريق الحوار مع إسرائيل.. وذلك دون تجاهل المطالب بالإفراج عن الجندى جلعاد شاليط".

فى المقابل، أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بياناً مبهماً حول القمة العربية فى الرياض، التى تبنت مبادرة السلام العربية الصادرة فى مارس ٢٠٠٢، وجاء فى البيان: "تؤمن إسرائيل بالسلام وترغب فى إقامة علاقات سلام وجوار جيدة، سواء مع الفلسطينيين أو مع دول المنطقة كلها.. إسرائيل ترغب فى الحوار مع الدول العربية التى تسعى لصنع السلام معها، بهدف تطبيع العلاقات والتعاون، وتأمل فى أن تؤيد قمة الرياض ذلك...

"إن موقف إسرائيل من مسيرة السلام مع الفلسطينيين يقوم فى الأساس على مبادئ أساسية، على رأسها إقامة دولتين لشعبين، توفر كل دولة متطلبات شعبها - إسرائيل للشعب اليهودى وفلسطين للشعب الفلسطيني.. وهما دولتان تعيشان فى سلام، بلا تهديدات إرهابية وعنف.. لذلك، يجب الحوار المباشر بين إسرائيل والفلسطينيين.. كما تؤمن إسرائيل بأن الدول العربية المعتدلة قادرة على القيام بدور

إيجابى يشجع التعاون.. وأن الحوار بينها وبين إسرائيل قد يسهم فى دفع المسار الإسرائيلى الفلسطينى إلى الأمام".

لازالوا فى مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية يتمسكون بهذا الموقف التقليدى الرافض للمبادرة العربية.. لذا، فهم لا يقبلون موقف عَمير بيرتس، الذى أعرب فيه عن استعداده لقبول المبادرة العربية كأساس لاستمرار الحوار.. وتزعم مصادر سياسية أن بيرتس قد تسرع فى قبول المبادرة العربية دون دراستها، نظراً لما تنطوى عليه من خدع.. ومن جانبها، قالت دوائر فى ديوان رئيس الوزراء: "لقد أعربنا عن ترحيبنا ببعض بنود المبادرة السعودية، ولم يكن ذلك من قبيل العبث، فهى بالفعل أساس لبداية الحوار. لكن المبادرة تتضمن مطالب ليس لدى إسرائيل استعداد لقبولها كما هي، وأهمها بالتأكيد حق الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم داخل الخط الأخضر".

رحلة أربعين عاما

هاآرتس ٢٠٠٧/٤/٦
بقلم: زئيف شيف

من يحاول فحص التغيير الذى طرأ على موقف العالم العربى من إسرائيل، يمكنه أن يقارن قرارات مؤتمر القمة العربية فى الخرطوم عام ١٩٦٧ بقرارات قمة الرياض الأخيرة.

لقد قرروا فى قمة الخرطوم ثلاث لاءات: "لا سلام، لا مفاوضات، ولا اعتراف بإسرائيل". وقاد هذا القرار الرئيس المصرى جمال عبد الناصر. ولكن العالم العربي اجتاز رحلة شاقة استمرت أربعين عاما، تضمنت حروبا قاسية، إلى أن وصل إلى قراراته فى قمة الرياض، والتى تتضمن اعترافا صريحا بإسرائيل، ودعوة للسلام والتطبيع، واستعدادا للتفاوض.

صحيح أن الشروط التى وضعوها صعبة جدا، إلا أن الدول العربية التى تقود المسيرة تعرف جيدا أن إسرائيل لن تقبل أبدا بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها.

لقد عقدت كل من قمتى الخرطوم والرياض بعد حرب، حيث عقدت قمة الخرطوم بعد حرب الأيام الستة (يونيو١٩٦٧)، التى هُزمت فيها مصر وسوريا والأردن هزيمة نكراء. ورغم النصر العسكرى الكبير، لم تحقق إسرائيل فى حينه أهدافها السياسية، حيث لم يتحقق السلام، وتحول احتلال المناطق (الفلسطينية) من احتلال مؤقت إلى دائم وورط إسرائيل. أما قمة الرياض، فقد عُقدت بعد حرب لبنان الثانية التى وُصفت كهزيمة للوعى الإسرائيلي، ولكن هدفها السياسى - إبعاد حزب الله وتدمير مواقعه على الحدود، وانتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب، ونشر قوة دولية كبيرة إلى جانبه - قد تحقق.

ولكن ليست نتائج الحرب فى لبنان هى التى أدت إلى خروج قمة الرياض بالقرارات التى خرجت بها. لقد كان ما شجع السعودية هو الدور الإيرانى المتغلغل فى العالم العربي، وفى الشرق الأوسط بشكل عام، والذى تجلى أيضاً فى هذه الحرب. لقد احتلت السعودية مع الوقت مكانة مصر كزعيمة رائدة فى العالم العربي، ولعل أحد أهم إنجازاتها، الذى احتلت به هذه المكانة، كان تخفيف ضغوط حزب الله عن حكومة فؤاد السنيورة فى لبنان.. كل هذا يجرى فى الوقت الذى تغرق فيه الولايات المتحدة فى الوحل العراقى وتفقد قدرتها على الردع.

إنجاز آخر هام للسعودية يرتبط بإسرائيل.. فبعد التهرب الإسرائيلى من العرض السعودى بعد مؤتمر القمة العربية فى بيروت ٢٠٠٢، هاهو رئيس الوزراء إيهود أولمرت يرد الآن رداً إيجابياً. صحيح أنه اقترح التفاوض على العرض السعودى دون أن يفصل، إلا أنه قال أنه سيكون مستعدا لأن يفاجئ الآخرين بتنازلاته.. فقد فهم أولمرت بأن الرفض القاطع للعرض سيخلق لإسرائيل صورة دولية صعبة. فها هى الدول العربية تعرض السلام على إسرائيل، وتعرض الاعتراف بها، ولكن إسرائيل هى التى ترفض هذه المرة. ومن ثم، أدرك أولمرت بأن هذه صيغة للفشل ولفقدان الشرعية الدولية - كل هذا فى الوقت الذى تعزز فيه إيران وضعها فى الشرق الأوسط.

ولكن الصعوبة الحقيقية تتعلق بتطبيق التصريحات. إسرائيل تدخل سردابا توجد فيه فرص كبيرة، ولكن به أيضاً مخاطر جسيمة. ويفترض بهذه الخطوة أن تتم فى الوقت الذى تنسحب فيه الولايات المتحدة من العراق، وفى الوقت الذى تواصل فيه إيران السعى لامتلاك السلاح النووي.. ومن أجل النجاح فى هذه الخطوة، تحتاج إسرائيل إلى قيادة استثنائية تنتهج سياسة حكيمة وشجاعة.

غير أنه حتى اليوم، لم يُجر بحث جدى متعمق لكل العناصر ذات الصلة. ومن ثم، فالزعامة الإسرائيلية ستضطر للعمل على عدة جبهات فى آن واحد:

السـعـودية، والدول العـربيـة المعـتـدلة، وسـوريا، والفلسطينيين، وجـبـهـة إيران وتابعـيـهـا - حـزب الله والجـهـاد الإسـلامي.. كـمـا توجـد أيضـاً الجـبـهـة الإسـرائيلية الداخلية: فمن جهة، قيادة الأقلية العربية تدعـو إلى تغـيـيـر طابع دولة إسـرائيل كـدولة يهـودية ديموقراطيـة. ومن جهة أخرى، المستعمرون يستيقظون، والدليل على ذلك تلك المظاهرة فى حـومش وشـراء البيت الفلسطينى فى الخليل.

حماقة إسرائيلية

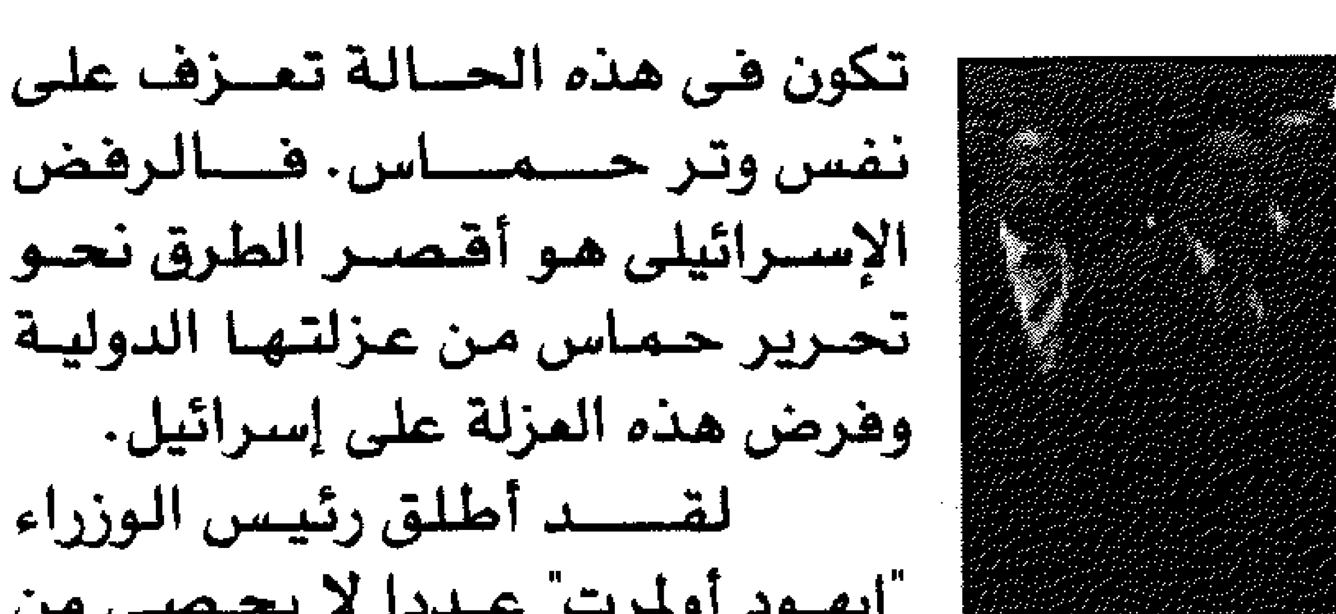
معاريف ٢٠٠٧/٤/٧
بقلم: بن درور يمينى

فى تعقيبه على قرار قمة الرياض، التى أعـادت التـأكـيـد على المبـادرة السـعـودية، قـال وزير الخـارجـيـة الفلسطينى "زياد أبو عمرو" إن الهدف الحـقـيـقـى لهـذه القـمـة هو "كـسـر الحصار الدولى المفروض على السلطة الفلسطينية وفرض مقاطعة دولية على إسرائيل". ويبدو أن الأمر كذلك.. فإذا كـان العـرب يطـرحـون مـبـادرة للسـلام وإسـرائيل تقـول "لا"، فـإن الطرف الخـارج عن الإجـمـاع الدولى فى هـذه الحـالـة سـيكون إسرائيل وليس حماس.

لم يكن هذا تصـريحـاً اعـتـبـاطيـاً. إنه تصـريح يكشف عن إسـتـراتيجـية مـحـددة الأهداف. وقد أوضح المقال الافتتاحى لصحيفة "القدس" ماهية هذه المبادرة: "القـمـة ألقت الكرة فى ملعب إسرائيل، التى سـينكشف وجـهـهـا الحـقـيـقـى أمـام المجـتمـع الدولي، بعـد عـشـرات السنوات من إلقاء التهـمة على الجانب العربي، خـاصـة الجـانب الفلسطيني...". ولا داعى للاستفاضة فى ذلك.

وفيما يتعلق بالمبادرة السعودية، هناك احتمالان: الأول، أن يكون العـرب يريدون السـلام فـعـلا، وهـو مـا يعتقده أنصار اليسار، وأنه يجب على إسـرائيل أن تمد يدهـا لهم. والثـاني، هو أن يكون العـرب يريدون إظهـار إسـرائيل كـرافـضـة للسـلام، وهـو مـا يعـتـقـده اليـمـين الإسـرائيلى، مـسـتـشـهـدين بما قـاله وزير الخـارجـيـة الفلسطيني. فأى المسكرين على حق..؟ يبدو أن كليهما على حق، إذ أن هنـاك عناصـر مـسـتـعـدة للسـلام الحقيقي، وهنالك من يريدون نصب فخ لإسرائيل.

وعلى أية حـال، فـإن إسـرائيل ترتكب فى هذه الأيام خطأ فظيعاً. فإذا كانت هناك نية حقيقية للسلام لدى العرب، فإن الرفض الإسرائيلى يقضى على فرصة تشكيل جبهة معتدلة مع الدول العربية للوقوف فى وجه إيران. أمـا إذا كـان العـرب لا يريدون السـلام ويسـعـون لنصب فخ لإسـرائيل، كـمـا يزعم اليـمـين، فـإن إسـرائيل



تكون فـى هـذه الحـالـة تعـزف على نفس وتر حـمـاس. فـالرفض الإسـرائيلى هـو أقـصـر الطرق نحـو تحـرير حـمـاس من عزلتهـا الدوليـة وفرض هذه العزلة على إسرائيل.

لقـد أطلق رئيس الوزراء "إيهـود أولمرت" عـددا لا يحـصـى من التصريحات بشأن المبادرة السعودية، وتحـدث عن نقـاط إيجـابيـة فـيـهـا. ولكن هنا أيضـاً يمكن أن نرصـد فشلا إعلاميا، إذ إنهم فى العالم العربي، وفى المجتمع الدولى ينظرون إلى الرد الإسـرائيلى على أنه هـروب اضطراري.

من المؤكد أن المبـادرة العـربيـة سـتـدخل كـتب التـاريخ، فـبـعـد لاءات الخـرطوم الثـلاثة، جـاءت هذه المبادرة لتحدث تحول تاريخي. وفى هـذه المرحلة، ليس من المهم إذا كـان الحـديث عن فخ أم رغبـة حقـيقـيـة، وذلك لأن المعـركـة كلهـا تـدور على السـاحـة الدعـائيـة. وبدلا من تحقيق النصر، نجد أننا نهزم أنفسنا.

◆ **غوغائية، وحق عودة:**

من الحـرى بنا أن نقـرأ الاقـتـبـاسـات التـاليـة: "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تنبع فى الأسـاس من الأخطاء المتراكـمـة التى ارتكبتـهـا الدولة المضيـفـة لهؤلاء اللاجئين، وذلك عندما حبسوا الفلسطينيين داخل مـخـيـمـات، فـى وضع بائس ودون توفـيـر الحـد الأدنى من الظروف المعيشـيـة. فبدلا من مساعدة اللاجئين على الاندماج بشكل كامل فى المجتمعات الجديدة التى انتقلوا إليها، قاموا بتركهم ضحية للعزلة والمعاناة... وبعد ذلك، حدثت الطامة الكبرى عندما استخدمت أجهزة المخابرات العربية المنظمات الفلسطينية كأداة لتصفية الحسابات العربية والصـراعـات التى يمكن الافـتـراض أنه ليس للفلسطينيين أى دخل فيها...

"وعلى العكس من ذلك، تعامل الإسـرائيليـون بشكل متحـضـر وإنسـانى مع آلاف اللاجئين اليهود

الذين فقدوا ممتلكاتهم وبيوتهم ومصالحهم التجارية، واضطروا للهجرة من الدول العربية إلى دولة إسرائيل عقب حرب ١٩٤٨، حيث استقبلتهم الحكومة الإسرائيلية، وقدمت يد العون لهم وهيأت لهم كل الظروف للاندماج في المجتمع...

"إن سكان مخيمات اللاجئين - الذين أتخمهم مستضيفوهم العرب سنين طويلة بأحلام وردية لا تتحقق، ووعود براقة سرعان ما بدا زيفها - ليسوا بحاجة اليوم إلى ستين عاما أخرى من البؤس والشقاء وشتى صنوف المعاناة الإنسانية لكي يكتشفوا للمرة الألف أن كل حديث عن حق العودة هو محض هراء، وخديعة كبرى وخرافة لا وجود لها إلا في الخطاب الغوغائي للإعلام العربي".

هذه الاقتباسات ليست جزءاً من منشور صهيوني، وإنما هي منقولة من مقالين للكاتب السعودي ناصر يوسف السويدان، نشرهما الشهر الماضي وتمت ترجمتهما إلى العبرية بمعرفة معهد ميمري.

ولكن توجد هنا ملحوظتان: الأولى، هي أن الكاتب السعودي أخطأ، حيث إن الخطاب الغوغائي موجود في إسرائيل وفي الغرب أيضا. فمروجي الأوهام موجودون لدينا أيضا. أما الملحوظة الثانية فهي أن العالم العربي يشهد مسيرة تحول مذهلة. صحيح أن هذا ليس الموقف العربي الرسمي من مسألة حق العودة، وصحيح أن الغالبية مازالت غارقة في الحوار الغوغائي، إلا أن الأصوات المتعقلة في العالم بدأت ترتفع، ومن الحرى بنا أن نسمعها.

مطلوب رد إيجابي على المبادرة

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٧/٤/١٦

من شأن منظومة العلاقات بين إسرائيل والدول العربية أن تواجه تحولاً تاريخياً هذه الأيام، وذلك بعد أن طلب وفد لجنة المتابعة التابع للجامعة العربية أن يناقش مع الحكومة الإسرائيلية في الأيام القريبة القادمة "المبادرة العربية". هذا الوفد، الذي يتمتع بصلاحية مزدوجة - كونه تابع للجامعة العربية التي توجهت بشكل مباشر إلى إسرائيل في إطار قمة الرياض، وكونه يضم دول الرباعية العربية - يريد أن يعرض على إسرائيل فرصة فريدة لدفع مسيرة السلام: قبول المبادرة العربية والبدء تحت مظلتها في مفاوضات مفصلة مع خصومها.

لا يمكن المبالغة في أهمية المبادرة العربية، وفي التوجه العربي المباشر نحو إسرائيل، لأن الأمر يتعلق هذه المرة بخطوة تنفيذية على أرض الواقع وبمحاولة إقناع عربية حقيقية، على الأقل ليست بإعلان نوايا، وذلك استكمالاً للمبادرة التي تم تبنيها في بيروت عام ٢٠٠٢، والتي تحدد المعايير التي يقوم على أساسها سلام كامل وعلاقات طبيعية بين إسرائيل والدول العربية.

للمرة الأولى تعرض الدول العربية خدماتها كوسيط، ليس فقط في قضايا محلية منبثقة عن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، إنما يتعلق الأمر بتصور أشمل، يراعي المصلحة الإقليمية، ومستعد لتبني إسرائيل جزءاً من الحل وليس فقط جزءاً من المشكلة. إنه ذات التصور الذي تطلعت إليه إسرائيل منذ إقامتها، وربما حان الوقت الآن لتحقيقه. ولكن سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الدول العربية تعتزم أن تنوب عن السلطة الفلسطينية أو سوريا ولبنان في إجراء مفاوضات بدلاً منها مع إسرائيل. كما أن الأمر أيضاً لا يتعلق ببدء مفاوضات بين إسرائيل والجامعة العربية، أو جزء من دول الرباعية حول منظومة متبادلة.. إن هدف المبادرة العربية، والجهد العربي المبذول لدفعها، هو اختراق المسارات السياسية المسدودة من أجل إتاحة الفرصة لمفاوضات مفصلة مع الدول المنخرطة في النزاع.

وعليه، فإن الحكومة الإسرائيلية مطالبة، ليس فقط بإظهار السرور وترديد تصريحات جميلة، وإنما الرد بشكل موضوعي إزاء كيفية اعتزامها البدء في المفاوضات السياسية: هل تنوى العودة إلى الشعارات والشروط المسبقة التي لم تحقق شيئاً وضمنت فقط استمرار الجمود..؟ وهل ترى في المبادرة مناورة عربية من علاقات عامة تستوجب الرد عليها بعملة مماثلة، أم أنها تعتزم هذه المرة خلق فرصة حقيقية..؟ تستطيع دعائم الفرصة أن تتوافر أولاً وقبل كل شيء من خلال إعلان إسرائيلي بقبولها المبدئي للمبادرة العربية - دون تكديس شروط مسبقة من جانب الطرفين. ينبغي أن يكون الاستعداد الإسرائيلي والعربي بفتح صفحة دبلوماسية جديدة مقروناً بتغيير فوري وملموس في واقع الاحتلال. في ذات الوقت، من حق إسرائيل أيضاً أن تطلب من الدول العربية الراعية للمبادرة أن توضح ماذا سيكون إسهامها العملي في المفاوضات.

◆ ترجمات عبرية ◆

٤

الشأن الفلسطيني

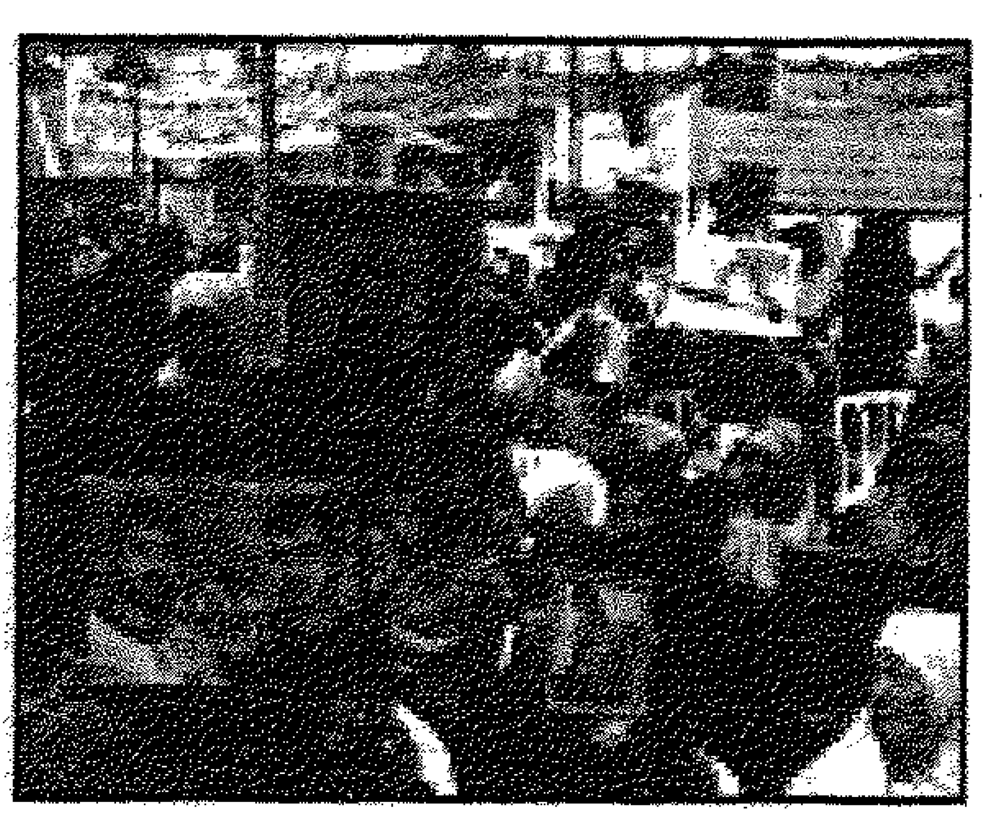
جدل حول قائمة السجناء

هاآرتس ٦/٤/٢٠٠٧
بقلم: آرييه شابيط

على الرغم من المفاوضات الدائرة حول إطلاق سراح الجندى الإسرائيلى المختطف جلعاد شاليط، من غير المتوقع أن يعود جلعاد إلى إسرائيل قبل أن ينتهى الطرفان إلى اتفاق بشأن أسماء السجناء الفلسطينيين الذين سيُطلق سراحهم فى إطار صفقة تبادل الأسرى، الأمر الذى يُعد بمثابة حجر عثرة فى طريق المفاوضات الدائرة بين إسرائيل وحماس، والتى تتم بوساطة مصرية.

يعود الفضل فى تقدم المفاوضات إلى حدوث تغير إيجابى خلال الفترة الأخيرة فى الأسلوب الذى تتبعه حماس فى التفاوض، والسبب وراء هذا التغير يعود إلى رغبة حماس فى التوصل إلى تفاهم مع الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، وإقامة علاقات كاملة مع حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، خاصة بعد أن أعلن مسئولون أوروبيون أنه ما لم تقم حماس بخطوات إيجابية - يجب أن تتمثل أولاً فى إطلاق سراح شاليط - فإن احتمالات فتح باب للحوار مع الاتحاد الأوروبى قد تكون ضئيلة.. ومن ثم، إذا كان هذا الاعتقاد صحيحاً، فإن الفرصة بذلك تزداد فى أن تمضى المفاوضات الدائرة حول صفقة إطلاق سراح الجندى الإسرائيلى قدُماً.

يدور الاتفاق الذى تم التوصل إليه بين الطرفين حول عدد السجناء والمعتقلين الفلسطينيين الذين سيتم إطلاق سراحهم مقابل إطلاق سراح شاليط، كما يوجد اتفاق حول مراحل عملية تبادل إطلاق السراح والمكان الذى ستتم فيه، حيث ستبدأ مراحل عملية تبادل إطلاق السراح بنقل جلعاد شاليط من قطاع غزة إلى مصر، وبعد ذلك ستقوم إسرائيل بإطلاق سراح أول مجموعة من السجناء الفلسطينيين، وفى المرحلة الثالثة سيتم نقل شاليط إلى إسرائيل. وفى الوقت الحالى يناقش الأطراف أيضاً إمكانية وجود مراحل أخرى فى الصفقة، إلا أن أصعب تفاوض هو ذلك الذى يتم حول قائمة أسماء السجناء الفلسطينيين الذين سيتم إطلاق سراحهم، مما قد يؤدي إلى عرقلة استمرار المفاوضات.



نشرت فيما مضى أنباء كثيرة عن أن هناك مفاوضات جارية حول إطلاق سراح الجندى الإسرائيلى، وأنها على وشك الانتهاء. وكان مصدر تلك الأنباء، التى كانت تتسم بالتفاؤل الشديد، كلا من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والمصريين.. ولكن واقع الأمر أنه لا يوجد لدى محمود عباس أى معلومات مفيدة تتعلق بموضوع شاليط، كما أن تأثيره على المفاوضات ضعيف بل يكاد يكون معدوماً. أما المصريون، بما فيهم مسئولون كبار فى الاستخبارات، فقد وعدوا أكثر من مرة بأن المسألة سوف تستغرق ما بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع حتى يتم التوصل إلى إطلاق سراح شاليط، إلا أن هذه الوعود لم تتحقق.

وفى الوقت الحالي، مازال المصريون يواصلون جهود الوساطة.

جديرٌ بالذكر أن الجماعات الفلسطينية تحتجز أيضاً، بالإضافة إلى شاليط، صحفياً بريطانياً، منذ عدة أسابيع، فيما يقف محمود عباس مكتوف الأيدى بلا حراك، وذلك نظراً لأن قطاع غزة، كما هو معروف، لا يديره عباس ومنظمته (يقصد فتح)، ولا حتى حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، فهو فى واقع الأمر لا يمكنه السيطرة الكاملة على العصابات الفلسطينية.

البحث عن مانديلا

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٤/١١
بقلم: بايرون بلاند (◆)

قبل سنوات، طلب منى سياسى إسرائيلى كبير المشورة بشأن قدرة الإسرائيليين على العثور على نيلسون مانديلا الفلسطيني، الذى يتمتع بالجرأة الكافية لصنع السلام معهم.. وقد كان طلبه مهماً وفى محله، لكنه مليء بالأخطاء، نظراً لأن الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا لم "تجد" مانديلا حقاً.. وبعد شهور، وجدت (الكاتب يتحدث عن نفسه) الإجابة المناسبة: "أطلعنى على الفلسطينى الذى يستعد الإسرائيليون للخسارة أمامه، وسوف أطلعك على مانديلا الفلسطيني".

لقد تجاهل صديقى السياسى حقيقة أن مانديلا وحزبه، المؤتمر الوطنى الأفريقي، فازا فى نضالهما فى جنوب أفريقيا.. وكان العنصر الحاسم فى الانتقال السلمى للديموقراطية فى جنوب أفريقيا هو رد فعل الأقلية البيضاء، التى نجحت فى استيعاب وتبنى نتائج المواجهة وتحويلها إن لم يكن لنصراً، فلشيء يختلف عن الهزيمة.

كثيراً ما كتبت الأقلام عن العناصر المختلفة التى دفعت عملية الإصلاح والمصالحة الناجحة للأمام، والأهم هو حافز الزعامة الذى كان يتوفر فى مانديلا بصورة عجيبة.. ورغم أنهم عرضوا عليه كثيراً نيل الحرية لو توقف عن محاربة نظام الفصل العنصرى "الأبرتهايد"، إلا أنه رفض بشدة الخيانة وتخلى عن حريته الشخصية، وبتضحيته ومعاناته تحول هذا الرجل لرمز ونموذج لشعبه.. وقد جاء قرار آخر رئيس لنظام الفصل العنصري، دى كليرك (رئيس جمهورية جنوب أفريقيا قبل سقوط نظام الفصل العنصري)، بالإفراج عنه بلا شروط، كرد فعل لحالة الغليان السائدة، التى كان من المستحيل السيطرة عليها فى أنحاء الدولة.. وكان دى كليرك يأمل فى أن ينشغل مانديلا بعملية طويلة ومضنية من المفاوضات، يتم خلالها إغراء الزعيم الأسود بحلول وسط كبيرة.. ولكن فى النهاية، وبعد فترات من الهدوء والتوتر، شملت تحولات وعقبات، كان الرئيس الأبيض - وليس مانديلا - هو الذى اضطر للموافقة على الحلول الوسط المؤلمة.

كيف حدث هذا التحول الرائع وغير المعقول..؟ الإجابة بسيطة ومباشرة، وهى أن دى كليرك وجد نفسه على مشارف منحدر أملس، كل تنازل فيه لن يغيِّر شيئاً فى نهج مانديلا.. ورغم ذلك، هذه الإجابة ليست كافية لتبرير سبب قيام الرئيس الأبيض فى نهاية المطاف بتحويل السلطة كلها إلى المؤتمر الوطنى الأفريقي، رغم أن الدولة كانت بعيدة عن الانهيار الاقتصادي. فدائماً ما يصعب اختراق عقل الزعيم السياسى فى اللحظات المصيرية، وأعتقد أن التغير الحاد حدث عندما أدرك دى كليرك الدور التاريخى لنيلسون مانديلا: إدراكه أنه الزعيم الأسود القادر على الإبقاء على حكم الأقلية البيضاء كما هو، وحتى الاعتراف بأن مانديلا هو الوحيد القادر على ضمان مستقبل آمن وكريم للأقلية البيضاء.. ولم يُضع مانديلا الفرصة لمناقشة مستقبل البيض فى جنوب أفريقيا الجديدة.. كانت هذه المسألة تستحوذ على تفكيره، وقد أكد مراراً وتكراراً أن نظام حكم الأغلبية لا يعنى السيطرة على الأقلية البيضاء. وأثناء بحثه عن طريق السلام بين مخاوف البيض وآمال السود، وضع مانديلا حجر الأساس للسلام الدائم: "لا نرغب فى الإلقاء بكم فى البحر"، وذلك بهدف طمأنة البيض.

لم يكن بالإمكان أن يسود السلام والاستقرار فى جنوب أفريقيا دون ثقة وأمان الأفارقة من أبناء الأقلية البيضاء فى كلام مانديلا.. وخلال كل خطاب كان يعرض مانديلا رؤية تضم بين ثناياها جانباً قيماً وكبيراً للبيض.. ومن استمعوا لكلامه شعروا بأن مستقبلاً واعداً ومرضياً ينتظرهم هم وعائلاتهم وشعبهم.. وبالتالي، بدلاً من تبنى الحلول الوسط التى كانت تعزز مخاوف وتوترات الماضي، رسم مانديلا مستقبلاً جديداً ومشتركاً للجميع.

يحتاج الإسرائيليون إلى مانديلا فلسطيني، ويجب على الفلسطينيين العثور على مانديلا إسرائيلي.. غير

أن الزعيم الذى يجب أن يعثر عليه كل طرف لدى الآخر هو الزعيم الذى يصدقونه بما فيه الكفاية من أجل التنازل عن مبادئ هامة كانوا يصرون عليها حتى وقتنا هذا. كان مانديلا هو هذا الزعيم، لأنه بوعوده وأفعاله المتكررة والمتنوعة وفر مستقبلاً يعيش فيه أبناء الأقلية البيض ويزدهرون بلا خوف.

يضع نيلسون مانديلا أمام الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين المعاصرين تحدياً مزدوجاً: الأول، كيف يمكن العثور لدى الطرف الآخر على الزعيم الذى نضمن أنه سيقدم التنازلات التى لم نقدر على تقديمها حتى الآن. والثانى، كيف يمكننا أن نصبح مثل هؤلاء الزعماء، الذين يتوسم فيهم الطرف الثانى تقديم حلول وسط مؤلمة.. وهما ليسا تحديين بسيطين، لكنهما حاسمان فى ظل غياب الثقة، حيث ينتظر كل طرف الآخر لكى يبادر بالخطوة الحاسمة على الطريق نحو دفع عملية السلام للأمام.

إن التقدم نحو إنهاء النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يلوح فى الأفق بسبب غياب الرؤية والغموض فيما يتعلق بالتسوية النهائية، ولعل كل عاقل يدرك أن بنود الخطة التى وضعها الرئيس السابق بيل كلينتون هى الحل المعقول الوحيد الذى يمكن تنفيذه. والسؤال المطروح الآن ليس عما يجب فعله للتوصل لحل، وإنما عمن سيقودنا إلى هناك.

(◆) كاتب المقال بروفيسور، رئيس معهد تسوية النزاعات والمفاوضات فى جامعة ستانفورد (SCCN)

الجميع من أجل شخص واحد

هاتسوفيه ١٥/٤/٢٠٠٧
بقلم: يهوديت ديسبرج

عندما نقوم بإرسال أحد أبنائنا للخدمة فى الجيش، فإننا نعرف أنه قد يضطر للتضحية بنفسه من أجل أمن هذا الشعب، وأمن دولة إسرائيل. ولكننا فى ظل الوضع الجديد الذى نعيشه، أصبحنا مطالبون بالتضحية بأمن الشعب وبأمن دولة إسرائيل من أجل الجندي، الأمر الذى ينطوى على تشويه واضح فى منظومة القيم التى نؤمن بها.

تحدث حزب الله مؤخراً عن معرفة إسرائيل بمكان وجود الجندى جلعاد شاليط، ولكنها لا تقدم على إنقاذه، لمعرفتها بأن المنزل الموجود فيه مفخخ.. ليست لدى فكرة عن مدى حقيقة ما نشره حزب الله فى هذا الشأن، ولكننى أعتقد أنه من الممكن أن تمتنع إسرائيل فى ظرف معين عن إنقاذ أسير خشية الوقوع فى فخ. والآن، بعد التجربة المريرة التى نعيشها فى مواجهة المخربين، الذين أطلق سراحهم فى إطار صفقات تبادل الأسرى، يبدو أنه لا يوجد إنسان لا يرى ذلك الفخ الدموى الذى ستقع فيه دولة إسرائيل لو دخلنا فى مفاوضات لإطلاق سراح القتلة من أجل تخليص الجندى المختطف جلعاد شاليط.

كيف لا يُعملون المنطق الذى يتعارض تماماً مع المخاطرة بحياة من يقومون بإنقاذ الجندى من أجل إنقاذ جندى واحد، وعلى مستوى المنطق القومي: لا يجب المخاطرة بأمن دولة بأسرها من أجل إنقاذ شخص واحد..؟.

◆ **صراع شخصي:**

تم الحديث كثيراً وطويلاً عن تخليص الأسرى وإطلاق سراح المخربين. وفى كل مرة يُطرح فيها هذا الموضوع، يظهر من جديد الصراع الداخلى فى نفسي: الصراع بين أحاسيس تلك الأم الثكلى التى تنحاز إلى الإحساس الطبيعى بضرورة إنقاذ أبنائها بأى ثمن، وبين أحاسيس تلك الأم التى كانت ضحية للإرهاب، وأصبحت حياة من تبقى من أبنائها وأحفادها حياة مفزعة أكثر وأكثر مع كل مخرب يتم إطلاق سراحه..

عندما سألونى ماذا كنت تفعلين لو كنت أماً لجلعاد شاليط، فأجبت: بصفتى أماً، فإن هناك التزامات من جانبى تجاه أبنائي، ولكنت ناضلت مثلما يفعل الآن والدا شاليط. فمن حق أى والدين أن يبذلا كل ما يستطيعان من أجل إنقاذ ولدهما. ولكننى أنتظر من رئيس الوزراء ومن وزرائه عدم الاستسلام للدموع، وأداء واجبهم وتحمل مسئوليتهم تجاه الدولة، وتجاه مواطنيها. ليس من حقهم أن يخاطروا بأمن الدولة كلها "لكونهم لا يستطيعون الصمود أمام دموع الأمهات" (على حد وصف يتسحاق رابين بعد "صفقة جبريل"(◆). يحظر عليهم أن يجعلوا الدولة بأسرها تحت رحمة ضعفهم الشخصي. فالآن، عندما يكون ثمن أمن إسرائيل يرتفع مع كل إطلاق سراح إضافي، فإننى أمتلك الشجاعة لأقول شيئاً واحداً لأسر الجنود: عندما نقوم بإرسال أحد أبنائنا إلى الجيش، فإننا ندعو الله ليعود بسلام، ولكننا نعرف أن مهمة الجندى هى أن يقتل أو يُقتل، وأن يضحى بنفسه من أجل أمن هذا الشعب، وأمن دولة إسرائيل. والآن، وفى ظل هذا الوضع الجديد، فإننا مطالبون بالتضحية بأمن هذا

الشعب وأمن دولة إسرائيل من أجل هذا الجندي. إن ذلك الأمر ينطوى على تشويه للقيم التى نؤمن بها واستبدال الغاية بالوسيلة، والدولة المتزنة العاقلة لا تسقط فى مثل هذا الفخ.

◆ **قائمة طويلة ودموية:**

لو كانت لدى ثقة فى وزارة العدل، لأقمت دعوى قضائية باسم كل الجنود ضد الخضوع والاستسلام للابتزاز، وضد إطلاق سراح القتلة. كنت سأقوم بذلك سواء بسبب الاستهانة بحياة الجنود الذين خاطرنا بهم أو تعرضوا للقتل فى عمليات الإمساك بالمخربين، أو بسبب الضرورة المتجددة للإمساك بهم مرة أخرى، وبهذا الشكل نتعرض للمخاطرة مرة أخرى.. ولكن إطلاق سراح مخربين مقابل جندى مختطف هو تحديداً تشجيع لفكرة اختطاف الجنود، كما أننا بذلك نزيد من الخطورة التى تحدق بحياة الجنود فى كل يوم وفى كل مكان فى إسرائيل.

فى الماضى عندما كنا لا نزال نظن أن محكمة العدل العليا تقوم بدورها، "وتدافع عن المواطن أمام تعسف النظام الحاكم"، تقدمنا بالتماسات من أجل منع إطلاق سراح المخربين. وفى إحدى هذه الالتماسات قامت منظمة "مشلاط" بتمثيل أسر الضحايا الذين قتلوا على يد من سيتم الإفراج عنهم فى إطار صفقات الابتزاز لتبادل الأسرى. ومما نأسف له وجود المئات ممن على شاكلة هذه الأسر. كانت الصفحة الأولى من الالتماس حافلة بعشرات من صور القتلى الذين يجمع بينهم قاسم مشترك هو تعرضهم للقتل على يد مخربين أطلقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سراحهم بعد أن رفضت محكمة العدل العليا الالتماسات ضد إطلاق سراحهم.

ومما جاء فى الالتماس أن دولة إسرائيل لديها تجربة عمرها عشرون عاماً فى مسألة إطلاق سراح القتلة منذ إبرام "صفقة جبريل". ورغم ذلك، لم تقم دولة إسرائيل أبداً بدراسة نتائج هذا القرار المصيرى، وكيف يمكن أن نكرر الخطأ ذاته على حساب أمن المواطنين..؟.

رفضت محكمة العدل العليا الالتماس متذرعة بتبريرات شكلية وخسرنا آخر فرصة فى النجاة. اندمج المخربون فى التشكيلات المسلحة وعادوا إلى قتل اليهود. هل أولمرت وأعضاء حكومته لا يعرفون كل ما كتب هنا..؟ كيف سقطوا مرة تلو الأخرى فى نفس الفخ الذى سقط فيه من سبقوهم..؟ هذه هى النتيجة القاتلة لخلط السياسة بالنواحى الإنسانية. مَنْ الذى يستطيع أن يقول لأولياء الأمور: "إننا جد آسفون ونتألم لآلامكم، ولكننا مسئولون عن دولة بأسرها، وثمن تعريضها للخطر لا يسمح لنا بمساعدتكم بواسطة الخنوع لمطالب القتلة..؟ ولنبحث عن وسيلة أخرى".

هل يستطيع أولمرت وأعضاء حكومته أن يستشرفوا المستقبل أمام أولياء الأمور الذين سيقتل أبناؤهم على يد من سيتم إطلاق سراحهم فى إطار صفقات تبادل الأسرى..؟ هل سيرغب جلعاد فى أن يتم تخليصه مقابل هذا الثمن..؟ إن السياسة التى سيطرت على نظامنا الحاكم تلزم رجل السياسة بأن يظهر على صورة الرجل الطيب الرحيم العاقل والبار. لهذه الضرورة تجده يتحدث عن مسألة تخليص الأسرى بأنها فى حكم فروض إنقاذ النفس. ولكن عذراً..!! فإن تخليص الأسرى حسب الشريعة له تعريف آخر، أما الخنوع للابتزاز من جانب العدو، وإطلاق سراح القتلة فهو ليس ضمن ما أقرته الشريعة. فمن غير الممكن أن نأخذ تعريفاً حسب الشريعة ونفرغه من مضمونه ونتفذه بقيم أجنبية..!.

◆ **ابتزاز معكوس:**

ما الذى يجب أن نقوم به، حسب رأيي..؟ يجب أن نبادر ونغير اتجاه هذا الابتزاز. كنت أرغب فى أن أرى على رأس هذه الحكومة إنساناً صادقاً واثقاً يقول: "إن قائمة المطلوب إطلاق سراحهم تتألف كلها من قتلة ومن أعداء الدولة الذين يهددون وجودها. لو حدث ذلك فى أى دولة أخرى لحكموا عليهم بالموت. وإنكم بمطالبتكم بإطلاق سراحهم قد حكمتم عليهم بالموت. وفى كل يوم يمر بدون أن يعود جلعاد شاليط إلينا صحيحاً معافى، سنقتل أحد المطلوب إطلاق سراحهم حسب خطورة الجرائم التى ارتكبها وحسب مدى أهميته بالنسبة لكم..!".

إن من يظن أنه من الأفضل وأكثر إنسانية إطلاق سراح قتلة عن قتلهم فى السجون، يجدر به أن يعيد من جديد النظر فى منظومة القيم التى يؤمن بها.

(◆) صفقة جبريل: إحدى صفقات تبادل الأسرى مع إسرائيل، حدثت عام ١٩٨٥، وسميت بهذا الاسم، لأن الذى تولى المفاوضات بشأنها كان أحمد جبريل، زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وأسفرت هذه الصفقة عن إطلاق سراح ١١٥٠ أسيراً من مختلف الفصائل الفلسطينية، بينهم العديد ممن يتولون اليوم مناصب رفيعة فى المؤسسات السياسية الفلسطينية.

من الجهاد الثورى إلى سياسة الحلول الوسط

هاآرتس ٢٠/٤/٢٠٠٧
بقلم: شلومو بن عامي

ليست بمفاجأة أن اتفاق مكة وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التى تشكلت على إثره، هى أمور تبعث على السخرية بالنسبة لإسرائيل، كما نجد أن المحاولات اليائسة من أجل ردع العدو هى علامة بارزة فى تاريخ السياسة الإسرائيلية فى تعاملها مع القضية الفلسطينية. إلا أن التراجع عن فرض حظر على حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتى ربما تكون أكثر الحكومات التى تحظى بشعبية فى الشارع الفلسطينى منذ عام ١٩٩٣، يتزايد فى الغرب.

إن الافتراض القائل بأنه من الممكن عزل حماس، ومنعها من حقها فى ممارسة الحكم، واللجوء إلى التحاور مع "المعتدلين" فقط، والتوقع بأن تقبل حماس هذه النتائج دون أن تستخدم قوتها المدمرة فى القضاء عليها، هو افتراض مرفوض. إن القاسم المشترك بين إسرائيل وحماس يبدو أكبر حجماً مما يبدو عليه من خلال نظرة سطحية إليهما، خاصة فى ظل حقيقة أن فرصة التوصل لتسوية دائمة تكون ثمرة للحوار المباشر مع زعيم منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس، فرصة معدومة. وفى هذه الحالة، وعندما يتبين الأمر جلياً وتبحث إسرائيل عن قشة النجاة من أجل العودة إلى فكرة فك الارتباط عن الضفة الغربية، فهناك شك فى أن يكون لديها شريك فلسطينى أفضل من حماس.. كما أن حماس، مثلها مثل إسرائيل، ليست على استعداد لقبول الحلول الوسط التى تستوجبها التسوية الدائمة. ومن ثم، فإن احتمال التوصل معها، وليس مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلى اتفاقية انتقالية طويلة المدى، هو احتمال وارد ومنطقي.

إن دخول حماس معترك الحياة السياسة البرلمانية هو جزء من مسيرة تمر بها حالياً كثير من الحركات داخل التيار الإسلامي الرئيسى المتشدد، والتى تريد الانفصال عن الجهاد العالمى الخاص بتنظيم القاعدة، والانخراط فى العمل السياسى داخل بلدانها.. ففى مصر، نجد أن هذا هو توجه تنظيم الإخوان المسلمين، كما تعمل بالأسلوب ذاته كل من "جبهة العمل الإسلامي" فى الأردن، و"حزب النهضة" فى تونس و"حزب العدالة والتنمية" فى المغرب.



تحظى الولايات المتحدة بانتصار فعلى فى حربها من أجل إحلال الديموقراطية فى المنطقة العربية، إلا أنها ترفض قطف ثمار هذا الانتصار، لأن النمط الجديد الخاص بالتعددية السياسية الإسلامية لا يتوافق مع وهم الديموقراطية الليبرالية التى جاءت تنادى باسمه من أجل تغيير الشرق الأوسط.

يجب على الغرب، ومعه إسرائيل والحكام العرب الذين يسيرون تحت جناحه، أن يدركوا أن الصراع بين الإسلام السياسى والنظم السياسية المحافظة لا يجب أن يكون بالضرورة مباراة تنتهى بالتعادل السلبي.. إن اتفاق مكة ليس مسألة هامشية وليس حدثاً مؤقتاً وعابراً، فهو اتفاق يمثل خطوة تأسيسية فى صياغة نمط جديد وثورى لتوزيع السلطة بين الإسلام السياسى ونظم الحكم العلمانية فى العالم العربي. ومن ثم، لن تكتف حركة حماس بالتأكيد بالحصول على مناصب فى حكومة تخضع للاحتلال، فهى تهدف إلى الهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية من الداخل وخلق توازن آخر بينها وبين القوى الوطنية العلمانية الفلسطينية.

ربما يكون هذا الأسلوب هو المتبع أيضاً فى أماكن أخرى، ففى المغرب أوضح الملك محمد السادس أنه ينوى التوصل إلى "حل وسط تاريخي" مع الإسلام السياسى فى ضوء احتمال أن يفوز حزب العدالة والتنمية فى انتخابات شهر يونيو. أما نموذج الوحدة الوطنية الذى ظهر فى مكة فهو بمثابة الحاجز الذى يحول دون وقوع حرب أهلية فى السلطة الفلسطينية. وفى الجزائر تمت بلورة "ميثاق السلام والمصالحة الوطنية" الذى تم التوصل إليه فى فبراير ٢٠٠٦ كآلية لإنهاء الحرب الأهلية الدموية التى اندلعت بسبب سلب حق الأحزاب الإسلامية فى تنفيذ فوزها بالانتخابات عام ١٩٩١ .

إن محاولة القضاء على الإسلام السياسى ستزيد فقط من غضب الجماهير وستعيد الأحزاب المتشددة إلى الإرهاب والنشاط الطائفي.. ومن هنا، فإن استقرار أنظمة الحكم العربية، التى لا تعتمد على الإجماع الديموقراطي، هو استقرار محكوم عليه بأن يكون هشاً.

إن الحوار مع الإسلام السياسي - مع حماس على سبيل المثال لا الحصر - هو ضرورة لا يمكن إنكارها. إن العزل والمقاطعة، كما تبرهن على ذلك في الجزائر، أمر قد يؤدي إلى حدوث كارثة، ففتح المجال لممارسة النشاط السياسي المشروع أمام الأحزاب الإسلامية، يشمل الاعتراف بحقها في ذلك على سبيل المثال، هو الطريقة المثلى لتشجيع الاعتدال في المواقف.. ومن ثم، لا يتمثل التحدى فى القضاء على الأحزاب الإسلامية - وهي الأحزاب الوحيدة التى تمتلك القدرة على حشد التأييد الشعبى الحقيقى فى العالم العربى - بل يتمثل فى تدعيم انتقالها الحساس من الجهاد الثورى إلى سياسة الحلول الوسط.

فلنضرب هنية

هاتسوفيه ٢٠٠٧/٤/٢٥
بقلم: يهودا فجمان

أدى إطلاق قذائف الهاون والقسام الذى استؤنف، أثناء الاحتفال بيوم الاستقلال، مرة أخرى، إلى رد فعل من جانبنا لطالما تعودنا عليه فى السنوات الماضية: إطلاق نار على مناطق مفتوحة وتشاور حكومي.

تدل تجارب الماضى على أن الرد الإسرائيلى من العينة التي حدثت أمس هو فى نهاية الأمر يأتى طبقاً لقواعد لعبة باتت معروفة لكلا الطرفين مع الأسف. كان من المفترض أن تُعلم الهجمات الإرهابية، التي بدأت بالانتفاضة الثانية وتواصلت عبر حرب لبنان الثانية، متخذى القرارات فى إسرائيل درساً مهماً مفاده أن الرد المتخاذل يجلب هجوماً جديداً من جانب العدو.

لقد ثبت أن المطاردة بالنار أو وضع كمائن أو ما شابه ذلك لتصيد مطلقي صواريخ "القسام" غير مجدية. كما أن اقتراح مهاجمة واحتلال أجزاء كبيرة من قطاع "غزة" أيضاً لا يرجى منه الكثير، نظراً لأن جيش الدفاع الإسرائيلى سيخرج فى النهاية من المنطقة، وسيتم تصوير الخروج على أنه فشل جديد لإسرائيل. وستكون النتيجة النهائية مشجعة للإرهابيين.



الخلاصة هى أن النشاط الهجومى لجيش الدفاع الإسرائيلى ينبغى أن يركز على كبار متخذى القرارات فى حماس، وعلى رأسهم "إسماعيل هنية" والمقربون منه. تدل تجربة القتال ضد "حماس" وضد المنظمات الإرهابية على أن العملية الوحيدة المجدية لسحق عدوان الحركة، تتمثل فى التهديد المباشر والواضح لزعمائها. وينبغى على "هنية" أن يعرف أنه هو والمقربون منه وبيته وممتلكاته رهائن إسرائيل، وأن كل إطلاق جديد تجاه أرضها السيادية سيجعلهم هدفا مباحا للقتل والتدمير.

والآن، بما أن الحركة قد بادرت باستئناف النار، وأعلنت التحدى فى وجه دولة إسرائيل بشكل مقصود فى يوم استقلالها على وجه التحديد، فإنه ينبغى العمل بشكل فورى لتصفية زعمائها.

علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

رياح جديدة تهب من واشنطن

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٤/٥
بقلم: رونى سوفير

استمع رئيس الوزراء إيهود أولمرت، أمس (الأربعاء)، خلال إجازته التى يقضيها فى شمال إسرائيل، إلى تصريحات رئيسة مجلس النواب الأمريكى "نانسى بيلوسي"، والتى قالت فيها إن إسرائيل على استعداد لإجراء مفاوضات سلام مع سوريا. وعلى الفور طلب أولمرت من مستشاره الإعلامى "يعقوف جلناتي" نشر بيان يستوضح فيه التصريحات التى صدرت عن بيلوسى فى دمشق.

لقد تمت صياغة البيان الإسرائيلى بحذر شديد، وتم انتقاء الكلمات، فأولمرت يعرف أن بيلوسى تتمتع بمكانة مرموقة فى الولايات المتحدة، وقد تكون العام القادم ممثلاً للأغلبية الديموقرطية التى ستقود مرشحا أو مرشحة لرئاسة البيت الأبيض.

كان الهدوء هو السمة الغالبة على البيان الإسرائيلي، وأوضحت دوائر إسرائيلية فى القدس أن إسرائيل لم تغير من موقفها السابق فيما يتعلق بإجراء المفاوضات مع سوريا. وأنكر أولمرت ما قد يُفهم ضمناً من تصريحات بيلوسى بأنه على استعداد لحوار فورى مع الرئيس السورى بشار الأسد.

لم يعلن أولمرت بشكل رسمى عن معارضته لذهاب بيلوسى إلى دمشق، حيث قال مسئول كبير فى مكتب رئيس الوزراء، فى تعليقه على قرار رئيسة مجلس النواب الأمريكى بالذهاب إلى العاصمة السورية: "إن إسرائيل لا تتدخل فى الاعتبارات الداخلية لدوائر سياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية". وفى هذا السياق، أرسل المسئول الإسرائيلى رسالة للرئيس الأسد مفادها أن إسرائيل لا تنوى مهاجمة سوريا فى فصل الصيف. وعلى الجانب الآخر، فإنه يرى أن أولمرت لم يفوض بيلوسى للحديث باسمه عن مفاوضات سلام مع دمشق، بل إن تصريحات بيلوسي، عقب لقائها مع الأسد، لم تسبب ارتياحاً لرئيس الوزراء الإسرائيلي.

إن أولمرت فى هذا الأمر بالذات يفكر مثل رئيس الولايات المتحدة جورج بوش. فزيارة بيلوسى لدمشق نالت من الموقف الإسرائيلى الأمريكى المشترك فى مواجهة دمشق التى تعتبر فى نظر الدولتين ضمن محور الشر، وكلتا الدولتين تصران على أن "إسرائيل لن تجرى حواراً مع سوريا، طالما سوريا تواصل مساندة الإرهاب، ومساندة حزب الله، وتعمل ضد المصالح الأمريكية فى العراق". ويشيرون فى مكتب أولمرت إلى القناة المفتوحة بينه وبين متخذى القرار فى البيت الأبيض الذى يحرص أولمرت بشدة على الحفاظ عليهم. ويقولون فى مكتب رئيس الوزراء أيضاً: "إن الإجراءات التى يتخذها رئيس الوزراء تتلاءم مع مواقف الرئيس الأمريكي".

◆ مستعد ليوم ما بعد الانتخابات فى الولايات المتحدة:

يحاول أولمرت هذه الأيام التعامل بحكمة مع الظروف المحيطة به. يقول المقربون منه إن سياسته تجاه سوريا يؤيدها الرئيس الحالى للولايات المتحدة. وبوش الصديق الأكبر لإسرائيل يؤيد أولمرت على نحو بارز يفوق بكثير تأييد نظرائه السابقين من رؤساء الولايات المتحدة إلى رؤساء الوزراء فى إسرائيل. ولكن على الجانب الآخر، فإن "الورطة التى يعانى منها أولمرت" تبرهن على رياح جديدة تهب من ناحية

واشنطن. وهذه الرياح الجديدة تؤثر فى هذه الأثناء فقط على مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين، خاصة أن البيت الأبيض مُقدم على انتخابات رئاسية العام القادم. ومن ثم، يعتقد أولمرت أنه لا يجب المبالغة فى المجازفة، كما لا يجب الدخول فى مواجهة مع بيلوسى ومع الديموقراطيين الذين ضجروا من سياسة المحافظين التى ينتهجها بوش.

وفى الحقيقة، فإن الرسائل التى يبعث بها الديموقراطيون ليست مشجعة بالنسبة للرئيس السوري. فقبل ذلك، وافق الديموقراطيون على تقرير "بيكر- هاملتون"، الذى اعتبر سوريا مفتاح الاستقرار فى الشرق الأوسط، ومن ثم شجع إجراء حوار أمريكى إسرائيلى معها.. هذا رغم أنف بوش الذى رفض ما توصل إليه تقرير بيكر هاملتون. والآن، فإنه، سواء بيلوسى أو توم لانتوس، الذى رافقها فى رحلتها إلى دمشق، والذى يعتبر أحد أكبر أصدقاء إسرائيل فى مبنى الكابيتول (مقر مجلس الشيوخ والنواب الأمريكي) يرغبان عبثاً فى تغيير السياسة الأمريكية هنا. إنهما يرغبان فى فتح حوار مع سوريا، التى فترت معها العلاقات بعد مقتل رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريري، الذى تم على ما يبدو بتوجيهات من دمشق.

وقد أعربوا فى مكتب رئيس الوزراء أولمرت عن قلقهم من تصريحات لانتوس، السيناتور اليهودى الديموقراطى المخضرم، بعد لقائه مع الأسد، عندما قال: "هذه فقط هى البداية لحوارنا مع سوريا، وإننا نتمنى أن تكون هذه الزيارة بداية لاستمرار العلاقات". وإذا كان سيناتور أمريكى يهودى رفيع المستوى هو الذى يتحدث بهذا الشكل حتى قبل انتخابات ٢٠٠٨، فكيف سيكون الحال بعد الانتخابات..؟!. يسأل أولمرت نفسه هذا السؤال، ولكن لا توجد لديه إجابة فى الوقت الراهن، وإن كان يُبدى عدم ارتياح للسياسة المستقلة التى تنتهجها رئيسة مجلس النواب الأمريكى عن الحزب الديموقراطى التى تستخف وتستهين بالبيت الأبيض.

وأوضح مسئول كبير فى مكتب رئيس الوزراء قائلاً: "إننا لا نتدخل فى الجدل الداخلى الدائر فى الولايات المتحدة، ولكن فى الوقت نفسه، نواصل العمل من أجل تحقيق المصالح الإسرائيلية مع كل إدارة أمريكية".

هل فزعت إسرائيل من يوتشنكو..؟ ■

معاريف ٢٠٠٧/٤/٥
بقلم: أورى ييلونكا

أحرجت إسرائيل مؤخراً الرئيس الأوكراني، فيكتور يوتشنكو، بعد أن رفضت طلبه بزيارة إسرائيل يوم النكبة النازية. والمبرر الرسمى هو جدول الأعمال المزدحم للقائمة بأعمال رئيس الدولة، ولكن السبب الفعلى هو الخوف من اندلاع أزمة دبلوماسية مع روسيا. فهناك عناصر فى وزارة الخارجية تخشى من استغلال يوتشنكو للزيارة فى يوم النكبة النازية للربط بين نكبة الشعب اليهودى والنكبة التى اجتاحت شعبه. ومن جانبها، تنكر روسيا المذبحة التى وقعت فى أوكرانيا، ولذلك من شأن خطوة كهذه أن تثير غضب موسكو.

منذ بضع سنوات تعمل أوكرانيا من أجل انتزاع اعتراف دولى بالمذبحة التى ارتكبها النظام السوفيتى على أرضها خلال فترة حكم جوزيف ستالين. وقد وقعت أكثر من ٦٠ دولة بالفعل على هذا الاعتراف، إلا أن إسرائيل امتنعت عن القيام بخطوة كهذه للمحافظة على علاقاتها مع روسيا.

خلال السنوات الأخيرة، توجهت وزارة الخارجية عدة مرات لمكتب يوتشنكو بطلب لتحديد موعد لزيارة رسمية لإسرائيل، إلا أن تلك المساعى لم تكلل بالنجاح بسبب ضغوط من دول إسلامية على الرئيس الأوكرانى بألا يتسرع بزيارة إسرائيل.

منذ نحو أسبوعين، وصل وزارة الخارجية نبأ سار على ما يبدو: يوتشنكو يريد القيام بزيارة رسمية لإسرائيل فى يوم النكبة النازية، بل والمشاركة أيضاً فى مراسم إحياء ذكرى النكبة النازية التى تنظمها مؤسسة "ياد فاشيم" (❖). وقد جاءت موافقة الرئيس بعد مجموعة من الضغوط التى مارسها عليه موشيه أسمان، الحاخام الأكبر فى أوكرانيا.

❖ مصدر سياسي: "جرت العادة على طلب عدة مواعيد"

ولكن الحاخام لم يدرك حقيقة أن أنشطته من أجل إحياء ذكرى النكبة النازية قد أوقعت إسرائيل فى أزمة دبلوماسية عويصة. فقد تلقى موردخاى تسيفين، المحامى الذى يتولى الوساطة فى الاتصالات بين أسمان ووزارة الخارجية ومكتب الرئيس بالقدس، مكالمة هاتفية مفزعة من وزارة الخارجية أوضح له خلالها أن يوتشنكو يريد المجيء لدوافع أخرى تماماً.

وجاء فى خطاب الرد الذى تسلمه السفير الأوكرانى لدى إسرائيل من وزارة الخارجية، أنه بسبب

ضيق الوقت، ونظراً لأن جدول أعمال الرئيس ورئيسة الكنيست داليا إيتسك، مشغولة جداً فى يوم ذكرى النكبة، يجب على الأوكرانيين اختيار موعد آخر يمكن إجراء الزيارة فيه.

وتعليقاً على ذلك، ذكرت وزارة الخارجية أنه بالفعل تم إرسال رد سلبى للأوكرانيين، ولكن هذا جاء على خلفية مشاكل فنية وضرورات فرضها جدول الأعمال، وليس خوفاً من اندلاع أزمة دبلوماسية.

وصرح مصدر سياسى مسئول بأنه "جرت العادة على طلب عدة مواعيد وتقديمها مسبقاً فى وقت معقول حتى تتمكن الدولة المضيفة من ترتيب كافة الإجراءات اللازمة لاستقبال الضيف استقبالاً محترماً ومرموقاً يليق بشخصه وبمكانة دولته.. إننا بصدد زيارة رسمية، ويجب أن يتحدد ليوتشنكو لقاءات مع رئيس الوزراء، ووزيرة الخارجية، والقائمة بأعمال رئيس الدولة، وزعيم المعارضة. ويوم النكبة هو يوم مزدحم جداً من تلقاء نفسه، ولذلك فإن الأمر غير متاح، ونحن فى انتظار مواعيد جديدة من أجل الإعداد لزيارة تليق برئيس دولة هامة مثل أوكرانيا".

(◆) مؤسسة يد فاشيم: مؤسسة لتخليد ذكرى أحداث النازي.

الكنيست تملأ الفراغ السياسي

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٧/٤/١٣

فتحت لجنة الخارجية والأمن بالكنيست أبوابها أمس أمام ضيف غير تقليدي. فقد دعا كل من رئيس اللجنة، "تساحى هنجبي" وعضوة الكنيست "زهافا جلؤون" الدكتور "إبراهيم سليمان"، مواطن أمريكى من أصل سوري، ليدلي بشهادته مع الدكتور "إيلون ليئال"، الذى كان مديراً عاماً لوزارة الخارجية، حول المحادثات السرية التى صاغا فيها إطاراً لتسوية سياسية بين إسرائيل وسوريا. جاء "سليمان" إلى القدس برفقة ممثل رفيع للحكومة السويسرية، التى أكدت أنها قامت برعاية المحادثات.

فى مقابلة أجراها مؤخراً مع صحيفة "الجزيرة" السعودية، أكد الرئيس السوري، "بشار الأسد"، بشكل غير مباشر، أن الدكتور "سليمان" فوّض بعرض مواقفه. وقال إن "عرباً من ذوى الجنسية المزدوجة، ممن يعيشون فى الغرب نقلوا رسائل بين سوريا وإسرائيل"، وزعم أنه بسبب أن إسرائيل تحكمها "الحكومة الأضعف فى تاريخها"، فإن هذه المبادرة انتهت إلى لا شيء.

إن تعامل الحكومة مع زيارة الدكتور "سليمان"، تماماً مثل سلبيتها إزاء مبادرة السلام العربية ومعالجتها الفاشلة لموضوع البؤر الاستيطانية، بما فى ذلك البؤرة الاستيطانية الجديدة فى الخليل، ليؤكد تشخيص الزعيم الجار. فلو كان فى إسرائيل رئيس حكومة جدير بالمنصب، لما كان ترك الشخص المقرب من نظام الحكم السورى يزور الكنيست و"ياد فاشيم" (مؤسسة لتخليد ذكرى المحرقة النازية مقرها القدس) دون أن يدعوه إلى عبور الطريق وقول ما لديه من كلام أمام متخذى القرارات.

يختار رئيس الحكومة، "إيهود أولمرت"، التمسك بالموقف المتغطرس الذى ردده بعد النشر فى "هاآرتس" حول الاتصالات فى يناير الماضي. فقد قال آنذاك إن "سليمان إنسان فرد تحدث مع نفسه" ووصفه حتى بأنه "شخصية غريبة الأطوار". ورفضت وزارة الخارجية هى الأخرى طلب "سليمان" بالتحدث عما يحمله من رسائل، ومن بينها اقتراح باستئناف التفاوض، الذى يخصص له منذ سنوات جل وقته وجهده، من خلال قنوات سرية. قال مسئول رفيع فى وزارة الخارجية تعليقاً على ذلك، إنه "لم تكن هناك رغبة فى خلق انطباع عبثى يوحى بأن عناصر رسمية تجرى مفاوضات مع سليمان". وبحسب قوله، فإنه إذا كانت سوريا تريد التفاوض، فإن هناك سبلاً أخرى للقيام بذلك.

عن أى "سبل" يتحدث..؟! ألا يعرف أن الحكومة الإسرائيلية تصم أذنيها منذ عام حتى لا تسمع المناشدات المتكررة للرئيس الأسد – العلنية ومن خلال القنوات الدبلوماسية – لاستئناف مفاوضات السلام..؟ الأخطر من ذلك أن الحكومة تتجاهل تقديرات استخباراتية تجزم بأن الإدارة السورية لها مصلحة فى تسوية سياسية، وأن الرفض الإسرائيلى المستمر لمناقشة مصير الجولان من شأنه أن يقود إلى حرب جديدة فى الشمال.

إن النقاش الذى دار فى لجنة الخارجية والأمن بالكنيست حول السياسة الإسرائيلية فى الساحة السورية هو هبّة نسيم منعش وسط المناخ الزمهريرى الذى تفرضه الحكومة. لكن النشاط البرلماني، مهما يكن حثيثاً ومهماً، لا يمكن أن يكون بديلاً للشلل المتواصل الذى أصاب القيادة السياسية الحالية. لا تستطيع الكنيست، فى ظل الوضع الذى وصلنا إليه – حيث ترفض الحكومة يدين عربيتين ممدودتين بالسلام – أن يكتفى بنقاشات عديمة الجدوى سياسياً، لأن مسئولية نتائج هذا العجز ستقع على كل ناشب لا مبالٍ.

سياسة الكيل بمكيالين

هاآرتس ٢٠٠٧/٤/١٥
بقلم: يائير جاليلى
وإيلان تامير (◆)

من المقرر أن تقوم اللجنة العاملة التابعة لاتحاد كرة القدم الأوروبي، في منتصف أبريل، بالتصديق على قرار إعادة إقامة المباريات الدولية في كل الملاعب الإسرائيلية، وليس فقط في تل أبيب.. وكانت العمليات الإرهابية الفلسطينية في إسرائيل، التي بدأت في أكتوبر ٢٠٠٠، قد حصدت من المجتمع الإسرائيلي ثمناً باهظاً، في مختلف مجالات الحياة تقريباً، بدءاً من الإحساس بالأمان الشخصي، مروراً بالاستقرار الاقتصادي والسياسي، وانتهاءً بالمجالات السياحية والثقافية.

وقد تضررت بشدة المؤسسة الرياضية الإسرائيلية.. فها هي فرق واتحادات رياضية دولية في مجالات مختلفة طلبت عدم إقامة مسابقات رياضية في إسرائيل، خوفاً على أمن الرياضيين والمشاهدين في المقام الأول.. واتضح من دراسة أكاديمية أجريناها في هذا الصدد أنه كانت هناك اعتبارات أخرى أيضاً، منها الاحتجاج على سياسات إسرائيل عن طريق "المقاطعة الرياضية".

لا تنص لوائح الاتحادات الرياضية الدولية على ضرورة تعريف مصطلح "الإرهاب"، وعندما كانت مُطالبة بذلك قررت الامتناع عنه.. لكن في النهاية من المهم حسم هذه المسألة، لأن عدم إجراء مباريات على أرض إسرائيل ينطوي على دلالات عدة: اقتصادية، وسياحية، وسياسية، وأخرى تتعلق بصورة إسرائيل.. ولعل من اللافت للنظر في هذا الصدد أنه خلال فترة حظر إقامة مباريات في إسرائيل، انتهجت اتحادات رياضية مختلفة سياسة مختلفة تماماً.. فبالتوازي مع حظر إجراء مناسبات رياضية في قطاعات معينة (كرة القدم، كرة اليد والكرة الطائرة)، تم إجبار - أو توقيع عقوبات وغرامات على - من رفضوا الحضور لإسرائيل في قطاعات أخرى (كرة السلة والتنس) على الحضور إليها.

وقد أوضحت الدراسة أن العوامل الشخصية كان لها دور حاسم في القطاعات التي كان يمثل فيها الفرق أو المنتخبات الإسرائيلية شخصيات ذات حضور وتأثير في المحافل الدولية.

ففي الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ قُتل في تركيا - وفق البيانات الصادرة عن معهد سياسة مكافحة الإرهاب في مركز هرتسليا التخصصي - نحو ٨٠ شخصاً، بينما أصيب مئات آخرون.. وحتى في إسبانيا في هذه الفترة، قُتل حوالي ٢٢٣ شخصاً فيما أصيب مئات آخرون.. غير أن مباريات كرة القدم استمرت بصورة منتظمة.

لا شك أن كرة القدم - القطاع الرياضي الأكثر شعبية في إسرائيل - كانت المتضرر الرئيسي من ذلك. وخلال ثلاث سنوات تقريباً لم يتم السماح لفرق ومنتخبات إسرائيلية باستضافة أي مباريات، فقد انتهج اتحاد كرة القدم الأوروبي سياسة متشددة، حتى عندما هدأ الوضع الأمني، وعندما أعربت فرق كرة قدم أجنبية عن استعدادها للعب في إسرائيل.. كما أن حقيقة أنه في قطاعات رياضية أخرى، مثل كرة السلة والتنس، تمت إقامة مناسبات رياضية دولية كبيرة في إسرائيل (مثل الدور قبل النهائي لبطولة أوروبا لكرة السلة)، لم تخفف من موقف الاتحاد الأوروبي لكرة القدم.

واستناداً إلى جمع معلومات ومستندات وإجراء لقاءات شخصية مع رؤساء اتحادات في إسرائيل ومع شخصيات رياضية أخرى، نعرض هنا حالة من عدم النزاهة والقسوة وسياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها الاتحادات الرياضية الدولية عند مناقشة الملف الإسرائيلي، متجاهلين الوضع الأمني الذي تحسن كثيراً داخل إسرائيل.

(◆) كاتبا المقال: د. جاليلى أستاذ علم الاجتماع بمعهد وينجيت، أما إيلان تامير فهو طالب دكتوراه في جامعة بار إيلان.

النصر لن يكون أمريكياً على ما يبدو

هاآرتس ٢٠/٤/٢٠٠٧
بقلم: زئيف شيف

تتزايد قوة الافتراض بأنه لن يكون هناك نصر أمريكى فى العراق. ومع ذلك، يلوح فى الأفق نصر شعبى على السُنة. وإذا تحقق مثل هذا النصر، فسيكون له أثر كبير على المنطقة، بما فى ذلك إسرائيل وأمنها.

من المهم إدراك أن العراق تدور فيها رحى حرب أخرى: حرب أهلية بين الشيعة والسُنة، واللذين سيطرا على تلك الدولة على مدار مئات السنين. ومؤخراً يلوح فى الأفق نصر شيعى ساحق. وقد أجاد وصف ذلك المستشرق المعروف فؤاد عجمي، وهو شيعى من أصل لبناني، فى مقالاته فى "وول ستريت جورنال" وفى "نيو ريبابليك" إثر زيارته إلى العراق.

لقد حدثت هذه الانعطافة فى القتال بعد أن ضرب السُنة، قبل أكثر من سنة، أكبر مسجد شيعى فى سامراء وقتلوا مئات المصلين. عقب ذلك، صار القتال أكثر وحشية وشمولاً، وقد حشد الشيعة كل قواهم. وقد جاء الآلاف من منطقة المستنقعات فى الجنوب - المنطقة التى نفذ فيها صدام مذبحة فى حق الشيعة فى الماضى - وتجند بعضهم فى الميليشيات الشيعية، بما فى ذلك ميليشيا مقتدى الصدر. وكانت النتيجة هى سيطرة شيعية تدريجية على العاصمة. الأحياء السُنية معظمها مدمرة، ونحو ١٥٪ فقط من سكان بغداد اليوم هم من السُنة.

واليوم، يتدفق العراقيون السُنة على الأردن، حيث أصبحوا يشكلون مشكلة هناك. فعدد اللاجئين العراقيين الذين تركوا أملاكهم فى بغداد وغيرها من المدن يقدر بنحو ١,٧ مليون نسمة. وقد طرد الكثيرون من ديارهم خلال عمليات التطهير. وهناك سُنة يصفون أنفسهم بأنهم "فلسطينيو العراق"، حيث فقدوا دولتهم وأهملتهم الدول العربية مثلما أهملت الفلسطينيين فى حينه.

بعد أن أصابهم اليأس، ترك السُنة للقاعدة العمل فى العراق. وهؤلاء رفعوا مستوى الوحشية فى الدولة، واستخدموا قنابل الكلور ضد المدنيين، وهدموا المساجد، ويقتلون كل يوم آلاف المدنيين الأبرياء دون تمييز. يتم اليوم فى العراق إلقاء القبض على المواطنين بشكل عشوائى وإعدامهم لمجرد أنهم شيعة أو سُنة، وهذا الأمر مرتبط بالجهة التى تخطفهم.

وإذا أضفنا إلى كل هذا عمليات الاغتيال فى لبنان وبين الفلسطينيين، فلا مناص من النتيجة التى مفادها أنه إذا كان العرب والمسلمون يتصرفون على هذا النحو تجاه بعضهم بعضاً، فمن المؤكد أن وحشيتهم تجاه الآخرين ستكون أضعاف ذلك. والدرس المستخلص من ذلك هو أنه لا يمكن الاعتماد على وعودهم (يبدو أن الكاتب يقصد وعود الدول العربية المعتدلة فى المنطقة)، ويجب توفير غطاء كبير من الحماية الأمنية الذاتية.

ومن جانب آخر، إذا رسخ الشيعة حكمهم فى العراق، فستكون هذه هى المرة الأولى فى التاريخ الحديث للعالم العربى التى يقوم فيها حكم شيعى فى دولة عربية، وسوف يمنحهم النصر فى العراق قوة أخرى مستمدة من مصادر النفط.

وهذا الموضوع يقلق العالم العربى السُني، حيث يراقبون ذلك بعصبية شديدة، حيث تكمن الخطورة فى ترك الشيعة فى العراق فى أيدى الإيرانيين. وقال زعماء الشيعة فى العراق لـ"فؤاد عجمي" أنهم سيعملون بشكل أساسى على إعادة بناء العراق، وأنهم لن يفكروا فى خوض مغامرات خارج بلادهم، خلافاً لصدام، حيث أنهم مقتنعون بأنهم سيكونون جيراناً طيبين.. على أية حال، المستقبل سيثبت ما إذا كان هذا بالفعل هو التوجه أم لا.

وكما سيؤثر النصر الشيعى دون شك على ميزان القوى السياسى بين العرب، سيؤثر أيضاً على أمن إسرائيل. فتزايد النفوذ الإيرانى فى العراق تحت حكم الشيعة من شأنه أن يكون سيئاً لإسرائيل، كما أن هناك إمكانية لارتباط الشيعة العراقيين بحزب الله. وفى تلك الأثناء، يبدو أن الانسحاب الأمريكى لن يضع نهاية للقتال فى العراق، وذلك لأن السُنة يقاتلون من أجل البقاء. وإذا فسر العرب الانسحاب كهزيمة أمريكية، فسوف يفرز ذلك بالطبع تشدداً عربياً من شأنه تعزيز كل المتطرفين من حولنا.

النكبة النازية ومعاداة السامية

معاريف ٢٢/٤/٢٠٠٧
بقلم: د. يانيف لفيتان

بعد الاحتفال بذكرى النكبة النازية، من المحبذ إعادة النظر فى مسائل معينة تتعلق بالدعاية وكراهية إسرائيل. فالدعاية المناهضة لليهود كانت موجودة فى الماضى أيضاً فى عهد اليونانيون والرومان وباباوات الكنيسة، حيث روّجوا جميعاً لهذه الدعاية انطلاقاً من مصالح سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية....إلخ.

فى العصور الوسطى، استخدمت الدعاية المعادية لليهود كوسيلة لتوحيد المسيحيين فى أوروبا. وفى أوقات الأزمات استخدمت السلطات هذه الدعاية كوسيلة "للتنفيث عن غضب" العامة. وخلال فترة الوباء الأسود (الطاعون) (◆) أيضاً، ارتكب العامة مذابح فى حق اليهود تحت رعاية السلطات.

واستخدم هتلر اليهود كعنصر لتوحيد الألمان، مؤكداً أن اليهود هم أعداء ألمانيا، وهم المسئولون عن الأزمة التى اجتاحتها. وقد عرض النازيون اليهود على أنهم السبب الرئيسى لكل مشكلات ألمانيا: الفشل فى الحرب العالمية الأولى، والأزمة الاقتصادية، والخطر الشيوعى وتدنيس العرق الآري.. وما إلى ذلك.

ولم تسقط الدعاية النازية على أذن صماء، فقد تبنى المجتمع الألمانى الدعاية الفتاكة ضد اليهود بسهولة كبيرة، على عكس موضوعات كثيرة فى الدولة النازية لم توافق عليها الجماهير الألمانية الغفيرة. ومثال على ذلك، المعارضة الشديدة لقتل المرضى النفسيين.

◆ عنصر للتوحيد:

ما نريد قوله هنا هو أن اليهودى كان يُستخدم على مر الأجيال كعنصر للتوحيد، حيث أنه يفرز قاسماً مشتركاً ويزيل الحدود بين الفصائل والتيارات المختلفة. ويمثل "اليهودى الضعيف" منذ قديم الأزل وسيلة "للتنفيث عن الضغط" يتيحها الحكام ومبلورو الرأى العام للجماهير الغاضبة. "اليهودى الذى سمم الآبار" فى عهد الوباء الأسود، أصبح "شخصاً طفيلياً" و"جرثومة ملوثة"، و"جرذ ينشر الأمراض" فى عالم الدعاية النازية.

وكذلك يمثل اليوم "اليهودي" عنصراً للتوحيد فى رسائل الدعاية القادمة من أماكن مثل طهران ودمشق وبيروت.. حيث مازال اليهود يُستخدمون بمثابة "الحل السحرى للمشكلات": سبب فشل المجتمعات، الواقع الاقتصادى الأليم، العجز والفجوات التعليمية. بوجه عام، اليهود هم سبب انعدام العدالة فى العالم.

إن عالم الإعلام اليوم ("القرية العالمية") هو "جنة" مروجو الدعاية المعادية للسامية. صحيح أن النظام النازى قد فارق العالم، ولكن مفعول الدعاية النازية لازال يظهر فى آلاف مواقع الإنترنت التى تروج الكراهية، وأشك فيما إذا كانت ستختفى فى يوم من الأيام. وقد باتت "بروتوكولات حكماء صهيون"، ذلك التحريف الصارخ الذى استخدمه النازيون لتبرير إبادة اليهود - باتت الآن "موضة" فى العالم العربي، حيث تستخدم البروتوكولات اليوم كأداة فى أيدى السلطات لإلهاء العامة عن مشكلات حقيقية.

ولكن إذا كان من المنطقى الافتراض بأن معاداة السامية لن تختفى من الوجود قريباً، فلا يجب علينا الموافقة على نشر مختلف أنواع الدعاية المعادية للسامية (يقصد أنه يجب أن نتصدى لها).

(◆) "الوباء الأسود" أو الطاعون: يعد من أقدم الأمراض التى عرفتها البشرية على مر العصور، وراح ضحيته ملايين الأشخاص من مختلف الأجناس. وقد تسبب فى وفاة الملايين فى أوروبا فى العصور الوسطى.

فرنسا.. بوتقة الهويات

هاآرتس ٢٠٠٧/٤/٢٢
بقلم: دانييل بن سيمون

فى الساعة الثامنة من مساء اليوم (الأحد ٤/٢٢)، سيحبس ملايين الفرنسيين أنفاسهم انتظارا للحظة الإعلان عن نتيجة الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية. فى مثل هذا اليوم أيضاً قبل خمس سنوات تحديدا، احتبست أنفاس الكثيرين منهم وهم يسمعون عن صعود "جان مارى لوبان" مرحلة جديدة فى طريقه نحو قصر الإليزيه، حيث لم يكن هناك أى توقع مسبق بوصول هذا الزعيم العنصرى إلى المرتبة التى وصل إليها.

والآن أيضاً، قبل ساعات معدودة من إغلاق صناديق الاقتراع، لا يوجد استعداد لدى أى من الخبراء، على اختلاف أشكالهم وتوجهاتهم، بأن يراهن على المرشحين للصعود إلى الجولة الثانية من بين الأربعة المطروحة أسماؤهم للاقتراع، علماً بأن الجولة الثانية ستجرى يوم الأحد أيضاً بعد أسبوعين.

وهناك ثلاثة ملايين ناخب جديد، من بين خمسة وأربعين مليونا هم أصحاب حق الاقتراع، وسبعة من كل عشرة ناخبين جدد محسوبين على عائلات المهاجرين من شمال أفريقيا. ولأول مرة منذ هجرتهم إلى فرنسا، يتجندون للمشاركة فى الانتخابات والتصويت فيها. جديرٌ بالذكر أن فى كل انتخابات يرتفع أعداد الناخبين بنسبة ٢٪، أما فى عام ٢٠٠٧، فقد قفزت هذه النسبة لتصل إلى ٥٪.

لا أحد من المراقبين يعرف بصورة مؤكدة كيفية إسهام هؤلاء الناخبين الجدد فى تصميم ورسم معالم وجه فرنسا، ولكن الأمر الواضح هو أن الكثيرين منهم يحملون مشاعر الغضب والإهانة بسبب سنوات الإجحاف والعنصرية.

التقدير السائد هو أنهم سيجعلون نيكولاى ساركوزي، مرشح الحزب الحاكم، يدفع ثمنا باهظا، حيث إن المهاجرين المسلمين يكرهونه ولا يغفرون له القبضة الحديدية التى عاملهم بها فى اضطرابات أكتوبر ٢٠٠٥، وعلى نعته لهم بـ"الرعاع".. فهل سيصوتون لسيجولان روايال، مرشحة اليسار..؟ من المؤكد أنه بمقدور هؤلاء الناخبين الجدد، الذى يبلغ عددهم ثلاثة ملايين، حسم نتائج الانتخابات لصالحها إذا كانوا يرغبون فى ذلك.

التقدير هو أن التصويتين الأكثر تأكيدا هما تصويت الجالية اليهودية، وتصويت الجالية الإسلامية. فالسواد الأعظم من اليهود سيؤيدون ساركوزي، وقلة منهم ستتوجه إلى لوبان، بينما سيصوت المسلمون لروايال، إذ يُبدى الاشتراكيون على الدوام تعاطفهم مع الأقليات، وفى هذه المرة أيضاً قد يقطفون أصواتهم.

وفى هذا الإطار، فإن اليهود يعتبرون المجموعة الوحيدة التى غيَّرت معسكرها، وذلك بعد أن أدت الضربات التى تعرضوا لها من المهاجرين المسلمين إلى شعورهم بأن الحكومة الاشتراكية قد خانتهم، الأمر الذى أدى إلى انتقالهم من المعسكر اليسارى إلى معسكر اليمين المتشدد.

الأهم من هذا كله هو حالة الذهول والدهشة التى انتابت الخبراء من حديث الفرنسيين جهاراً عن الصوت اليهودى والصوت الإسلامي.. فمَنْ كان يُصدِّق أن سياسة الهويات القومية ستطل برأسها فى البلاد التى تعد بوتقة تنصهر داخلها الهويات، والأصول، والديانات والأعراق..؟! لذا، فإن البعض ينظر إلى هذا التطور على أنه ربما يكون أهم تغيير فى فرنسا خلال المائة عام الأخيرة.

ثلاثة من المرشحين الأربعة وُلدوا فى فرنسا الجديدة، التى زحف ملايين المهاجرين إليها، وغالبيتهم من شمال أفريقيا، هم: ساركوزي، وروايال، وفرانسوا بايرو، وكلهم فى الخمسينيات من عمرهم، وقد ترعرعوا فى فرنسا الملونة متعددة الثقافات واللغات. ومن ثم، فمَنْ سيُنتخب للرئاسة، سيكون بمقدوره أن يبلور بسهولة هوية فرنسا الجديدة بصورة تعبِّر عن تركيبتها الديموجرافية المتغيرة.. أما الوحيد الذى يُعبِّر عن صورة فرنسا القديمة ويتطلع إلى تكريس هذه الصورة هو "جان مارى لوبان".. هذا الشخص، الذى اعترف نحو ٥٠٪ من الفرنسيين بأنهم يتضامنون مع أفكاره، هو فى الواقع الحكاية الحقيقية لانتخابات ٢٠٠٧ . وإذا كرر نجاحه فى عام ٢٠٠٢ وصعد إلى الجولة الثانية، فسيكون من الممكن أن نقول بثقة أن فرنسا واقعة فى أزمة حقيقية.

إن لوبان هو أحد الأسباب التى ستدفع الفرنسيين إلى حبس أنفاسهم فى الساعة الثامنة من مساء هذا اليوم، ليس فقط لكى يعرفوا مَنْ الذى سيكون فى المرتبة الأولى فى الجولة الأولى، وإنما لمعرفة مَنْ سيحتل المرتبة الثانية.

رد متعجرف على باكستان

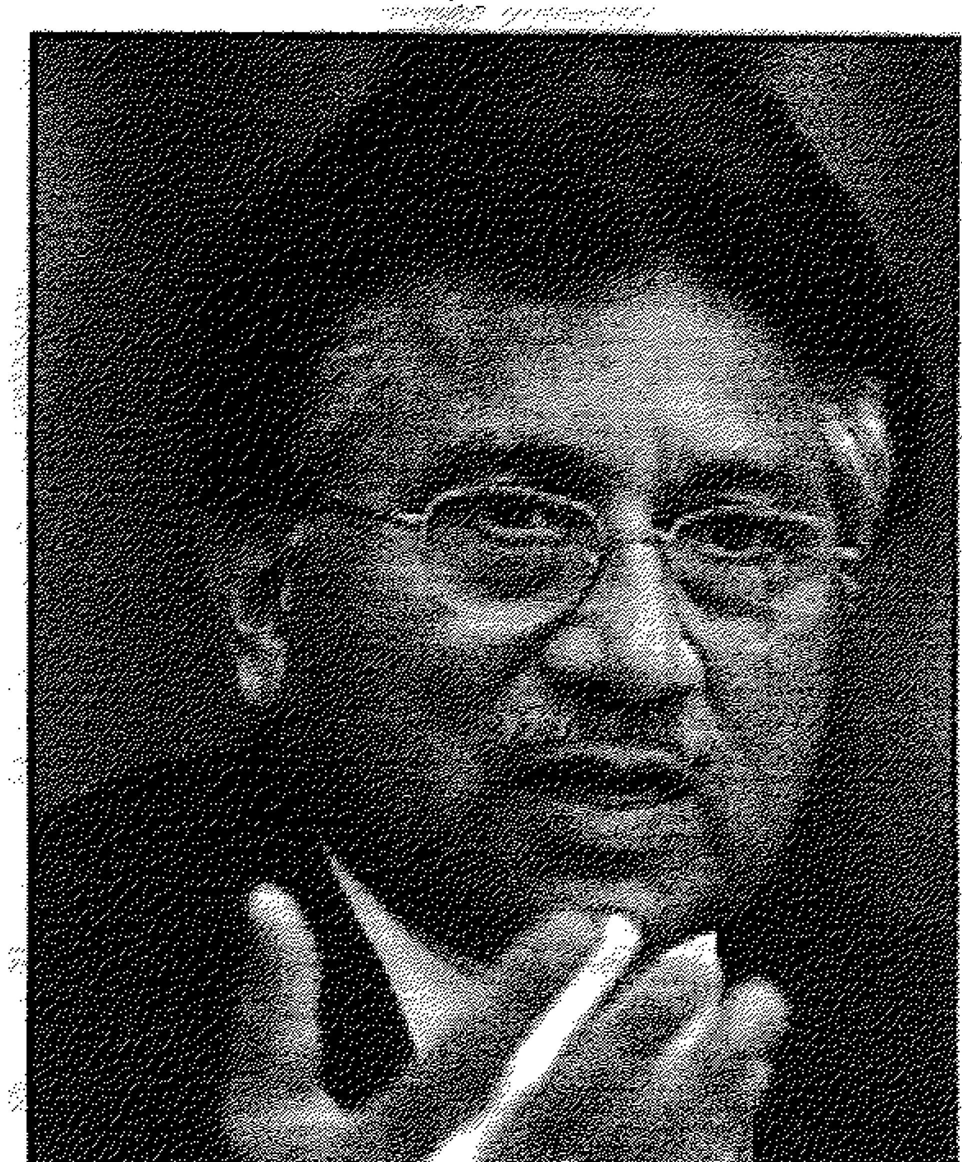
افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٧/٤/٢٥

إطلاق صواريخ القسام على بلدات المنطقة الجنوبية، والقضاء على ناشطين فلسطينيين في المناطق (الفلسطينية) على أيدي إسرائيل، وإعلان الجناح العسكري لحركة حماس بأن "التهدئة انتهت"، تجسيد جيداً الهدوء الهش الذى كان سائداً.. وقد كان الرد الإسرائيلي متوقعاً.. فمن المؤكد أن الجيش الإسرائيلي سيهاجم أهدافاً سابقة التجهيز، وسيواصل محاولة القضاء على مطلوبين (ناشطين).. وهي أهداف قد تتحول سريعاً إلى معركة واسعة النطاق.

هذا الرد المتكرر كان جيداً طالما نجحت إسرائيل في إقناع الجميع بعدم وجود شريك (فلسطيني) في المفاوضات.. لكن يبدو أن هذا الشعار لم يعد مقبولاً، ليس لأن المبادرة السعودية ظهرت على الساحة كأفق سياسي فقط، وإنما أيضاً لأن الدائرة الإسلامية الأكثر اتساعاً باتت على استعداد للمساعدة في هذه العملية.. فهاهو برفيز مشرف، رئيس باكستان، إحدى الدول الإسلامية المهمة في العالم، والحليفة التاريخية للولايات المتحدة والشريكة المقربة للسعودية، يطالب بطرح مبادرة سياسية لحل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.. وبنود مبادرته، بالتنسيق مع زعماء تركيا، وماليزيا وإندونيسيا - الدول الإسلامية غير العربية - تزيد من نطاق المقترحات الواردة في المبادرة العربية: إقامة علاقة دبلوماسية، وتطبيع مقابل حل النزاع.

وهكذا، يضع برفيز مشرف أمام إسرائيل إغراءً كبيراً، بموجبه لن يتوقف ما يقرب من ٣٥٠ مليون عربي فقط، وإنما نحو مليار وربع المليار مسلم، عن اعتبار إسرائيل رسمياً "عدو يجب القضاء عليه".

هذا تحرك بطيء للثلوج، كانت إسرائيل تتمناه منذ



قيامها.. لكن يبدو أن الحكومة الإسرائيلية، لاسيما رئيسها (يقصد أولمرت)، يفضلون تبني موقف المذعور الذى يتعرض لهجوم الوسطاء، وليس موقف السياسي والمبادر.

وفي الواقع، فإن إيهود أولمرت، في رد فعله على مبادرة برفيز، فضل التضليل والتهرب.. وفي حوار أدلى به لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أوضح قائلاً: "إننا نفضل ونصدق أن المفاوضات المباشرة بيننا وبين الفلسطينيين هي الأمر الأسلم.. وبالمناسبة، هذا ما يحدث حقاً".

هذا هو التضليل الأول الذى يمهد الطريق للتضليل الثاني الذى يفيد بأننا "لسنا في حاجة لشخص ما يأتي من بعيد من أجل أن يرتب لعقد لقاء بيني وبين أبو مازن".. علماً بأن المسئول عن جهود الوساطة من قبل مشرف لا يطمح في عقد لقاء مع أبو مازن، وإنما لعرض خطة إسلامية عربية شاملة.. لكن ما أسهل على رئيس حكومة إسرائيل تقليل وطمس الغاية من وراء مبادرة الرئيس الباكستاني.

إن إسرائيل والفلسطينيين الآن في حاجة لخدمات كل وسيط، من قريب أو بعيد، من أجل انتشالهم من الدوامة التي تجرهم نحو الهاوية السياسية والعسكرية.. وسطاء يستبدلون لغة التهديد باللغة الدبلوماسية والسياسية.. مشرف كزعيم يواجه جماعات إسلامية راديكالية في بلاده - تهاجمه بسبب سياسته الموالية لأمريكا ونضاله ضد معاقل رجال الدين المتطرفين - وكذلك زعماء آخرين على شاكلته هم وسطاء ضروريين..

إن مبادرة وجرأة برفيز مشرف تستحقان أكثر من الغطرسة التي بدت من رد رئيس الحكومة عليهما.



٦

المجتمع الإسرائيلي

نصف المهاجرين الإثيوبيين يعيشون تحت خط الفقر

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٤/٤
بقلم: تسفي لافي

أظهر جزء آخر من التقرير السنوي، الذى نشره اليوم بنك إسرائيل، ويتناول معطيات خاصة بسوق العمل، أن الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمهاجرين من إثيوبيا سيئ للغاية، وأن معدلات البطالة بينهم تعادل ضعف المتوسط فى قطاعات الاقتصاد، كما أن نصف العائلات وثلثى الأطفال الإثيوبيين يعيشون تحت خط الفقر.

ويوصى بنك إسرائيل بتوسيع أماكن وجود المهاجرين الإثيوبيين فى الأحياء والبلدات ميسورة الحال وتوسيع نطاق التمييز الإيجابى من أجل تحسين أوضاعهم. كما يوصى البنك بزيادة نسبتهم فى سوق العمل فى القطاع العام وزيادة رقعة التأهيل المهني، كجزء من سياسة موجهة تؤدى إلى تقليل معدلات البطالة فى صفوفهم.

وقد ورد فى التقرير أن متوسط أجر العاملين الإثيوبيين يقل بنسبة ٤٥٪ عن أجر قدامى المواطنين، ويقل بنسبة ١٣٪ عن أجر المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق (٢٢ شيكلا صافياً فى الساعة مقابل ٤٠ شيكلاً لقدامى المهاجرين، ونحو ٢٥ شيكلا للمهاجرين الآخرين). كما أن وضعهم الاقتصادى سيئ جداً، حيث يعادل ٣ أمثال وضع المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق الذين يعيشون تحت خط الفقر. كما يظهر التقرير أن ٢٠٪ من الإثيوبيين غير متعلمين، مقابل ٠,٥٪ من المهاجرين الآخرين.

ويعرض بنك إسرائيل فى التقرير بيانات سيئة خاصة بنسب الأجر والعمل المنخفضة ونسب الفقر المرتفعة بين المهاجرين الإثيوبيين (نحو ١٠٦ آلاف فى أواخر عام ٢٠٠٥). ورغم الموارد الكثيرة التى تم إنفاقها بهدف استيعابهم، ورغم التقدم الملحوظ فى اندماجهم فى العمل، والتعليم والسكن "لازال هناك المزيد من العمل ينبغى القيام به"، حسب تأكيدات معدى التقرير.

كما تظهر معطيات التقرير أن ٤٠٪ من المهاجرين الإثيوبيين فى سوق العمل أنهوا التعليم الأساسي.. وترجع صعوبات استيعابهم إلى زيادة عدد الأطفال والسكن المشترك مع المسنين، لاسيما بسبب تركزهم فى عدد محدود من الأحياء الفقيرة فى وسط وجنوب إسرائيل.

وتصل نسبة مشاركة الإثيوبيين فى سوق العمل إلى ٥٧٪ مقابل ٧٦٪ من إجمالى العائلات اليهودية. ويعتبر المستوى التعليمى والمهنى المتدنى هو السبب فى ارتفاع نسبتهم بين العاملين فى مجال العمالة من الباطن

مقابل أجر شهرى منخفض. وفى عام ٢٠٠٥ بلغ متوسط دخل الفرد فى الشهر ألف شيكل، وهو ما يعادل نصف دخل العائلات اليهودية عموماً.

ويرسم التقرير صورة كئيبة بشأن الصعوبات المتوقعة للجيل القادم من المهاجرين الإثيوبيين نتيجة للوضع الاقتصادى المنخفض والمستوى التعليمى المنخفض للآباء، وكذلك لصورة وضعهم فى الجهاز التعليمي.

ورغم الموارد الكثيرة التى تخصصها وزارة التعليم للنهوض بمستوى التلاميذ الآن، إلا أن الإنجازات الدراسية منخفضة نسبياً، ونسبة التسرب بين المهاجرين الإثيوبيين مرتفعة. ولا تتوافر شروط الالتحاق بالجامعات إلا فى حوالى الثلث منهم فقط، مقابل ٨٣٪ من أبناء إسرائيل.. صحيح أن التقرير يشير إلى تراجع ملحوظ فى مقاييس نجاح الجيل الشاب فى الجهاز التعليمى بصفة عامة، إلا أنه يؤكد أيضاً على "حجم المشاركة الكبيرة نسبياً للشباب الإثيوبى فى الحالات التى تنطوى على مخاطر"، أى فى الجريمة أو كضحايا للعنف.

كما سبق القول، فإن التقرير يوصى بإتباع سياسة تهدف لتوزيع الإثيوبيين فى كل أنحاء إسرائيل من أجل تيسير اندماج الشباب الإثيوبى فى الجهاز التعليمي، وزيادة الموارد المرصودة للمدارس التى تضم نسبة كبيرة من التلاميذ الإثيوبيين، وتوسيع نظام التأهيل المهني، وكذلك إتباع سياسة التمييز الإيجابى من أجل دمجهم فى العمل فى القطاع العام.

رغم كل ذلك، يُظهر التقرير نتيجة مفاجئة مفادها أن ٨٠٪ من المهاجرين الإثيوبيين يشعرون بالرضا عن وضعهم، مقابل ٨٦٪ من قدامى السكان و٧٢٪ من المهاجرين من الاتحاد السوفيتى السابق.

خطر فى غرفة الأطفال

هاآرتس ٢٠٠٧/٤/٤
بقلم: أفشالوم أديريت (*)

ركزت بعض التقارير التليفزيونية والصحفية مؤخراً على قضية "نهم الإنترنت". ربما بذل الكثير من أولياء الأمور جهداً كبيراً من أجل دراسة الإنترنت من خلال الدورات التى تعقد لتعليم الإنترنت لأنهم قالوا: "لابد وأن نفعل شيئاً ما"، ولكن هذه الخطوة لم تؤت ثمارها، وسرعان ما عاد هؤلاء الآباء ليمارسون حياتهم الروتينية المعتادة. ولكن السؤال الذي يتردد هنا بقوة: ماذا يفعل ولى الأمر لو اكتشف أن رجلاً فى الخمسين من عمره ينتحل صفة شاب فى السادسة عشرة ويجرى محادثة إباحية مع ابنته حول مغامراتها الجنسية ويحاول إغراءها باللقاء..؟

وقد أشارت بعض الدراسات التى أجريت فى إسرائيل أو فى دول أخرى فى العالم إلى وجود فجوات بين تفكير الآباء بشأن ما يفعله أبناؤهم على شبكة الإنترنت، وبين ما يقوم به الأبناء بالفعل. أشارت دراسة أجريت مؤخراً فى جامعتى تل أبيب وحيفا إلى أن هناك من الأبناء من أفادوا بتعرضهم للإباحية على شبكة الإنترنت، بنسب متفاوتة، حيث بلغت النسبة بين تلاميذ المرحلة الابتدائية ٢٩٪، بينما بلغت بين طلاب المرحلة الإعدادية ٥٢٪، وبين طلاب المرحلة الثانوية ٧٣٪. وفى مقابل هذا، تعتقد نسبة تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٨٪ من أولياء أمور هؤلاء التلاميذ أنهم شخصياً قد تعرضوا للإباحية على الشبكة العنكبوتية.

إن المشكلة الرئيسية هى أن غالبية أولياء الأمور لا يريدون التزود بالمعرفة عن الأخطار الموجودة على الشبكة العنكبوتية. فعندما عقدت إحدى المدارس الكبرى فى وسط البلاد لقاءً حول هذا الموضوع، حضر بالكاد ٢٠ ولى أمر. وعندما عقد أحد مراكز الشباب والرياضة فى شمال البلاد دورة إرشادية للعائلات حول موضوع "مخاطر الإنترنت" حضر بالكاد ٣٠ ولى أمر. فما السبب وراء عزوف أولياء الأمور عن التعرف عن قرب على هذا الموضوع..؟

ويبدو أن هذه الرغبة من أولياء الأمور فى عدم التعرف عن قرب على مخاطر الإنترنت تأتى فى إطار تفضيلهم لأن يمكث أبناؤهم فى غرفهم على أن يهيموا فى الشوارع أو يترددوا على الملاهى المشبوهة. فعدم المعرفة تحول دون تدخل الآباء فى سلوكيات أبنائهم عند تصفحهم للشبكة العنكبوتية، وذلك بوضع قواعد ومحاذير وفرض بعض القيود حول هذا الأمر، مثل تحديد عدد معين من الساعات فى اليوم لتصفح شبكة الإنترنت، ونوعية المواقع المسموح بتصفحها، ومدى الكشف عن التفاصيل الشخصية عن طريق برامج الحظر وما إلى ذلك.

إن الوضع إشكالي، لاسيما عندما يكون الحديث عن أبناء فى أعمار ١٣ و١٤ عاماً فأكثر. ورغم ذلك، هناك من الآباء من يعتقدون أن وضع قواعد والدخول فى مواجهة مع الأبناء حول هذه الموضوعات من شأنه أن يزيد من تعقيد عملية التواصل الهشة مع أبنائهم.

لقد كان هناك وضع مماثل قائم على مدى سنوات يتعلق بتعاطى المخدرات. وقد تم تجنيد وسائل الإعلام ودواوين الحكومة بالطبع لمواجهة هذه القضية، عن طريق هيئة مكافحة المخدرات، وذلك لشرح المخاطر وتوعية الآباء بالنتائج الخطيرة التى من الممكن أن تصل إلى بيوتهم إذا استمروا فى تجاهل الموضوع.

منذ ما يقرب من عشر سنوات - عندما كانت الشبكة العنكبوتية لا تزال في مهدها، وكانت المعرفة بأخطار هذه الشبكة العنكبوتية شبه معدومة - أشرك ابني "عيرين" - طيب الله ثراه - بعض أعضاء أحد المنتديات المعروفة في بعض المشكلات التي تواجهه في الجيش، حيث تحدث عن صعوبات هائلة. وقد تلقى الرد الذي تمثل في رسائل تشجعه على الانتحار. وبسبب محدودية معرفتي بأخطار هذه الشبكة العنكبوتية، فقد امتنعت عن التدخل في تصرفات ابني على الشبكة. فلم يخطر ببالي أن انطوائيته من ناحية، والدعوات التي تلقاها من خلال الشبكة من ناحية أخرى، سوف تدفعاه إلى هذا المصير، فبدلاً من الرسائل التي كان يجب أن تسانده وتواسيه، دفعته هذه الرسائل إلى الانتحار.

تعمل جمعية "إشناف" (دليل الناس من أجل الاستخدام الأمثل للشبكة العنكبوتية)، التي أسستها منذ نحو سبع سنوات لتخليد ذكرى ابني، على زيادة الوعي الجماهيري بأخطار الشبكة العنكبوتية، لاسيما توعية الأطفال وذويهم. ونحن نوضح تلك المخاطر في محاضرات تلقى على أولياء الأمور، يتم عقدها في بعض المدارس ومراكز الشباب والرياضة وأماكن العمل، كما نوضح سبل خلق حوار بين الآباء والأبناء حول هذا الموضوع. ونحن نؤكد أن الوسائل التقنية لغلق تلك المواقع ليست هي الحل.

من الأهمية بمكان أن يبدأ أولياء الأمور في مواجهة هذه الحقائق القاسية، ألا وهي: أن الشبكة العنكبوتية التي تسهل من إمكانية التواصل بين الأشخاص، والمنظمات والثقافات، تطوى بين جنباتها أيضاً بعض المخاطر، وبالأخص للمتصفحين من صغار السن. لذا، يتعين على الآباء أن يتزودوا بالمعرفة عن تلك المخاطر حتى يمكنهم تفاديها.

(*) كاتب المقال هو مقرر جمعية "إشناف" دليل الناس من أجل الاستخدام الأمثل للشبكة العنكبوتية.

الطلاب نظفوا زجاج السيارات استعداداً للمستقبل

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٤/١٢
بقلم: أحيا رافيد

دخل إضراب الطلاب، صباح اليوم، يومه الثالث على التوالي، فبعد إغلاق الطرق الفرعية القريبة من جامعة تل أبيب، أمس، تركز نشاط الاحتجاج في حيفا، حيث وصل ما يقرب من ١٥٠ طالباً ظهر اليوم (الخميس) إلى مركز زيو بحي نافيه شئنان وهناك تظاهروا ضد اعتزام وزارتي التعليم والمالية رفع المصروفات الدراسية بالجامعات وحول تعيينات اللجنة التي من المقرر أن تجتمع لمناقشة هذا الموضوع. علاوة على ذلك، يطالب الطلاب بإعادة حوالي مليار ونصف شيكل كان قد تم استقطاعها من الميزانية المرصودة لوزارة التعليم العالي في إسرائيل.

وبسبب غلق الطرق الفرعية التي اعتاد الطلاب تنظيم المظاهرات فيها، فقد فضّل الطلاب هذه المرة أن يسلكوا طريقاً رئيسياً لكي يوجهوا رسالة إلى المارة في الطريق، لاسيما السائقين، حول سبب تنظيم هذه المظاهرة. وقد حظى كل سائق وقف بسيارته في هذا الاختناق المروري الذي نشأ في المكان بتنظيف زجاج السيارة من قِبل الطلاب، الذين أوضحوا له أن هذا العمل هو مصير كل هؤلاء الطلاب الذين لن يتمكنوا من سداد المصروفات الدراسية الباهظة. وقد حكى الطلاب أن هناك الكثير من السائقين قد أعربوا عن تضامنهم معهم.

فيما قال الطلاب المعتصمون، كما ذكرنا آنفاً، إنه منذ ثلاثة أيام، على النقيض من اتفاقات سابقة قد تم التوصل إليها مع وزارتي المالية والتعليم، لم يترأس قاض محايد اللجنة الجديدة التي تم اختيارها لتحديد قيمة المصروفات الدراسية وفق الاتفاق، في حين أن ليئورا مريدور التي تتمسك بمبدأ ضرورة رفع المصروفات الدراسية هي من تترأس الآن اللجنة. وقد قال أحد الطلاب خلال المظاهرة: "لقد عدنا إلى الخطة الهيكلية التي وضعتها لجنة شوحاط بدلاً من أن نخطو خطوة للأمام".

وقد قال نائب رئيس اتحاد الطلاب بجامعة حيفا "يانيف بن شوشان"، في حديث للموقع الإليكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت، إن مطلب الطلاب يتمثل في إجراء محادثات حقيقية بغية التوصل لاتفاق تقبله كافة الأطراف.

وأضاف بن شوشان: "إننا نريد شخصاً يستمع إلينا، وأن يجلس معنا أحد المسئولين في الحكومة ويسمع أقوالنا وشكوانا لنتوصل معاً لاتفاق بشأن قيمة المصروفات الدراسية، حتى يتسنى للطلاب دفع المصروفات الدراسية من ناحية، وحتى تستفيد المنظومة التعليمية الكبيرة في إسرائيل من ناحية أخرى. وحتى لا نفاجئ بتطبيق سياسة جديدة في ظل تعاقب الحكومات كل أربع سنوات".

من يحاولون طمس أحداث النازي

هاآرتس ٢٠٠٧/٤/١٦
بقلم: يوسى ساريد

من بين كل الوصمات التى تلطخ وجه إسرائيل المشوه، تعتبر هذه أكبر وصمة فى وجهها، رغم أنها ليست وصمة لازمت الدولة منذ مولدها، لأن الدولة كانت عند مولدها - هكذا يقولون عنها - كالطفلة الجميلة مشرقة الوجه.

هل أحداث النازى هى التى عجّلت بمولد الدولة..؟ بالتأكيد أن أحداث النازى أسهمت فى ذلك إلى حد كبير. ولكن من ضحايا أحداث النازى الذين تم إنقاذهم لم يبلغوا بعد شط الأمان. أحياناً تتعالى أصوات الواعظين، ولكن لا نجد من يتحدث إلينا بجدية عن أن هؤلاء الناجين جزء منا، وأنهم تلك الجذوة المتقدة بيننا.

نشرتُ قبل عام كتاباً تدور قصته حول طفل صغير، كان فى الرابعة من عمره عندما أغلقوا عليه أبواب معسكر الإبادة، وكان فى الخامسة من عمره عندما انفتحت أبواب ذلك المعسكر. كنتُ فى هذا الكتاب أسرد قصة بيتر - اسمه الحقيقى بابتشيك - فى أوشفيتس بيركانو، وتحديداً قصته مع الذئب مانجيلا (*) الذى أجرى تجارب طبية عليه.

تحدث أمس بيتر جرينفيلد - وهو بابتشيك - إلى صحيفة "معاريف"، وقال إنه لا يستطيع شراء الأدوية. لم يعد بيتر أو بابتشيك طفلاً. إنه يبلغ الآن الستين من عمره، ويعيش فى أشكلون (عسقلان)، ولا تملك الدولة علاجاً لما يعانيه، وليس لديها أموال من أجله حسب زعمها.

تم احتجاز الطفل بابتشيك لمدة ثمانية أشهر كالأرنب تحت سيطرة الذئب مانجيلا. إنه لا يزال يتذكر تلك الأمبولات التى كانوا يحقنونها فى ظهره، والتى بسببها لا يزال يعانى حتى اليوم من الآلام، تلك الآلام التى تضطره إلى السير مستعيناً بعصاه. كما يتذكر ما كانوا يضعونه فى عينيه، ومن يدرى ما الذى كانوا يضعونه..؟! وما الذى تسبب فى فقدانه الإبصار فى عينه اليسرى..؟! كما يتذكر ذلك الخيط الذى أدخلوه فى مخه.. فما الذى كانوا يريدون إدخاله فى مخه وما الذى أرادوا إخراجه..؟!. ولم يعد لدى بابتشيك أسنان، لأنه بعد أن سقطت أسنانه اللبنية لم تظهر له أسنان جديدة مكانها.

إنه لا يزال يعانى من تلك الذكريات المروعة التى تصيبه بالذعر ليلاً، لا يزال يتذكر تلك الغرفة الكبيرة للغاية التى يوجد بها سرير نظيف للغاية، وعليها ملاءة ناصعة البياض، وعلى المنضدة جميع أنواع الأجهزة الطبية، خاصة أدوات الحقن الكبيرة.

ولكن دولته ليس لديها أموال من أجل عينيه وأسنانه وظهره، ولا يمكن لأموال العالم كله أن تخلصه من الأحلام المفزعة التى يحلم بها، أو حتى تخفف من وطأتها عليه.. ولو أنه هاجر إلى ألمانيا بعد الحرب لما تسول بهذا الشكل.

لا يوجد فى إسرائيل من يطمسون أحداث النازى فحسب، بل إن فيها من ينسون أحداث النازي، ينسون ضحاياها الذين لا يزالون على قيد الحياة. إنهم يتذكرون هنا فقط الذين ماتوا، ويحاولون تذكير الجميع بهم، لأن التذكير بالأموات أقل كلفة من التذكير بالأحياء، كما أن وزارة المالية لن تضطر لدفع أموال تنفق بها عليهم.

لقد عرفت دولة إسرائيل دائماً أنه من الممكن الاعتماد على بابتشيك وزملائه: لقد اجتازوا هتلر، وسيجتازون أيضاً هذا الوضع. إنهم آخذون فى التآكل، فقد فعل الزمن ما عجزت عن فعله معسكرات الإبادة، وفى غضون بضع سنوات سيتم حل المشكلة من تلقاء نفسها بشكل طبيعى (يقصد أنهم على وشك الوفاة).

واليوم فى ذكرى أحداث النازى والبطولة ستتم دعوتهم - دعوة من تبقى منهم - للمشاركة فى جميع الاحتفالات والمسيرات، ومرة أخرى سيدلون بشهاداتهم عن أحداث النازي. ولو قمنا ذات مرة، مرة واحد فقط، ورفضنا جميعاً هذه الدعوة وقاطعنا هذه المراسم الاحتفالية، لأبقينا المتبهرجين وحدهم ولعادوا إلى رشدهم.. إننى أتساءل: متى نساعد ضحايا أحداث النازى من السير بدون الإتكاء على عصيهم فى مسيرة الحياة، وألا يسيرون كالمتسولين الذين يجمعون أقل القليل من التبرعات..؟.

ورغم كل ذلك، يعلنون صباحاً ومساءً أن هذه الدولة هى "الدولة اليهودية". ما الذى يجعلها دولة يهودية بالضبط..؟ رأسها اليهودي..؟ قلبها اليهودي..؟ إن دولة إسرائيل لا تستحق أن يُطلق عليها دولة يهودية، طالما أن بابتشيك، الذى ذاق اليُتم وهو فى الرابعة من عمره، لا يوجد له أسنان فى فمه ولا يوجد لديه أمل فى قلبه.

(*) هو د. جوزيف مانجيلا، طبيب نازى أجرى تجارب طبية على السجناء فى معسكر أوشفيتس، كما يزعم اليهود أنه كان من بين أصحاب القرار بشأن من يقع عليه الاختيار من اليهود لإبادته فى غرف الغاز ومن يُقتل بالإعدام أو يُعاقب بالأشغال الشاقة أو الاكتفاء بتعذيبه.

النساء فى إسرائيل أكثر ثقافة ولكنهن يعانين من سوء التمثيل

هاآرتس ٢٥/٤/٢٠٠٧
بقلم: روتى سيناي

تعتبر النساء فى إسرائيل أكثر ثقافة من الرجال، ولكنهن أكثر فقراً، وأكثر بطالة، وأكثر تعرضاً للإقالة، وأكثر تعرضاً للاعتداء، وتحصلن على أجور منخفضة، كما أن تمثيلهن محدود فى مؤسسات الحكم والإعلام وعالم التجارة.

وبمناسبة نشر تقرير غير مسبوق عن أوضاع النساء فى إسرائيل، تقول رينا بار- طل، رئيسة اللوبى النسائى الإسرائيلي: "لازال صناع القرارات لا يأخذون فى الاعتبار النساء فى مجالات شتى. وعلى مر السنين يتعرضن للتمييز والعزلة بصورة منهجية، ورغم إنجازاتهن ونضالهن إلا أن الطريق نحو المساواة مازال طويلا".. هذا ومن المقرر عرض التقرير يوم الاثنين فى الكنيست على رئيس لجنة النهوض بوضع المرأة، عضو الكنيست جدعون ساعر (حزب الليكود).

وتقول بار- طل إن "أحد المعطيات الخطيرة التى تظهر من البيانات الواردة فى التقرير هو أن النمو الاقتصادى الذى تتباهى به الحكومة الإسرائيلية لا يأخذ فى الاعتبار جمهور النساء. ولا يتمتع بحصانة الاقتصاد الإسرائيلى سوى الرجال المنتمين للطبقة المتوسطة فأعلى".

يشتمل التقرير على بيانات مختلفة المصادر - رغم أن معدة التقرير طل تامير تشير إلى قلة المصادر - ويصف عوامل تؤثر على انخفاض مكانة النساء. ورغم أن إسرائيل دولة متقدمة فى مجال الخصوبة وتحتل المرتبة الأولى فى العالم فى مجال علاج الخصوبة، إلا أن مصلحة الضرائب - على سبيل المثال - لا تعترف بنفقات المعالجة كبند للإعفاء، كما أن نسبة إقالة النساء الحوامل والأمهات لصغار الأبناء تفوق مثيلتها بين الرجال، ويتم ترقيتهن بوتيرة أكثر بطءً.

ويُظهّر التقرير أن ٢٦٪ فقط من النساء يحصلن على معاش مقابل ٥٢٪ من الرجال، ويصل راتبهن إلى ثلثى راتب الرجال فقط، ويمثلن ثلثى العاملين الذين يحصلون على الحد الأدنى من الأجور. كما يمثلن أغلبية من بين الحاصلين على المخصصات المالية - ٦٥٪ من الحاصلين على مخصصات تأمين الدخل و٥١٪ من الحاصلين على إعانات البطالة.

وتعمل ما يقرب من ٤٠٪ من النساء فى وظائف لبعض الوقت، أى ما يعادل ضعف النسبة بين الرجال، غير أن ١٦٪ فقط منهن يذكرن أن رعاية الأبناء والمنزل هى السبب الرئيسى لعملهن لبعض الوقت. ويصل متوسط نسبة البطالة بين النساء إلى ٩,٥٪ مقابل ٨,٥٪ بين الرجال. وتصل نسبة البطالة بين النساء العربيات إلى ما يزيد على ١٥٪.. ويقول معدو التقرير: "يبدو أنه يتم إهمال المرأة بعد الإنجاب".

كما أن النساء فى الجيش الإسرائيلى بعيدات عن نيل المساواة. فهن يمثلن ثلث حجم أفراد الخدمة الإلزامية، و١٨٪ من الخدمة الدائمة و٣٦٪ من الضباط. أما نسبتهن بين الرتب الكبيرة فهى ضئيلة، حيث يمثلن ١٠٪ من رتب المقدمين ونسبة أقل من الرتب الأعلى. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو اشتراط الخدمة فى وحدات قتالية كعنصر للترقي، سواء كان ذلك موضوعياً أم لا، على حد قول معدى التقرير.

◆ فى العقد الأخير لم تتغير نسبة تمثيل النساء فى وسائل الإعلام:

من حيث التمثيل السياسي، فإن الوضع أكثر سوءً، بل وساء فى السنوات الأخيرة. وتبلغ نسبة النساء بين أعضاء الكنيست السابع عشر ١٤٪ فقط، وتحتل إسرائيل المرتبة السابعة والثمانين على مستوى العالم من حيث التمثيل النيابى النسائي. وبالنظر إلى التوزيع الجغرافى والاجتماعي، نجد أن نسبة التمثيل أقل، حيث أن معظم أعضاء الكنيست من السيدات يُقمن فى وسط إسرائيل، ومنذ قيام الدولة لم تحصل سوى سيدتين عربيتين على عضوية الكنيست. وتصل نسبة النساء فى الحكومة إلى ما يقرب من ٧٪. أما فى الحكم المحلى فتصل إلى ١٢٪ من أعضاء المجالس المحلية، بينما لم تشغل سوى ١٠ سيدات منصب رئيس سلطة محلية منذ قيام الدولة.

وعند اتخاذ القرارات فى القطاع التجاري، يتمثل سوء تمثيل النساء فى مجالس الإدارات. فهن يمثلن ثلث المديرين فى الشركات الحكومية، وهو ما يمثل انخفاضاً عن نسبة ٣٨٪ التى تحققت عام ٢٠٠٠، كما أنهن يمثلن ١٥٪ فقط من المديرين فى شركات البورصة.

وفى العقد الأخير لم يتغير تمثيل النساء فى وسائل الإعلام.. وكما كان الحال فى عام ١٩٩٥، وصلت نسبة ظهور النساء فى وسائل الإعلام فى عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٪ فقط، وهن يمثلن ٢٣٪ من معدى النشرات و٢٣٪ من الضيوف فى البرامج الحوارية. وحتى فى التغطية الإخبارية للقضايا التعليمية، التى يمثل فيها النساء ما يقرب من ٩٠٪ من العاملين، تصل نسبة ظهور الرجال إلى ٦٠٪ بصورة تفوق مثيلتها بين النساء.

وفيما يزيد على ٩٥٪ من إعلانات البنوك والسيارات يكون المذيع رجلاً، وكذلك الحال فى ٨٠٪ من إعلانات السلع الغذائية وفى ٦٠٪ من إعلانات مستحضرات التجميل أيضاً.

ويختتم معدو التقرير كلامهم: "طالما أن وسائل الإعلام تشارك فى بناء واقع مشوه، يتمثل فى أن النساء هن مجرد عنصر جنسي، بعيداً عن دائرة اتخاذ القرارات وأجندة العمل العام، فلن تتغير نظرة المجتمع ولن يسهم مستوى ثقافتهن وإنجازاتهن فى مزيد من القوة الاقتصادية والسياسية".

◆ ترجمات عبرية ◆



حوارات

حوار مع رئيس الحكومة "إيهود أولمرت" بمناسبة عيد الفصح اليهودي

أجريا الحوار: ألوف بن
ويوسى فيرتر
هاآرتس ٣٠/٣/٢٠٠٧

أُجرى حوار بمناسبة عيد الفصح اليهودى مع إيهود أولمرت أول أمس الموافق ٢٨ مارس فى مقر رئيس الوزراء، بعد مرور عام بالضبط على الانتخابات التى تُوِّج رسمياً بعدها رئيساً للحكومة. ويدرك أولمرت أن الجميع ينتظرون منه أن يقدم كشف حساب عن أصعب سنة فى حياته، لكنه ليس مسروراً للقيام بذلك.. فقد جاء لكى يُظهرَ أنه "غير بائس" و"غير حزين".

لكن هذا ليس أولمرت الذى كان منذ عام! فهو أقل ثقة بنفسه، أقل التزاماً، وأكثر شكاً.. وهو يعيش فى مقر رئيس الوزراء فيما يشبه الفقاعة، محاط بأفراد الأمن الذين يحبونه بشدة، وأيضاً بمساعديه.. ينظر إلى الخارج فى كافة الاتجاهات، وماذا يرى..؟ دولة مزدهرة اقتصادياً، آمنة، خالية من الإرهاب، ذات معدلات فقر وبطالة أقل، بها حد أدنى من الدخل وتوفر برنامج تقاعد لكل مواطن.. دولة من الممتع العيش بها مقارنة بما كان سائداً منذ عام، عندما حصل أولمرت حينها على مفاتيح القيادة.

لاحظنا من خلال هذا الحوار أنه كلما تركز على القضايا السياسية، يجلس أولمرت بهدوء على المقعد فى غرفة العمل، وما أن تأتى مرحلة القضايا الشخصية يتأهب، وعندما يعود لهوايته القديمة بمواجهة وسائل الإعلام، يهتز جسده كالقطة التى تستعد للمعركة.

ويزعم أولمرت أنه لم يشعر بأوهام فى الثامن والعشرين من مارس المذكور، عشية اختياره رئيساً للحكومة: "قبل الثامن والعشرين من مارس أصبحت هدفاً للهجوم، والتحقيقات، والاتهامات والإهانات.. كنت أعلم أن الحياة السياسية فى إسرائيل قاسية بوجه خاص، وأن هناك عناصر كثيرة لا يهدأ لها بال لمجرد التفكير فى أننى سأكون رئيس الحكومة وليس هم.. وقد خلقوا هنا مناخاً يجبرنى على التركيز على أمور غير معهودة فى تاريخنا السياسي".

ليس من الصعب تخمين مغزى تلميحاته: فهو يلمح لزعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو، والمقربين منه.. وتوضح أقواله أن نتنياهو ومقربيه هم المسئولون عن التحقيق معه، وعن الإعلانات الصادرة ضده والبيانات الموقعة باسم "رجال الاحتياط".. ويقول أولمرت: "لم يتعرض أحد قبلى لمثل هذا النوع من المطاردة.. لا أعرف موعد حدوث التغيير، لكننى لا أشك فى حدوثه.. على أية حال، يعيش الكثيرون اليوم فى سعادة، وعند الحاجة سأحصل على رصيد من وراء ذلك".

◆ لماذا لا تتمتع بالشعبية الكافية..؟

- "بعض رؤساء الحكومة، الذين تكنون لهم كل التقدير، كانوا فى قمة الشعبية، ثم هووا إلى أسفل السافلين.. لكننى على أية حال لا أهوى التباكي".

◆ ما موقفك من تصريحات المستشار القانوني، مينى مَزوز، فى القناة الأولى بالتليفزيون، والتى دعاك فيها لاتخاذ قرار بشأن قدرتك على مواصلة أداء مهام منصبك فى ظل التحقيقات الدائرة ضدك..؟

- "أنا هنا، وسأظل هنا".

◆ شولا زاكين (مديرة مكتب أولمرت) وحاييم رامون (وزير العدل المستقيل) وأفراهام هيرشيزون (وزير المالية الحالي).. كلهم أصدقاؤك، ويعملون لديك، وشركائك في الطريق، ولكنهم ينفصلون عنك الواحد تلو الآخر لماذا..؟

– "لا أعرف ماذا يريدون من شولا.. أما حاييم رامون فهو صديق جيد حقاً، وقد ارتكب خطأ، لكنى أعتقد أنه تعلم الدرس، وأتمنى أن يجيد الصمود.. ولا أرغب أن أطالب هيرشيزون بالحصول على إجازة، طالما أن محكمة العدل العليا لم تقرر ذلك، وطالما أن المستشار القانونى لم يوجب ذلك".

لم يمنع أولمرت وزير الأمن الداخلى "آفي ديختر" من الإطاحة بمفتش عام الشرطة "موشيه كرادي" بعد صدور تقرير لجنة "زايلر" بساعات معدودة، وهى اللجنة التى حققت فى إخفاقات الشرطة فى قضية الإخوان فرينيان.. ومع ذلك، لم يتحمس أولمرت لحماسة ديختر فى إدخال إصلاحات على جهاز الشرطة، والتى كان ديختر قد طالب بها قبل حصول مكتب رئيس الحكومة على نسخة من تقرير لجنة زايلر.

◆ هل كنت شريكاً فى قرار ديختر بإقالة مفتش عام الشرطة..؟

– "لا".

◆ فى البداية بدا هذا كأنه قرار متسرع، ولكن خلال شهر تم رفض تعيين مفتش عام الشرطة المنتظر يعقوف جانوت.

– "لم أكن أعتقد أنه كان ينبغى إقالة موشيه كرادى فى نفس اليوم.. كما أوصيت وزير الأمن الداخلى بعدم القيام بذلك.. ولكن ما أن أعلن كرادى عن استقالته، أعربت عن تأييدى لعدم استمراره. ويجب تذكر أن كرادى استقال من منصبه ولم تتم إقالته".

◆ لقد استقال كرادى كما فعل جانوت قبل ساعات من إقالته المتوقعة.

– "حسنا. عندما تم طرح اسم جانوت عليَّ، قلت لوزير الأمن الداخلى إنه بموجب الملاحظات المحتمل صدورها من جانب المستشار القانونى للحكومة، لا أرى سبب يمنع تعيينه، وأعتقد أنه إنسان مناسب للمنصب، فهو يتمتع بقدرات كبيرة، ومحنك، كما أن بإمكانه أن يعطى للشرطة دفعة كانت فى حاجة إليها. ولكن للأسف، فقد سحب ترشيحه لأنه كان يخشى من عدم التصديق على تعيينه. وأنا آسف بشدة لذلك.. فهى خسارة حقاً.. وهو شخصية ممتازة. وقد علمت بالمناورة التى قام بها قضاة محكمة العدل العليا فى الماضى ضده.. فبينما برأه أحد القضاة إلا أنه وبعد مرور ١٣ عاماً هرول هذا القاضى لأحد القنوات التلفزيونية ليقول ما لم يكن يرغب فى قوله أثناء الحكم".

يقصد أولمرت قاضى المحكمة العليا المتقاعد يتسحاق زامير، الذى كان ضمن الهيئة القضائية التى برأت ساحة جانوت فى التسعينيات.. كان زامير قد أدلى فى الأسابيع الأخيرة بحوار تلفزيونى ذكر فيه أنه رغم تبرأته لجانوت، إلا أنه لا يعتقد أن جانوت سيعود لشغل مناصب كبيرة فى الشرطة.

◆ ألا تعتقد أن القاضى زايلر أصيب بفيروس مراقب الدولة، ميخا لندنشتراوس، الذين يقول البعض إنه يتحرك بموجب دوافع إعلامية وغير موضوعية..؟

– "أعتقد أن ليندنشتراوس ليس مصاباً بفيروس، وإنما بمرض عضال".

فى هذه المرحلة توقف أولمرت برهة من الزمن واتكأ للخلف.. وهو يقول: "أتمنى ألا يتم حذف هذا من الحوار".

◆ لقد قال بيرتس إنه لو فاز بانتخابات حزب العمل مجدداً، سيطلب حقيبة المالية.. فهل ستمنحها له..؟

– "لا أهتم بمسألة ماذا سيحدث لو تم اختيار بيرتس مجدداً".

◆ لماذا علاقاتك ليست على ما يرام مع وزيرة الخارجية تسيبى ليفني..؟

– "من قال ذلك..؟! تربطنا علاقات عمل قوية.. قبل ساعة فقط كنا نتحدث عبر الهاتف".

◆ هل هى وزيرة خارجية جيدة..؟

– "بلا شك".

◆ لماذا لا يمكنها أن تقول كلمة طيبة فى حقك..؟

– "اقترح أن تسألها".

◆ هل أنت على استعداد لقول كلمة طيبة فى حقها..؟

– "لقد سألتما، وأجبت".

◆ ماذا يفعل ليبرمان فى الحكومة..؟

– إنه "نائب رئيس الحكومة للشئون الاستراتيجية، وسوف يترأس نيابة عنى الطاقم المسئول عن الملف الإيراني.. فنحن نشارك بفاعلية وبصورة متشابكة فى الجهود التى يبذلها المجتمع الدولى فى هذا الصدد، ودور ليبرمان هو تنسيق هذا العمل".

◆ ألا تخشى أن يترك ليبرمان الحكومة لو قمت بعملية سياسية جريئة..؟

– "ليبرمان إنسان جرئ".

◆ هل تعتمد على أن حزب شاس لن يتركك..؟

– "حزب شاس هو شريك ممتاز وكذلك حزب المتقاعدين".

فى هذا السياق يدافع أولمرت عن تعيين البروفيسور دانييل فريدمان فى منصب وزير العدل قائلا: "إننى أرفض تماماً الزعم القائل بأن وزير العدل

يريد المساس بالمحكمة العليا.. إنني لن أسمح بالمساس بالمحكمة العليا فهي غالية في نظري، لكن في الوقت نفسه لا يُعقل أن يوصف كل من يناقش القضايا المتعلقة بتوصيات لجنة فينوجراد بأنه عدو للمحكمة تلقائياً.. إن وزير العدل يرغب في إدخال إصلاحات، ولهذا السبب تم اختياره".

◆◆ بيبي نتنياهو:

يبتسم أولمرت قائلاً: "الآن أيضاً، رغم أن معدل تأييد حزب كاديما منخفض، إلا أنه يزيد عما حصل عليه نتنياهو في الانتخابات الأخيرة.. وهو الآن يشعر بأن الأمور في صالحه، صحيح أنه يتسم بالغطرسة، إلا أنني لست على خصومة معه.. وليس من قبيل المفاجأة أن يطالب بإقالتي، فهو لم يكن يؤيدني أيضاً قبل الانتخابات".

◆ هل تشاهد برنامج "إيرتس نهديرت" (أرض رائعة) الساخر..؟

- "لا للأسف.. فهذه الساعات أقضيها مع حفيدي.. ولو أتيحت لي الفرصة لمشاهدة مباراة كرة قدم، أو تسجيل برنامج "إيرتس نهديرت"، فإنني أفضل مشاهدة مباراة كرة القدم أو اللاعبة شاحر بيير وهي تحقق انتصارات في لعبة التنس".

◆ هل كنت ترغب في حضور مباراة منتخبنا مع إنجلترا..؟

- "كدت أتصل بصديقي توني بلير لأقول له: توني، استقل الطائرة، واحضر وسوف نتوجه سوياً لمشاهدة المباراة.. لكنني تراجعت عن هذه الفكرة".

بدأ أولمرت الجزء السياسي من الحوار بتصريحات متفائلة: "إنني أؤمن أنه يمكن خلال السنوات الخمس القادمة التوصل لاتفاق سلام شامل مع الدول العربية والفلسطينيين.. هذا هو الهدف، وهذه هي الرؤية".

◆ كيف نحقق ذلك..؟

- "بالصبر والحكمة.. فالفلسطينيون على أعتاب منعطف تاريخي حاسم، هل يرغبون في البقاء في مصاف الأصولية المتطرفة، التي ستعزلهم عن كل العالم، أم أنهم مستعدون لاتخاذ الخطوات المطلوبة.. ودوري هو المساعدة في بناء هذه العملية".

كان أولمرت قد استقبل الأسبوع الجاري الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ووزيرة الخارجية كونداليزا رايس. وقد رفض الأفكار الرامية لإحراز تقدم سريع في المفاوضات مع الفلسطينيين، واختصار الطريق نحو التسوية الدائمة، ولم يلتزم إلا بعقد لقاءات كل أسبوعين مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لمناقشة سبل بناء الثقة. وكانت رايس تأمل في أن تغادر القدس بعد الإدلاء بتصريحات دراماتيكية بشأن إحياء عملية السلام، ولكنها اكتفت بتصريحات أكثر وسطية.

ويقول أولمرت: "لم يكن هناك جدال حقيقي بيننا وبين الأمريكيين.. كانت نقاشات موضوعية ومثمرة للغاية.. خلاصة القول إننا أبلغناهم أنه لا داعي للقيام بخطوات غير مباشرة وإنما يجب إشراك الفلسطينيين وإلزامهم بالوفاء بالالتزامات. لقد تعهد أبو مازن بأنه لن يوافق على تشكيل الحكومة قبل الإفراج عن الجندي "جلعاد شاليط".. وقد أبلغني بذلك، كما أبلغ كونداليزا رايس بذلك في حضوري، وكذلك لأنجيلا ميركل.. لا يُعقل ذلك، فكل ما تعهدوا به من نبذ العنف، ومكافحة الإرهاب..الخ لم ينفذ. فكيف تصدقهم، وهم لم يوفوا بأي من هذه الالتزامات..؟".

◆ وهل تصدق أنهم سيتغيرون ذات يوم ويبدأون في محاربة الإرهاب..؟

- "لو لم يتغيروا، ويحاربوا الإرهاب ولم يؤدوا أياً من التزاماتهم الأخيرة، سوف يواصلون العيش في فوضى لا نهاية لها".

◆ ولكن حينها ستهزمنا الديموجرافيا، التي حذرت قبل عام فقط من أنها خطر مستقبلي يهدد الصهيونية.

- "حينها سيكون دوري هو محاولة إيجاد فرصة في اتجاه آخر".

يصدق أولمرت أن التطورات التي شهدتها السنة الماضية، منها حرب لبنان الثانية، والمخاوف المتزايدة من تزايد قوة إيران والمتطرفين، دفعت مجموعة من الدول العربية بزعامة السعودية إلى النظر نظرة مختلفة للواقع الإقليمي.. وهو يمتدح تدخل العاهل السعودي الملك عبد الله في هذه المسألة، ويتحدث بإيجابية عن المبادرة السعودية التي هي أساس "المبادرة العربية"، وإن كان يتحفظ على بعض بنودها وخاصة القرار ١٩٤، الذي يدعو إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم.

وهو يقول: "لقد تطرقت بإيجابية للمبادرة السعودية، وهو أمر لم يكن رؤساء الوزراء السابقين على استعداد لفعله.. لا أوافق على كل البنود، ولا أقبل بالمبادرة ولست على استعداد للجلوس غداً والتوقيع على اتفاق.. هذه المبادرة تضم أفكاراً جيدة، ونحن على استعداد لمناقشتها والاستماع لموقف السعوديين، وإطلاعهم على موقفنا".. كما أعرب أولمرت عن رغبته في المشاركة في مؤتمر إقليمي لدعم المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وهو يقول: "في خطابي في سادية بوكير أدليت بتصريحات بعيدة المدى، وانتبه العالم بأسره لها، وهي الأساس الفكري للخطوات الحالية".

◆ هل تتوقع أن تجتمع الجامعة العربية وتقرر إلغاء بند اللاجئين..؟

- "لم أقل إلغائه، لكننى أقترح تغييره.. وأنا أقول إننى على استعداد لإجراء لقاء فورى مع الزعماء السعوديين على أساس مبادرة السلام السعودية".

◆ لماذا لم يتم الإفراج عن الجندى جلعاد شاليط حتى الآن..؟

- "لأنه يبدو أن أبو مازن غير قادر على الوفاء بالتزاماته، كما أن الشروط التى تضعها حركة حماس تفرز فجوة لا يمكن سدها حالياً".

◆ ألا تؤكد الأنباء العربية حدوث تقدم فى الاتصالات فى هذا الصدد..؟

- "هذه الأنباء تهدف لممارسة ضغوط علينا، وهى غير دقيقة على الإطلاق".

◆ هل يجب على مروان البرغوثى أن يتوقع الإفراج المبكر فى هذه العملية..؟

- "لا".

◆ أليس جزءاً من الصفقة..؟

- "لا".

◆ لماذا..؟

- "أعتقد أن الأسباب واضحة تماماً".

يقتنع أولمرت أنه يجب عليه أن يواصل الحوار مع عباس.. وهو يقول: "لا أعرف شخصاً آخر بين الفلسطينيين ذى مكانة وصلاحيات، أفضل منه للحوار.. فهو شخصية من المريح لقاءها والحوار معها، وهو رجل فطن، وفى مواقفه الأساسية يبدى تفهماً قريب من الأساس الذى يمكن عليه بناء عملية سياسية. ولكن هناك مشكلتين معه: تكمن الأولى فى أن التيار الذى يمثله هو تيار الأقلية فى الدولة الفلسطينية. والثانية، هى أنه لا يسيطر بقوة على الآليات السلطوية بالشكل الذى يتيح له تحقيق مواقفه فى مواجهة العناصر الأخرى".

◆ هل تجدون الوقت للحديث عن الأمور الشخصية..؟ العائلة أو كرة القدم مثلاً..؟

- "لا نجد الوقت للحديث عن كرة القدم، لكن فى المرة الأخيرة قال لى أبو مازن "أبو شاؤول".. فقلت له، كيف عرفت ذلك..؟ فقال لى إنك تطلق على أبو مازن لأن ابنى يدعى مازن، وابنك يدعى شاؤول، فأنا أطلق عليك أبو شاؤول.

"من ينادون بمقاطعة أبو مازن، وعدم الحوار مع أحد، يرغبون فى أن ينتهى بنا المطاف إلى الحرب، والدم، والثأر، والمواجهة التى جربنا مختلف جوانبها.. نحن نرغب فى الحفاظ على إمكانية الحوار.. لكن من الواضح تماماً أننا لن نتمكن بمرور الوقت من السكوت على استمرار سقوط صواريخ القسام".

◆ ينادون فى الجيش الإسرائيلى بالقيام بعملية واسعة النطاق فى غزة.. ما رأيك..؟

- "مازال لدينا الوقت قبل القيام بعملية عسكرية فى غزة.. كما أن هذا ليس أول شيء أرغب فى القيام به.. وعموما لا يوجد حل يتمثل فى الضغط على الزر".

◆ ماذا عن إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية..؟ ومنذ هدم منازل مستعمرة عمونا، قبل ما يزيد على سنة، لم يتم إخلاء أى كوخ.

- "هذا صحيح، باستثناء ما تم إخلاؤه الآن فى مستعمرة حومش.. هذا كان موقف حازم، وأعتقد أنها إشارة واضحة مفادها أن دولة إسرائيل، فى نهاية المطاف، ستخلى البؤر الاستيطانية غير القانونية.. وينبغى أن يكون هذا جزء من عملية ينفذ فيها الفلسطينيون أيضا التزاماتهم.. وأداء الفلسطينيين لالتزاماتهم سيسهل الأمور علينا".

يطبق هنا أولمرت سياسة تختلف عن سياسة سابقه، آريئيل شارون، الذى كان يفصل بين التعامل مع مسألة البؤر الاستيطانية وبين الحوار مع الفلسطينيين، وعرض إخلائها كضمان شخصى للرئيس الأمريكى جورج بوش. ويفضل أولمرت اشتراط إخلاء البؤر الاستيطانية بأن يكافح الفلسطينيون الإرهاب.. ومن ثم، يمكن إدراك أن المستعمرين سيظلون فى مكانهم لفترة أطول.

◆ ألم تضيع فرصة السلام مع سوريا..؟

- "إننى أرغب فى صنع السلام مع سوريا.. وهذا أمر حاسم بالنسبة لي.. لكننا نعلم جميعاً أن هناك فجوة بين التصريحات وبين عملية صادقة قد تؤدى لنتائج سليمة.. لا يكفى أن يدلى أحد بتصريح ما مبهم، عن طريق أى صحفي. إننى أرغب فى التوصل لفرصة سلام مع السوريين، وعندما أصدق أن الظروف متاحة، لن أضيع الفرصة".

◆ أى ظروف..؟

- "الظروف التى تتيح إجراء مفاوضات، وكل من لديه خبرة التفاوض مع السوريين يدركها أيضاً".

يشعر أولمرت بالرضاء من تقدم الجهود لفرض عقوبات على إيران، التى تعززت الأسبوع الماضى بالقرار الصادر عن مجلس الأمن. وهو يؤمن أنه يمكن وقف البرنامج النووى الإيرانى "دون الدخول فى مواجهة عنيفة، وهذا مرهون بمدى إصرار المجتمع الدولى الآن على تفعيل آليات المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية".

◆ ماذا سمعت عن قضية الجنرال الإيرانى المختفى (يقصد الجنرال على رضا عسكرى الذى اختفى فى اسطنبول مطلع شهر فبراير الماضى فى ظروف غامضة)..؟

- "ليس لدى تعليق على ما تقوله".

◆ هل تشعر بالقلق من تقرير فينوجراد..؟ هل انزعجت عند سماع شهادة شمعون بيريس، الذى قال إنه لم يكن سيشن الحرب..؟

- "لقد تعاملت مع القضية اللبنانية منذ الثامن من يناير.. بعد أربعة أيام من مرض آريك شارون وشغلى لهذا المنصب.. لقد قمنا بالاستعداد لاحتمال حدوث أمر ما فى نهاية الأمر.. وخلال المناقشات كان هناك اتفاق بين كل العناصر الأمنية والقادة المدنيين، بأنه لا يمكن الرد بطريقة تختلف عما قمنا به فيما مضى.

"كل هذه الخطوات أدت إلى اتخاذ موقف، قبل ١٢ يوليو بفترة طويلة.. عندما سألنى العسكريون عن سبب رغبتى فى رؤية الخطط، وسبب رغبتى فى بلورة موقف واضح قبل وقت طويل، كانت إجابتى أننى لا أرغب فى الوصول إلى ذلك اليوم وحينها أبدأ فى معالجة الأمر.

"لقد تم عرض كل هذه الأمور على الحكومة بصورة واسعة وتفصيلية، وقد وافقت الحكومة عليها بالإجماع.. صحيح أننى رئيس الحكومة وأننى أتحمل المسئولية العليا، لكن رغم ذلك كان هناك ٢٤ وزيراً، ووافقوا على ذلك بالإجماع.. ماذا قالوا بعد ذلك فى فينوجراد، وما لم يقولوا، أنا لا أعرف.. ولا أعرف إذا ما كان ما سيتم نشره يمثل كل ما قيل أم لا، وما إذا كان قد حدث سوء فهم بسبب عدم نشر الشهادة كاملة أم لا.. ولذا، فإننى لا أعتقد أن هناك ما يدعو للقلق.. إننى أؤمن بجدية لجنة فينوجراد، وسوف أنتظر بفارغ الصبر صدور تقريرها".

حوار مع مراقب الدولة "ميخا لندنشتراوس":

"المسألة ليست شخصية"

أجريا الحوار:
أمير شوان وأميرا ليم
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٤/٦

فى نهاية الأسبوع الماضي، بينما يحيط به أفراد أسرته ويجلس حفيده المصاب بارتفاع درجة الحرارة على ركبتيه، سمع مراقب الدولة، ميخا لندنشتراوس (٧٠ سنة)، هو وكل الإسرائيليين، كيف يتهمه رئيس الوزراء إيهود أولمرت، فى الحوارات التى أجريت معه فى العيد، بأنه يرسل كتائب من المحققين للنبش فى ماضيه، ويصف تصرفه هذا بأنه "مرض مزمن".

تعد الادعاءات الخطيرة التى ساقها أولمرت حلقة أخرى فى الحرب الضروس الدائرة بين رجلى القانون، وهى معركة لم يكن لها مثيل فى تاريخ الدولة بين رئيس وزراء ومراقب للدولة سواء فى قوتها أو فى الشحنات العاطفية التى تتخللها. عندما سُئل لندنشتراوس هذا الأسبوع ما إذا كان غاضباً بسبب كلام أولمرت، طلب أن يكون أكثر دقة فى التعبير عن مشاعره. وقال: "لقد كنت مستاء لا غاضباً. فقد كان يؤلمنى أن تصدر كلمات كهذه لجهة هدفها مراقبة الدولة عن رئيس وزراء. ويحزننى أن رجل فى مكانته ينزل إلى مرتبة لا تليق به. لا يجب على رئيس الوزراء أن يفتقر إلى السلوكيات الرسمية، حتى لو كان متوتراً أو تحت ضغط. لقد فقد الرجل الحساسية. ورغم كل شيء، فإن يخضع حالياً لتحقيقات الشرطة فى قضية بنك هليئومي، وفى الأسابيع القادمة من المقرر نشر نتائج التحقيقان اللذان أجريناهما بشأنه - قضية مركز الاستثمارات وقضية منزل شارع كرميا. وهناك أيضاً تقرير لجنة فينوجراد وتقريرنا بشأن استعدادات الجبهة الداخلية أثناء الحرب. كل هذه التحقيقات بالطبع تزعج الرجل جداً، وهو فى حالة توتر نفسى شديد جداً. على أى حال، إذا شوه سمعتى فى كل وسائل الإعلام المتاحة، وحتى لو حدث أكثر مما حدث ألف مرة، سأواصل القيام بمهمتى بنزاهة".

◆ **أولمرت يزعم أنك ترسل أشخاص فى كل مكان للبحث عن مواد ضده.**

- "هذا هراء. عمل مراقب الدولة لا يقصد شخص بعينه، فنحن لا نطارده، ولا يوجد نية لذلك. إننا نعمل بشكل متزن فى أعقاب الشكاوى التى نتلقاها... مراقب الدولة لا يستطيع تجاهل شكوى".

◆ **أحد الادعاءات التى ساقها أولمرت فى نهاية الأسبوع الماضى هو أن تحقيقك فى مسألة أداء الجبهة الداخلية فى الحرب استمر ثمانية أشهر فقط، بينما استمر التحقيق فى قضية منزل شارع كرميا أكثر من سنة (المراقب يحقق فيما إذا كان أولمرت قد اشترى فى أكتوبر ٢٠٠٤ منزلاً فى شارع كرميا بسعر أقل من الطبيعى مقابل المساعدة فى تسريع إجراءات العمل فى مشروع بناء).**

- "إننا نجرى تحقيقاً شاملاً فى مسألة بيت كرميا. فالمبلغ الذى يتم التحقيق فيما إذا كان قد حصل عليه كهدية، حسب المثمنة القضائية التى تعمل لحسابنا، هو ٣٣٠ ألف دولار. إننا نطالب طوال الوقت بتزويد محاميى الدفاع عن رئيس الوزراء بمزيد من المواد. ومن هذا المنطلق، يعرقلون تطور التحقيق. وليست هذه

هى المرة الأولى التى يعرقل فيها عملنا ويعوقه. كانت هناك أمور أكثر غرابة".

◆ هل تقصد حكاية التسجيل..؟

- "حدث هناك أمر غريب جداً. فقد ذهب لرئيس الوزراء طاقمنا برئاسة يعقوف بوروفسكي. وفى بداية الحديث فى قضية منزل كرميا، قال رئيس الوزراء إنه يريد تسجيل المحادثة، وأحضر جهازى تسجيل. وقد وفر علينا ذلك عمل إعداد محضر بما حدث. قام رئيس الوزراء بتشغيل جهازى التسجيل بيده. وفى نهاية الحديث طلبنا منه نسخة من التسجيل. وبعد مرور يومين توجهنا إلى مكتب رئيس الوزراء، فقيل لنا إن التسجيل لم ينجح. وهكذا، أصبح علينا تذكر كل ما قاله من الذاكرة".

◆◆ العاصفة التى ثارت بعد الحرب:

احتدمت المواجهة السابقة بين أولمرت ولندنشتراوس، التى كشفت فعلياً عن شدة الخصومة بين الاثنين، على خلفية تقرير التحقيق فى أداء الجبهة الداخلية أثناء حرب لبنان الثانية. وإذا أراد أحد الوقوف على اللحظة التى تشكل فيها موقف مراقب الدولة فيما يتعلق بالحرب، ربما يتحقق له ذلك فى واحدة من الحكايات الثلاث التالية:

المشهد الأول: منطقة مستشفى روتشيلد فى حيفا عند اندلاع الحرب. شخص ما اتصل ليحكى للندنشتراوس أنه فى الحى الذى تقيم فيه ابنته سقط صاروخاً معادياً، فانطلق إلى هناك لتحرى الأمر. ويتذكر ما حدث قائلاً: "ذهبنا إلى هناك أنا وزوجتى سيما. وعندما وصلنا إلى المنطقة وجدنا أن بيت ابنتنا ممتلئ بآثار القصف، صحيح أن ذلك لم يسفر عن هدم أى حائط من المنزل، ولكن البيت كانت ممتلئاً بالثقوب. كان من الصعب رؤية ذلك، ولاسيما أن الشوارع كانت خاوية على عروشها. تقريباً لم تكن هناك حركة، وكل شيء كان يخيم عليه الصمت".

المشهد الثاني: منزل لندنشتراوس فى حيفا، عند سماع صافرة الإنذار الأولى. نظراً لأن البيت ليس به مخبأ، سأل المراقب وزوجته أنفسهما أين سيختبئان أثناء الغارات. لم يكن لدى أياً منهما إجابات نهائية، وشيئاً فشيئاً ازداد خوفهما. ويحكى لندنشتراوس: "من شرفتنا نرى رأس الناقورة. ولطالما قلنا إنه إذا حدث شيء -لا قدر الله- فسوف نكون أمام العدو وجهاً لوجه. عندما بدأت صافرات الإنذار احتدم النقاش بيننا حول المكان الذى سنختبئ فيه. ثم دار النقاش بعد ذلك عما إذا كان الخطر من ورائنا. قلنا إنه يجب أن نظل لربع ساعة فى منطقة محصنة، وإذا لم نسمع شيئاً، نستطيع الخروج. كانت هناك حالة من الشك. وكان الناس خائفون ونحن مثلهم".

المشهد الثالث: على سطح محكمة حيفا بعد لحظة من سقوط صاروخ آخر. فى الفترة التى كان يعمل فيها كرئيس للمحكمة المركزية، كان لندنشتراوس معتاداً على اصطحاب ضيوفه إلى غرفة المراقبة المبنية على هيئة مقدمة سفينة. ومن هذه الغرفة ذات الحوائط الزجاجية، كان يمكن كشف مسافات بعيدة. ولطالما تباهى لندنشتراوس بهذه الغرفة. وقد أسرع لندنشتراوس وذهب للمحكمة الخالية، وقف على السطح، وهناك وجد الغرفة التى يعتز بها محطمة تماماً. وتذكر ما حدث قائلاً: "لقد رأيت الدمار. واعتصرنى الألم لمشاهدة ذلك".

فى مرحلة معينة، بين أحد المشاهد الثلاثة المذكورة عاليه، بدأ لندنشتراوس الركض ناحية الشمال وتتبع خطوة بخطوة آثار الحرب. ومع كل رحلة تزايد لديه الإحساس بأن الجبهة الداخلية لم تحظ بالاهتمام اللازم. ويتذكر قائلاً: "ذهبت إلى الهيئات المحلية والمستشفيات فى نهاريا وكريات شمونا وكرميئيل. لا يمكن أن تقول لى حكايات لأنى رأيت ما يحدث بعيني. لقد رأيت ارتباك السلطات المحلية وعدم سيطرتها على الوضع، والمشكلات الكبيرة جداً فى أجهزة الإنذار. وقمت بزيارة القرى العربية التى لم يكن فيها أساساً وسائل إنذار أو تحذير. وشعرت بأن هناك مشكلات عامة، وأن هناك أناس لا يجدون مكاناً يأوون إليه. لقد ذهبت أيضاً إلى الأماكن التى يكتنفها الظلام".

◆ أين كان ممثلو المؤسسة الحاكمة..؟

- "كانت هناك زيارات لوزراء وأعضاء كنيست، ولكن فى كل هذه الزيارات برز أمر واحد مشترك: لا يوجد تنظيم. فقد رأيت فى المخابئ جمهور كامل من الضعفاء: المعاقين والمهاجرين وعدد كبير جداً من المسنين. كل شيء كان يبدو سطحياً وغير نظيف وتنبعث منه رائحة كريهة. الشعور العام لدى الناس الذين جلسوا فى الملاجئ لساعات طويلة كان عدم معرفة ما يحدث بالخارج. وكان هناك جو من القلق والخوف والضياع".

◆ هل كان لأولمرت دور فى هذا..؟

- "لا أريد الحديث عن أولمرت فيما يتعلق باستعدادات الجبهة الداخلية لأننا لازلنا فى منتصف التحقيق".

◆◆ أولمرت لا يجيب:

احتدمت المعركة مع أولمرت بعد فترة قصيرة من التجارب القاسية التى مر بها لندنشتراوس. فمع انتهاء الحرب، عقد لندنشتراوس جلسة عاجلة مع رؤساء الأقسام الخمسة فى مكتب مراقب الدولة لبحث أداء الجبهة الداخلية أثناء الحرب. وقد تم استجواب أكثر من ٦٠ مسئولاً بالدولة - وزير الدفاع، ورئيس الأركان

العامة وقبله وزير الأمن الداخلي ومسئولين آخرين - بمعرفة ثمانية محققين من مكتب مراقب الدولة، حيث طرحوا على كل من تم استجوابهم الأسئلة الرئيسية قبل مقابلتهم. ويحكى لندنشتراوس أنهم جميعاً كانوا سعداء للمشاركة فى ذلك الأمر. وكلهم جاءوا فى الوقت والمكان المحددين. كلهم، باستثناء رجل واحد.

ويقول لندنشتراوس: "كنا نعتقد أن آخر شخص يجب عليه الإجابة عن تلك الأسئلة هو رئيس الوزراء. توجهنا إليه عن طريق مكتبه وطلبنا تحديد موعد للقاء. بعد بضعة أيام جاءنا الرد بأنه سيقدم الإجابات كتابياً، وأنه إذا لم يكن هناك إجابات واضحة، فإن لديه استعداد لتقديم مزيد من الإجابات الشفهية فى فرصة أخرى".

◆ هل وافقت..؟

- "بدا لى هذا تصرفاً غريباً. وباعتبارى شخص عمل معظم حياته قاضياً، لا يسعنى إلا القول بأن المقابلة أفضل من السمع أو قراءة وثائق كتابية. ولكنى قلت إنه إذا كان احترام رئيس الوزراء يستوجب ذلك، فسوف تكون هذه هى الطريقة. والمشكلة هى أنه حتى اليوم لم نتلق إجابات. وفضلاً عن ذلك، كنا فى حاجة لكتابة مختصرة (أى محاضر) لجلسات الحكومة أثناء الحرب، ولكن التعطيل هنا كان أكثر من اللازم. ورغم أن القانون ينص على أنه يجب إعطاء المراقب أى وثيقة يطلبها، إلا أن المسألة دخلت فى طور المراوغات واللف والدوران. توجه رجالنا المرة تلو الأخرى، وقلنا إننا فى حاجة لهذه المواد للإطلاع على الصورة كاملة. وللأسف الشديد استمر هذا الوضع لأسابيع".

◆ كم سؤال وجهتم لرئيس الوزراء..؟

- "١٢ سؤالا. ليست أسئلة سهلة، وإنما أسئلة معقدة قمنا بصياغتها على مدار أيام حتى تصبح لدينا صورة كاملة للأحداث".

◆ لماذا لم تتصل برئيس الوزراء لاستيضاح الأمر معه..؟

- "باعتبارى مراقباً للدولة لا يجوز لى الاتصال فى حالة كهذه. توجهت إلى كبار الموظفين لدينا ممن كانوا على اتصال به، ولم يجر بيننا اتصال مباشر".

◆ متى تحدثتما بشكل مباشر..؟

- "أعتقد أننا تحدثنا للمرة الأخيرة منذ سنتين، بعد أن توليت مهام منصبي. كانت زيارة رسمية لضيف من دولة التشيك فى مقر الرئاسة، والتقيته هناك وألقيت عليه التحية. لم يكن بيننا أى شيء آخر- سواء بالخير أو الشر - فلم يكن بيننا أصلاً سابق معرفة".

◆ لماذا يتهرب برأيك..؟

- "عندما وجد أولمرت أن هناك عدداً كبيراً من التحقيقات ضده، لم يرق له هذا. وما كان هذا سيروق لى أيضاً إذا كنت خاضعاً لنفس التحقيقات التى لها أساس، وأعتقد أنه أساس قانوني".

◆ يقولون إن الأمر كله مسألة شخصية بينك وبين أولمرت.

- "ليس هناك أى شيء بينى وبين رئيس الوزراء. يقولون إننى أريد الإجهاز عليه، وهكذا أجد نفسى فى موقف يجب على فيه أن أوضح للجميع أننى حتى لا أعرف هذا الرجل. وإننى لا أكن له أى شيء فى قلبي، باستثناء أننى أؤدى وظيفتى وأجرى التحقيقات التى يجب على القيام بها. ليست لدىّ أى علاقة شخصية بالأمر".

◆ ومن جانبه..؟

- "أمر طبيعى ألا يحب المرء أن يكون محلاً للنقد".

◆◆ درس من الأب:

سنعود إلى شبكة علاقات لندنشتراوس مرة أخرى، ولكن قبل أى شيء سنتحدث قليلاً عن تاريخه. رغم أن لندنشتراوس كان ينتمى معظم فترات حياته إلى الصفوة القضائية - كان آخر منصب تولاه رئيس المحكمة المركزية فى حيفا - تربى الرجل فى أسرة محدودة الدخل.

فى عام ١٩٣٩ هاجرت أسرة لندنشتراوس إلى إسرائيل من ألمانيا النازية. وقد كان الأب والتر أهارون محام، وعمل كمدير مكتب الهجرة لإسرائيل فى برلين. وفى وقت لاحق، شهد الأب على لقاءاته مع المجرم النازى أدولف إيخمان إبان محاكمة الأخير. وكانت أمه مرجريتا موظفة فى معمل، وهربت به إلى إيطاليا بينما كان عمره سنة واحدة، وهناك التقيا بالأب وهاجروا معاً إلى إسرائيل. لم تكن عملية التكيف على الحياة فى إسرائيل سهلة: فقد وجد الأب صعوبة فى العثور على عمل، وترددت أمه على المنازل بحقيبة محملة بالعطور. وكانت هذه الحقيبة مصدر رزق الأسرة.

ويتذكر لندنشتراوس: "كنا فى وضع معيشى صعب جداً. وإننى لا أعرف أحد شهد أيام صعبة جداً كالتى عشتها فى طفولتي. لم أذهب أبداً إلى روضة أطفال لأن أبواى لم يكن لديهما مال. ولم يكن لدى أبداً حذاء أو ملابس جديدة، وكل شيء كان لدى حصلت عليه من أصدقاء للأسرة. والشيء الوحيد الذى أتذكره هى تنزهى أنا وأبى على شاطئ اليركون. لم يكن لدى أصدقاء آنذاك ولم يكن لدى لعب أيضاً. واللعبة الوحيدة التى أعطاها لى والدى كانت صندوق حذاء به سلحفاة".

◆ فيما ساهمت طفولتك فى تشكيل أفكارك..؟

- "أستطيع أن أفهم معنى الفقر، وأيضاً عندما كنت قاضياً كان لذلك تأثير علي. هناك عدد كبير من الأطفال يعيشون تحت خط الفقر، وإننى أتعاطف على

المستوى الشخصي مع الفقراء. ومن ناحية أخرى، الإسراف يثير غضبي جداً، وفي الحالة التي أجد فيها تبذير شديد أكون متيقظاً جداً. فعندما يحقق أحد الثراء على حساب خزانة الدولة، فإن هذا لا يثير غضبي فحسب، وإنما يدفعني أيضاً إلى استئصال ذلك من جذوره لأنه يؤدي إلى انهيار المجتمع".

"وحقيقة أننا كنا في حالة فقر، جعلتنا أسرة مترابطة. فقد أدركت آنذاك قوة العلاقة الأسرية في مواجهة أي أزمة خارجية. واليوم، عندما أكون مع زوجتي وبناتي الثلاث (داليا المستشارة التعليمية في معهد الدراسات التطبيقية، وإيلونا الموظفة في محكمة الصلح بالناصرة، وشارون المدرسة المنتدبة مع زوجها في تورينتو)، فإن هذا هو الوقت الذي أشعر فيه بالأمان".

اعتاد لندنشتراوس عندما كان تلميذاً على الهرب من مدرسة بياليك الداخلية في حيفا والذهاب إلى محكمة الصلح في المدينة. ويحكي: "في تلك الفترة كانت قاضية محكمة الصلح هي السيدة ميريام ورلينسكي، التي كانت معروفة بحزمها وصرامتها. كنت أجلس في الجلسات في الصفوف الأخيرة، حتى أنه في يوم ما جاءت وقالت لي: قم أيها الطفل، وقل لي ما اسمك..؟ قلت لها اسمي. إنني أعرف والدك، لماذا لا تذهب إلى المدرسة..؟ قلت لها إنني جئت لسماع المداولات، لكنها غضبت: ماذا..!! جئت لسماع المداولات..؟ يجب أن تكون الآن في المدرسة. سوف أتحدث إلى والدك..اخرج فوراً من القاعة. ولا أعرف ما إذا كانت في النهاية قد قالت لوالدي أم لا. ولكن بمرور السنين، عندما بدأت طريقي كقاض في محكمة مرور حيفا، كانت هي التي اتصلت بي وأخبرتني بأنني تم قبولي في هذه الوظيفة. شعرت بشعور رائع. ورلينسكي تتصل بي. وفي هذه اللحظة تذكرت أنني يجب أن أقص الحكاية على أبي".

الأب والتر كان أحد أعضاء كتلة جاحال. وقد نافس ثلاث مرات على رئاسة مدينة حيفا وخسر. ولن ينسى لندنشتراوس احتشاد مؤيدي أبيه في سينما "إدموند" في حيفا. ويتذكر: "كنت آنذاك جندياً نظامياً. حيث ألقى مناحم بيجين، الذي كان شخصاً فصيحاً من أصحاب الخطب الرنانة، خطاباً قال فيه: لا توجد حيفا حمراء، فحيفا تتشح باللون الأزرق والأبيض (المقصود إسرائيلية تماماً حسب ألوان علم إسرائيل). وإنني أقدم لكم رئيس مدينة حيفا القادم أهارون والتر لندنشتراوس. وفجأة جاء أربعة أصدقاء وحملوا أهارون والتر لندنشتراوس على أكتافهم، وهو الشخص الذي لم يرتد قط رابطة عنق. إنني أراه شخصاً لديه قوة تحمل كبيرة. أنا أعرف والدي جيداً، فهو لم يكن من الأشخاص الذين يطيبون الخواطر، ولكنه كان رجلاً عملياً. لقد كانت أمي ودودة أكثر، سيدة مجتمع، وأنا أشبهها إلى حد كبير".

في عام ١٩٧٧، عندما كان في السبعين من عمره، توفي والتر لندنشتراوس، وابنه على اقتناع بأن السياسة هي التي قصرت عمره. ويقول: "لقد دفع ثمناً باهظاً جداً بسبب صراعات القوة الداخلية في حزبه. لقد أثرت على قلبه بشدة مسألة المعارضة والادعاءات التي ساقوها ضده، أضف إلى ذلك أن حزبه لم يحقق إنجازات. ولطالما عملت أمي على ألا يهاجموه وينتقدوه دون مبرر. كانت تجلس خلفه وتفتح النافذة حتى تكون هناك تهوية بالغرفة. إنني مشتاق إلى أبي".

◆ ألا تخشى أن يحدث لك مثل أبيك، وتخسر صحتك من أجل عملك..؟

- "إنني أؤمن تماماً بعدالة طريقي، كما كان أبي يؤمن بعدالة طريقه، ولكنني مختلف عنه: فقد تربيت في البلاد منذ كان عمري عامين، وكنت ضابطاً نظامياً وقرأت الخريطة الداخلية جيداً. أنا من جيل آخر، وأفكر بطريقة أخرى، وربما يرجع ذلك أيضاً إلى ما مررت به بحكم عملي كقاضي. وقد شهدت في حياتي الكثير من الأمور، ولذا لدى مناعة".

◆◆ مراقب مستهدف:

في يونيو ٢٠٠٥ - بعد مرور ٣٠ عاماً على تعيينه كقاض في محكمة المرور وعمله في تلك الأثناء كقاض في محكمة الصلح ثم قاض بالمحكمة المركزية ورئيساً للمحكمة المركزية في حيفا - تم اختيار لندنشتراوس كمراقب للدولة بأغلبية ٥٩ عضو كنيست مقابل ٢٩ معارضاً. وبمجرد تعيينه أعلن لندنشتراوس عن انتهاج خط إيجابي يركز على الفساد في الحكم. وقد ارتكز الإصلاح الذي طلب إدخاله على صعيدين أساسيين: المسئولية الشخصية - نشر أسماء من يوجه إليهم النقد في معرض التقرير وتوجيه النقد كلما استلزم الأمر - والنقد الفوري بعد الحادث أو كرد مباشر على شكوى. لقد كان لندنشرتاوس يهدف إلى: تحويل مؤسسة مراقبة الدولة من هيئة يعتبرها الكثيرون ضعيفة وليس لها أنياب حقيقية، إلى هيئة رادعة ذات تأثير يومي.

من الصعب تقرير ما إذا كان تغيير سياسة مكتب مراقب الدولة هو الذي أدى إلى سلسلة المواجهات مع رئيس الوزراء، أم أن القضايا الكثيرة المثارة حول أولمرت هي التي بدأت تتراكم في مكتب مراقب الدولة. كما أن لندنشتراوس كان له دور في ذلك، ربما لأنه لم يكن يتصرف دائماً بالشكل الرسمي المطلوب بحكم منصبه ووقع في الفخاخ التي كان يمكن أن يجتازها بسهولة. وقد زعم منتقدوه أنهم وجدوا في طريقة

عـمله حـمـاسـة زائدة وحب الظهـور والدخـول في صراعات من أجل الشهرة.

وقـد وصلت الأمـور إلى ذروتها منذ حـوالى شهـر، عندمـا طلب طرح نتائج التقرير المرحلي لأداء الجبهة الداخلية أثناء الحرب على لجنة مـراقبـة الدولة. وقـد أعلن أولمرت أنه لن يمثل أمـام اللجنة، وفي خطاب حاد اللهجة بعث به إلى رئيسة الكنيست داليا إيتسيك، قال: "بتصرفه هذا يحقق لندنشتراوس معدلاً قياسياً جديداً من الاستهتار والانتهاك السافر للإجراءات المعمول بها والخروج الجذري عن طبيعـة عـمل المراقبـة، ويعمل خلافاً للمتعارف عليه في دولة إسرائيل على مدار كل السنوات التي مرت عليها منذ إقامتها". وجدير بالذكر أن مكتب أولمرت تخرج منه بشكل شبه يومي اتهامات سافرة ضد المراقب الذي أصر على عقد الجلسة.

وقد انضم إلى معارضي نشر النتائج الأساسية التي خلص إليها لندنشتراوس في لجنة المراقبة قائد الجبهة الداخلية، يتسحاق جرشون، الذي تقدم بالتماس لمحكمة العدل العليا طالباً عدم نشر النتائج قبل تلقي رداً من الجهات الخاضعـة للنقـد. وبعـد أن رفض المستـشار القانوني للحكومة، ميني مَزوز، تمثيل مراقب الدولة في الالتماس، أعلن لندنشتراوس أنه سيقدم عرضاً عاماً فحسب لأنشطة المراقبة، ولن يطرح على اللجنة مسودة التقرير ولن يطرح توصيات شخصية ضد الجهات الخاضعة للنقد.

◆ لماذا لم تعطِ مـهلة للخـاضـعين للنقـد لتـقـديم ردهم..؟

– "إننا نتحدث عموماً عن تقرير مرحلي يتكون من سبع صفحات فقط. وفي إطار التحقيق تظهر أشياء في حاجة لإصلاح فوري. على سبيل المثال، عقدت الحكومة جلسة الأسبوع الماضي حددت فيها المسئولية عن الجبهة الداخلية، وتقرر أنها ستكون تابعة لوزارة الدفاع وليس وزارة الداخلية مثلما كان متبعاً حتى اليوم. وهكذا صدر قرار الحكومة قبل أن تصدر قراراتنا في هذا الشأن. لماذا..؟ لأن الأمر ملح. إننا لا نتناول هنا مسألة بسيطة. تلك المواد تتعلق بالحرب التي أسفرت عن سقوط آلاف الجرحى والقتلى، حرب تسببت في خسائر فادحة جداً، وأفزعت الجمهور، حيث اختبأ مليون شخص في المخابئ لفترات طويلة".

◆ هل أخطأ مَزوز عندما رفض تمثيلك..؟

– "الشخص الذي من المفترض أن يمثلني هو المستشار القانوني الذي يمثل الحكومة أيضاً. إذا وجهت نقداً للحكومة، وتوجه إليه وزراء وقالوا له: مراقب الدولة ليس على حق، فمن سيمثل..؟ أنا أم هم..؟ سيكون لزاماً عليه تمثيل الحكومة. ما كان يجب عليه أن يقول إنه لا يمثلني علنية. كان يجب أن يوضح أن هذه المسألة إشكالية بين مراقب الدولة والمستشار القانوني. لقد اعتقد البعض أنه طالما لم يمثلني، فهذا يؤكد أن موقفي خاطئ".

تعقيباً على ذلك، ذكرت وزارة العدل أن: "المستشار القانوني لم يعلق على هذا الموضوع علنية. وقد أعلن عن موقف المستشار القانوني وكيله كما جرت العادة".

◆ في نهاية الأمر الشعور السائد هو أنك خرجت من هذه المعركة مع أولمرت مهزوماً.

– "الشعور السائد هو أنهم يتعقبون مكتب مراقب الدولة. إنني أشعر أن هناك أحداً وراء ما ينشر من مزاعم ضدي. لقد فتحوا ثغرة ما حتى يستطيعوا التقليل من شأن تقارير مراقب الدولة عندما يتم نشرها. يستطيعون أن يقولوا: لقد صدر التقرير حقاً، ولكن الرجل يسرب المعلومات ومصاب بجنون العظمة ولا يقول الحقيقية، وهكذا فإن التقرير ليس مهنياً".

◆ يبدو أنك مجروح.

– "لست مجروحاً. إنني عصبي وحزين بسبب شيء واحد، وهو أنه بدلاً من الجدل حول جوهر النقد يجادلون حول المراقب ذاته. كل من يعرفني يعرف أن تلك الأشياء لا تؤثر على أدائي في العمل، ولن تردعني أيضاً".

◆ ماذا بشأن الادعاء القائل بأنك تسرب معلومات لوسائل الإعلام..؟

– "أنا لا أسرب معلومات. من حقي بمقتضى القانون أن أنشر ما أريد وقتما أريد. التسريب لا يكون إلا في حالة عدم وجود إذن. رئيس الوزراء يحاول صرف الأنظار. هذه محاولة للاستهانة بمؤسسة مراقبة الدولة ووصمها".

◆ هل صحيح أنك اعتدت عندما كنت قاضياً الاتصال بمراسلي الصحف في حيفا ودعوتهم إلى المحكمة..؟

– "لقد كانت هيئة القضاء مغلقة في الماضي أمام وسائل الإعلام. عندما كان أحد كبار الموظفين يتصل بي ويقول: سيدي، لقد جاء صحفي من أي صحيفة، ماذا نفعل..؟ كنت أقول له: خير أنه جاء. فليجلس، ويسمع، ويكتب تقريره. الجلسة مفتوحة، وكل شيء واضح. إنني أؤيد الشفافية ولا أخفي هذا".

◆ هل أنت نادم على تصرفك بشأن التقرير المرحلي..؟

– "لست نادماً على شيء. إذا كنت سأعيد الكرة من جديد، كنت سأتصرف بنفس الطريقة. أعتقد أن المراقب يتصدر الدعوة لدولة نقية جداً، دولة قائمة على نزاهة المعايير. عندما يأتي رجل ذو تاريخ قضائي مدته ٣٥ سنة، وكان يجلس يومياً على كرسي القضاء، فاتركوه يعمل".

◆◆ **ميخا ينتظر ميني:**

شبكة العلاقات بين أولمرت - ليندنشتراوس حديثة العهد ولكنها مكثفة، ترجع إلى قرابة عام ونصف، وتشمل حوالى أربع قضايا مختلفة: قضية البنك القومى الإسرائيلى (هليئومي) - الشبهات التى تفيد بأن رئيس الوزراء حاول إرساء مناقصة بيع نسبة السيطرة فى بنك هليئومى فى نوفمبر ٢٠٠٥ - وقضية هيئة المشروعات الصغيرة، حيث تمت تعيينات سياسية فى هيئة المشروعات الصغيرة أثناء فترة ولاية أولمرت كوزير للصناعة والتجارة والتشغيل، وقضية مركز الاستثمارات - تفيد الشبهات بتصديق أولمرت على منح تسهيلات تقدر بالملايين لمشروع طرحه أحد المقربين منه، وهو أورى ميسر المحامى - وقضية منزل شارع كرميا.

القضية الأولى التى دقت على باب لندنشتراوس، بعد أشهر معدودة من استلامه مهام منصبه، كانت قصة مناقصة بنك هليئومي. ويحكى لندنشتراوس أن الحكاية بدأت عندما جاء إلى مكتبه ضيف غير متوقع - المحاسب العام الدكتور يارون زليخا - ومعه حكاية مثيرة. ويتذكر قائلاً: "كان ذلك أول لقاء بيننا. قال لى زليخا: لقد اعتدت على زيارة المراقب السابق لعرض قضايا أخرى، وأريد أن أتحدث معك أيضاً. تقابل زليخا مع مجموعة من المتخصصين لدينا، الذين جلسوا معه لساعات طويلة وتناولوا الموضوعات بالتفصيل. الأمر هنا مختلف تماماً عن قضايا المخدرات التى يكون كل شيء فيها محسوماً وفقاً للشهود، أى المدمنين والعاهرات والمروجين. أما فى حالتنا هذه، يأتى إليك المحاسب العام لدولة إسرائيل ومعه وثائق".

◆ **ما مضمون الوثائق التى عرضها..؟**

- "جلسة شارك فيها رئيس الوزراء، حينما كان وزيراً للصناعة والتجارة والتشغيل، ومدير عام مكتبه (رعنان دينور) وزليخا واثنان من مساعديه. وخلال الجلسة، دار حوار بشأن بيع أسهم بنك هليئومي. وحسب ما قاله زليخا، فقد كانت هناك أشياء بارزة جداً: رئيس الوزراء تصرف كأنه طرف مهتم ببيع البنك، وأشار إلى ذلك بوضوح شديد خلال الجلسة. كما أن ممثل الرجل الذى اتجهت النية لبيع البنك له هو يوسى جروس المحامى صهر أولمرت. وكانت هناك صلة كبيرة للسيدة تامى بن دور المحامية، التى حققوا معها منذ أسبوعين، بهذه الصفقة، وهى صديقة شخصية لأولمرت".

◆ **طرحتم أسئلة أيضاً بشأن فرانك ليفى ودانيئيل أفراهام، المليونيران الذى حاول أولمرت إرساء المناقصة عليهما حسبما تفيد الشبهات التى تحقق فيها الشرطة..؟**

- "لا، كل ما حصلنا عليه هو شهادة زليخا ومساعديه. ولم يتشاوروا معى إلا عندما أصبحت الصورة واضحة تماماً: شهادة زليخا والمساعدين والوثائق. وهناك وثيقة واحده فى غاية الأهمية، ولكننى لا أنوى التحدث عن تلك الأمور لأنها تخضع حالياً لتحقيقات الشرطة".

لم يشارك ليفى وأفراهام فى النهاية فى المناقصة المذكورة، وزعم أولمرت أنه لم يكن هناك أى شيء غير سليم فى تصرفاته، إلا أن الشرطة فتحت تحقيق ضده. ولم يكن لندنشتراوس بمنأى عن هذه الحكاية، فقد زعم مكتب المستشار القانونى للحكومة فى مرحلة معينة أن المراقب حث المستشار مينى مَزوز على فتح تحقيق جنائى حتى قبل انتهاء التحقيقات. ويجيب لندنشتراوس بأن "كل شيء كان بالتنسيق الكامل بين المراقب والمستشار القانونى للحكومة. وحتى لو اتضح لى وجود شبهة جنائية، سأنتظر حتى نهاية التحقيقات التى يجريها مكتبي.. ربما يجب وضع أجهزة تنصت.. وربما يجب على الشرطة أن تدخل فى الصورة فوراً".

حدث احتكاك آخر بين المراقب والمستشار القانونى للحكومة على خلفية قضية هيئة المشروعات الصغيرة. فى أغسطس ٢٠٠٦ نشر المراقب تقرير يشمل نقداً للتعيينات فى تلك الهيئة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والتشغيل خلال فترة ولاية أولمرت كوزير. وقال لندنشتراوس فى التقرير أن الهيئة كانت أرضاً خصبة للتعيينات السياسية لأشخاص لهم صلة بحزب أولمرت فى حينه (الليكود)، كما أنها تعد طريقاً سهلاً جداً لتجاوز الحد الأدنى من شروط التعيين. ولقد عملت الهيئة متجاهلة المعايير القانونية العامة، وأدارت مشروعات عمل بها أشخاص تم تعيينهم بإجراءات غير سليمة وغير قائمة على المساواة، وكانت ميزتهم الأساسية على ما يبدو هى علاقتهم بحزب الوزير".

كان لندنشتراوس يعتقد أن المادة المتوفرة فى القضية تستوجب إجراء تحقيق جنائي، ومن ثم أحال ملف القضية إلى مَزوز، ولكن المستشار القانونى لم يتخذ قراراً ولم يحسم بعد هذا الشأن. وقد أراد المراقب هذا الأسبوع أن يرفع لمَزوز مذكرة يقول فيها: "المادة التى قمنا بإحالتها إليك تستوجب إجراء تحقيق جنائى مع المتورطين فى القضية وليس رئيس الوزراء فقط. والسؤال المطروح فى هذه القضية هو ما إذا كانت التعليمات الخاصة بتشغيل الأشخاص الذين يجرى التحقيق فى أمرهم قد صدرت عن الوزير أم أنه لم يكن لديه علم بالأمر، وهل معنى ذلك أن التعيين تم بمعرفة عناصر أقل فى المرتبة. فى مرحلة ما ظهر كارت يربط بين أحد مساعدى الوزير، يدعى عوفيد يحزقئيل، وبين أولمرت. فى هذا الكارت يبلغ يحزقئيل أولمرت بالتالي: لقد قمت باللازم فى طلبك وسأعمل على تعيين المدعو X فى المشروع".

هناك قضية أخرى يجرى التحقيق فيها حالياً بمعرفة المراقب، وهى قضية "مركز الاستثمارات" التى تفيد الشهادات بتورط أولمرت فيها، وبأنه عندما كان وزيراً للصناعة والتجارة والتشغيل منذ أكثر من ثلاث سنوات اعتمد تسهيلات تقدر بالملايين لمصنع "سيليكت" الخاص برجل الأعمال أفرايم بنيلوم الذى يمثله قريب أولمرت أورى ميسر المحامي. وقد تم اعتماد التسهيلات - حسبما جاء - رغم تحفظات الأقسام المهنية فى وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل. ويؤكد لندنشتراوس: "لقد جمعنا كل المادة، وتلقينا إجابات من كل الخاضعين للمراقبة، وسوف يصدر التقرير خلال أسبوعين أو ثلاثة".

◆ **هل حصل رجل الأعمال المذكور على منحة..؟**

- "لقد حصل بالفعل على منحة".

◆ **هل تجاهل رئيس الوزراء العناصر المهنية فى وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل..؟**

- "كان هناك تجاهل من جانب رئيس الوزراء للعناصر المهنية فى وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل. والمشكلة فى هذه القصة هى أن ميزانية مركز الاستثمارات محدودة. وإذا حصل "أ" على منحة، فإن "ب" لن يحصل عليها، ومن ثم استثمار مشبوه يترتب عليه أن هناك شخصاً آخر يستحق المنحة سيحرم من الحصول عليها".

◆ **يقولون إن تحقيقاتك تصيب الدولة بالشلل..؟**

- "بعد أن قالوا عنى إننى مصاب بجنون العظمة وأسرب معلومات، جاءوا الآن ليقولون إننى أصيب الدولة بالشلل. هذه هى التهمة الجديدة التي يحاولون إلصاقها بمكتب مراقب الدولة.. إنهم جميعاً يرتعدون خوفاً من المراقب".

◆◆ **زليخا شريك المصير:**

إن التعاون بين زليخا ولندنشتراوس فى قضية بنك هليشومى جعل الاثنين فى مركب واحد. ويقول لندنشتراوس: "رجل مثله، الموظف الأول فى الدولة، كان فى حاجة لشجاعة كبيرة لكى يفعل ما أقدم عليه. فهو يجلس ساعات طويلة معى ومع المختصين لعرض القضايا. وقد انبهرنا جميعاً من مدى استقامته ونزاهته. والمادة التى أحضرها لها كانت رسمية وذات قيمة كبيرة. أتمنى فقط أن يكون الخاضعين للرقابة أكثر نضجاً فى هذا الشأن، وأن يدركوا أننا نعمل فى خدمة الديموقراطية. وحقيقة أن الرقابة فى عهدنا أكثر تشدداً وصرامة هى أمر لا خلاف عليه. ولكن لا يجب تجاوز الخطوط الحمراء عند تناول النقد".

◆ **هل المصير مشترك بينك وبين زليخا..؟**

- "رغم أنه أصغر مني، إلا أننى أشعر بأننى قريب منه لما أبداه من شجاعة. إنه الآن يمر بفترة عصيبة، فرغم أن زليخا يحظى بتأييد جماهيري، إلا أنه أحياناً ما يكون الجو عدائياً داخل وزارة المالية. فلديه مشكلة مع المسئولين، ومع الوزير أفراهام هيرشيزون وآخرين. أما أنا فلدى مكتب يدعمنى جيداً، ومن هذا المنطلق الأمر أسهل كثيراً بالنسبة لي".

◆ **قال زليخا إنه يشعر بأنه مطارد، فهل أنت كذلك..؟**

- "ليس لدى حارس خاص أو حماية، فنحن لا نعيش فى ظل نظام مستبد. كانت هناك حالات شعرت فيها بأننى تجاوزت حدودي، ولكننى أحظى بدعم جماهيرى مدهش ربما يعوضني. خرجت اليوم من المنزل، وفى طريقى للسيارة، قال لى رجلان: اصمد، ولا تسقط، ولا تستسلم. كما تتسلم سكرتيرتى يومياً عشرات خطابات التأييد. الجمهور يثق فى نزاهة مكتب مراقب الدولة والمراقب ذاته. الجمهور يثق بهما لأنه على اقتناع بأن هذه الفترة تفشت فيها مظاهر الفساد أكثر من أى وقت مضي، ولذا يجب أن تكون الرقابة كما هى الآن. إن التأييد هو الداعم الرئيسى لي".

◆ **هل نحن فى دولة فاسدة..؟**

- "إن الوضع لدينا اليوم إشكالى جداً. هناك حالة من عدم الثقة الشديدة فى النظام. الأمر خطير، ويكون أخطر عندما ينتقل هذا الشعور إلي. الجمهور لديه تحفظات كثيرة على مستوى ووضع عدد كبير من النواب، ولذلك هناك ميل للاستهانة بمؤسسات السلطة. إننى أخشى أن يكون الفساد فى السنوات الأخيرة قد فاق ما كان سائداً فى الماضي، وأخشى أن يكون لدينا من يستسلمون أمام هذا الوضع. هناك شعور باليأس، ولكن يمكن تغيير ذلك. وإذا لم يكن هذا الأمر ممكناً، لما كنت أنا هنا الآن. إننى أؤمن بقدرة المجتمع الإسرائيلى على أن يستأصل من داخله كل مظاهر الفساد".

◆ **كيف تثبت ذلك..؟**

- "كان دافيد بن جوريون وحاييم فايتسمان يمثلان قدوة للنواب، أما اليوم لدينا زعماء غير جديرين بأن يكونوا قدوة. إنهم يرون الأمور من زاوية شخصية محدودة. أحد الأمثلة المحزنة جداً هو ما حدث للرئيس (يقصد الرئيس موشيه كاتساف) أو محاكمة بعض الشخصيات العامة. لقد قال القاضى ميشئيل حيشين منذ ٢٠ عاماً، عندما كان يقع وزير أو عضو كنيست فى مواقف مماثلة، إن هؤلاء يضعون نهاية لحياتهم السياسية. وكان لدى تحفظات على ذلك. فمنذ ٢٠ عاماً، عندما كنا نجد أنفسنا نواجه فساد على مستوى الزعامة، كانت كل فئات الشعب تتمرد على هذا الوضع".

◆ هل اندهشت مما يحـــدث عندمـــا توليت منصبك..؟

- "منذ أن توليت المنصب وأنا أشعر بالقلق الشديد مما يحدث لنا، لأننى اكتشفت أشياء لم أكن أعرف بوجودها. ومهما بلغت أفكارى وتصوراتي، فإنها لم تصل أبداً إلى هذه الدرجـــة. هذه الأمـــور تؤرقنى وتزعجنى يومياً. الناس يعتقدون أننى أشعر بالسعادة عند الكشف عن قضايا أو عند إحالتها إلى الشرطة. ولكن هذه ليست حقيقة. إننى لا أشعر بالسعادة إزاء ما يتكشف لي، بالعكس فهذا يؤلمنى بشدة. هناك شيء غير قويم فى النسيج الاجتماعى والأخلاقى لدينا".

◆◆ ناقدو مراقب الدولة:

ليس رئيس الوزراء أولمرت هو الصوت الوحيد فى معسكر منتقدى مراقب الدولة الذى يتزايد قوة ويتعاظم. فى نوفمبر ٢٠٠٦، على سبيل المثال، نشر إعلان احتجاج ضد لندنشتراوس موقع عليه من قبل خمسة شخصيات مشهورة: البروفيسور أمنون روبنشتاين، البروفيسور شلومو أفنيري، البروفيسور يافيه زيلبرشتس، البروفيسور يوآف دوتان والبروفيسور آريك كرمون، جاء فيه: "يبدو أن القاضى لندنشتراوس ومستشاره الخاص لشئون الفساد يقحمان أنفهما بفظاظة فى مجالات اختصاص الشرطة والنيابة والمستشار القانونى للحكومة".

ويقول المراقب: "عندما قرأت هذا اندهشت، والأمر الذى شغلنى كثيراً هو ما إذا كان معهد الديموقراطية قد قام بتمويل هذا الإعلان أم لا. سألت شخصيات من الدوائر المقربة من المعهد، وقالوا لي إنهم لم يشاركوا فى ذلك إطلاقاً. وفجأة ظهر أيضاً أن البروفيسور كرمون لم يحصل على درجة الأستاذية. والأمر كله كان بالنسبة لى فى غاية الغرابة".

◆ ماذا بشأن الادعاءات القائلة بأنك أنت ويعقوف بوروفسكى أقحمتم نفسكما بفظاظة فى مجالات ليست ضمن نطاق اختصاصكما..؟

- "هذا كلام خطير. هل تحدثتم معي..؟ هل طلبتم تقرير مني..؟ عندما ألقيت محاضرة فى كلية سابير، اقترب منى أحدهم، شلومو أفنيري، وعانقنى وقال: اسمع، لقد كتبوا هذا الكلام، ولم أكن أقصد أى شيء. قلت له: حتى لو قلت. ولكننى حتى الآن لا أعرف من الذى قام بتمويل هذا الإعلان. هناك من قال لى إنه دوف لاوتمان، ولكننى لا أعرف ما الذى سيعود عليه من ذلك..؟!".

تعقيباً على ذلك قال كرمون: "لقد شارك فى تمويل الإعلان معي، بالتساوي، ثلاثة من الحائزين على جائزة إسرائيل، وهم: دوف لاوتمان، البروفيسور أفنيري، والبروفيسور روبنشتاين. وقد دفع كل منا ٦٠٠٠ شيكل تقريباً. وفيما يتعلق بدرجة الأستاذية، فقد حصلت على درجة الأستاذية الشرفية من الجامعة العبرية. وعندما توقفت عن التدريس فى كلية القيادة العامة، لم يكن لدى مشكلة فى التخلى عن الدرجة. والغرايب بالنسبة لى هو سلوك المراقب وإقحام نفسه فى أشياء غنية عن البيان".

تعقيباً على ذلك، قال أفنيري: "لقد رأيت المراقب فى كلية سابير أثناء مؤتمر سديروت، وشددت على ساعده وقلت له: أتمنى ألا تأخذ الأمور بمحمل شخصي".

وقد انضم إلى معسكر منتقدى لندنشتراوس فى ديسمبر ٢٠٠٦ سابقه فى المنصب، القاضى المتقاعد اليعيزر جولدبيرج، الذى قال خلال مؤتمر هيئة الشركات الحكومية: "لا يجب توجيه نقد أثناء وقوع الحدث، ولكن يجوز ذلك بعد وقوعه. فإذا تم توجيه النقد وقت وقوع الحدث، يكون المراقب هكذا مشاركاً فيه. واعتباراً من هذه اللحظة، لا يستطيع المراقب فرض رقابة على الجهة المقصودة لأنه بات طرفاً فى القضية".

ويؤكد لندنشتراوس: "لم أكن لانتقد المراقبين السابقين أو المراقبين الذين سيأتون بعدي. إننى أؤيد النقد البناء، ويسعدنى النقد، وهذا أمر لم يتحلى به من سبقونى فى المنصب. إننى سعيد بالتأييد العام الذى تمنحه لى وسائل الإعلام، وأؤيد المسئولية الشخصية، وأعتقد أن جولدبيرج لم يكن كذلك".

هناك مسئول آخر تحول النقد الموجه ضده إلى صراع حظى بتغطية إعلامية جيدة، وهو مفوض جهاز خدمات الدولة، شموئيل هولندر. ففى مايو ٢٠٠٦، نشر تقرير مراقب الدولة الذى أظهر أنه خلال ثمانية أشهر قام هولندر بتعيين مساعدته عدنا إلفسى - دون إعلان - كرئيس لإدارة الموارد البشرية، ثم رئيسة لإدارة كبيرة بالإضافة إلى إدارة الموارد البشرية. وتعليقاً على ذلك، زعمت إلفسى أنها حصلت على كل شيء بمجهودها، مما أثار غضب هولندر. وعشية نشر التقرير، زعم فى خطاب حاد اللهجة بأن التقرير الصادر ضده مغرض وحافل بالأخطاء الوقائعية والقانونية. وقد غضب تحديداً بسبب مشاركة نوريت يسرائيلى المحامية، المستشارة القانونية السابقة لمفوضية جهاز خدمات الدولة، التى نقلت من منصبها بسبب هولندر ذاته، فى إعداد هذا التقرير.

ويقول لندنشتراوس: "لقد عملت يسرائيلى المحامية معه لفترة قصيرة. وهى من نوع المحامين العادلين جداً، ولا غبار عليها. إنها حلقة هامة فى مكتب مراقب الدولة، وإننى أؤيدها تماماً. المشكلة هى أنه بالإضافة إلى حكايتها المذكورة، تعرض اثنين من مكتب مراقب

الدولة لتهديدات. وقد تم التلميح للبعض من جانب مسئولين فى مفوضية جهاز خدمات الدولة قائلين لهم: قولوا للمراقب إنكم لو حققتم فى مسألة هولندر مع الموظفة، سننشر أشياء ضد مكتب مراقب الدولة. إننى أرى ذلك الأمر بعين الخطورة، فالخطوة التالية هى أنهم سيأتون إلى منذ الصباح ويهددونني".

تعقيباً على ذلك، قالت مفوضية جهاز خدمات الدولة: "لم يحدث ذلك أبداً. فثمة أحد من العاملين فى المفوضية لم يهدد العاملين فى مكتب مراقب الدولة، وهذا الاتهام هو شيء من وحى الخيال. لقد حاول العاملون فى المفوضية إقناع العاملين فى مكتب مراقب الدولة بالطرق المألوفة بأن النتائج الواردة فى التقرير ليس لها أساس من الصحة".

على أى حال، قبل أسبوع من عرض التقرير المذكور، نُشِّر أنه قبل ثلاث سنوات تم تعيين إيلونا، ابنة لندنشتراوس، فى محكمة الصلح بالناصرة، وقد ثارت ادعاءات بشأن إجراءات التعيين. وقيل إنها تم تعيينها فى المنصب بسبب نفوذ أبيها.

يقول لندنشتراوس: "يمكنكم تصور ما يشعر به شخص يدفع ثمن عمل شخص آخر. عموماً، لقد عارضت بشدة عملها فى هذا المنصب، باعتبارى شخص عمل فى هذا المجال، حيث أنه من غير المنطقى أن تبدأ امرأة لديها ثلاثة أطفال يومها بالسفر من بلدة تيفعون إلى الناصرة.. وقد انعقد مجلس الأسرة، وكان جميعاً لديهم رأى آخر. قالوا لي: اسمع، يجب عليها أن تجرب.. لقد بدأت حياتك كقاضى فى محكمة المرور، وهى ستبدأ حياتها كسكرتيرة محكمة، وستجرب العمل فى هذا المجال".

◆ لقد نشرت أنباء تفيد بأنك أثناء الحديث مع أحد المسئولين، هددت بالاستقالة إذا لم تتم الموافقة على تعيين ابنتك.

– "هذا مضحك. لم أتدخل فى هذا الأمر، ولم أهدد أحد. كل ما قلته هو: اسمع.. إذا كان بسبب حقيقة أن والد المرشحة للعمل فى محكمة الناصرة هو رئيس المحكمة المركزية فى حيفا – وهما بالمناسبة محكمتان تتبعان دائرتان مختلفتان – ستجعلها تعاني، فإننى أفضل ألا يحدث ذلك".

هناك مسئول آخر فى مكتب المراقب فى قلب العاصفة، وهو اللواء المتقاعد بوروفسكي، مستشاره الخاص لشئون الفساد. فقد زعم أحد نشطاء الليكود أن بوروفسكى عرض عن طريقه على عومرى شارون حفظ ملفات التحقيق ضد والده مقابل تعيينه كمفتش عام للشرطة، وفى نهاية الأمر قرر النائب العام حفظ التحقيق.

◆ هل تعتقد أن هناك علاقة بين الهجوم الذى تعرض له بوروفسكى وبين قضايا أولمرت التى يحقق فيها مكتب مراقب الدولة..؟

– "على حد قول بوروفسكي، فإن الأمر ليس وليد الصدفة، وأنا أيضاً أعتقد أن هذه ليست صدفة. يبدو أنه فى تحقيقاته أثار غضب الخاضعين للتحقيق".

◆◆ انعزالية المراقبة:

بعد تعيينه كمراقب للدولة، انتقل لندنشتراوس وزوجته سيما للسكن فى القدس. وقد جرت العادة لديهما فى نهاية الأسبوع على عدم إهدار الفرصة للعودة إلى حيفا. ولكن أيام السبت التى كانت مخصصة فى الماضى لزيارة الأصدقاء القدامى أصبحت نادرة. ويوضح قائلا: "لقد تربينا كلنا معاً وأصبح بعضنا محامين والبعض الآخر رجال قانون. قد يحدث أحياناً أن يكون هناك وضع غير لطيف، عندما تعلم أن هناك تحقيقاً يجرى مع قاضى متقاعد، ويقولون إنه يقوم الآن بنزهة، عندئذ أتهرب من الموضوع بطريقة لطيفة. يجب على مراقب الدولة أن يتوخى الحذر أكثر من أى مواطن آخر. من البديهى أن يظل أصدقائى كما هم أصدقاء لي، ولكننى عموماً فى عشية السبت لم أعد أشعر بالراحة التى كنت أشعر بها من قبل".

◆ مع من تتشاور رغم كل ذلك..؟

– "أتشاور مع بعض الأشخاص من العاملين فى المكتب، ولكننى أتشاور أكثر مع نفسي. حيث أقوم بجولات كثيرة سيراً على الأقدام، وأتنزه كثيراً بصحبة كلبى فى المساء وفى الصباح. وأثناء ذلك أقلب الأمور فى رأسى مراراً وتكراراً".

◆ تبدو منعزلاً إلى حد ما.

– "نعم.. فهذا منصب ينطوى على عنصر الانعزالية".

◆ ألا تشتاق إلى حياتك السابقة..؟

– "قلبى هنا فى مكتب مراقب الدولة. فى لحظة معينة قلت كفي، وأسدلت الستار على الماضى وبدأت صفحة جديدة. ربما كانت حياتى أكثر هدوءً لو بقيت فى المحكمة، ولكننى لست مشتاقاً إلى ذلك. إننى أفعل شيء أنا واثق من أنه سيأتى بثماره فى السنوات القادمة. وسيرى الناس أن ثمة تغيير قد طرأ على المجتمع الإسرائيلي، وأننى ساهمت بدورى فيه".

حوار مع رئيس الموساد الأسبق "تسفى زامير":

"ليست هذه نفس الدولة"

أجرى الحوار: إتى أفروموف
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٣/٢٩

لا يمكن أن نجزم بأن نزلاء دار "عاد ١٢٠" (دار مسنين راقى مخصص لكبار السن فى ريشون لتسيون) يعرفون حقيقة الرجل الذى يقف بجوارهم فى المصعد، ويجلس معهم فى المحاضرات لمناقشة الكتب الصادرة حديثاً، ويشاركهم الأنشطة المختلفة. إذ يفضل تسفى زامير عدم التضخيم من نفسه. ومازال يفضل، بعد مرور ٣٠ عاماً على استقالته من منصب رئيس الموساد، البقاء فى مقعد المتفرج وليس كمن تسلط الأضواء عليه. وعندما سألناه عما يفعله فى الوقت الراهن، تحدث كما لو كان أصغر موظف فى الدولة: "لقد بلغ عمرى ٨٢ عاماً وأصبحت متقاعداً فى نهاية الأمر. إننى أكرس كل وقتى لأبنائى الثلاثة وأحفادى الثمانية".

يضيف زامير أن تعلقه بأبنائه هو السبب الرئيسى الذى قرر من أجله، هو وزوجته رينا، مغادرة "تسهلا" - حى شُيد للضباط برتبة عقيد فيما فوق، وكان يقطنه حينها إسحاق رابين وموطى جور وأريك شارون وآخرين - والانتقال للعيش فى أماكن غير معروفة. داني، ابنه الأكبر، متخصص فى علم الوراثة، وتعمل روث فى مستشفى شنيدر للأطفال، بينما تعمل الابنة ميخال أديبة وكانت باكورة إنتاجها الأدبى كتاباً جنسياً. يتحدث زامير عن هذه المسألة باختصار كعادته قائلاً: "لم تشعر زوجتى بالحرج من هذه المسألة، ولكنى لم أكن أحب ذلك".

◆ كيف رسمت لنفسك حياة الشيخوخة، باعتبارك شخص كانت حياته مليئة بالأعمال..؟

- "لقد اخترت منذ ٢٠ عاماً أن أسكن هنا".

خدم زامير فى جهاز الأمن لمدة ٣٢ عاماً. وقد أنهت حرب عيد الغفران حياته المهنية، مثل كثير من الأشخاص المتميزين الآخرين. شغل منصب رئيس الموساد فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٨- ١٩٧٤، وكان كاتم أسرار جولدا مائير، رئيسة الوزراء آنذاك. وكانت هذه من الفترات العصيبة جداً فى تاريخ الدولة: حرب عيد الغفران (أكتوبر ٧٣)، مذبحة ميونيخ وقضية ليلهامر. فضّل زامير تقديم استقالته فى عام ١٩٧٤، بعد نتائج لجنة أجرانات، التى اعتبرته أحد المسئولين عن تقديرات الحرب الخاطئة.

◆◆ بسبب هذه الحرب:

يوجد لدى زامير ما يقوله عن الحرب الأخيرة (يقصد حرب لبنان الأخيرة). التقديرات حول احتمالية وقوع الحرب كانت ضئيلة، ومخازن الطوارئ كانت فارغة، وجنود الاحتياط لم يكونوا مستعدين، فضلاً عن لجان التحقيق، والنقد العام، والضغط الذى مارسه المقاتلين وأولياء الأمور والآباء الثكلى - كل ذلك يستدعى المقارنة بين ما حدث فى حرب لبنان وبين ما حدث فى حرب عيد الغفران (أكتوبر ٧٣).

ينتقى زامير كلماته بعناية ويقول فى حذر "يمكن القول بأن الحروب تشبه بعضها البعض، حتى إن لم تكن بنفس الدرجة بالضبط. ولا شك أن هناك أخطاء فى التقدير. ولا تزال هناك أمور تتضح، وأعتقد أنه سيتضح المزيد. فعلى سبيل المثال، كان لتعبئة قوات الاحتياط تأثيراً شديداً على الاقتصاد، وإن كانت تعبئة قوات الاحتياط قد استمرت وقتاً أطول، لألحقت بنا ضرراً اقتصادياً أشد. فالقاعدة الأساسية هى عدم استمرار الحرب وقتاً طويلاً. لذا يجب العمل بأكبر جهد ممكن فى أقل وقت لحسم الأمر، والحسم لا يعنى الفوز بالحرب، وإنما إنهائها. ولكنهم لم يحافظوا على هذه القاعدة فى الحرب الأخيرة".

◆ وماذا عن عنصر المفاجئة فى كلا الحربين..؟ هل كانت المفاجئة هى شن الحرب..؟

- يبدو أنهم اعتقدوا أنه ليست هناك حاجة لتدريب قوات الاحتياط، فقد اعتقدوا أن احتمالية وقوع الحرب، التى فرضت علينا، كانت ضئيلة. إن مسألة جنود الاحتياط - خفض أعدادهم وانخفاض كفاءتهم - مستمرة منذ سنوات عديدة. لذا لم تكن الأخطاء التى ارتكبت من قبيل الصدفة. فلم يكن جنود الاحتياط على استعداد، ومن ثم لم يكونوا عنصراً مؤثراً فى بداية المواجهات. يعتبر هذا الأمر خطئاً من الناحية الإستراتيجية، وحتى إن أردنا إصلاحه الآن، فإن هذا سيتطلب وقتاً طويلاً. فدولتنا قائمة على فكرة تعبئة الاحتياط، ونحن مازلنا أقلية (يقصد إسرائيل فى مواجهة الدول العربية) فى مواجهة أغلبية. هذه هى الحقيقة التى يجب أن نواجهها طوال الوقت".

◆ هل تعتقد أن إسرائيليى اليوم - جنود الاحتياط، وآباؤهم - أكثر شكوى وأكثر تباكى من الإسرائيليين الذين كانوا يعيشون فى أيامك..؟

- "لقد تغيرت دولة إسرائيل، وتغير مواطنيها

أيضاً. فهناك مشكلة ثقة، كما أن وسائل الإعلام بدأت تتدخل بقوة فى أدق تفاصيل حياتنا، وأصبحت تستطيع بسهولة نسبية تشكيل الرأى العام".

× يقول الآباء الثكلى فى وسائل الإعلام إنهم لا يعلمون لماذا استغرقت لجنة فينوجراد ثمانية أشهر من أجل التحقيق فى أحداث حرب لبنان الثانية..؟ ويقارنون بينها وبين لجنة أجرانات التى حققت فى حرب يوم الغفران (أكتوبر ١٩٧٣) خلال ثلاثة أشهر.

– "إن الأشخاص يتحدثون بقلوبهم، وليس من منطلق الحقائق. إننى أدرك ذلك، ولكن يجب قول الحقيقة: صحيح أن لجنة أجرانات أصدرت تقريراً (يقصد مع بداية عملها بفترة وجيزة) مبدئياً على الفور بهدف امتصاص صدمة الجمهور، ومن أجل تهدئة الأجواء، وبعد ذلك استمر التحقيق فترة طويلة فى الأمور التى قررت التحقيق فيها".

◆ يزعم الآباء الثكلى أن اللجنة يمكنها أن توصى فقط، ولكن ليس بمقدورها إرغام القادة على الاستقالة..؟

– "ليس من صلاحية لجنة التحقيق تغيير نظام الحكم فى دولة ديموقراطية. لا تقدم اللجنة سوى توصيات وترفع تقارير للكنيست، الذى يتعين عليه اتخاذ القرارات. هذه هى الطريقة التى يجب انتهاجها وليست هناك طريقة أخرى. وحتى بعد حرب عيد الغفران، فإن ما تسبب فى تغيير نظام الحكم كان رد فعل الجمهور، ومن هذا المنطلق قررت السيدة مائير تقديم استقالتها. وأعتقد أنها كانت ستقدم استقالتها دون أى شيء".

◆ هل تعتقد أن الضغط الذى واجهته جولدا مائير آنذاك، والمتمثل فى النقد العام، يماثل الضغط الذى يتعرض له أولمرت الآن..؟

– "لا يمكن عقد مقارنة، نظراً لأنه يوجد فارق بين الاثنين وقد اختلف الزمن".

◆ هل اعتقدت حينما استقال حالوتس أنه مازال هناك شخصاً متمسكاً بالأخلاق عن الآخرين، أى أنه شخص يتحمل المسئولية..؟

– "لقد فعل ما يجب عليه فعله، سواء كان ذلك أمراً جيداً أو سيئاً، ولست أنا الشخص الذى يستطيع الحكم على ذلك، حيث أن الرأى العام فى إسرائيل له ثقله الكبير على صناع القرارات الذين يشغلون مناصب رسمية، وأعتقد أن ذلك أمراً إيجابياً. وهذا ما حدث فى عام ١٩٧٣، وإن كان الأمر حينها كان مختلفاً، نظراً لاختلاف وضع القادة آنذاك عن اليوم. إنك تتحدثين عن جولدا، ديان وأشكول، وهؤلاء كانوا نشطاء سياسيين يعملون فى ظل أطر تمتد لسنوات عديدة، وهذه الأطر تسمى حالياً أجندة. هذا لم يعد ذلك قائماً اليوم، لأن تلك الأمور تنشر فى الصحف اليوم، وتعرض على شاشات التلفاز، ويتداولها رجل الشارع العادي. وعندما نريد المقارنة، يجب الأخذ فى الحسبان أن هذه الأمور لم تكن موجودة قبل ذلك. فحتى آباء الماضى يختلفون عن آباء الوقت الحاضر".

◆ يقولون إن وفاة دافيد بن اليعيزر، رئيس الأركان المستقيل إبان حرب عيد الغفران، كانت بسبب أسفه من نتائج لجنة أجرانات. ما هو رأيك عندما تشاهد قادتنا اليوم لا يسارعون لتحمل المسئولية..؟

– "صحيح أن دافيد بن اليعيزر توفى إثر تعرضه لأزمة قلبية وبسبب عدم استطاعته التكيف مع نتائج لجنة أجرانات حتى آخر أيامه، ولكن لا يجب أن نتعقب أشخاصاً يواصلون العيش فى البلاد.. يجب أن نفعل ما هو صحيح. لقد اعتقدوا أن ما حدث سيكون أفضل شيء لدولة إسرائيل. صحيح أنهم أخطأوا، لكن لماذا نطاردهم..؟".

◆ من تقصد بذلك..؟ هل بيرتس، أم أولمرت أم جل هيرش..؟

– "سواء كان هذا أو ذاك، فإن اللجنة ستحدد ما إذا كانوا قد أخطأوا أم لا. ولنفترض أنهم أخطأوا فى التقديرات، فلا يمكن أن يكونوا قد أرادوا شراً للدولة. إذن لماذا نطاردهم..؟".

◆ هل تعنى أنه لا يجب أن يقدموا استقالتهم..؟

– "هذا أمر آخر. فى الدول الديموقراطية لا تتم الاستقالة بهذه الطريقة. يمكن أن يعتقد الضابط أن ما فعله هو ما كان ينبغى عليه فعله، وحتى لو أقروا أنه مسئول عما حدث، فإنه يستطيع الاستمرار فى خدمة الدولة. فهل يتعين علينا مطاردته وإجباره على السفر كما حدث مع اللواء شموئيل جورديش، الذى سافر إلى أفريقيا ومات بعيدا عن أرض الوطن..؟. هل هذه هى النهاية المناسبة لرجل عسكرى بذل قصارى جهده لمجرد أنه أخطأ فى تقدير الأمور..؟. لم يكن هناك ما يستدعى لأن يترك جورديش خدمته فى الجيش الإسرائيلي. وإذا كانت هناك بعض الحالات التى لم يستطع خلالها القادة البقاء فى مناصبهم الحالية بالجيش، فلما لا نجعلهم يتولون مناصب أخرى..؟. أعتقد أن حالوتس على درجة عالية من الكفاءة".

◆ هل تعرفه شخصياً..؟

– "نعم".

◆ هل قدمت له نصائح خلال الأوقات العصيبة التى مر بها..؟

– "لم يستشرنى أحد من قبل، وإننى لا أقدم نصائح".

◆◆ أنا وسبيلبرج:

عندما ننظر فى السيرة الذاتية لزامير، نرى أن له بصمة فى جميع المراحل التاريخية الهامة التى مرت

بها إسرائيل. فقد انضم إلى البالماح حينما كان عمره ستة عشر عاماً ونصف، واعتقله البريطانيون عند أحد الشواطئ عام ١٩٤٦، حينما كان يساعد فى تهجير إسرائيليين إلى البلاد بطريقة غير شرعية. وبعدما احتجز عدة أشهر فى منطقة لترون، عاد مرة أخرى إلى البالماح. وفى حرب الاستقلال (١٩٤٨)، تولى قيادة الكتيبة السادسة التى أنيط بها تأمين القوات المتجهة إلى القدس.

وبعد إجازة تفرغ خلالها للدراسة، عاد زامير إلى الجيش، وشغل منصب رئيس شعبة التدريب فى القيادة العامة. وتولى بعد ذلك قيادة المنطقة الجنوبية وعمل كملحق عسكرى فى لندن، إلى أن تولى رئاسة الموساد، فى فترة كان أمن البلاد، ومصير الشعب اليهودى هدفان يسموان فوق القوانين الدولية. كان زامير على علاقة بجواسيس يعملون فى سائر أنحاء العالم، وتولى مسئولية مطاردة الإرهابيين فى العالم، وخاصة أعضاء تنظيم "أيلول الأسود"، الذين ارتكبوا مذبحة أوليمبياد ميونيخ عام ١٩٧٢ . وقد دفع ثمناً غالياً على محاولة اغتيال قائد المجموعة، حسن سلامة، عام ١٩٧٣، عندما قتل بالخطأ نادلاً من أصل مغربى يدعى أحمد بوشيكى فى مدينة ليلهامر النرويجية. وقد داعبت عملية الاغتيال المأساوية هذه خيال كثير من أدباء التجسس، حيث تجسدت فى فيلم "ميونيخ" للمخرج ستيفن سبيلبرج، الذى تحدث خلاله عن شخصية زامير كرئيس للموساد. وبالمناسبة، لم يكن زامير راضياً عن الاستنتاجات التى خرج بها الفيلم.

◆ هل التقيت مع سبيلبرج..؟

- "أى لقاء تقصد..؟ إننا لم نتقابل، ولم يتحدث معى مطلقاً".

لم تنجح الأعوام الثلاثين التى مرت ولا الفيلم الذى كان مرشحاً للحصول على جائزة الأوسكار فى إقناع زامير بالكلام: "لن أخبرك عن أى شيء، ولكنه كتب بالفعل فيلماً مستوحى من كتاب ألفه شخص مجهول. كتاب مشكوك فيه. وليس لهذا أى أساس من الصحة".

◆وماذا شعرت عندما شاهدت نفسك فى الفيلم..؟

- "لم أشاهد نفسى فى الفيلم، واسمى لم يرد أيضاً. وبوجه عام، لا يوجد أى أساس من الصحة لما كتبه الكاتب، ولكن سبيلبرج قرأ ما كتب، وأخرج فيلماً اعتقد من خلاله أنه سيحصل على جائزة الأوسكار. وإننى لا أريد الحديث عن تلك الأمور".

◆ هل تشعر بتأنيب الضمير إزاء بوشيكي..؟

- "هناك أمور لا يمكن أن نعود بها إلى الوراء. لقد شعرت دولة إسرائيل بتأنيب الضمير، وإننى جزء من هذه الدولة ولذلك اعترفت أن ما حدث كان أمراً مأساوياً ودفعت تعويضاً لأسرة بوشيكي".

◆ هل هذه كانت أصعب لحظة مرت عليك فى حياتك المهنية..؟

- "أعتقد أن كل شخص مر بلحظات عصيبة فى حياته.. فإن لم تكن هناك لحظات عصيبة، لن نستطيع معرفة اللحظات الجيدة".

◆ بالمناسبة، هل توجهت ذات مرة لدمشق..؟

- "لا".

◆ ألم تطأ أقدامك دمشق..؟

- "مطلقاً".

◆ ما هى مشاعرك اليوم تجاه الدولة..؟

- "أصبحت دولة إسرائيل دولة أخرى، ولكنها أصبحت مثلما يريدوها اليوم مواطنى إسرائيل. ما كان قبل ٥٠ عاماً انتهى، وهذا ليس أكثر من حنين للوطن. لدينا نقد تجاه ما يحدث، ونشعر بسخط، ولكنها فى النهاية دولتنا".



استطلاعات

مقياس السلام لشهر مارس ٢٠٠٧ (*)

هاآرتس ٢٠٠٧/٤/٤
أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان

حتى قبل أن يتطرق رئيس الوزراء إيهود أولمرت بصورة ايجابية لقرارات قمة الرياض، التى تم اتخاذها بناءً على مبادرة السلام العربية، يرى ما يقرب من نصف الجمهور الإسرائيلى - اليهودى أن هذه المبادرة يمكنها أن تشكل على الأقل أساساً للمفاوضات حول اتفاق سلام إقليمي، أما نصفه الآخر فقد قال إنه ينبغى رفض هذه المبادرة تماماً. وبين من سمعوا عن هذا الاقتراح من قبل - نحو ثلثى الجمهور - توجد أغلبية واضحة للمؤيدين للاستجابة للمبادرة العربية، بينما قالت أغلبية ممن لم يسمعوا عنها أنهم يعارضون الاستجابة لها. ومع ذلك، هناك أغلبية كبيرة من مختلف الأحزاب تؤيد الرأى القائل بأن مكانة حكومة أولمرت اليوم لا تؤهلها للدخول فى مفاوضات حول اتفاق سلام شامل.

على خلفية الحراك الذى يشهده العالم العربى بشأن استئناف المباحثات من أجل التوصل لتسوية سلمية، تحرينا هذه المرة مدى اهتمام الجمهور الإسرائيلى - اليهودى بما يحدث فى الدول العربية. ويتبين أن السواد الأعظم من الجمهور يصف نفسه بأنه مهتم جداً بما يحدث فى العالم العربى من خلال التقارير الإعلامية والإخبارية، وإن كانت هناك أقلية فقط ذكرت أنها تبحث عن معلومات أخرى بخلاف ما تنقله وسائل الإعلام الإسرائيلية، على سبيل المثال، عن طريق شبكة الإنترنت أو القنوات التليفزيونية الأجنبية.

والرأى السائد هو أن حجم الأنباء التى تنقلها وسائل الإعلام الإسرائيلية عما يحدث فى الدول العربية كاف، إلا أن الأغلبية تعتقد أن هذه الأنباء غير موضوعية، وأنها متأثرة بالمصالح الإسرائيلية. مع ذلك، ذكرت أغلبية أكبر أن الأنباء التى ينقلها الإعلام الأجنبى حول العالم العربى ليست موضوعية هى الأخرى. والرأى الشائع بين الجمهور اليهودى هو أن جزءاً فقط من المحللين الإسرائيليين يفهم ما يحدث وراء الحدود فعلاً. وهناك اعتقاد مشابه، وإن كان أقل إيجابية، بشأن مدى فهم المحللين الأجانب للواقع العربي.

يظهر من خلال الاستطلاع أن الجمهور اليهودى ينظر نظرة مختلفة للعالم العربي، ففى حين تعتبر الأغلبية (حسب ترتيب تنازلي) سوريا، لبنان، السعودية، دولاً معادية، ذكرت أقلية من الجمهور أنها تعتبر المغرب والأردن ضمن الدول المعادية، بينما انقسمت الآراء حول مصر.

وفيما يلى أهم نتائج "مقياس السلام" لشهر مارس:

◆ مثلما حدث فى عهد باراك:

سمع ما يقرب من ثلثى الجمهور اليهودى (٦٣٪) عن خطة السلام العربية قبل انعقاد قمة الرياض. وبعد عرض أهم بنود الخطة عليهم، ذكر ٤٦٪ من عموم الجمهور اليهودى أنها يمكن أن تكون أساساً للمفاوضات حول السلام الشامل، بينما أفادت النسبة نفسها تقريباً بأنه يجب على إسرائيل رفضها تماماً.

وعند فحص العلاقة بين المعرفة المسبقة بالمبادرة والموقف الإسرائيلى منها، يتضح أن ٥٢,٥٪ ممن سمعوا عن الخطة يؤيدونها كأساس للمفاوضات، بينما يعارضها ٤١٪ منهم. فى المقابل، قال ٥٥٪ ممن لم يسمعوا بالمبادرة من قبل أنهم يعارضونها، بينما أيّدها ٣٣,٥٪. وقد تعزو الفروق بين نسب من سمعوا بالمبادرة، ومن لم يسمعوا عنها إلى المستوى الثقافى والمعرفي. ولكن ربما يكون الأناس الأكثر انفتاحاً بشأن التوصل لتسوية هم الأكثر اهتماماً بما يحدث فى هذا المجال، ولذلك لديهم دراية بمجريات الأمور.

فى أوساط الجمهور العربي، سمع ٤٤٪ عن مبادرة السلام العربية. ولكن بعد عرض بنودها الأساسية عليهم، ذكر ٩٢٪ منهم أنها مبادرة جيدة كأساس للتفاوض حول اتفاق سلام شامل.

ويعتقد السواد الأعظم (٧٢٪ من الجمهور اليهودي) أن حكومة أولمرت لا تحظى اليوم بالدعم الجماهيرى الذى يؤهلها للدخول فى مفاوضات حول التسوية الشاملة. هذا الوضع يشبه ما حدث مع حكومة باراك إبان محادثات طابا فى أواخر عام ٢٠٠٠، وقبيل الانتخابات التى هُزم فيها فى مواجهة آريئيل شارون. والنتيجة اللافتة للنظر بصورة خاصة هى أن الاتفاق حول الرأى القائل بأن حكومة أولمرت لا تملك تفويضاً للدخول فى مثل هذه المفاوضات، يتجاوز الحدود الحزبية، وهذه هى وجهة النظر المهيمنة بين ناخبى كل الأحزاب، بما فيهم حزب كاديما.

◆ الجانب "الآخر":

على خلفية الجمود المتواصل فى الاتصالات بين إسرائيل والفلسطينيين من ناحية، وبين إسرائيل والدول العربية من ناحية أخرى، يعتبر استئناف مناقشة مبادرة السلام العربية فى إطار قمة الرياض نقطة تحول مهمة. وبناءً على ذلك، حاولنا قياس مدى اهتمام الجمهور اليهودى بما يحدث فى العالم العربي، فتبين أن مستوى الاهتمام مرتفع، حيث قال ٦٩,٥٪ إنهم مهتمون أو مهتمون جداً، بينما قال ٣٠٪ إنهم ليسوا مهتمين أو مهتمين قليلاً بما يحدث خلف الحدود. وبعد دراسة العلاقة بين الأصل الطبقى ومدى الاهتمام بما يحدث فى الدول العربية، اتضح أن مستوى الاهتمام مرتفع بين اليهود القادمين من أوروبا وأمريكا من الجيلين الأول والثاني.

هناك أقلية فقط من الجمهور اليهودى (١٨٪) قالت إنها تبحث عن معلومات جديدة حول ما يحدث فى العالم العربى من خلال وسائل الإعلام الأجنبية أو شبكة الإنترنت. وهذا على ما يبدو لأن الرأى السائد (٤٤٪) هو أن كم الأنباء التى تنقلها وسائل الإعلام الإسرائيلية مُرضي، بينما قال ٢٩٪ فقط إن الأنباء الإسرائيلية حول العالم العربى قليلة جداً.

ويبدو أنه فى إطار مستوى الثقة المنخفض من مختلف المؤسسات الإسرائيلية، الذى يميز المجتمع الإسرائيلى حالياً، أثنت أقلية من الجمهور اليهودى فقط (٣٢٪) على وسائل الإعلام الإسرائيلية من الناحية المهنية والموضوعية، وهى تعتقد أنها تقدم معلومات موضوعية عما يحدث فى العالم العربي، بينما قالت الأغلبية (٥٣٪) أن الإعلام الإسرائيلى مُمنهج ومتأثر بالمصالح الأمنية والسياسية الإسرائيلية. ولكن هذا رأى جيد مقارنة بحجم التقدير الموضوعى لوسائل الإعلام الأجنبية، حيث يعتقد ١٠,٥٪ أن الأنباء التى تذيعها عن العالم العربى موضوعية، مقابل ٧٣٪ يرون أنها تميل لهذه المصالح أو تلك.

من المعتاد القول فى حالات الصراعات إن الجانب "الآخر" يبدو فى صورة العدو الصريح، ولكن ما برهنت عليه نتائج مقياس السلام هى أن الجمهور الإسرائيلى - اليهودى ينظر للعالم العربى بصورة متباينة جداً: فقد وصفت أقلية فقط كلاً من المغرب ومصر والأردن بأنها دول معادية لإسرائيل (٢٩٪، ١٩٪، ٢٥٪ على التوالي). وكانت الآراء منقسمة حيال السعودية (٤٦٪ قالوا إنها معادية، و٤١٪ اعتبروها غير معادية أو صديقة)، بينما وصفت الأغلبية لبنان وسوريا بأنهما دولتان معاديتان (٧٥٪ و٨٩٪ على الترتيب).

(❖) مؤشرات السلام لهذا الشهر:

بلغ مؤشر أوسلو فى إجمالى العينة ٤٠,٠ . وبلغ فى العينة اليهودية: ٣٧,٢ .

بلغ مؤشر المفاوضات فى إجمالى العينة ٥٢,٣. وبلغ فى العينة اليهودية: ٥٠,١ .

يجرى مشروع مقياس السلام فى مركز تامى شتاينمتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس Evens فى جامعة تل أبيب لبحوث النزاعات وتسويتها، برئاسة البروفيسور إفرايم ياعر والبروفيسور تمار هيرمان. أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب.ى. كوهين فى جامعة تل أبيب فى الفترة من ٢٦-٢٧ مارس ٢٠٠٧، وشملت ٥٨٣ مشاركاً يمثلون الراشدين من السكان اليهود والعرب فى إسرائيل (بما فى ذلك يهودا والسامرة "الضفة الغربية" وقطاع غزة والمستعمرات التعاونية "الكيبوتس"). وتبلغ نسبة الخطأ فى العينة نحو ٤,٥٪.

٦٠٪ من الفقراء "عرب وحريديم"

معاريف ٢٨/٣/٢٠٠٧
بقلم: ليران دانش

شهدت معدلات الفقر فى إسرائيل ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت أعلى مستوى لها مقارنة بالمعدلات العالمية للفقر. هذا على الرغم من أن عام ٢٠٠٦ قد شهد انخفاضاً طفيفاً فى معدل الفقر، حين بلغ ٢٤,٤٪، بينما كان معدل الفقر فى عام ٢٠٠٥ (٢٤,٧٪). هذا ما أظهره تقرير الفقر الصادر عن بنك إسرائيل صباح اليوم (الثلاثاء)، وذلك قبل نشر التقرير السنوى الكامل لعام ٢٠٠٦، والذى سينشره البنك يوم ١١ أبريل ٢٠٠٧ .

يتبين من دراسة المعطيات السنوية أن هناك ارتفاعاً فى معدلات الفقر لاسيما بين الشرائح التى كان معدل الفقر بينها مرتفعاً منذ البداية، وخصوصاً بين السكان العرب والحريديم، حيث ارتفع معدل الفقر بين السكان الفقراء بسبب الاستقطاعات الكبيرة التى بدأت من عام ٢٠٠٢، وبسبب اعتماد تلك الشرائح بشكل شبه كامل على الإعانات الحكومية، إضافة إلى انخفاض نسبة مشاركة تلك الفئات فى سوق العمل.. ولذا، يشكل السكان العرب والحريديم مجتمعين نسبة ٦٠٪ من إجمالى الفقراء فى إسرائيل.

◆ **٣٥,٢٪ من الأطفال فقراء:**

هناك معطى آخر مثير للقلق يتمثل فى نسبة الأطفال الفقراء فى إسرائيل. فوفقاً للبيانات الواردة فى تقرير الفقر السنوي، الصادر عن بنك إسرائيل، بلغ معدل الفقر بين الأطفال فى عام ٢٠٠٥ (٣٥,٢٪)، وهى نسبة تعتبر مرتفعة عند مقارنتها بمعدلات الفقر فى دول أخرى فى العالم.

ورغم ذلك، هناك ما يدعو للتفاؤل، وهو ارتفاع نسبة مشاركة الشرائح الفقيرة فى سوق العمل فى نهاية الفترة موضوع الدراسة.

أكثر من ٥٠٪ من اليهود يؤيدون الترحيل الجماعى للعرب

المصدر: موقع محسوم ووتش
٢٧/٣/٢٠٠٧
بقلم: هيئة تحرير الموقع

أصبح الجمهور اليهودى فى إسرائيل أكثر عنصرية. يشير استطلاع مؤشر العنصرية لعام ٢٠٠٦ إلى أن هناك توجهاً خطيراً يتمثل فى تفشى الآراء العنصرية والمعادية للديموقراطية بين هذا الجمهور. وإلى جانب ذلك، ازدادت حدة التوجهات العنصرية فى سياسة إسرائيل الرسمية وممارستها العنصرية والتمييز الذى تنتهجه الوزارات المختلفة تجاه المواطنين العرب.

أجرى الاستطلاع "مركز مناهضة العنصرية" بين ٥٠٠ يهودى فى إسرائيل، ويهدف إلى دراسة آرائهم تجاه المواطنين العرب. وتم إعداده فى ديسمبر ٢٠٠٦ واشتمل على مقارنة مع نتائج استطلاع مشابه أجراه معهد "جيوكرتوجرافيا" للأبحاث فى ديسمبر ٢٠٠٥ . وتعكس نتائج الاستطلاع صورة مقلقة إزاء انتشار وجهات النظر العنصرية والمعادية للديموقراطية بين الجمهور اليهودى فى إسرائيل، وهى ظاهرة اجتازت حدود السن، والحالة الاجتماعية والنوع.. وقد قال بكر عواودة، مدير عام مركز مناهضة العنصرية، إننا "نشعر بحالة من القلق إزاء نتائج التقرير والاستطلاع، ونطالب بالتدخل الفوري، قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة، التى ستعرِّض حياة الأقلية العربية فى إسرائيل إلى خطر محدق".

فقد أظهر الاستطلاع أن حوالى ٤٢٪ من اليهود فى إسرائيل يؤيدون سحب حق الانتخاب من المواطنين العرب (فى مقابل ٢٦٪ عام ٢٠٠٥). وأن ٥٠,٢٪ من اليهود يؤيدون الترحيل الجماعى فى مقابل (٣٩,٥٪) ويصف ٣٧٪ الثقافة العربية بأنها ثقافة متدنية (فى مقابل ٣٣٪).

ستعرض اليوم نتائج الاستطلاع، إضافة إلى تقرير شامل يوثق الممارسات العنصرية فى إسرائيل، خلال مؤتمر صحفى عقده المركز فى الناصرة. وقد أظهر التقرير أن حوالى ٧٤,٩٪ من الجمهور اليهودى فى إسرائيل يشعر بالاشمئزاز وعدم الارتياح عند سماعه اللغة العربية (٥٩,٢٪ فى عام ٢٠٠٥). وأن ٣٠,٧٪ من اليهود يكرهون اللغة العربية، بل ويشعر ٤٩,٩٪ بالخوف عند سماع اللغة العربية. كما أظهر التقرير أن حوالى ٧٥,٣٪ من اليهود يعارضون السكن مع مواطنين

عـرب فى نفس العـقـار (فى مـقـابل ٦٢,٦٪ فى عـام ٢٠٠٥). وتراجع بشـدة اسـتـعـداد المشـاركين فى الاستطلاع لاستضافة أصدقاء عرب فى منزلهم من (٦١,٤٪) عـام ٢٠٠٥ إلى (٢٦,٥٪) فى الاسـتـطلاع الحالي. وسجلت زيادة حادة فى نسبة من يرفضون بشدة زيارة أصدقاء عرب فى منازلهم من (٣٢,٣٪) فى عام ٢٠٠٥ إلى (٥٠,٤٪) فى عام ٢٠٠٦ .

وقد أجاب (٤٩,٩٪) من المشاركين فى الاستطلاع أنهم سيرفضون العمل فى مكان يكون المسئول المباشر فيه مواطناً عربياً (فى مقابل ٣٣٪ خلال عام ٢٠٠٥). ويؤيد (٥٥,٦٪) الفـصـل بين العـرب واليـهـود فى المتنزهات (فى مقابل ٤٠,٦٪).

تحرى الاستطلاع الآراء العنصرية بين الجمهور اليهودى وفقاً للشرائح السكانية: فقد قال (٧٣,٨٪) من النساء اليهوديات أنهن لا يكترثن بالإقامة فى عقار يقطنه عرب، فى مقابل (٧٦,٨٪) من الرجال اليهود. وأعرب (٧٠,٢٪) من ذوى التعليم العالى عن معارضتهم للسكن فى نفس العقار الذى يعيش فيه عرب مقابل (٧٧,٢٪) من ذوى التعليم المتوسط. وقال (٥٥,٧٪) من الرجال اليهود أنه يجب الفصل بين العرب واليهود فى المتنزهات، وذلك فى مقابل (٥٥٪) من النساء. وأعرب (٤٣,٥٪) من ذوى التعليم العالى عن تأييدهم لهذا الفصل.

وفيما يتعلق بسحب حق التصويت من المواطنين العرب، لوحظ فارق كبير بين النساء والرجال. فقد أعرب (٤٧,٦٪) من الرجال اليهود عن تأييدهم لسحب حق التصويت من العرب، فى مقابل (٣٢,٨٪) من النساء اليهوديات. وأعرب أقل من نصف النساء اليهوديات عن تأييدهن للترحيل الجماعى (٤٦,٦٪) فى مقابل (٥٥,٧٪) من الرجال اليهود. وأجاب (٦٠,٦٪) من المهاجرين الجدد أنهم يؤيدون الترحيل الجماعى للعرب، فى مقابل (٥٠,٤٪) وسط الجيل الثانى لمواليد الدولة. وسجلت نسبة مرتفعة نسبياً لتأييد الترحيل الجماعى بين ذوى التعليم العالى بلغت (٤٤,٣٥٪).

أعلن مركز مكافحة العنصرية أنه فى ضوء نتائج هذا الاستطلاع، يتعين على المواطنين العرب أن يأخذوا فى الحسبان تفشى مظاهر العنصرية فى إسرائيل ومكافحتها بكافة الأدوات والوسائل القانونية التى يمتلكونها. كما ورد أنه "يجب على المنظمات العاملة من أجل الأقلية العربية أن تدرج مسألة العنصرية على جدول أعمالها وتطرح هذه المسألة فى المحافل الدولية".

وقد اقترح معدو "فصل الاستنتاجات"، الملحق بالاستطلاع، تشكيل هيئة خاصة تهتم بجرائم التحريض التى ترتكب على خلفية عنصرية. وأكد معدو تقرير الاستنتاجات أنه "يتعين على نواب الجمهور اليهودى التوقف عن إصدار تصريحاتهم العنصرية ضد الأقلية العربية، بما فى ذلك التحريض ضد أعضاء الكنيست العرب".

٧٧٪ من الجمهور: "زيارة معسكرات الإبادة فى بولندا فريضة"

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٤/١٥
بقلم: كوبى نحشوني

يعرض استطلاع الرأى الأسبوعى الذى أجراه باب الشئون الدينية فى صحيفة يديعوت أحرونوت وجمعية جيشر (*) ليوم الاحتفال بذكرى أحداث النازى هذا العام وكأنه يوم للاتحاد: حيث سيقف معظم الحريديم حداداً ويرددون فقرات دينية، بينما سيحتفل العلمانيون بهذه الذكرى عن طريق مشاهدة التلفاز، أما الدينيون فسيشاركون فى مراسم الاحتفال بهذا اليوم.. ولكن الجميع متفقين على أن زيارة معسكرات الإبادة هى تجربة لابد من خوضها.

أجرى الاستطلاع معهد (موتاجيم) وشارك فيه ٥٠٠ شخصاً، وهم عبارة عن عينة تمثل السكان اليهود الراشدين متحدثى العبرية فى إسرائيل.

وفى الإجابة على السؤال القائل: "هل ستقف حداداً يوم الاحتفال بذكرى أحداث النازي..؟ أجاب ٩٤٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأنهم سيقفون حداداً. بينما كانت النسب بين الدينيين والتقليديين والعلمانيين متقاربة، حيث تراوحت بين (٩٤٪ - ٩٨٪)، أما بين الجمهور الحريدى فكانت هناك أغلبية واضحة (٦٥٪) ستشارك فى هذا الحدث الهام. ورغم ذلك، فقد أفادت نسبة لا يستهان بها من المشاركين فى الاستطلاع (٣٥٪) بأنها ستتجاهل هذا الحدث.

يتفق الجميع على أن الوقوف حداداً لمدة دقيقة هو مجرد حدث رمزى تعبيراً عن الاحتفال بذكرى ضحايا أحداث النازي. وفى الإجابة على سؤال: ما الذى يجعلنا نشعر بهذه الذكرى..؟ أفاد ٨٠٪ من المشاركين بأنهم سوف يستعينون بالبرامج التى ستبث فى الإذاعة والتلفاز من أجل إحياء هذه الذكرى، هؤلاء هم جمهور العلمانيين والتقليديين والدينيين، بينما بلغت النسبة بين

الحريديم ٢٩٪ فقط. وفى مقابل هذا، فإن ترديد فقرات دينية على روح الضحايا سيكون هو أكثر انتشاراً بين الحريديم والدينيين (٦٧٪ و٦١٪ على الترتيب)، بينما أفادت نسبة ٣٥٪ من إجمالى المشاركين فى الاستطلاع بأنهم سيفعلون ذلك. وحتى بين التقليديين (٣٥٪) والعلمانيين (٢٢٪) سيكون ثمة من سيفضلون ترديد الفقرات الدينية احتفالاً بذكرى أحداث النازي.

من المتوقع أن تجتذب مراسم الاحتفال بذكرى أحداث النازي، والتى ستقام على مدار اليوم كله، جمهور عريض.. وعموماً، فقد أجاب ٦٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأنهم سيشاركون فى أحد هذه المراسم على الأقل، بينما سيذهب القليل من الدينيين (٧٦٪) لحضور تلك المراسم، أما بين التقليديين والعلمانيين فستكون نسبة المشاركة أقل إلى حد ما (٦٤٪ - ٦٠٪ على الترتيب)، وفى هذه الحالة أيضاً سيكون من الصعب أن نجد الحريديم، فمن المتوقع أن تحتفل نسبة ٢١٪ منهم فقط بهذا اليوم.

لا تقتصر زيارة معسكرات الإبادة فى بولندا على التلاميذ فحسب. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الرأى العام، حيث تعتقد نسبة ٧٧٪ من الإسرائيليين أن زيارة معسكرات الإبادة هى فريضة على كل يهودي. حتى أنه عند التوزيع، وفقاً للانتماءات الدينية، يتفق الجميع - حوالى ٨٢٪ من العلمانيين، ٨٠٪ من التقليديين، ٦١٪ من الدينيين و٦٢٪ من الحريديم - على ذلك. ورغم ذلك، فقد أفاد ١٨٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأنهم يخافون من أن تتسبب زيارة معسكرات الإبادة فى بولندا فى صدمة شديدة لهم. بينما تتزايد نسبة الخوف بين الدينيين لتصل إلى (٣٨٪)، وتقل بين العلمانيين لتصل إلى (١١٪) فقط.

ورغم الأهمية الكبيرة التى يولونها لزيارة معسكرات الإبادة، فقد أفاد ١٦٪ فقط من المشاركين فى الاستطلاع بأنهم قد زاروا بالفعل معسكرات الإبادة فى بولندا. بينما أجاب ٣٩٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأنهم لم يزوروا بولندا حتى يومنا هذا، كما أنهم لا يعتزمون القيام بذلك خلال العامين القادمين. فى مقابل ذلك، هناك نسبة ٣٢٪ تعتزم زيارة بولندا فى القريب، فيما أفاد ١٢٪ من المستطلعة آراؤهم بأنهم سبق وأن زاروا بولندا، ولن يسافروا مرة أخرى خلال العامين القادمين، بينما أفاد ٣٪ بأنهم زاروا بولندا وسيعاودون زيارتها خلال العامين القادمين.

يتبين من توزيع البيانات، وفقاً للانتماءات الدينية، أن ٥٠٪ من الدينيين والحريديم لم يزوروا معسكرات الإبادة على الإطلاق، كما أنهم لن يفعلوا ذلك فى القريب.

وقد قالت شوشى بيكر، مدير عام جمعية جيشر: "إن ضرورة المشاركة فى يوم الاحتفال بذكرى أحداث النازى والمصير اليهودى عن طريق المراسم، والرموز والقصة المشتركة وموقف الطائفة، مسألة هامة جداً، لأن الشعارات وطرق الاحتفال المشتركة هى وسائل للتقريب بين فئات الجمهور والحد من التوتر والشعور بالاغتراب، والحرص على تعزيز القوة الاجتماعية".

كما تقول بيكير إنها قلقة من المواطنين الذين لا يقفون حداداً، لأنهم يثيرون الإحساس بالعزلة وعدم احترام مشاعر الجمهور، والمساس بالمجتمع اليهودى والإسرائيلي. وأضافت: "لقد كانت النكبة النازية كارثة قومية أضرت بكل يهودى حيثما كان، بغض النظر عن وجهة نظره أو انتمائه الديني". فيما تطالب الجمهور بأن يتصرف باحترام وأن يأخذ فى الاعتبار قيم الأغلبية، قائلة: "حتى وإن كان المناخ العام لا يتماشى مع وجهة نظره".

(◆) جمعية جيشر: تأسست عام ١٩٧٠ لتشجيع الحوار بين كافة فئات المجتمع الإسرائيلي.

ماذا عن حالتكم المعنوية..؟

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٤/٢٣
بقلم: جابى كسلر

معدلات التضخم صفر، الدولار يهبط بشدة، البطالة فى انخفاض، صافى الراتب فى ارتفاع والبورصة تنتعش.. يا لها من جنة على وجه الأرض.. لكن هذا ما يبدو فقط على الأرض.. لو كنا نرغب فى النظر إلى نصف الكوب الفارغ، سنشاهد الفجوات الاجتماعية المتزايدة فى السنوات الأخيرة، ومعدلات الفقر المرتفعة والمستمرة (كل عائلة خامسة وكل طفل ثالث فى إسرائيل فقير)، ومستوى التعليم المتدني، والعنف المتزايد فى الشوارع والنوادي، وبالطبع الفساد.

لقد مر عام ونصف العام على الاستفتاء السابق الذى تم إجراؤه بين متصفحي الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" بشأن وضعهم الاقتصادي، وها نحن قد أجرينا نفس الاستفتاء خلال أسبوع عيد الفصح "اليهودي" لاستبيان المتغيرات منذ أكتوبر ٢٠٠٥، وهو العام الذى شهد خروج الاقتصاد من حالة الركود التى بدأت فى مطلع القرن الحادى والعشرين.. وقد شارك فى الاستطلاع الحالى ١١٨٤٥ مستطلعاً.. وتجدر الإشارة إلى أن هذا ليس استطلاعاً إحصائياً علمياً يعكس توجهات عموم السكان فى إسرائيل، وإنما استطلاع رأى مقصور على القادرين على تصفح شبكة الإنترنت فقط.. مع ذلك، فإن عدد المشاركين بالاستطلاع يمكن أن يوضح مؤشر المزاج العام بين السكان المنتمين لطبقات الدخول المتوسطة والمرتفعة.

◆ هيرشيزون اتخذ القرار الصائب:

سنبدأ بالأحداث الجارية، حيث أعلن وزير المالية "أفراهام هيرشيزون"، يوم الأحد من الأسبوع الجاري، أنه يوقف نفسه عن أداء مهام منصبه لمدة ثلاثة أشهر.. وقد تم إجراء هذا الاستفتاء قبل صدور القرار، لكن يبدو أنه أصاب رأى الجمهور. فقد ذكرت أغلبية ساحقة - ٧٤٪ - أنه يجب على هيرشيزون مغادرة وزارة المالية بسبب التحقيق معه بشأن قضايا فساد، بينما قال ١٧٪ فقط أنه لا يجب على هيرشيزون ترك منصبه قبل تقديم لائحة اتهام ضده، فى حين ذكر ١٠٪ أن قرار إلغاء فترة ولايته فى وزارة المالية يجب أن يكون صادراً عن المستشار القانونى للحكومة.

ولم يعرب معظم المشاركين عن أسف مبالغ فيه لرحيل الوزير هيرشيزون.. فقد أجاب ٤٤٪ أن هيرشيزون وزير مالية سيئ، بينما أجاب ٤٦٪ أن أداءه متوسط، ومنحه ٩٪ فقط هو تقدير إيجابى على دوره كوزير مالية.

◆ تحسن الوضع الاقتصادى خلق حالة من التفاؤل:

اتسمت السنة الماضية بالنمو الاقتصادى الإسرائيلى السريع، الذى تمت ترجمته فى الإحساس بالأمان الاقتصادى الكبير بين المشاركين بالاستطلاع.. وقد شعر ٥٨٪ فى العام الماضى بأن الوضع الاقتصادى تحسن، وهو ما أثر على إحساسهم بشأن المستقبل الحالي، حيث يعتقد ٣٤٪ من المستطلعة آراؤهم أن الوضع الاقتصادى سيتحسن فى العام الحالي، فى حين يعتقد ١٨٪ فقط أن الوضع الاقتصادى سيسوء.. بعبارة أخرى، هناك إسرائيليين متفائلين مقابل كل إسرائيلى متشائم.. وبالمناسبة، أجاب ٣٨٪ بأنهم يرجحون أن يظل الوضع الاقتصادى كما هو دون تغير، والكثير منهم على استعداد للتوقيع على ذلك، من منطلق "أنه لن يكون هناك أسوأ من ذلك".

تجدر الإشارة إلى أن الشباب أكثر تفاؤلاً من الكبار.. ومن بين الشباب فى سن ١٩ حتى ٣٠ عاماً، هناك ما يقرب من ٤٠٪ يعتقدون أن الوضع الاقتصادى سيتحسن هذا العام، بينما فى الأعمار المتوسطة (٣١ - ٤٥ عاماً) تنخفض نسبة التفاؤل إلى ٣١٪. وبين الكبار (فى سن ٤٦ فأكثر)، هناك ٢٩٪ يعتقدون أن الوضع الاقتصادى سيتحسن.

هناك معلومة أخرى مثيرة للانتباه تظهر من الاستطلاع تفيد بأن النساء أقل تفاؤلاً من الرجال.. ففى حين يعتقد ٣٨٪ من الرجال أن الوضع الاقتصادى سيتحسن، تعتقد ذلك ٢٠٪ فقط من النساء، بينما تعتقد نسبة مشابهة أن الوضع الاقتصادى سيسوء فى السنة الحالية (الباقيات يعتقدن أن الوضع سيظل كما هو دون تغير).

◆ لا يخشون من الإقالة:

يتمثل الازدهار الاقتصادى أيضاً فى إحساس العاملين بالأمان فى أماكن عملهم، حيث ذكر ١١٪ فقط من المشاركين فى الاستطلاع بأنهم سيتعرضون للإقالة هذا العام من أماكن عملهم أو أنهم سيضطرون إلى إنهاء أعمالهم الشخصية.. وفى عام ٢٠٠٥، كانت نسبة المقالين من عملهم كبيرة للغاية وبلغت ١٤٪.

وطالما أن الوضع الاقتصادى جيد، لا يخشى العاملون من الإقالة، وهذه هى الصورة التى يرسمها الاستطلاع هذا العام.. حيث لا يزال ٢٢٪ يخشون من فقدان مكان عملهم، مقابل ٢٧٪ فى عام ٢٠٠٥ و٣٦٪ فى عام ٢٠٠٤ .

وقد تبين أن الشباب (حتى سن ٣٠) يشعرون بخوف أقل من فقدان مكان عملهم، حيث يخشى ١٨٪ فقط من الإقالة، بينما يتزايد الإحساس بالخوف من الإقالة بين العاملين الكبار ليصل إلى ٢٨٪.

◆ ٤٠٪ من العاملين حصلوا على زيادة فى الراتب:

تمثلت انتعاشة الوضع الاقتصادى فى رواتب العاملين.. فقد حصل ٤٠٪ من العاملين على زيادة فى الراتب فى العام الماضي، وهو ما يوضح ارتفاع مستوى المعيشة حسب أقوالهم، وذلك مقابل ٣٥٪ حصلوا على زيادة فى عام ٢٠٠٥ و٢٩٪ فقط فى عام ٢٠٠٤ . ويعتقد ٣٤٪ من العاملين أنهم سيحصلون على زيادة فى الراتب فى العام القادم.

وفى هذا السياق، نجد أن هناك فارقاً بين النساء والرجال.. فقد أشار ٢٢٪ فقط من النساء العاملات إلى أنهن حصلن على زيادة فى الراتب بالعام الماضي، كما يتمثل إحساسهن "بالظلم" فى الرواتب نسبياً مقارنة بالرجال، فى تقديرهن لما سيحدث فى العام الحالي، حيث يقتنع ٣٣٪ من الرجال أنهم سيحصلون على زيادة فى الراتب فى العام الحالي، مقابل ٢٢٪ فقط من النساء.

وماذا عن أصحاب الأعمال الخاصة..؟ هم أيضاً يشعرون بالازدهار الاقتصادي.. فقد أجاب ٣١٪ من أصحاب الأعمال الخاصة المشاركين بالاستطلاع بأن دخولهم ارتفعت فى العام الماضي، بينما ذكر ٢٦٪ فقط أنها انخفضت.. ويمكن بوضوح ملاحظة التفاؤل لدى أصحاب الأعمال الخاصة.. إذ يعتقد ٤١٪ منهم بأن دخولهم ستزيد فى السنة الحالية، فى حين يخشى ٢٠٪ من أنها ستقل.. وخلال عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، فى الاستطلاعين السابقين، كان الوضع معكوساً، حيث كان عدد كبير من أصحاب الأعمال الخاصة يخشون من انخفاض الدخل مقابل عدد من يعتقدون زيادة دخلهم.

◆ ماذا عن المستوى المعيشي..؟ تحسن وسيتحسن:

تتمثل البيانات الإيجابية الخاصة بالاقتصاد فى الإحساس الشخصى للمواطنين: فقد أجاب ٣١٪ منهم بأن مستواهم المعيشى ارتفع فى العام الماضي، مقابل ٢٠٪ ذكروا أنه انخفض (الباقى ظل بلا تغيير). وحتى يمكن فهم مدى التغيير الذى طرأ فى المزاج العام الاقتصادى للمواطنين، نذكر أنه قبل عام ونصف العام، فى أكتوبر ٢٠٠٥، كانت الإجابات مختلفة تماماً، حيث أفاد ٢٣٪ أن مستوى معيشتهم ارتفع، فى حين ذكر ٣١٪ أن مستوى معيشتهم انخفض فى هذه السنة.. وفى عام ٢٠٠٤، كان الوضع الاقتصادى أكثر صعوبة، حيث ذكر ٣٥٪ أن مستوى معيشتهم انخفض.

يتزايد الإحساس بالأمان الشخصى عندما يطالب المشاركون بالاستطلاع بتقدير وضعهم العام المقبل.. تعتقد نسبة كبيرة ٤١٪ أن وضعهم الاقتصادى سيتحسن فى العام الحالي، بينما يعتقد ١٤٪ فقط أنه سيسوء.. هنا أيضاً نجد أن الشباب أكثر تفاؤلاً. وقد أجاب ٥١٪ من المشاركين فى أعمار ١٩ حتى ٣٠ عاماً بأنهم يعتقدون أن وضعهم الاقتصادى سيتحسن فى العام القادم، فى حين ذكر ٢٤٪ من الكبار (فى سن ٤٦ فأكثر) أنهم يعتقدون أن وضعهم الاقتصادى سيتحسن فى العام الحالي.

ومن تقسيم المشاركين لعاملين وأصحاب أعمال خاصة، يبرز الفارق بوضوح: كلما تحسن الوضع الاقتصادى الإسرائيلي، كلما زادت نسبة التفاؤل بين أصحاب الأعمال الخاصة، مقارنة بالعاملين.. ويعتقد معظم أصحاب الأعمال الخاصة - ٥٢٪ - أن الوضع الاقتصادى سيتحسن فى هذا العام، مقابل ٤٠٪ فقط من العاملين.

◆ إلى أين سنسافر هذا العام..؟

تعتبر الإجازة شيئاً شبه مقدس لدى معظم الإسرائيليين.. هذا ما يتضح على الأقل من هذا الاستطلاع.. على مر السنين، وبغض النظر عن ركود الاقتصاد (كما حدث فى عامى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) أو انتعاشه (كما هو الحال فى العام الحالي)، لا يتنازل الإسرائيلى عن إجازاته السنوية.. وقد قال ٣٧٪ أنهم سافروا هذا العام للخارج (نسبة تفوق قليلاً نسبة المسافرين للخارج فى سنوات الركود).. بينما ذكر ٢٦٪ أنهم قضوا الإجازة فى إسرائيل ونسبة كبيرة نسبياً - ٣٨٪ - لم يحصلوا على إجازة فى العام الماضي.

وفيما يتعلق بالصيف القادم، قال ثلث المشاركين بالاستطلاع أنهم يعتزمون السفر للخارج، فيما ذكر ٢٠٪ إنهم سيقضون الإجازة فى إسرائيل.. وأفاد ٢٥٪ أنهم يخشون من عدم توافر المال اللازم لقضاء إجازة فى الصيف القادم.

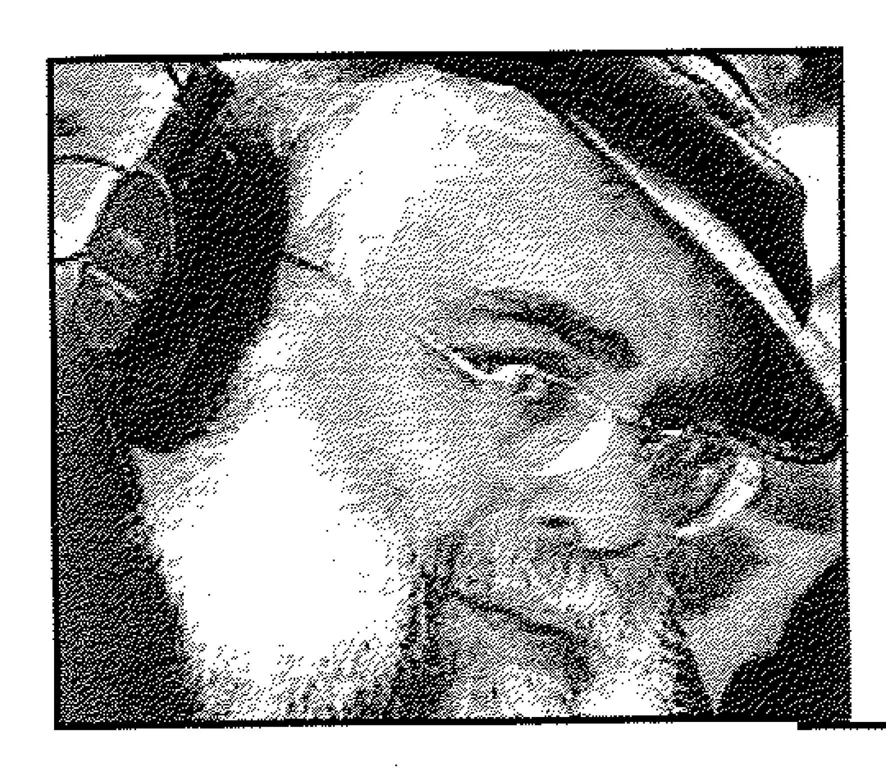
بالمناسبة، طوال السنوات الماضية، كان عدد المسافرين للخارج يفوق عددهم فى إسرائيل.. مع ذلك، ربما تكون هذه المعلومة مرتبطة بالشريحة الاجتماعية - الاقتصادية المرتفعة نسبياً للمشاركين بالاستطلاع، مقارنة بعموم السكان.

وفيما يتعلق بالمجال الاقتصادي، فإن المزاج العام الإسرائيلى هذا العام أفضل بكثير مما شاهدناه قبل عامين أو ثلاثة، وربما يكون ذلك سبب صمودنا فى أوقات الحروب، والعنف، والفساد، وربما كذلك غض الطرف عند رؤية الفقراء الذين يعيشون بجوارنا.

◆ ترجمات عبرية ◆

٩

شخصية العدد



الإعلامى "أودى ليئون"

هاتسوفيه ٢٠٠٧/٤/١
بقلم: يرعام نتنياهو

ولد أودى ليئون فى القدس عام ١٩٥٦ . تلقى تعليمه فى معهدى "مركاز هاراف" و"مكور حاييم" الدينيين. التحق بالجامعة العبرية بعد أدائه الخدمة العسكرية. شارك فى تأسيس معهد "معاليه" للسينما، وتولى إدارته لمدة عامين. أنشأ صندوق "جيشر للسينما متعدد الثقافات" . أشرف على بعض الأعمال الفنية مثل فيلم "هايشيفا"، وفيلم "أوشبيزين" والمسلسل التليفزيونى "معوراف يورشلمي"، وهو الآن عضو مجلس إدارة الصندوق الإسرائيلى للسينما، ومدير إدارة "البرامج المفضلة" والتوجيه الاجتماعى والثقافى فى مجموعة "كيشت" صاحبة امتياز القناة الثانية، متزوج ولديه ثلاثة أبناء، وحفيد واحد، ويقيم فى القدس.

فى حديثه عن مجموعة كيشت، يقول ليئون: "أنا مدير إدارة البرامج المفضلة، وهى برامج تحظى بأولوية الشبكة الثانية بالتليفزيون الإسرائيلى وكذلك الشركة صاحبة الامتياز، وإن كان ذلك بقدر أقل. وهناك شائعة تقول إنه عند طرح مناقصة الشبكة الثانية، حبسوا دودو طوباز (١) فى غرفة مغلقة، حتى لا يفسد فرص مجموعة "كيشت" للفوز بها. وبعد انتهاء المناقصة وضعونى مكان دودو طوباز.

يقول ليئون فى فخر: "آخر أعمالى كانت "الحرس المدنى" مع أورلى فيلنائي، بدربوش وجاى ماروز. وسيتم عرض مسلسل عربى كوميدى فى القريب بالتعاون مع سيد قشوع (٢). ويعد أكبر إنجاز حققناه هو أننا أثبتنا عدم وجود تعارض جوهرى بين وجود قناة تجارية، وتقديم برامج وأفلام جيدة ذات قيمة اجتماعية وثقافية ويهودية" .

ويضيف ليئون قائلاً: "تتطلب كتابة السيناريو ٩٠٪ جهداً و٩٠٪ كفاءة، ونحو ٢٠٠٪ صبر. وإننا كجمهور متدين، مصابون بجنون العظمة. ولا شك أن الأفلام التى تعرض تحتوى على كثير من النقد للمجتمع الديني، ولكننا نسينا أن هذه الأفلام ليست محاكمة عامة، بل عمل يهدف لسرد الروايات. وبدلاً من مشاهدة تلك الأفلام والانشغال بها والغضب من الأسلوب الذى يقدمون به الجمهور اليهودي، يجب الوقوف على تلك الملاحظات كى نصلح من أنفسنا. تكمن المشكلة الأبدية فى واو العطف البغيضة التى تربط بين كلمتين مثل "شريعة وعمل"، "صهيونى وديني"، فقد جعلت الثنائيات الهامة والمقدسة أموراً فوضوية.. إننى أتجنب شباب الهضاب (٣). وبوحى من "مقال الجيل" (٤) الذى كتبه الحاخام كوك، يمكن القول بأن هناك تمرد مقدس لذلك الجيل المتغطرس.. إننى أخشى أن تلفظنا هذه الأرض.. إننى لست خائفاً من الإيرانيين وإنما من الرب، الذى طلب منا أن نكون جديرين بهذه الأرض المقدسة.. إننى أشجع حب الأمة الذى يقودنا بالفعل إلى حب الإنسانية، وحب الشريعة التى تقودنا إلى حب الحقيقة أينما تكون. تلك هى المبادئ الأساسية فى تعاليم السلف التى لا أعرف لماذا نسيناها.. إننى أحب قراءة كتاب "بزوغ الفجر" للأديب حاييم سباتو، كما تعجبنى أعمال الأديب كافكا (٥)، فهو أكثر شخصية تجذبنى أعماله لقراءتها.. مشكلتي، للأسف الشديد،

أننى لا أستطيع الفصل بين العمل وأوقات الفراغ، فعملى هو هوايتي. أكره الرياء بوجه عام، والرياء الدينى بوجه خاص، وأكثر ما يضحكنى هو حفيدي، وكذلك "سينفلد" (٦) و"عجنون" (٧)".

يستكمل ليئون حديثه وكأنه يرسم ملامح شخصيته: "يعد المجتمع المتدين أكثر المجتمعات نبضاً وإبداعاً. أتذكر الأمسيات الدراسية التى كانت تنظمها جماعة ياريف بن أهارون ومناحم بروفمان، فقد كنت أجلس تحت أقدامهما فى صباى، واستقى منهما النفحات الروحانية. أشتاق للمغامرات المرهقة والمسلية التى عشتها أثناء فترة دراستى فى المعاهد الدينية. فكل ما أعرفه الآن، حتى خبرتى التليفزيونية، كانت من هناك".

أما عن أسرته وحياته الشخصية فيقول: "لو أردت اصطحاب شخص ما لجزيرة نائية لاصطحبت زوجتي، أخبز الفطائر الشهية للأسرة، وأعشق دراسة التوراة والسينما. اعتقدت ذات مرة أننى أحب أشياء أخرى إلى جانب التوراة والسينما، ولكننى اكتشفت أنه إذا مرت بضعة أيام دون أن أدرس شيئاً فى التوراة أو أشاهد فيلماً، أكون مثل مدمن المخدرات".

١- دود طوباز: ممثل ومقدم برامج ترفيهية بالتلفزيون الإسرائيلي.

٢- سيد قشوع: كاتب وصحفى فلسطينى يكتب بالعبرية. ولد فى مدينة الطيرة، درس فى الجامعة العبرية بالقدس. وبعد أن أنهى دراسته عمل مراسلاً لإحدى الصحف العبرية، وأصبح بعد ذلك ناقداً تلفزيونياً.

٣- شباب الهضاب: شباب انقطعوا عن التعليم، يعتبرون من أكثر المستعمرين تطرفاً. تضم النواة الرئيسية للجماعة مئات الشباب الذين استعمروا الهضاب الوعرة فى أرجاء الضفة الغربية المحتلة.

٤- مقال الجيل: هو أحد مقالات الحاخام أفراهام يتسحاق كوهين، ويتناول العلاقة بين الصهيونية الدينية، والصهيونية العلمانية. وقد ورد هذا المقال فى أحد كتبه التى ألفها عام ١٩٠٦ .

٥- كافكا: كاتب يهودى ولد فى ٢٣ يوليو ١٨٨٣ وتوفى فى يونيو ١٩٢٤، وهو من كبار كتاب القرن العشرين.

٦- سينفلد: جورج سيننفلد هو ممثل كوميدى من أصل يهودى ولد فى برلين، بطل مسلسل أمريكى ناجح يحمل اسمه "سينفلد".

٧- عجنون: هو الأديب اليهودى شموئيل يوسف عجنون (١٨٨٨-١٩٧٠)، والحاصل على جائزة نوبل فى الأدب عام ١٩٦٦ .

◆ رؤية عربية ◆

١

الظروف لم تنضج بعد لإنجاح المبادرة العربية

سعيد عكاشة
رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمنظمة العربية لمناهضة التمييز

تُشكل الشروط التى وضعتها القمة العربية الأخيرة لتفعيل مبادرة السلام - التى كانت قمة عام ٢٠٠٢ والرد الإسرائيلى على محاولة العرب تسويق المبادرة من جديد - ما يمكن أن يطلق عليه حملة "العلاقات العامة" بين الجانبين الذى يدرك كليهما أن الظروف الراهنة لن تكون مناسبة لإنجاح أى محاولة لاستئناف عملية السلام بين العرب وإسرائيل.

دوافع العرب لتفعيل مبادرتهم تكمن فى الحرج البالغ الذى تعرضت له معظم الدولة العربية وخاصة التى تنتمى لمعسكر الاعتدال بعد النتائج غير الحاسمة التى ترتبت على المواجهة بين إسرائيل وحزب الله فى صيف العام الماضى، إذ أن الشارع العربى بدأ ميالا لإدانة تحركات الدول العربية إثناء المواجهة وبعدها معتبرا أن خروج حزب الله من الحرب دون أن يتم - على الأقل - إجباره على تفكيك أسلحة ميلشياته هو علامة على عجز إسرائيل عسكريا وإمكانية هزيمتها فى الميدان لو خلصت "النوايا العربية"، كما أن سكوت العرب على تدمير لبنان يعنى تواطئ الأنظمة العربية ضد ما يعتبره الشارع العربى منارة الكرامة العربية - قاصدين حزب الله ومن ورائه - وأخيرا فإن اقتراب إيران من تصنيع أسلحة نووية واحتمال تحولها إلى قوة إقليمية عظمى سيعنى بالضرورة توجيه السهام إلى الأنظمة العربية المعتدلة ومحاولة إسقاطها كامتداد لخط أصيل فى الفكر الاستراتيجى الإيرانى فى ظل حكم آيات الله نحو تصدير الثورة إلى هذه الدول وإقامة أنظمة موالية لها تحت العباءة الإسلامية.

وكما هو واضح فإن كل هذه الدوافع لا تحمل قناعة حقيقية بضرورة البحث عن حل للصراع الفلسطينى الإسرائيلى خاصة والصراع العربى - الإسرائيلى عامة وهو ما يركز الإسرائيليون على محاولة إيضاحه وشرحه للعالم من أن العرب لم يطلقوا مبادرتهم من أجل السلام ولكن من أجل رفع الحرج عن كاهلهم خاصة فى ظل ضغوط من جانب الولايات المتحدة لحثهم على التقدم خطوة نحو إقناع إسرائيل بحسم نواياهم تجاهها.

لقد لاحظ كاتب إسرائيلى أن تفعيل مبادرة السلام العربية لا تحمل أى جديد فالقمة العربية شكلت لجنة تضم ١٢ دولة تتولى متابعة آلية تسويق المبادرة ولكنها سمحت لدولتين فقط - تقيمان بالفعل علاقات مع إسرائيل - لمتابعة عملية التسويق دون منح هاتين الدولتين الحق - كما صرح مندوب الجزائر فى اللجنة عبد القادر حجار - فى التحدث فى الحصول على تفويض من اللجنة أو الحديث باسمها أو اسم الجامعة العربية. وطرح الكاتب الإسرائيلى سؤالا مؤداه: إذا كان العرب حقا جادين فى دفع عملية السلام قدما فلماذا لم يضموا إلى الطرفين المكلفين بمتابعة تسويق المبادة أطراف أخرى عربية حتى ولو من تلك الفئة التى لها علاقات محدودة وغير رسمية مع إسرائيل مثل بعض دول الخليج والمغرب؟

وطرح كاتب آخر سؤالا عن الجهة التى سيتحتم على الإسرائيليين التفاوض معها لاحقا هل هى كافة الدول العربية فى وفد موحد أم سيكون هناك تفويض لعدد من الدول أو ستكلف الجامعة العربية بتولى هذه المهمة؟

ولأن الإجابات على هذه التساؤلات لم تكن مشجعة لإسرائيل فقد اعتبر هذا الكاتب وغيره من المكلفين أن تفعيل المبادرة العربية لا يعنى أن العرب جادون فى البحث عن السلام بالفعل. غير أن المثير فى الأمر أن إسرائيل والولايات المتحدة رحبتا بهذه الخطوة دون أن تطلب واشنطن من إسرائيل تحقيق بعض الشروط التى رأت القمة العربية أنه فى حال تحققها يمكن توسيع الوفد الذى سيتحدث مع الإسرائيليين عن آليات تنفيذ المبادرة، وهو ما يعنى أننا عدنا للمربع صفر من جديد.

أولا: لأنه بدون ضغوط أمريكية على إسرائيل سيكون من المستحيل حلحة الوضع الراهن.

ثانيا: لأن الوضع الضعيف للحكومة الإسرائيلية الحالية لن يمكنها من التعامل إيجابيا فى المراحل اللاحقة مع المبادرة.

ثالثا: أن هناك أطراف عربية وإسرائيلية (قوى سياسية) ستحاول تخريب أى عمل يؤدى إلى فتح باب التسوية بناءً على شروط العرب - بغض النظر عن مدى جدية إسرائيل فى الالتزام بما سيترتب على القبول المبدئى بالمبادرة.

إذن الوضع على الجانب الإسرائيلى لا يختلف كثيرا فالدوافع للترحيب بالمبادرة دون إيضاح للنوايا الإسرائيلية

يعكس هو الآخر عدم جدية الدولة العبرية فى التعامل مع مبادرة السلام العربية ومحاولات تمييعها خاصة مع صدور التقرير المبدئى للجنة "فينوجراد" التى كلفت ببحث ما جرى أثناء المواجهة بين إسرائيل وحزب الله فى الصيف الماضى، وكان هذا التقرير قد أدان رئيس الوزراء الإسرائيلى ايهود أولمرت ووزير دفاعه دون أن يظهر حتى الآن هل ستكون هناك تداعيات لهذه الإدانة تؤدى إلى سقوط الحكومة؟

وبغض النظر عما ستحمله الأسابيع القليلة من تطورات داخل إسرائيل فإن وضع أولمرت الضعيف سيجعله يتحرك على محورين الأول محور العلاقات العامة أى استخدام عبارات الترحيب بأى مبادرات سلمية حتى يرضى جانب من المجتمع الإسرائيلى متعطش للسلام ويرى فى المبادرة العربية فرصة لا يجب تفويتها، وحتى لا يتعرض أيضا لانتقادات من جانب الأمريكيين والأوروبيين، ولكن على المحك العملى لا يمتلك التفويض الذى يجعله يتعامل ايجابيا مع المبادرة العربية.

أما المحور الثانى فهو الاستمرار فى توجيه الضربات صوب التنظيمات الفلسطينية ومواصلة سياسة الحصار والتجويع للشعب الفلسطينى مما يعنى عمليا عدم الاستجابة لشروط المبادرة العربية وهى وقف بناء المستوطنات والجدار العازل ورفع الحصار عن الفلسطينيين والكف عن سياسة ملاحقة النشطاء الفلسطينيين وبالتالى لن يكون لدى العرب أى دافع لتوسيع الوفد المنوط به الحديث مع الإسرائيليين عن المبادرة وسبل تطبيقها.

◆ هل تنشب حرب جديدة..؟

تدل الخبرة التاريخية المستقاة من الصراع العربى - الإسرائيلى عبر ما يقرب من ٦٠ عاما على أن الطرف الإسرائيلى قد اعتاد على الخروج من أزماته سواء الداخلية أو تلك الناجمة من الضغوط الخارجية عبر شن الحروب فى محاولة لخلق أوضاع جديدة وشروط جديدة لتحقيق التسوية مع العرب، فحرب عام ١٩٤٨ والتى انتهت بهزيمة الجيوش العربية وتوقيع اتفاقات الهدنة فى رودس عام ١٩٤٨ لم تؤد إلى الاستقرار فلا إسرائيل كانت مستعدة لإعادة اللاجئين والانسحاب من الأراضى التى احتلتها من فلسطين (المحددة بالقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧) ولا العرب كانوا على استعداد للقبول بالدولة العبرية والتسليم بهزيمتهم، وجاءت حرب عام ١٩٥٦ لتمنع الجيش المصرى من إعادة تسليح نفسه ورغم الهزيمة العسكرية التى منيت بها مصر فى هذه الحرب إلا أن الظروف الدولية السائدة آنذاك لم تمنع إسرائيل من التمتع بأغلب ثمار هذا النصر لتزداد هوة العداء وعدم الثقة بين العرب وبين إسرائيل ولتؤدى جملة من التطورات بدأت منذ عام ١٩٦٤ وحتى مايو عام ١٩٦٧ إلى نشوب الحرب الثالثة بين الطرفين والتى أدت إلى هزيمة دول الطوق العربى واحتلال أراضى ثلاث دولة عربية ومرة ثالثة لم تؤد هذه الحرب إلى تحقيق السلام بل قادت إلى حرب أخرى وهى حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى خلقت أجواء جديدة أدرك من خلالها طرفى الصراع استحالة التسوية بناءً على لعبة الجمع الصفرى ومن ثم انفتحت نافذة الفرص للسلام بشكل أكبر هذه المرة وأثمرت هذه الحرب عن توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ وعلى المنوال ذاته أدت النتائج المجهضة على الجانب الإسرائيلى لحرب سلام الجليل فى لبنان عام ١٩٨٢ ثم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى فى عام ١٩٨٧ وعجز إسرائيل عن إخمادها إلى إدراك الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى لأهمية القبول بفكرة التنازلات المتبادلة والتى قادت إلى اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ وملحقاتها عام ١٩٩٥ . وكما هو معروف أدت محاولات التسوية النهائية لبناء هذه الاتفاقات إلى العودة مجددا لحقبة أو مرحلة عدم الاقتناع بمواصلة السلام بدلا من اللجوء للحرب والمواجهة فوقعت الانتفاضة الثانية والتى لم تثمر حتى الآن سوى إضفاء مزيد من القوة على معسكر التشدد الفلسطينى وأدت إلى تقوية حماس والجهاد الرافضين لمنطق التسوية السياسية على حساب معسكر المعتدلين الفلسطينيين وفى القلب منهم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.
لقد كانت المواجهة غير الحاسمة بين حزب الله وإسرائيل فى صيف العام الماضى سيناريو مصغر لما هو متوقع حدوثه من حرب ربما ستكون شاملة عدة جبهات قد تنشب فى أى وقت، فالحديث داخل إسرائيل لا ينقطع عن احتمالات نشوب حرب مع سوريا أو توجيه ضربة لإيران لمنعها من تحقيق خيارها النووى، وفى أى من الحالين ستتمدد هذه الحرب لأطراف أخرى فى المناطق وعلى الأخص إلى الجبهتين اللبنانية والفلسطينية، وقد شهد مؤتمر هرتزليا الأخير (يناير ٢٠٠٧) حديث مستفيض من جانب الخبراء الإسرائيليين عما يمكن أن تفعله إسرائيل فى مواجهة خطر إيران وحزب الله.

ومالت تقديرات عدة إلى ضرورة أن تجرى إسرائيل حساباتها وتتخذ موافقتها على أساس أنه من المستحيل ترك الخطر الإيرانى وخطر حزب الله يستفحلان مهما كانت تكلفة إزالة هذا الخطر بل أن رئيس الأركان الإسرائيلى الأسبق موشيه يعلون دعا فى هذا المؤتمر صراحة للتخلى عن استراتيجية البحث عن سلام مع العرب عبر فكرة الدولتين (دولة لليهود ودولة فلسطين) والتى يروج لها الكثيرون - فى اعتقاده - طمأنتها أنها ستجلب السلام) ولكن يعلون يطلب من أنصار هذه الفكرة تأمل الأثر الذى ستتركه عملية تحقيق فكرتهم على حالة العداء المستفحل والرغبة فى إزالة إسرائيل والرائجة بقوة فى الشارعين العربى والإسلامى، ويرى يعلون أن أى سلام مع العرب وفق شروط المبادرة العربية لن يؤدى سوى إلى مزيد من تقوية التشدد فى الشارعين العربى والإسلامى باعتبار الربط بين استجابة إسرائيل للمبادرة وإحساسها بالضعف بعد حرب لبنان.

الحرب إذن قادمة، ولكن بأى حجم وبأى مدى وفى أى وقت؟ لا أحد بوسعه الزعم أن لديه إجابة حاسمة على هذه التساؤلات.

٢

المرأة الفلسطينية فى إسرائيل بين شقى الرحى

ماري بركات
باحثة ومترجمة بالمنظمة العربية لمناهضة التمييز

تنص اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" الموقعة عام ١٩٦٧، على تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون أي تمييز، بما في ذلك على أساس الجنس. كما تشير إلى أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان بل و يعتبر عقبة أمام مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل في حياة بلدها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (١).

كذلك يشكل العنف ضد المرأة انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ويعوق أو يلغى تمتع المرأة بهذه الحقوق والحريات الأساسية. كما أنه مظهر لعلاقات غير متكافئة عبر التاريخ أدت إلى هيمنة الرجل على المرأة وممارسته التمييز ضدها والحيلولة دون نهوضها الكامل، وكانت هذه الهيمنة من الآليات الاجتماعية الحاسمة التي فرض بها على المرأة وضعية التبعية للرجل (٢).

وتعتبر المرأة الفلسطينية داخل المجتمع الإسرائيلي خير مثال للانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، وقد يرى البعض أن تسمية "المرأة الفلسطينية" في غير محلها، إلا أن هذه التسمية تعد خطوة هامة نحو إدراك حجم التمزق الذي يعانيه المجتمع العربي في إسرائيل، الذي يعاني من الانقسام بين هويته الأصلية (الهوية الفلسطينية) وبين الهوية الجديدة (الإسرائيلية) التي فرضتها عليه بطاقات الهوية الإسرائيلية. والمرأة هي جزء من هذا المجتمع العاجز عن الدفاع عن هويته الأصلية ولا يسُمح له بالاندماج والتكيف مع هويته الجديدة. وفي ضوء القمع الذي يعاني منه المجتمع العربي في إسرائيل كأقلية فلسطينية، نجد أن المرأة الفلسطينية تعاني من قمع مزدوج، فهي تعاني من التمييز لأنها جزء من هذا المجتمع الذي يئن تحت وطأة عنصرية الدولة، ومن التمييز على أساس النوع.

◆ **التميز على خلفية المجتمع الذكوري:**

١- الموروثات الاجتماعية والثقافية:

وتتجلى أشد أنواع التمييز ضد المرأة الفلسطينية في إسرائيل على أساس النوع، في الصورة التي ترسمها المعتقدات الاجتماعية والدينية والموروث الثقافي في المجتمع للمرأة في ذهن الرجل، ووجوب أن يكون الرجل الوصي القوام عليها، وإلصاق جميع الصفات الدنيا بها. ووصفها بأنها مجرد إناء لإشباع الغرائز والحفاظ على النسل.

٢- المجتمع الأبوي:

المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، مجتمع أبوي محافظ قائم على سيطرة الأب، ترسخت فيه موروثات ثقافية مثل العرض والشرف والسمعة، ووصل الأمر في هذا المجتمع إلى حد تقييم المرأة على أساس ملابسها وتدينها، ووضعهما شرطاً للحصول على قبول المجتمع. وقد تحولت العادات والتقاليد إلى معقل لبعض الفئات الاجتماعية تحتمي بها، وتستخدمها من أجل الحفاظ على الهوية القومية وتأكيدها، في ضوء محاولات إسرائيل المستميتة للقضاء على هوية هذا المجتمع العربي. هذا و تحد العادات والتقاليد من حرية المرأة وتحول دون خروجها للعمل أو التعليم خارج القرية خوفاً من اكتسابها قيم اجتماعية غير مقبولة من قبل مجتمعها المحافظ.

٣- جرائم الشرف:

وفي ظل هذا المجتمع الذكوري، أصبحت إهانة كرامة المرأة شئ معهود والانتقاص من شأنها شيئاً لا يثير دهشة أحد، إذ تتعرض المرأة إلى أشكال مختلفة من العنف قد يصل إلى حد القتل حيث ترتفع في المجتمع العربي داخل إسرائيل نسبة جرائم الشرف، فقد تم توثيق ٥٨ حالة من القتل على خلفية "شرف العائلة" بين الأعوام ١٩٨٤ و٢٠٠٠، حيث تم قتل نساء بذريعة الحفاظ على شرف عائلاتهن، واتضح أن خمس حالات من بين ٢٥ حالة تم التحقيق فيها طلبت الضحية المساعدة من الشرطة، التي قامت بدورها بتجاهل الشكاوى أو بإرجاع النساء إلى عائلاتهن، وبالتالي إلى من يريد قتلهن (تقرير جمعية نساء ضد العنف) (٣). وقدمت نساء فلسطينيات مواطنات في إسرائيل، في عام ٢٠٠٣، ٢٢٥ شكوى تتعلق بالعنف الجنسي من إجمالي ٣١٩٠ حالة؛ وفي عام ٢٠٠٤ قدمن ٢٠١ شكوى من إجمالي ٢٩٩٩ حالة.

٤- الاعتداءات الجنسية:

لا تعبر البيانات السابقة عن العدد الحقيقى لأحداث العنف داخل العائلة والعنف الجنسى الموجه ضد النساء العربيات، لأن العديد منهن يمتنعن عن إبلاغ الشرطة عن هذه التحرشات. وقد سجلت جمعية نساء ضد العنف زيادة فى عدد النساء اللاتى توجهن إلى مركز الطوارئ لمساعدة ضحايا العنف الجنسى والجسدى فى العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ . وفى العام ٢٠٠٣، سجلت جمعية نساء ضد العنف ٣٢٧ حالة أبلغت فيها نساء عربيات عن اعتداءات جنسية أو عنف جسدي، أو نساء كن فى حاجة إلى استشارة قانونية أو اجتماعية؛ وارتفع هذا العدد فى العام ٢٠٠٤ إلى ٣٧٧ حالة.

◆ التمييز على خلفية عنصرية الدولة:

وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الإسرائيلى بشكل عام مجتمع ذكوري، فقد أوضح تقرير هيئة الشركات الحكومية لعام ٢٠٠٥ بأنه لم يتم تعيين أى امرأة فى منصب مدير عام فى الشركات الحكومية والعامة، بينما تم تعيين امرأة واحدة فقط فى منصب رئيس مجلس إدارة شركة حكومية. وجاء فى التقرير أيضاً أن النساء يشكلن أقلية بين مديرى الشركات الحكومية، وأن ٣٧٪ فقط من المديرين الجدد الذين تم تعيينهم فى العام الماضى فى شركات حكومية كانوا من النساء (٨٣ من بين ٢٢٠).

١- التمييز ضد الأقليات:

كما اتضح أيضاً من التقرير السابق أن وضع الأقليات أسوأ بكثير، ففى العام الماضى (٢٠٠٥) لم يتم اختيار أى عربى لمنصب رئيس مجلس إدارة أو مدير عام فى شركة حكومية أو شركة عامة. ومن بين ٢٢٠ مديراً، تم التصديق على تعيينهم فى عام ٢٠٠٥، لم يكن هناك سوى ١٠٪ من العرب، و٥٪ فقط من النساء من العرب (٤ من بين ٨٣ امرأة). كما لم يُعين أى عربى فى هذا العام فى منصب رئيس مجلس إدارة أو مدير عام فى شركة حكومية أو فى شركة عامة. وفى مجلس الشركات العامة وشركات المياه والصرف الصحى أيضاً، نجد أغلبية كبيرة من الرجال اليهود. ومن بين ٢٣٦ مرشحاً تم التصديق على تعيينهم، لم يكن هناك سوى ٨٦ امرأة و١٩ عربياً فقط.

٢- التمييز على أساس القومية:

مما لا شك فيه أن تعريف دولة إسرائيل لنفسها بأنها دولة يهودية، يعد توصيفاً عنصرياً فى حد ذاته، الأمر الذى يضاعف من التمييز الذى تتعرض له النساء العربيات فى إسرائيل باعتبارهن جزء من أقلية قومية تنتهج الدولة تجاهها سياسة تنطوى على التمييز والإهمال المتعمد. ويشكل العرب من مواطنى دولة إسرائيل ٢٠٪ من السكان، وهم أفقر الطبقات السكانية التى بها أعلى معدلات البطالة، ويرجع ذلك إلى السياسة التى تتعمد تهميش العرب وإقصاءهم عن سوق العمل.

ولا يقتصر القمع الذى تمارسه الدولة على العرب فقط من مواطنيها بل أيضاً على البدو الذين يشكلون نحو ١٢٪ من الأقلية الفلسطينية، وقد سعت الحكومة الإسرائيلية لتوطين السكان البدو فى مدن خططت لها الحكومة وتقوم، مقابل ذلك، بمصادرة أراضيهم من أجل تطوير المجتمع اليهودي.

٣- التمييز فى مجال التعليم:

ولا شك أن وضع النساء فى القرى العربية غير المعترف بها فى النقب أشد سوءاً حيث تفتقر هذه القرى - التى يشكل العرب البدو ٥٣٪ من سكانها - إلى البنى التحتية الأساسية، وتفتقر إلى وجود المؤسسات التعليمية، ويزيد الأمر سوء سياسة هدم المنازل التى تنتهجها إسرائيل فى هذه القرى بذريعة أنها مقامة بشكل غير قانونى (على حد تعبير لجنة الأربعين) (٤). يشير مركز "عدالة" (٥) إلى أن نسبة الطلاب العرب فى المدارس الثانوية فى النقب، الذين اجتازوا اختبارات إتمام المرحلة الثانوية، هى ٢٦,٦٪ فقط وهى أدنى بكثير من النسبة فى البلدات اليهودية فى النقب والتى تبلغ ٤٢,٢٪.

وتمتد هذه السياسة القائمة على التمييز إلى مؤسسات التعليم العالى فى إسرائيل حيث تشجع هذه المؤسسات العنصرية والتمييز ضد المواطنين العرب، حيث لا يتم فى الجامعة العبرية بالقدس توزيع المنح الدراسية والقروض إلا على من أدى الخدمة العسكرية فى الجيش أو لمن تقدم للاختبار النفسى باللغة العبرية.

ويؤدى حرمان المرأة الفلسطينية داخل إسرائيل من التعليم إلى إرجاء فرص تحسين مكانة المرأة إلى أجل غير مسمى، وانتشار ظاهرة الزواج المبكر، حيث إن المرأة التى تعيش فى ظل انعدام فرص التعليم أو العمل وتلزم بيتها، تجد نفسها محصورة بين خيار الزواج وانتظار الزواج، وذلك فى ضوء التعامل مع المرأة من خلال منظومة القيم الاجتماعية المتعلقة "بالعيب، والعار والستر".

٤- التمييز فى مجال العمل:

يكشف تقرير جديد أعدته المنظمة النسائية العربية "كيان" ونشر بعض أجزائه فى صحيفة هاآرتس (٢٠٠٧/٢/٤) أن القرى العربية فى إسرائيل تعانى من قلة وسائل المواصلات، هذا بالإضافة إلى أن معظم خطوط الحافلات لا تمر سوى فى الشوارع الرئيسية، كما أكدت أن النساء فى هذه القرى هن المتضررات الرئيسيات من هذا الوضع. ويؤكد التقرير أن قدرة النساء العربيات على الخروج للعمل أو للدراسة تتأثر سلبياً بعدم وجود وسائل مواصلات عامة، الأمر الذى يؤدى إلى إبعاد النساء العربيات وإقصاؤهن إلى هامش المجتمع. وتعتبر نسبة مشاركة النساء العربيات، ممن تتراوح أعمارهن بين ٢٥-٤٤ عاماً، فى قوة العمل ضئيلة جداً مقارنة بالنساء اليهوديات. فى الوقت الذى تصل فيه نسبة النساء العاملات فى القطاع اليهودى - فى هذه الفترة العمرية - إلى ٨٠٪، وتبلغ نسبة النساء العاملات فى القطاع العربى ٣٠٪ فقط. ويعتقد المسئولون فى منظمة "كيان" أن عدم وجود

وسائل مواصلات عامة هو أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ذلك.

كما كشفت بيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي لعام ٢٠٠٥ أنه من بين ٤٠٠ ألف امرأة عربية (في سن الخامسة عشر فأكثر) تندرج ٧٢ ألف امرأة ضمن قوة العمل. من بينهن ٦٠ ألف امرأة عاملة، و١٢ ألف امرأة عاطلة. من بين أولئك النساء البالغ عددهن ٦٠ ألفاً، تعمل ٢٤ ألف سيدة فقط في وظائف لكامل الوقت، في حين أن ٣٢ ألفاً يعملن في وظائف لبعض الوقت. وفي الوقت الذي تعمل فيه ثلث النساء اليهوديات في وظائف لبعض الوقت، فإن هذه النسبة تصل إلى ٦٠٪ لدى العاملات العربيات (نسبة تكاد تكون مضاعفة). وتشير هذه البيانات إلى قلة فرص العمل حتى أن معظم النساء العربيات يضطررن إلى الاكتفاء بالوظائف التي يعملن فيها لبعض الوقت، حتى النساء اللاتي يحملن مؤهلات، يضطررن إلى الاكتفاء بوظيفة لنصف أو ثلث الوقت.

و ترى تمار جوجنسكي (٦) في مقالها الذي نُشر في صحيفة هاآرتس (٢٠٠٧/٢/٧) أنه رغم أن نسبة التحاق الفتيات العربيات بالمدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي ارتفعت خلال السنوات الماضية عن نسبة التحاق الشباب العرب، إلا أنهن مازلن بعيدات عن سوق العمل بشكل عام، أو يضطررن إلى الاكتفاء بالعمل في وظائف لبعض الوقت. ويرجع ذلك إلى أن معظم النساء العربيات يعيشن في الضواحي، حيث ترتفع نسبة البطالة وتقل فرص العمل عنها في وسط الدولة. ويكاد ينعدم وجود المصالح الحكومية أو الشركات الحكومية التي تستوعب بشكل عام النساء في العمل - في القرى العربية. كما أن ٣٪ فقط من المناطق الصناعية التابعة للمجالس المحلية توجد في القرى العربية، لذلك لا توجد المصانع التي تستوعب النساء. كما أن الصناعات الإليكترونية التي تستوعب الكثير من النساء، تغلق أبوابها في وجه النساء العربيات لأسباب أمنية. وتؤدي قلة عدد رياض الأطفال في القرى العربية إلى تضاءل فرص تشغيل النساء. وقد احتل مهاجرو العمل أماكن عمل النساء العربيات اللاتي يعملن في الزراعة. كما أشارت جوجنسكي إلى أن التقاليد ليست العائق الأساسي الذي يمنع النساء العربيات من العمل بل الصعوبات التي تواجهن أثناء ذهابهن إلى العمل.

٥- سن قوانين عنصرية:

وتتجلى أسوأ صور سياسية التمييز العنصري التي تنتهجها إسرائيل ضد النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل، في قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل الذي فصل بينهن وبين أزواجهن سواء كانوا من سكان المناطق الفلسطينية أو مواطنين لدول عربية أخرى. إذ يحظر هذا القانون العنصري الذي يحول دون لم شمل الأسر ويمنع فلسطينيي الأراضي الفلسطينية من الحصول على أي وضع قانوني في إسرائيل، حتى لو كان هذا عن طريق الزواج بمواطن إسرائيلي. وحتى في حال سُمح للزوجين بأن يعيشا معًا في إسرائيل على أساس إقامة مؤقتة، فلا يُسمح للرجل- وهو عادة المعيل في العائلة- بأن يعمل، وهذا ما يجعل مثل هذا الزوج معرضاً للفقر بشكل كبير.

في النهاية يمكن القول بإن السياسة التي تنتهجها إسرائيل من تعمد إهمال القرى والبلدات العربية، وغض الطرف عن جرائم الشرف ووضع عراقيل أمام تعليم المرأة العربية وبالتالي خروجها للعمل، تساهم في ترسيخ الإحساس بالقمع والغبن في المجتمع العربي الإسرائيلي، وخاصة تجاه المرأة في هذا المجتمع.

ينبغي ألا تُنظر إلى التمييز الذي تتعرض له المرأة على أنه أمراً طبيعياً أو حتمياً، ورغم أنه لا تكاد توجد ثقافة في العالم إلا وتنطوي على أشكال من العنف والتمييز ضد المرأة لا تكاد تبصرها العين لأنها باتت تعد أمراً طبيعياً أو مقبولاً، إلا أنه ينبغي على جميع المجتمعات والسلطات محاربة هذا التمييز ووقف هذا العنف. كما يجب مواجهة المسئولين إذا ما تقاعسوا عن منع أعمال العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيها وإنصاف ضحاياها. كما يجب تفنيد الموروثات الدينية والاجتماعية والثقافية التي تحط من شأن المرأة وتنتقص من آدميتها. كما ينبغي على السلطات الإسرائيلية أن تدرك أن تقدم المجتمع الإسرائيلي وتنميته مرهون أيضاً بتقدم المرأة العربية لأن عدم تقدمها يشكل عبء على المجتمع، لذا عليها أن تعمل على إيجاد حلول لمشاكلها حتى تشارك في مسيرة تقدم هذا المجتمع الذي أصبحت جزءاً منه رغماً عنها.

الهوامش:

١- http://www.un.org/arabic/، إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)

٢- http://www.un.org/arabic، إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)

٣- جمعية نساء ضد العنف: وهي جمعية عربية غير حكوميّة تعنى بحقوق المرأة ومقرها في الناصرة.

٤- لجنة الأربعين: تأسست عام ١٩٨٨، بمشارك فيها شخصيات عربية ويهودية، ومن أهم أهدافها القيام بنشاطات وفعاليات ضد مصادرة الأراضي العربية ومن أجل تحسين أوضاع الإسكان في الوسط العربي، من خلال متابعة مشاريع الإسكان الحكومية والعمل لتحصيل حقوق المواطنين العرب في هذا المجال.

٥- مركز عدالة: مركز قانوني للدفاع عن حقوق الأقلية العربية في إسرائيل.

٦- تمار جوجنسكي: عضو كنيست سابقة، ورئيسة حركة نساء ديموقراطيات في إسرائيل.

مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١- نس تسيونا:

مستعمرة بلدية، تأسست كمستعمرة زراعية عام ١٨٨٣ بين رشيون لتسيون ورحوبوت. وقبل قيام المستعمرة كانت توجد فى المكان مزرعة ألمانية وبيارة كبيرة تدعى وادى الزهور. وضمن صفقة مبادلة، انتقلت البيارة إلى ملكية روبين لرار، من أعضاء حركة هواة صهيون فى روسيا، ونقلت أرض لرار فى روسيا إلى ملكية الألماني، ونقل وادى الزهور الذى سُمى بالعبرية وادى حنين إلى روبين لرار.

ويقع فى حدود نس تسيونا اليوم أحياء جبعات ميخائيل وكفار أهارون، كما يوجد فى نس تسيونا المعهد البيولوجى الحكومي.

٢- نعامات:

اسم مختصر لـ"منظمة نساء عاملات متطوعات"، وهو الاسم الجديد الذى أطلق عليه مجلس العاملات ومنظمة الأمهات العاملات فى إسرائيل والحركة الشقيقة "بايونير وومان" فى الخارج.

ومقابل تغيير الاسم فى أبريل ١٩٧٦، تغير أيضاً اسم المجلة الناطقة باسم الحركات التى أصبحت تعرف منذ ذلك الحين باسم نعمات.. وتعتبر حركة نعمات أكبر الحركات النسائية فى إسرائيل، إذ يبلغ عدد أعضائها أكثر من ٦٠٠ ألف عضو، وتضم نساء درزيات وعربيات من أعضاء الهستدروت العامة. وتضم الحركات الشقيقة نعمات بايونير وومان، التى تعمل فى ١٢ دولة مختلفة، حوالى ١٥٠ ألف عضو.

٣- سوفوت بنيجف: عواصف فى النقب

لقب أطلق على المطاردات الروسية لليهود فى جنوب روسيا فى عامى ١٨٨٢/١٨٨١ . فالهزة التى تعرض لها اليهود كانت كبيرة، الأمر الذى دفع الجماهير من اليهود إلى الهجرة لدول أخرى.

وقد توصلت أوساط الشباب والمثقفين اليهود، الذين كانوا بعيدين عن شعبهم، والذين اعتقدوا بأن عليهم أن يربطوا مصيرهم ومستقبلهم بمصير الشعب الذى يعيشون بداخله، إلى نتيجة مفادها أنه يجب التنازل عن المنفى وتجديد حياة الشعب اليهودى فى بلد آبائه، فأسسوا رابطة "بيلو" التى أصبحت جزءا من حركة هواة صهيون.

٤- سيركين / نحمان:

مفكر وصحفى وزعيم صهيوني، من واضعى الأسس للصهيونية الاشتراكية. وُلد فى روسيا عام ١٨٦٨، كان نشطا فى حركة هواة صهيون وفى أوساط الثوريين الروس ومن مؤسسى رابطة الطلبة الصهاينة فى برلين.

شارك فى الكونجرس الصهيونى الأول، الذى عُقِد فى بازل، وفى أيام الجدل حول مشروع توطين اليهود فى أوغندا. وفى الكونجرس الصهيونى السابع كان من رؤساء الصهاينة الإقليميين. وقد عاد سيركين إلى الحركة الصهيونية الاشتراكية عام ١٩٠٩، وأصبح أحد زعماء حركة (بوعلى صهيون) فى أمريكا وأحد رؤساء حركة العمال فى العالم. وقد أثر كثيراً على شكل وطابع حركة أرض إسرائيل العمالية.

توفى سيركين عام ١٩٢٤ فى نيويورك، ونقلت رفاته إلى إسرائيل عام ١٩٥١، حيث دفنت فى المقبرة الواقعة على ضفاف بحيرة طبريا. وقد أطلق اسمه على المستعمرة العمالية كفار سيركين قرب بتاح تكفاه وعلى مؤسسات وشوارع فى المدن الإسرائيلية.

الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى (الجمعة)
٢	هاآرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الدينى القومى)	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٢٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	-	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت للنشر" التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هامودیع (يومية)	المخبر-	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٣٣١٧ / ٢٠٠٤

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 258 - X

مطابع التجارية - قليوب - مصر



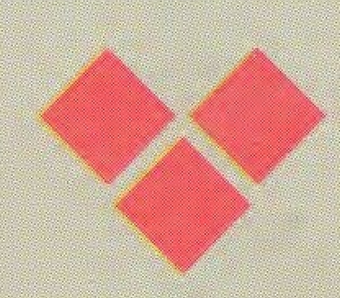


النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للافراد).



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر